الإرهاب والتطرف في مصر

١٩٩٩

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الإرهاب والتطرف

١٩٩٩

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٢ مصر إرهاب وتطرف ١٩٩٩ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
إحالة قضية التنظيم الإرهابى بالاسكندرية للقضاء العسكرى			
	الأخبار	٣٤	٩٩/٠٤/٠٥
النيابة العسكرية تبدأ التحقيق فى قضية إحياء الجماعة الاسلامية			
محمد البهنساوى	الأخبار	٣٥	٩٩/٠٤/٠٦
قرار جمهورى بإحالة ٣٣ إرهابيا للقضاء العسكرى			
	الأهرام	٣٦	٩٩/٠٤/٠٦
إحالة تنظيم إرهابى جديد للقضاء العسكرى			
أحمد موسى	الأهرام	٣٧	٩٩/٠٤/٠٦
محكمة استئناف القاهرة تسلمت أوراق القضية			
	الأهرام المسائى	٣٨	٩٩/٠٤/٠٦
" مكافحة الإرهاب " ... جريدة وهمية ... تصدرها عصابة الأربعة			
جمال عقل	الجمهورية	٣٠	٩٩/٠٤/٠٧
١٠٧ من عناصر الإرهاب يواجهون الإعدام والمؤبد والسجن			
عادل السروجى	الأهرام المسائى	٣١	٩٩/٠٤/١٠
المحكمة العسكرية تصدر أحكامها اليوم على ١٠٧ أعضاء من تنظيم الجهاد			
أحمد موسى	الأهرام	٣٢	٩٩/٠٤/١٠
تجديد حبس ٦٠ إرهابيا ١٥ يوما			
	الأخبار	٣٣	٩٩/٠٤/١٣
مصر استعادت عددا كبيرا من الإرهابيين الهاربين			
	الأخبار	٣٤	٩٩/٠٤/١٤
حبس مجموعة جديدة من عناصر الجهاد			
	الأهرام	٣٥	٩٩/٠٤/١٥
نيابة أمن الدولة بدأت تحقيقات موسعة مع إرهابيين تم ترحيلهم من الخارج			
أحمد موسى	الأهرام	٣٦	٩٩/٠٤/١٥
المحكمة العسكرية العليا تصدر أحكامها على ١٠٧ من أخطر عناصر الإرهاب			
	الأهرام المسائى	٣٧	٩٩/٠٤/١٧
أسرار جديدة عن علاقة المافيا بالجهاد !			
محمد حمدى	الأهرام العربى	٣٩	٩٩/٠٤/١٧
اليوم سماع أقوال ٦ صحفيين بجريدة الشعب			
عاطف فاروق	الأحرار	٤٣	٩٩/٠٤/١٨
سقوط تنظيم متطرف فى كفر الشيخ			
مجدى البانوبى	الوفد	٤٤	٩٩/٠٤/١٩

مجلد رقم ٢ مصر إرهاب وتطرف ١٩٩٩ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الأعدام لـ ٩ بينهم الظواهري وشقيقة "الهاربان " والمؤبد لـ١١ والأشغال الشاقة			
عبد الحميد شعير	الأهرام	٤٥	٩٩/٠٤/١٩
الإعدام لــ٩ متهمين بينهم أيمن الظواهرى ... فى الجهاد –٢			
عبد الرازق توفيق	الجمهورية	٤٧	٩٩/٠٤/١٩
الإعدام لـ"٩" متهمين فى قضية تنظيم الجهاد			
	الأحرار	٤٩	٩٩/٠٤/١٩
الإعدام لـ"٩" والمؤبد لـ"١١" والأشغال الشاقة لـ"٦٧" وبراءة ٣٠ متهما			
	الأحرار	٥٠	٩٩/٠٤/١٩
٩ إعداما و ٧٤ اشغالا شاقة وبراءة ٣٠ متهما			
	الأخبار	٥٣	٩٩/٠٤/١٩
مصر : الحكم باعدام تسعة هاربين من تنظيم "الجهاد"			
	السياسة	٥٤	٩٩/٠٤/١٩
٩ أعدام ١١ أشغالا شاقة مؤبدة ١٧ أشغالا ١٥ سنة			
اسامة هيكل	الوفد	٥٥	٩٩/٠٤/١٩
الإعدام لـ٩ متهمين والأشغال والسجن لـ٧٨ وبراءة ٣٠			
	الأهرام	٥٦	٩٩/٠٤/١٩
٩ إعدام – ١١ أشغالا شاقة مؤبدة – ١٧ أشغالا ١٥ سنة			
أسامة هيكل	الوفد	٥٧	٩٩/٠٤/١٩
أحكام الإعدام لم تشمل أيا من عناصر الأرهاب			
أحمد موسى	الأهرام	٥٩	٩٩/٠٤/٢٠
حبس ٧ إرهابيين استعادتهم مصر من دول عربية واجنبية			
خديجة عفيفى	الأخبار	٦٠	٩٩/٠٤/٢٠
اعتقال الإرهابى عادل عبد القدوس بالنمسا			
	الأحرار	٦١	٩٩/٠٤/٢٣
تأجيل محاكمة تنظيم ديروط الى جلسة ١٩ يونيو			
عادل حافظ	الأحرار	٦٢	٩٩/٠٤/٢٣
خبير متفجرات محكوم باعدامه مرتين ... فقد ساقة فى معارك كابول !			
خالد امين	الجمهورية	٦٣	٩٩/٠٤/٢٣
إعدام ٩ إرهابين وبراءة ٣٠ والأشغال الشاقة للباقين			
	الأهرام المسائى	٦٤	٩٩/٠٤/٢٥
مقام سيدى " الإكسبريس "!			
أنيس منصور	اكتوبر	٦٦	٩٩/٠٤/٢٥

مجلد رقم ٢ مصر إرهاب وتطرف ١٩٩٩ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
محاكمة قيادي تنظيم قنا الأرهابى تستأنف اليوم	الأهرام	٦٨	٩٩/٠٤/٢٦
الأفراج عن مجموعة جديدة من أعضاء الجماعة الإسلامية	الوفد	٦٩	٩٩/٠٤/٢٧
النيابة تطالب بإعدام إرهابى ... والدفاع يطالب ببراءته ! / خالد ابو العز	الأهرام	٧٠	٩٩/٠٤/٢٧
الأفراج عن دفعة من التائبين المنتمين الى الجامعات الإسلامية	الأهرام	٧١	٩٩/٠٤/٢٧
" الخميس " ... استكمال مرافعة الدفاع فى قضية الأرهابى / خالد حسن	الوفد	٧٢	٩٩/٠٤/٢٧
الأفراج عن ١٠٠٠ معتقل	الأحرار	٧٣	٩٩/٠٤/٢٧
مصر تفرج عن الف عنصر من الجماعة الاسلامية	السياسة	٧٤	٩٩/٠٤/٢٧
النيابة تطالب باعدام الارهابى " المنقب" / ايمان راشد	الأخبار	٧٦	٩٩/٠٤/٢٧
باكستان : مقتل أربعة اشخاص فى أعمال العنف الطائفى	السياسة	٧٧	٩٩/٠٤/٢٧
خطوط فاصلة / سمير رجب	الجمهورية	٧٨	٩٩/٠٤/٢٨
مصر تتسلم خمسة إرهابيين من ليبيا	الأحرار	٧٩	٩٩/٠٤/٢٨
نبضات	الوفد	٨٠	٩٩/٠٤/٢٩
القاهرة : الاشغال الشاقة المؤبدة لاثنين من " الناجون من النار"	السياسة	٨١	٩٩/٠٤/٣٠
هل انتهى تنظيم الجهاد الإرهابى؟ / فايزة سعد	روز اليوسف	٨٣	٩٩/٠٤/٣٠
أنهم يكذبون و لا يتوبون / عبد الله امام	روز اليوسف	٨٤	٩٩/٠٤/٣٠
المحكمة العسكرية تنظر قضية تنظيم قصر المنتزة / محمد البهنساوى	الأخبار	٨٥	٩٩/٠٤/٠٣

مجلد رقم ٢ مصر إرهاب وتطرف ١٩٩٩ (المجلد الثانى)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حجز قضية الإرهابى المنقب للحكم فى ٢٩ يونيو المقبل خالد ابو العز	الأهرام	٨٦	٩٩/٠٤/٣٠
تأييد الحكم بالمؤبد على قياديين فى تنظيم الناجون من النار خالد الأصمعي	الأهرام	٨٧	٩٩/٠٤/٣٠
المؤبد للأرهابين مجدى الصفتى وعبد الله ابو العلا صلاح عبد المنعم	الجمهورية	٨٨	٩٩/٠٤/٣٠
ضرب قواعد تنظيم الجهاد	الأهرام	٨٩	٩٩/٠٥/٠١
التأهيل أهم من الإفراج	الأحرار	٩٣	٩٩/٠٥/٠١
أنا محامى الجماعات المتطرفة ولست متحدثا باسمهم	السياسة	٩٦	٩٩/٠٥/٠١
نجاح مصر فى مواجهة جماعات الإرهاب أ.ش.أ	الوفد	٩٩	٩٩/٠٥/٠٣
تقرير امريكي : مصر حققت نجاحا فى مواجهة الجماعات الإرهابية أ.ش.أ	الأهرام	١٠٠	٩٩/٠٥/٠٣
نجاح أجهزة الأمن فى مواجهة الجماعات المسلحة وراء انتعاش حركة السياحة أ.ش.أ	الأحرار	١٠١	٩٩/٠٥/٠٣
تأجيل قضية الإرهابيين بديروط الى جلسة ١٩ يونيو	الأهرام	١٠٢	٩٩/٠٥/٠٤
المحكمة تواجه المتهمين بالتهم والتأجيل للثلاثاء القادم محمد البهنساوي	الأخبار	١٠٣	٩٩/٠٥/٠٥
تأجيل نظر قضية تنظيم الجماعة الإسلامية عبد الحميد شعير	الأهرام	١٠٤	٩٩/٠٥/٠٥
المحكمة العسكرية العليا تقرر تأجيل محاكمة ٣١ إرهابيا عادل السروجي	الأهرام المسائى	١٠٥	٩٩/٠٥/٠٥
قضية ورأى أحمد شلبى	الأخبار	١٠٦	٩٩/٠٥/٠٦
قائمة المطلوبين فى تنظيم الجهاد أحمد موسى	الأهرام	١٠٧	٩٩/٠٥/٠٨
النائب العام يستعرض خلال ساعات أوراق التحقيقات فى قضية تهريب أحمد موسى	الأهرام	١١٠	٩٩/٠٥/٠٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
القضاء المصرى يرفض دعوة ضد ضباط متهمين بتعذيب اقباط	السياسة	١١١	٩٩/٠٥/٠٩
تحولات جماعات العنف / جمال عبد الجواد	الأهرام	١١٣	٩٩/٠٥/١٠
من العنف الى الممارسة السياسية / ضياء رشوان	الأهرام	١١٥	٩٩/٠٥/١٠
لا صفقة مع الجماعات الإرهابية ... والإفراج عن المعتقلين حقق نتائج ايجابية / أحمد موسى	الأهرام	١١٨	٩٩/٠٥/١٠
العادلى : حاصرنا الإرهابيين فى الداخل والخارج	الأهرام	١٣٠	٩٩/٠٥/١٠
"العادلى " يؤكد عدم وجود هدنة مع الإرهابيين / مصطفى عبد العزيز	الوفد	١٣١	٩٩/٠٥/١٠
أؤكد : لا هدنة او حوار مع الأرهابيين / خالد امين	الجمهورية	١٣٢	٩٩/٠٥/١٠
التحقيق مع الإهاربى المصرى ياسر السرى فى بريطانيا	الأهرام	١٣٣	٩٩/٠٥/١١
البحث عن إرهابى مصرى فى باكستانى	الأحرار	١٣٤	٩٩/٠٥/١٢
التحقيق مع تنظيم الإخوان المسلمين / هشام شاهين	المساء	١٣٥	٩٩/٠٥/١٣
الى المستشار عدلى حين / مختار	المساء	١٣٦	٩٩/٠٥/١٣
السماح لسجين من جماعة الإخوان بزيارة والديه المريضين / محمد شعير	الأهرام	١٣٧	٩٩/٠٥/١٤
بن لادن مول مرتكبى مذبحة الأقصر	السياسة	١٣٨	٩٩/٠٥/١٤
محكم بريطانيا تستأنف نظر قضية ابو حمزة المصرى	الأهرام	١٣٩	٩٩/٠٥/١٨
سقوط ٦ من أعضاء جماعة الإخوان المنحلة فى يد العدالة بالاسماعيلية / فوزى هويدى	المساء	١٣٠	٩٩/٠٥/١٨
حبس مهندس ومدرس ينتميان لجماعة الأخوان المحظورة / عطية عبد الحميد	الأهرام	١٣١	٩٩/٠٥/١٨

مجلد رقم ٢ مصر إرهاب وتطرف ١٩٩٩ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حبس ٦ من جماعة الإخوان المنحلة بغايد بتهمة إثارة			
خالد رزق	الأخبار	١٣٢	٩٩/٠٥/١٩
متطرف مصري ينفي تورطه في أنشطة إرهابية في كندا			
	الوفد	١٣٣	٩٩/٠٥/٢٣
الإسلامي المصري المعتقل في كندا ينفي قيامه بنشاطات ارهابية			
	السياسة	١٣٤	٩٩/٠٥/٢٣
ضبط ٨٠٠ هارب من تنفيذ أحكام وجنائية و١٣ قطعة سلاح و ١٩٥٠ سيارة			
	الأهرام المسائى	١٣٥	٩٩/٠٥/٢٣
براءة ١٠ متهمين بالجناح العسكري للجماعة الإسلامية			
محمد البهنساوي	الأخبار	١٣٦	٩٩/٠٥/٢٤
أحالة ٣٢ متهما بينهم هاربان للمحاكمة في قضية تهريب			
خديجة عفيفي	الأخبار	١٣٧	٩٩/٠٥/٢٤
الأرهاب وسمنود			
محمد مهاود	الوفد	١٣٨	٩٩/٠٥/٢٤
الزيات : فتوى من عمر عبد الرحمن تعارض العمل الحزبى			
محمد صلاح	الحياة	١٣٩	٩٩/٠٥/٢٦
اخلاء سبيل عضو هارب من الجماعة الإسلامية			
	الوفد	١٤٠	٩٩/٠٥/٢٨
١٣ يوليو ... محاكمة ١٤ إرهابيا قتلوا وأصابوا "١٨" ... وسرقوا ثلاثة بنوك			
عاطف ابو الخير	الجمهورية	١٤١	٩٩/٠٥/٢٨
إخلاء سبيل عضو بالجماعة الاسلامية بأسوان سلم نفسه لأجهزة الأمن			
احمد موسى	الأهرام	١٤٢	٩٩/٠٥/٢٨
١٣ يوليو محاكمة تنظيم إرهابى يضم ١٤ متهما بينهم ٣ أحداث			
	الأحرار	١٤٣	٩٩/٠٥/٢٨
الأفراج عن عضو بالجماعة الإسلامية سلم نفسه .. وأعلن توبتة			
	الجمهورية	١٤٤	٩٩/٠٥/٢٨
حبس ٣٣ إرهابيا من الشرقية كونوا خلية باسم طلائع الفتح			
نجوى عبد العزيز	الوفد	١٤٥	٩٩/٠٥/٢٨
الدعوة للحجاب على ورقة الخمسين قرشا !			
	روز اليوسف	١٤٦	٩٩/٠٥/٢٨
المتهمون شاركوا فى عمليات تخريب وسطو على البنوك			
عماد الفقى	الأهرام	١٤٧	٩٩/٠٥/٢٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حكاية "أبو السعود" الذى أثار أزمة بين مصر والولايات المتحدة			
	الأحرار	١٤٨	٩٩/٠٥/٢٩
المحكمة المصرية تستمع للدفاع فى قضية اقتحام قصر المنتزة			
	البيان	١٤٩	٩٩/٠٥/٣٠
مصر : المحكمة بدأت الاستماع الى المرافعات والدفاع يعتبر قضية اقتحام			
محمد صلاح	الحياة	١٥٠	٩٩/٠٥/٣١
العادلى : مصر استطاعت تطويق ومحاصرة الأرهاب			
	السياسة	١٥١	٩٩/٠٦/٠٤
حبس ٣٩ من تنظيم القطبيين ١٥ يوما ... حاولوا إعادة نشر الأفكار المتطرفة			
خديجة عفيفى	الأخبار	١٥٢	٩٩/٠٦/٠٤
شيخ الأزهر وبطريرك الاقباط يبايعان مبارك			
	السياسة	١٥٣	٩٩/٠٦/٠٤
تأييد الحكم با لأشغال ٣ سنوات على متهم هارب فى قضية السادات			
خالد ابو العز	الأهرام	١٥٥	٩٩/٠٦/١٠
القاهرة : محاكمة ٣١ مصريا وليبى بتهمة تهريب اسلحة			
	السياسة	١٥٦	٩٩/٠٦/١٠
"أبو قتادة" زعيم التكفير الجديد			
نبيل شرف الدين	الأهرام العربى	١٥٧	٩٩/٠٦/١٢
تايلاند تواصل التحقيق مع مصرى			
وكالات الأنباء ،	الوفد	١٦٤	٩٩/٠٦/١٤
المحكمة العسكرية تصدر اليوم أحكامها فى قضية "قصر المنتزة"			
	الحياة	١٦٥	٩٩/٠٦/١٤
القاهرة : المحكمة العسكرية تنظر فى قضية "قصر الرئاسة" غدا			
	السياسة	١٦٦	٩٩/٠٦/١٥
٣١ إرهابيا يواجهون عقوبات تتراوح بين الأعدام والمؤبد			
عادل السروجى	الأهرام المسائى	١٦٧	٩٩/٠٦/١٦
تجديد حبس ٣٤ متهما من الجماعات الإرهابية			
	الوفد	١٦٨	٩٩/٠٦/١٦
اليوم ... المحكمة العسكرية تصدر حكمها			
اسامة هيكل	الوفد	١٦٩	٩٩/٠٦/١٧
المؤبد لـ الأشغال الشاقة لـ ١٦ ... السجن لمتهم ... براءة واحد			
فاروق الشاذلى	الأخبار	١٧٠	٩٩/٠٦/١٨

مجلد رقم ٢ مصر إرهاب وتطرف ١٩٩٩ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المؤبد لأربعة متهمين والأشغال والسجن لـ١٦ والبراءه لمتهم واحد			
عبد الحميد شعير	الأهرام	١٧١	٩٩/٠٦/١٨
المتطرفون احتلوا كلية دار العلوم !			
وائل الإبراشي	روز اليوسف	١٧٣	٩٩/٠٦/١٩
تمديد اعتقال ٥٧ من اعضاء " الجماعة الاسلامية"			
أحمد عبد الرحمن	الحياة	١٧٤	٩٩/٠٦/١٩
الأحكام فى قضية " قصر المنتزة " ترسيخ لحال الهدوء فى مصر			
محمد صلاح	الحياة	١٧٥	٩٩/٠٦/١٩
تأجيل قضية الجماعة الإرهابية بأسيوط الى دور أكتوبر			
	الأهرام المسائى	١٧٧	٩٩/٠٦/٢٠
إسلاميون يؤكدون أن التهديدات "مازالت قائمة " ضد الأميركيين			
محمد صلاح	الحياة	١٧٨	٩٩/٠٦/٢٦
الأسكندرية : تنظيم " عزبة سكينة "			
وائل لطفى	روز اليوسف	١٧٩	٩٩/٠٦/٢٦
اصولى مصرى يستبعد استهداف المصالح البريطانية			
محمد صلاح	الحياة	١٨٠	٩٩/٠٦/٢٨
الحكم يصدر اليوم فى قضية قيادة ارهابية			
	الأخبار	١٨١	٩٩/٠٦/٢٩
مصر : الغاء حكم بإعدام قيادى فى "الجماعة الاسلامية"			
محمد صلاح	الحياة	١٨٢	٩٩/٠٦/٣٠
تبرئة متهم اسلامى مصرى			
	السياسة	١٨٣	٩٩/٠٦/٣٠
براءة متهم من تنظيم قنا الإرهابى بعد الحكم - غيابيا - باعدامه			
خالد ابو العز	الأهرام	١٨٤	٩٩/٠٦/٣٠
براءة ارهابى بعد الحكم عليه بالاعدام شنقا			
ايمان راشد	الأخبار	١٨٥	٩٩/٠٦/٣٠
هكذا كافحت مصر ... الإرهاب			
عبد الله امام	روز اليوسف	١٨٦	٩٩/٠٧/٠١
وكيل نيابة (مفصول) يعلن انضمامة لأى جامعة متطرفة !			
محمد مصطفى	روز اليوسف	١٨٧	٩٩/٠٧/٠١
مصر : رفض اطلاق اصولى سلمتة أذربيجان			
محمد صلاح	الحياة	١٨٨	٩٩/٠٧/٠٥

مجلد رقم ٢ مصر إرهاب وتطرف ١٩٩٩ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر تحيل ٧٠ اسلاميا على محكمة عسكرية محمد صلاح	الحياة	١٨٩	٩٩/٠٧/٠٦
ضبط تنظيم للإخوان المسلمين باسيوط أحمد الشامى	الحياة	١٩٠	٩٩/٠٧/٠٧
فإنك كالليل الذى هو مدركى ! حسين أحمد امين	الحياة	١٩١	٩٩/٠٧/٠٧
نبضات	الوفد	١٩٣	٩٩/٠٧/٠٨
الأفراج عن المتطرفين وإيداعهم مصحات نفسية سعد العبيدى	الأحرار	١٩٤	٩٩/٠٧/٠٩
سيف البنا : " الأخوان " أكبر قوة فى مصر	الحياة	١٩٧	٩٩/٠٧/١٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة

التاريخ : ٢٠/٣/١٩٩٩

لندن تطلق سراح ابو حمزة المصري بكفالة

■ لندن - ا ف ب، اطلقت الشرطة البريطانية ليل الخميس الجمعة سراح الاسلامي ابو حمزة الذي يتهمه اليمن بالارهاب ويطالب بتسلمه.

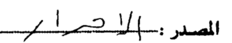
وكانت الشرطة البريطانية قد اعتقلت الاثنين الماضي ابو حمزة الذي يقيم في لندن مع رجلين اخرين في اطار قانون الوقاية من الارهاب.

وكان يمكن ان تبقيهم الشرطة قيد الاعتقال لمدة سبعة ايام قبل توجيه التهم اليهم ولكن متحدثة [illegible] الشرطة اطلقت سراحهم في وقت متأخر من ليل الخميس بكفالة بانتظار مواصلة التحقيق.

وقالت المتحدثة انه يتوجب على الرجال الثلاثة ان يحضروا الى مقر الشرطة المركزي في لندن في 18 مايو المقبل.

يذكر ان ابو حمزة هو من اصل مصري ويعرف ايضا باسم مصطفى كامل.





تأجيل قضية الإرهابي «المنقب» المتهم بقتل مفتش الداخلية بقنا

كتب طارق دروص:

قررت محكمة امن الدولة العليا طوارئ تأجيل محاكمة الارهابي قاتل العميد محمود صالح الذيب مفتش وزارة الداخلية بقنا الى جلسة ٢٦ ابريل القادم.

في بداية الجلسة تلا احمد طايل وكيل نيابة امن الدولة قرار الاحالة الذى تضمن قيام المتهم احمد عبدالوهاب خليل بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٨ دائرة قسم قنا بقتل العميد محمود الذيب عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان بيت له النية وعقد العزم على قتله فانتظره اثناء توجهه بسيارته الى عمله وامطره بوابل من الرصاص فاحدث به اصابات متفرقة بجسده فلقى مصرعه فى الحال وفى نفس مكان الحادث اطلق المتهم الاعيرة النارية على الجنديين عبدالعال على وفتحى محمد على فاصابهم باصابات بالغة حيث نقلا للمستشفى واجريت لهما الاسعافات السريعة كما انه قام بقتل نجية

بسوقى عبدالجليل والتى تصادف وجودها بمكان الحادث وشرع هو واخرون فى قتل بعض الاهالى واتلاف بعض المنشات المهمة واحراز الاسلحة والبنادق الالية لتحقيق مخططه الارهابى. وكانت اجهزة الامن قد تمكنت من ضبط المتهم اثناء اختفائه باحدى



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢١ / ٣ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زراعات القصب بقنا مرتديا النقاب للتمويه على رجال الشرطة. واستمعت المحكمة الى مرافعات دفاع المتهم الذى دفع ببطلان الاعترافات المنسوبة للمتهم بدعوى انها باطلة وانه ليس من الطبيعى ان يقوم مساعد وزير الداخلية بعمل التحريات بنفسه كما جاء باوراق الدعوى ولكن التحريات يقوم بها الضباط ثم تعرض عليه بعد ذلك واضاف الدفاع اختصاص المحكمة فى مخلفات النظام القديم لقانون الطوارئ حيث انه يعد امرا جمهوريا وليس قانونا واضاف الدفاع بانه ليس هناك مايسمى لمحكمة امن الدولة العليا طوارئ ولكن يطلق عليها محكمة امن الدولة فقط وبعد مرافعة دامت ساعتين طلب الدفاع تاجيل القضية وقررت المحكمة برئاسة المستشار إسماعيل محمدى وعضوية المستشارين خالد الحسينى وسيف النصر سليمان وامانة سر عصام عبدالفتاح وممدوح غريب تاجيل القضية لجلسة ٢٦ ابريل.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٧

مصر: النيابة طلبت الاعدام لعضو في «الجماعة الاسلامية»

■ القاهرة - أ.ف.ب: طلبت نيابة امن الدولة امس توقيع عقوبة الاعدام على عضو في تنظيم «الجماعة الاسلامية» المسلح يحاكم بتهمة قتل عميد في الشرطة المصرية.

وقال مصدر قضائي ان المحكمة التي بدات في 23 فبراير نظر القضية المتهم فيها أحمد عبد الوهاب خليل قررت استئناف جلساتها في 26 ابريل وتؤكد مصادر الشرطة انه كان يتنكر في زي امرأة منقبة لتنفيذ اعتداءاته.

وكان خليل اعتقل في مطلع 1996 بعد أكثر من عام من مقتل العميد محمود صالح الديب، مسؤول التحقيقات في شرطة مدينة قنا على بعد 640 كيلو مترا جنوب القاهرة.

وكان الاعتداء الذي وقع في اكتوبر 1994 ادى ايضا الى مقتل امرأة وتفيد التحقيقات بأن خليل المتهم بالانتماء الى «الجماعة الاسلامية» قام بقتل العميد صالح الديب بناء على اوامر الزعيم العسكري للجماعة طلعت ياسين الذي قتل في مواجهة مع الشرطة في ابريل 1995. ويحاكم خليل كذلك على تنفيذ اعتداءات عدة على مدنيين وشرطيين اسفرت عن اصابة ستة اشخاص بجروح وحيازة اسلحة من دون ترخيص.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٩

"العائدون إلى مصر" يتذكرون سنوات السفر والترحال و"الجهاد" (١ من ٤)

خالد ابو الدهب: "عباس بن فرناس" في افغانستان

□ القاهرة - محمد صلاح

■ حظيت قضية «العائدون من ألبانيا» التي ينتظر المتهمون فيها الآن الاحكام التي ستصدرها في حقهم المحكمة العسكرية العليا في غضون أيام باهتمام بالغ في الأوساط السياسية والأمنية والإعلامية، ربما لكونها واحدة من أكبر قضايا العنف منذ قضية اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات العام ١٩٨١، أو لأنها تضم للمرة الاولى متهمين محسوبين على تنظيم «القاعدة» الذي يقوده اسامة بن لادن، الى جانب زملائهم من اعضاء «جماعة الجهاد» التي يقودها الدكتور أيمن الظواهري. غير أن المؤكد أن الاعترافات التي أدلى بها متهمون في القضية، تسلمتهم مصر خلال الشهور الماضية من دول عدة، كشفت تفاصيل دقيقة ومعلومات خطيرة عن نشاط «الاصوليين المصريين» في دول عدة، وحقائق عن مسيرة الأفغان العرب على الأراضي الباكستانية والأفغانية قبل أن ينطلقوا ويتشتتوا ويتفرقوا على قارات الدنيا.

وتنشر «الحياة» بدءاً من اليوم في أربع حلقات روايات أدلى بها أربعة متهمين رئيسيين في القضية، تضع القارئ أمام رؤية شاملة لنشاط «الأصوليين المصريين» في الخارج، وتكشف حقائق عن سنوات السفر والترحال و«الجهاد».

لم يكمل خالد السيد ابو الدهب العاشرة من عمره عندما اسقطت اسرائيل العام ١٩٧١ طائرة ركاب مدنية كانت في طريقها من ليبيا الى مصر وعلى متنها ١٥٦ شخصاً بينهم مذيعة التلفزيون سلوى حجازي ووالده قائد الطائرة علي محمد ابو الدهب. ظلت الحادثة في ذاكرة الطفل خالد حتى كبر وربما كانت سبب في ان يغير طريقه من دراسة الطب ليكون مسؤولا عن محطة جماعة «الجهاد» في اميركا ثم ينتهي به المقام في سجن طرة حيث ينتظر الحكم في قضية «العائدون من البانيا».

اعتقل ابو الدهب داخل مصر في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي وهو في طريقه الى المطار عائدا الى اميركا بعد زيارة قام بها لأهله في مدينة الاسكندرية. وامام المحققين روى وقائع رحلته مع جماعة «الجهاد»: «تعرفت على علي ابو السعود في منطقة ابو قير في الاسكندرية العام ١٩٨٤. كنت وقتها طالبا في كلية الطب وشعرت بعدم رضائه عن نظام الحكم في مصر وحين اعلنت نقابة الاطباء عن تنظيم رحلات للراغبين في السفر الى افغانستان فاتحته في الامر لكنه اقترح عليّ التمهل في الامر. وفي العام التالي سافر ابو السعود الى اميركا وظل على اتصال مستمر بي وطلبت منه ان يرسل لي كتباً ومجلات عن دراسة الطيران فاستجاب للطلب. وعلمت ان كلفة تعلم الطيران في اميركا



بسيطة ولا تتجاوز ثلاثة الاف دولار فقررت السفر الى هناك. وحصلت على تذكرة طائرة مجانية من شركة مصر للطيران لان والدي مات شهيدا اثناء عمله في الشركة. وفي مطار هوزيه في ولاية كاليفورنيا وجدت ابو السعود وزوجته الاميركية ليندا في انتظاري. واصطحباني الى شقتهما التي اقمت فيها ثلاثة اسابيع. وبعدها تعرفت على تريسا زوجتي الاولى وهي اميركية من اصل بولندي وتزوجتها. واقمت في شقتها غير ان خلافات دبت بيننا بعد شهر حين حملت من دون علمي فانفصلنا».

وكاي مصري مغترب غيّر ابو الدهب عمله اكثر من مرة فهو عمل اولا في مطعم ثم تركه بعد اسبوعين. وفكر في العودة الى مصر لشعوره بالاهانة لكن القدر جعله يعمل في شركة للكومبيوتر فشعر بالاستقرار. ومهد عمله له الطريق لفتح قنوات مع الاسلاميين العرب الذين سبقوه الى هناك. «بدأت في التردد على مسجد النور في منطقة سانتا كلارا القريبة من سان فرانسيسكو وتعرفت هناك على مسلمين من جنسيات مختلفة». وازدادت المشاكل مع زوجته الاولى بعد ان انجبت ابنه ادم بسبب الخلاف على حضانته.

وعن وقائع رحلته الى افغانستان قال: «في مطلع ١٩٩٠ ابلغني ابو السعود انه على علاقة بالمصريين الموجودين في افغانستان فطلبت منه التوجه الى هناك لمساعدة المجاهدين إلا انه اشترط عليّ ان اتعلم الطيران الشراعي قبل الذهاب الى هناك حتى اساعد المجاهدين بشيء يفيدهم. وبالفعل تعلمت الطيران لمدة شهرين في احد المعاهد الخاصة. واثناءها سبقني ابو السعود الى افغانستان ولحقت به واصطحبت معي نموذجا لطائرة شراعية عبارة عن جناحين بعرض ١٤ الى ١٦ متراً وطول مترين. وحتى يتمكن مستخدمها من الطيران بها لابد ان يقفز من مكان عال مع ضرورة وجود تيارات هوائية صاعدة ومستمرة ويمكن لمستخدم النموذج التحكم في الاتجاهات يمينا ويسارا عن طريق مثلث موجود تحت الجناحين فاذا وجه المثلث جهة اليمين يتجه مستخدم الطائرة الى اليسار والعكس صحيح». وسرد ابو الدهب تفاصيل الرحلة واسماء الاشخاص الذين التقاهم في باكستان ثم افغانستان والاماكن التي تنقل بينها لاختيار الانسب منها لتدريب عناصر «الجهاد» على استخدام النموذج الشراعي. واضاف: «اخترنا منطقة جبلية على هيئة حدوة الحصان داخل افغانستان وطلب مني القيادي عبد العزيز موسى الجمل تدريب ثلاثة من عناصر التنظيم على الطيران، واسماؤهم الحركية هي اشرف وايمن وابو الفضل

وحاولت في البداية ان اطير بالنموذج من ارتفاع ٤٠ متراً لكني سقطت لتغير التيارات الهوائية وكانت الارض غير مستوية او صالحة للهبوط. فقمت بتدريب الثلاثة لمدة ثلاثة اسابيع على الطيران من ارتفاع عشرة امتار حتى لا يصابوا اذا سقطوا. ولكن في المرة الاخيرة حاول اشرف الطيران من ارتفاع ٣٠ مترا لكنه لم يتحكم في النموذج واصطدم احد الجناحين بالجبل وكسر وسقط ولم يعد النموذج صالحا للاستخدام».

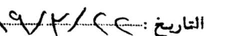
وعاد ابو الدهب إلى اميركا بعد ان كلف من قادة التنظيم بتلقي وتحويل المكالمات منهم الى العناصر الموجودة في مصر ودول اخرى استغلالاً لتلك الخدمة الموجودة في نظام الهواتف في اميركا وتغلباً على قيام مصر بوضع ضوابط على الاتصالات مع الدول التي يرجح وجود قادة التنظيمات فيها. وبرر قيامه بذلك الدور قائلاً: «كنت اعتقد أن اعضاء الجهاد ممن عاشوا لفترة في باكستان وافغانستان غير قادرين على العودة الى مصر فكانت هذه الاتصالات للتسهيل عليهم كي يجدوا مكاناً امناً للعيش فيه، وحيث إن ذلك كان من الممكن أن يحدث لي إذا كنت سافرت الى هناك العام ١٩٨٥ فوجدت أن من واجبي أن أساعدهم باي وسيلة ليتمكنوا من العيش في مكان أمين». وتابع: «تطورت مساعدتي للتنظيم من مساعدات هاتفية الى مساعدات مالية اذ كنت اجمع التبرعات والزكاة وارسلها الى الجهة التي يحددها قادة التنظيم، وانا حولت مبالغ من اميركا قدرها نحو عشرة آلاف دولار الى اليمن وباكستان والى مصر والأردن والسودان على أرقام حسابات موجودة في تلك الدول، واما بالنسبة لنقل جوازات السفر والأوراق فكانت ترسل لي عن طريق التنظيم من باكستان واليمن والسودان بالبريد السريع ثم اقوم بارسالها مرة اخرى للأفراد المطلوب تسليمهم إياها».

بعد أن انتهى المحققون من سماع اقوال ابو الدهب سألوه السؤال التقليدي الاخير: هل لديك اقوال اخرى؟ وكانت إجابته: «اريد ان اوضح أن «جماعة الجهاد» وثقت بي بناء على ثقة ابو السعود فيّ. وحتى العام ١٩٩٥ لم اكن أعلم أن تلك الجماعة قامت باعمال إرهابية داخل مصر، وانا انقطعت عنه منذ ذلك التاريخ. وانا مواطن صالح ومن اسرة طيبة، وامي هي الأم المثالية لمصر لعام ١٩٩٠ وأبي شهيد، ولحسن نيتي ترددت على مصر اعوام ٩٥ و٩٦ و١٩٩٧ بجواز سفري المصري وكنت اخطط للإقامة الدائمة في بلدي، وعدم درايتي بالقانون هو الذي جعلني اقوم بما قمت به».



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٧





خواطر

المحامون والإخوان المسلمون

حسنين كروم

لا اعرف ما الذى تستفيده الدولة من إصرارها على استمرار ازمة نقابة المحامين وفرض الحراسة عليها سنوات طوالا تتفجر خلالها ازمات ومشاحنات. تسىء إلى سمعة البلاد ونظامها السياسى بدون أى مبرر، وتثير الشكوك فى صدق نواياه نحو الديمقراطية واحترامها، وتظهره فى صورة المرتعد من وجود عدد قليل أو كثير من الاخوان المسلمين فى مجلس النقابة أو سيطرتهم عليها، كما حدث فى الفترة الماضية وكان سببا فى كل ما وقع للنقابة واعضائها. وانشغال اجهزة كثيرة فى الدولة بمشكلة وهمية وسخيفة، واثارة الذعر فى البلاد من وجود خطط للاخوان للسيطرة على النقابات المهنية ثم المجالس التشريعية، وبالتالى على الحكم ليفرضوا ديكتاتوريتهم السوداء على البلاد، والاطاحة بالتعددية الحزبية فيها؟!

وأنا اقول ان هذه مشكلة وهمية، على الرغم من ان الاخوان نجحوا فى السيطرة على مجالس عدد من النقابات المهنية. وكان لهم وجود سياسى بارز فى مرحلة ما فى مجلس الشعب.

مشكلة وهمية أولاً: لأن الاخوان لم يقوموا بانقلابات استولوا بها على هذه المجالس، وانما دخلوا انتخابات ديمقراطية، فازوا فيها، اما بسبب شعبيتهم. وإما لدقة تنظيمهم وحماستهم، فى مواجهة تشتت الآخرين، وفقدانهم، لا العزيمة السياسية فقط وانما الرغبة فى ممارسة حقهم الانتخابى. وهى خيبة يتمتع بها الحزب الحاكم قبل غيره من القوى السياسية الأخرى.

وثانيا: لان هذه النقابات بطبيعتها، لا يستطيع من يسيطر عليها أن يحدث بها ثورة او اضطرابا داخليا.. لو كان هذا سبب خوف النظام منها، انما الخوف الحقيقى من النقابات العمالية، والحركة الطلابية.. لأن هاتين القوتين لو تحركتا لاسباب سياسية، فيمكن أن تحدثا مشاكل لانهاية لها لأى نظام مهما بلغت قوته وبشكل عام، لا أمل للاخوان او التيار الدينى فى السيطرة على العمال.. لتناقض مصالح العمال مع ايمان الاخوان بالنظام الراسمالى، حتى وإن انكروا ذلك وقالوا هم وباقى اطراف التيار الدينى. انهم لا يؤمنون برأسمالية ولا باشتراكية. وانما بالنظام الإسلامى. علاوة على أن العمال - حتى الآن - بعيدون عن السياسة، وكل تحركاتهم سواء فى صورة اضرابات أو اعتصامات. لاسباب اقتصادية فقط. خاصة بعمال كل مصنع أو شركة على حدة دون ان يلقوا أى تضامن من زملائهم فى القطاعات الأخرى.

وثالثا: هى مشكلة وهمية. لان اجهزة الدولة التنفيذية بعيدة تماما عن الاخوان، وهم لايحاولون الاقتراب منها، ولا يريدون أى مشاكل يدفعون مقابلها ثمنا.

ورابعا واخيرا، الاخوان قوة سياسية، بارزة مؤثرة، ولا أمل الآن، ولا فى المستقبل فى القضاء عليها، ومن الخير للجميع تركهم يعبرون عن انفسهم بشكل شرعى وديمقراطى.

اما الاهم من هذا، وذاك، فالاخوان على استعداد، حسبما أوضحت المفاوضات التى دارت منذ مدة، للقبول بعدد متواضع من أعضاء مجلس النقابة وتأييد مرشحى الحكومة، وقد انكشفت تفاصيل الصفقة، وبالتالى لا نجد اى مبرر لخوفها من رفع الحراسة عن النقابة وترك المحامين يحلون مشاكلهم بانفسهم ويختارون من يريدونه مادامت قد تحالفت مع الاخوان!!

الإساءة إلى الرئيس

للمرة الثانية يتعمد الدكتور عبدالعظيم رمضان استغلال اسم الرئيس مبارك بطريقة مريبة وغير لائقة. المرة الاولى كانت فى «الأهرام» عندما اعطى انطباعا مؤكدا، بأن قيام المرحوم لطفى الخولى بتكوين جماعة كوبنهاجن وجمعية القاهرة للسلام، كان بإيعاز من الرئيس بعد أن اقتنع بما طرحه عليه «رمضان». المرة الثانية كانت فى «الوفد» يوم الاثنين الماضى. فى مقال عارض فيه الذين يطالبون الرئيس بتعيين نائب له، واخذ يعدد الحجج التى يستند اليها فى تأييد الرئيس بعدم تعيين نائب، قد يصبح رئيسا مفروضا على الشعب وغير مرغوب فيه.

وقال رمضان: إنه كان فى السابق مقتنعا بضرورة تعيين نائب للرئيس، وهو موقف مفهوم ومقبول، لكنه تجاوز حدوده فى نهاية المقال بطريقة فجة ومريبة، عندما قال بالنص: «اقول ذلك، وقد سبق لى أن ضغطت على الرئيس مبارك ضغطا شديدا أمام المجلس الأعلى للثقافة كافة فى زيارة التهنئة التى قمنا بها اعقاب محاولة الاغتيال الاجرامية التى تعرض لها الرئيس فى اديس ابابا».

ما الذى يمكن أن يستنتجه أى انسان عندما يعلم ان رمضان يمارس ضغوطا شديدة وعلنية على رئيس الجمهورية. فى الوقت الذى يقرأ فيه تصريحات لرئيس الوزراء، والوزراء ويقولون فيها.. إنه بناء على توجيهات الرئيس، تم كذا.. وكذا؟ وعندما يتذكر ان الرئيس نفسه كان قد صرح منذ مدة. بأنه لا يقبل ضغوطا، أو لى ذراع من احزاب المعارضة، أو من أى قوة خارجية؟.

فمن يكون رمضان هذا؟ وما هو موقعه او تأثيره بحيث يمارس ضغوطا شديدة على الرئيس، ويتباهى بذلك علنا وفى عبارات محددة ومقصودة دون خوف حتى من لفت نظره أو توبيخه؟!.

وما تأثير هذا الكلام على المسئولين المصريين وعلى من لهم علاقة برمضان فى العالم العربى والدول الاجنبية وهو رجل له اتصالات عديدة، بعد أن يتأكدوا أنه الوحيد فى العالم الذى يمارس ضغوطا شديدة على رئيس الجمهورية؟!

اعتقد أنه من الضرورى معرفة الاهداف التى يسعى رمضان لتحقيقها من وراء هذا الكلام الفج وغير اللائق؟ وهل أصبح فى البلاد مركز قوة خفى غير المراكز العينية والمشروعة. الممثلة فى المؤسسات الدستورية والتنفيذية والشعبية والحزبية؟!



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٩

التدين بكره «الطاغوت» ينفي من السياسة ويثقل على المجتمع

وضاح شرارة *

■ غداة اغتيال قاتلين، هما سيد احمد (١٦ عاماً) ومحمد سان بيار (٢٤ عاماً) من «الجماعات الإسلامية المسلحة»، رجل المسرح الجزائري والوهراني عبدالقادر علولة (٥٥ عاماً)، في اليوم العاشر من اذار (مارس) ١٩٩٤، برصاصتين من رشيش «عوزي» الإسرائيلي - وهذا الطرز من الات القتل انتهى الى «المجاهدين» من طريق إيران الخمينية - قر عزم «كَكَر»، على ما يسمي الصحافي الفرنسي، باتريك فوريستييه، بطله ومجاهده، و«اميره» الجماعي التائب، على ترك وهران، وحي «لبه بلانتور» (أهل المزارع)، الى جبال بني شقران وغاباتها وكهوفها القريبة، الى الجنوب الشرقي من عاصمة الغرب. (اعتراف أمير من الج.إ.م.، بالفرنسية، دارغراسيه، باريس، ١٩٩٩، مع احمد سلام)

واستقر كَكَر (المولود في ١٩٦٢) في كهف مع احد عشر «مجاهداً» آخرين، غير بعيد من وادي فرقوق (أو فرغوغ؟)، على المنحدر الشرقي الشمالي من جبال بني شقران، في وسط ثلاث مدن قريبة. ويسع الجماعيين، إذا خرجوا من مخابئهم، جباية المدن الثلاث وقطع طرقها، واغتيال موظفيها ومجنديها. فما عليهم الا الإنحدار من غاباتهم في الهزيع الأخير من الليل، والمشي نحو عشرين كيلومتراً، شمالاً، حتى يبلغوا محمدية، أو المسير غرباً ليبلغوا سيق، وجنوباً ليبلغوا مسقارة، ويطلعوا عليها والردى، هم و«الفجر» (أبو فراس الحمداني).

وتجتاز الجبال المكسوة بالغابات والوديان العميقة طرقات تؤدي الى مدن الداخل هذه. ولا مناص للأهالي المسافرين بين الداخل وبين شريط الساحل، من مستغانم شرقاً الى المرسى الكبير غرباً وفي الوسط حقول ارزو النفطية، لا مناص لهم من السفر عليها، والوقوع تالياً فريسة الحواجز الجماعية المموهة والمميتة. ويروي كَكَر أخباراً عن بضع عشرة حادثة مسرحها هذه الطرق، وجوارها، تنتهي كلها الى نهاية واحدة هي قتل الضابط او المجند، او الموظف المدني، أو المسؤول الحزبي السابق، او صاحب الدكان المنقول عنه تنديداً بالقَتَلة، او شيخ المسجد المشكك في إسلام هؤلاء المعتصمين بغابات الجبال الوعرة وكهوفها.

ففي الاثناء، اي غداة عام ١٩٩٤، تركت السلطات الداخل، وأهله وموارده وطرقه، الى تسلط الجماعيين وعصبهم و«امرائهم»، وحصرت حربها إياهم في الطوافات والميغ - ٢١ والقصف المدفعي البعيد وبعض الحملات المتباعدة، وحامت عن البلاد والجهات النافعة اي التي تعود بالنفع والريع على الدولة وأجهزتها. وكان هذا قبل لجوء الدولة الجزائرية، او قيادة البلاد العسكرية المتخفية وراء محمد بوضياف ورضا مالك ثم اليمين زروال، إلى تسليح «الوطنيين» من الاهالي، وإنشاء فرق الدفاع الذاتي والمحلي، وقبل ظهور انشقاق «جبهة الانقاذ» وغلبة «الجماعة المسلحة» (وهي «جماعات»، على ما لا يشك كَكَر منذ البداية، أي منذ شباط / فبراير ١٩٩٢) عليها. ونجم عن ظهور انشقاق «الجبهة»، على ما هو مشهور، شن «الجماعات» حملات استئصال وإبادة على إخوانهم الإنقاذيين افضت (الحملات) الى إضعافهم وإضعاف «جيشهم»، وحصره في بعض ضواحي مدن الشرق. واقتصر الجهاد الجماعي، أو كاد، على الحرب الاهلية «الإسلامية»، أي على الحرب الأهلية في الحرب الأهلية، على ما كان قال السيد ريجيس دوبريه.

وحل كَكَر ضيفاً، متوجساً (على زعمه)، على المجاهدين من امثاله، والمهاجرين من بلاد الكفر والكفرة إلى ارض الإسلام والمسلمين الموعودة. واقام، «مجاهداً» وغازياً (على حين غرة) وقاتلاً وغانماً وشاهداً، بين اصحابه، إلى حين إيقانه بان المجاهدين المزعومين أجهل خلق الله بالدين والكتاب والشريعة، وليسوا إلا «نفاية المجتمع وقمامَتُه»، على قوله. وهو يتخفى على تاريخ تركه اصحابه والتجائه «تائباً» الى النائب العام بوهران، من طريق محاميه، والى الأمن العسكري. ولكن توبته،



وعودته الى وهران وبيت امه وإلى إخوته واسرته «المتماسكة». وقعا غداة «قانون الرحمة». في ٢٥ شباط ١٩٩٥، اي بعد نحو السنة من اغتيال عبد القادر علولة.

وحملت القاتل السابق على الردة على اصحابه، والقبول بعفو قيادات الحزب الواحد الامنية والعسكرية، حادثتان يرويهما كَكَر رواية مفصلة. الأولى هي مهاجمة القوى العسكرية والأمنية الجزائرية معقل الجماعة التي كان الراوي ينتسب إليها، وتنتسب بدورها من طريق «أميرها» المدعو ابو بكر، إلى علي الشريف، ومن طريق هذا إلى المدعو بن شيخة (احد قادة «كتيبة الاهوال») وإلى الاخوين مخلوفي، والثلاثة، هؤلاء، او الاربعة، من «أمراء الغرب»، او المنطقة الخامسة، وهي تحوي وهران وسيدي بن العباس وتلمسان. ورجحت الحملة ظنون الهارب من وهران إلى غابات الجبال وكهوفها في اختراق اجهزة السلطات الجزائرية صفوف المقاتلين وعصاباتهم، وفي بثها الارصاد في معاقلهم النائية.

وهو يخلص إلى هذا من استحالة وقوع القوات العسكرية على المعاقل النائية والمستترة بالغابات الواسعة، مصادفة واتفاقاً. ولاحظ، من وجه ثان، أن جهاز الانذار الداخلي، وقوامه حبل طويل يتوسط ما يشبه الصناجات، لم يعمل، على رغم كفاية الجهاز المادية والعملية، واختبار الرصد من بعد بواسطة منظار تكبير وتقريب، غير مرة. فلا بد أن ثمة بين «المجاهدين» من تعمد تعطيل الانذار. ودعا كَكَر الى ترجيح هذه النتيجة كل ما سبق ولاحظه على الجماعات الملتجئة إلى منحدر وادي الفرقوق على الوجه الشرقي الشمالي من جبال بني شقران، واولها جماعته هو.

فالجماعة المؤلفة من اثني عشر مقاتلاً، على عدد الحواريين، تلم خليطاً من الناس غريباً. فنواة الجماعة خمسة «افغانيين»، قاتلوا بافغانستان بين السبع سنوات والخمس سنوات. وعاد بعضهم الى الجزائر من طريق السودان في اوقات متفرقة. وسبق لبعضهم ان قاتل في صفوف حركة «بو يعلي»، رائد أول حركة إسلامية مسلحة في الجزائر وداعية «الدولة الإسلامية» الاول فيها. وهؤلاء يؤلفون كتلة على حدة. وهي على حدة على كل وجوه المعنى: فهم يتحادثون فيما بينهم بالبشتونية، لغة الكثرة القومية بافغانستان؛ ويناموں ضاوين بعضهم الى بعضهم؛ ويؤاكل بعضهم بعضاً؛ ويتقاسمون تاريخاً لا يشاركهم احد فيه؛ ويبعثهم فهمهم الإسلام والجهاد على التجرد من كل نسبة او رابطة قد تشدهم الى بلاد او موضع او اهل، او تقيدهم بقيد.

اما السبعة الآخرون فجمع متنافر من المهن السابقة، فيهم بياع الخردة، والسمّان، والحلونجي، والحارس، والتلميذ، والتاجر «المهرّب» (مثل كَكَر نفسه في طور حياته المهنية الأخير)، والبطّال. وفيهم كل الاعمار: فمنهم في الثالثة عشرة من العمر، واسنهم يبلغ الستين، ومعظمهم في العقد الثالث. ويبطل فرق السن، إلى الفرق بين السِّير والتواريخ والمواضي، معظم ما يتشارك فيه المهاجرون إلى «أرض الإسلام»، وهو كثير. فهم يتشاركون في منابت اجتماعية متقاربة، يغلب عليها التهميش والتقطع والتبطل والفقر؛ ويتشاركون في دراسة تجعلهم اقرب الى الأمية منهم الى «العلم» (او التعلم).

وتبيّنهم، ويفترض فيه انه جامعهم الأول، يحار كَكَر في تعريفه. فهو يزعم أن عدد نسخ الكتاب الكريم بايدي «المجاهدين» لا يتجاوز النسخة الواحدة لأربعين رجلاً. ومعظمهم لا يقرأ العرَبية، ولا يفقه كلامها العادي والسائر. وبعضهم، على زعم الراوي، لا يحسن الصلاة، ولم يحفظ سورة واحدة من قصار السور. وعلى هذا يبدو إسلام القوم، او مادته ولحمته وسداه، اجتماعياً وسياسياً، وضعيف التعلق بالإيمان. فهم ينسبون إلى الإعتقاد ضغينتهم الحادة على الطاقم الذي استبد بحكم الجزائر، منذ استقلالها في عام ١٩٦٢، باسم حزب جبهة التحرير، والقوات المسلحة، والبيروقراطية المولودة من الحزب الواحد والجيش.

والحق انه لا يجمعهم شيء على قدر هذه الضغينة على «الطاغوت». وهم يتدينون أولاً واخراً بهذه الضغينة، ويسمون «إسلاماً» كراهتهم العميقة من يجمعونهم تحت اسم «الطاغوت»، ويوحدونهم فيه. ولما اختار هؤلاء «الطواغيت» الدولة «العلمانية» مذهباً ولواء، وهم لم يختاروا إلا تسلطهم على الدولة وعلى موارد الجزائر، سمّى المنبوذون من الحياة الإجتماعية السويّة واللائقة ما يختلفون به عن اهل الدولة والحكم «إسلاماً». فيروي كَكَر أن ما يشفع للهارب من وهران، او مستغانم او سيدي بن العباس، إلى الجماعات المسلحة في الجبال، ولا شفيع مرضياً غيره، هو إثبات الهارب إرداءه شرطياً، او عسكرياً، او حزبياً، قتيلاً.

فجواز الدخول الاول في الجماعة ليس غير قتل «طاغوت» من «الطواغيت»، مهما كان القتيل متواضعاً. وإذا كان القاتل إنما قتل ثأراً لقريب او نسيب او صهر او صديق قتلته الشرطة، عرضاً أو عمداً، علت مكانة القاتل ثأراً، وايقنت الجماعة بان «المجاهد» الملتجىء إلى كنفها يشده إليها رباط وثيق ومتين.

وليس هذا كل ما يورده كَكَر في روايته وفي وصفه احوال الجماعة التي كان احد وجوهها المتواضعة. ولكن هذا الجزء من الوصف هو الجزء الذي يرد إليه حين يسوغ



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٩

تركه اصحابه. فهو يطعن عليهم جهلهم بدينهم، وقصرهم الدين على مثالب الحزب الواحد وسولته المستأثرة بالمنافع والموارد والامتيازات، وينكر منهم، جراء هذا الجهل، استرسالهم مع مشاعر الكراهية والضغينة والثأر، وعماهم عن كل ما يمت بصلة الى «دولة الإسلام» المزمعة والمأمولة. وهم، لما كان هذا شأنهم، لا يأمن بعضهم بعضاً، ويشك بعضهم في بعض، ولا يرى واحدهم غيره أحق منه بـ«الإمارة»، أو بـ«الإمامة». ويقرب القريب قريبه، ولا يتستر على حظوته ولا على إيثاره، والكل شهود على هذا.

فلما وقعت الواقعة الأولى، وأراد كَكر التحقيق في السبب فيها وإدانة المسؤول عن التقصير (والإدانة لا تعني غير الموت في عالم الجماعيين)، تعمد «أمير» الجماعة، «أبو بكر»، التسويف والتأخير، ثم تذرع بالورطة التي أصابت الجماعة إلى تعليق البت في الأمر قبل تركه. ويزعم الراوي أن «أبو بكر» هذا كان يبيت معظم لياليه في بيوت قرية قريبة من الكهف، وفي أسرة وثيرة بينها سرير امرأة هي والدة أحد الفارين الفتيان الى الجبل والمنضوين الى الجماعة. ويروي كذلك أن الفتى الذي وهب «الأمير» أمه، بعد مقتل والده، رآه ككر يعانق «مجاهداً» آخر في مثل سنه. ويصف الراوي محظي «أبو بكر» ورخاوة جسمه، وعرض وركيه، وصفاً يحتكم الى مثال ذكري ورجولي ليس بينه وبين العنصرية البدنية، المنسوبة الى «الجهاد»، فرق.

وأعقبت الحادثة الأولى هذه حادثة ثانية نزلت بالجماعات اللاجئة إلى جبال بني شقران، وأدت الى قتل بضع عشرات من مقاتليها، وإلى هرب صاحب الرواية وتوبته، على ما مرّ. فبعد أسابيع قليلة على الحملة العسكرية التي خلفت في صفوف جماعات وهران الخوف والشك والارتياب، خطط «الأمير» علي الشريف، وربما من هو أعلى كعباً، لمهاجمة ثكنة عسكرية بضاحية مسقارة، على بعد مئة كلم من وهران، إلى الجنوب الشرقي، ومسقط رأس الأمير عبد القادر الجزائري. فاجتمع سبعون مهاجماً، في أوائل عام ١٩٩٥، في البساتين القريبة من عاصمة الولاية، جاؤوا من جماعات مختلفة، ولم يسبق لمقاتليها معرفة بعضهم ببعض. وكان المعول الأول عليه في العملية، والتخطيط لها، تواطؤ صف ضابط داخل الثكنة مع المهاجمين. فلما دخل المهاجمون فناء الثكنة أغلق صف الضابط المتواطىء البوابة التي فتحها لتوه، فعلق المهاجمون «مثل الفئران»، على قول الراوي الكثير الكنايات الحيوانية ازدراء أو مديحاً، وسقط منهم بضع عشرات من قتلى. وانقلب «العرس»، وبعضهم يسمي فرص القتل الكثير «أعراساً»، الى مأتم وخيبة.

ويعزو القاتل السابق، صاحب الرواية، خروجه من الثكنة، وعرسها الموعود، إلى بيت أمه بوهران، في حي «ليه بلانتور»، إلى الإخفاق الثاني الذريع هذا. فهو أدرك بعد الإخفاقين الذريعين اللذين ذهبا بكثير من إخوانه، بعد أقل من عام على مقتل مرشده و«إمامه» ووالده الروحي، عبد القادر مكي، - بوشاية عمر أبو جيادة بمكي في التعذيب، أدرك أن صفوف الجماعات المسلحة، على خلاف مزاعمها، واهية البنيان وغير مرصوصة.

فعلى قدر ما بدا يسيراً على كثير من الشبان والفتيان البطالين، أو المتعيشين من عمل تافه الأجر والمكانة، قتل شرطي، أو رجل أمن، أو موظف، يخرج من بيته في وقت معلوم، ويرجع في وقت معلوم، وكان يسيراً ابتزاز تاجر أو صاحب معمل من غير حماية - بدا عسيراً جداً إنشاء مجتمع متماسك، ولو مصغراً أو تجريبياً، يتطلع أصحابه إلى التربع في ولاية دولة معقدة، شأن كل الدول اليوم. وثبت أن مقتضيات السياسة المفضية الى الاستيلاء على الحكم، والاستتباب فيه وتدبيره، هي غير مقتضيات الدعوة، ولا تدخل تحتها دخولاً تاماً ومستوفى.

وتعويل الجماعات المسلحة الجزائرية على لفظ عامة الجزائريين دولة الحزب والجيش، و«طبقتهما» المشتركة الحاكمة، لم يلبث أن استنفد أغراضه مع اختبار الجزائريين، في الأرياف خصوصاً، نمط الإدارة التي يعد لها الجماعيون العدة في أثناء «هجرتهم»، أو «مفاصلتهم». فالقضاء بالكفر والشرك في «كل الجزائريين»، والاستدلال على كفرهم وشركهم، وعلى ردتهم، بقبولهم حكم «الطاغوت» ورضوخهم له، وصم جمهور الجزائريين بالكفر والارتداد والجاهلية، وأحل فيهم حكم المرتدين، وهو القتل والسبي. وسوّغ هذا الحال الفتاوى «العامة»، وهي الفتاوى التي تعم فئة اجتماعية أو وظيفية برمتها، مثل العسكريين والشرطة والحزبيين والمدرسين والصحافيين وعمال المرافق العامة والنساء الحاسرات والمستمعين الى غناء «الراي»، وموسيقاه ومرتادي مرابعه... وتعم الفتاوى «العامة» الذراري. فالمجاهد، لا يشك في ولادته «مجاهدين»، على نحو ما لا يشك في ولادة «الطاغوت» أمثاله. وتجويز قتل الأولاد أحد مصادره هذا الرأي. وهذا كثير، إذا جمع بعضه الى بعضه الآخر. وهو لا ينتهي الى غاية.

واقتصار «الدعوة» على الإرهاب والتخويف والتمثيل، وإيكالها الى نباحين، أو أصحاب النبح. (ويصف كَكر من هؤلاء اثنين يسميهما العم سليمان والعم داود هما مثالان ناطقان على دوام البهيمة في البشر) قد يؤدي، في



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٩

بعض الظروف، الى تخبط السلطة القائمة، وتداعيها، وربما الى انهيارها، جراء شلل اجهزتها، وتواطؤ بعضها مع العدو الاهلي وحؤوله دون تماسك الرد على العدو هذا.

ولكن اقتصار «الدعوة» على هذا، وانقطاعها من السياسة، ومن احتمالات بناء حكم يرعى كثرة الجزائريين ويجمعهم على بعض القواسم المشتركة، صرفا جزائريي الارياف، فكيف بجزائريي المدن، عن مساندة الإسلاميين الجزائريين، وحملاهم، بعد وقت تردد وعزوف، على الميل من جديد الى دولة سامتهم اجهزتها الوان الإذلال والإمتهان والإفقار. ولم يكن دور غلبة «الجماعات» المسلحة على «الإنقاذ» في التحول عن الإسلاميين طفيفاً ولا قليلاً.

فاليسر الذي تغلبت فيه «جبهة الإنقاذ» على الحزب الحاكم وأجهزته، وإيهامها شطراً كبيراً من الجزائريين بتصدرها حركة سياسية إصلاحية ومعارضة، انقلبا عسراً حين خرجت طوية «الإنقاذ» الى العلانية. ويصف كَكَر على نحو محكم الدقة قيام «الإنقاذ» على التباس عميق. فالجبهة لم تحتج لتتربع في صدارة حركة جماهيرية عريضة ومختلطة، إلا لجهر حقدها على الحكم الحزبي وتسلطه وتعسفه. وافلح جهر الحقد والضغينة هذا في جمع الجموع وحشدها ورصها.

ولكن «الإنقاذ» خليط لا تتخلص خيوطه وأجزاؤه من تيارات وجماعات وكتل هلامية القوام، وضعيفة العبارة عن قوامها وعن علاقاتها. ولعل نواتها الصلبة هي العصب *التي تتحدر من البويعليين، نسبة الى بويعلي،* ثم من «الافغان». ولم تتكتم هذه العصب، من خريف ١٩٨٨ (تاريخ «انتفاضة» مدينة الجزائر على الحكم) الى شتاء ١٩٩٢ (تاريخ الغاء الانتخابات النيابية)، على رأيها في «السياسة» و«الحزب» والإنتخاب. فبدّعتها كلها، وحكمت فيها كلها بالكفر والمروق، ودعت الى حربها واستئصالها بالقوة.

وتوجه حقد البويعليين و«الافغان» أولاً على قيادة «الإنقاذ» السياسية. فلم تكد هذه تهم بمفاوضة الشاذلي بن جديد، وربما بمناقشة بعض الجماعات السياسية المعارضة، والإيذان بما يشبه الإصطفاف في جبهة رخوة، حتى شملها، من غير تردد ولا تحفظ، التبديع والتكفير. فخرجت على القيادة الجماعات الناشطة والفاعلة، وهي أقل الإنقاذيين سياسة واضعفهم أوداً وإعداداً ولكنها أقدرهم على الانتصاب مثالاً بسيطاً ومفهوماً أمام أنظار الأنصار والمريدين.

فلم يسع القيادة السياسية لا لجم الجماعات الناشطة هذه، وهي تدين لها بشطر غير قليل من دالتها وإقناعها، ولا استبقاء الجماهير «العائمة» والناخبة التي املت في بلورة «الإنقاذ» قوة سياسية تقيد تسلط الحكم واستئثاره وتقسره على سياسة توزيع أكثر عدلاً وقسطاً. وهذه الجماهير هي سُلّم «الإنقاذ» الى التأثير في الحياة العامة. فانضم الى الجماعات المسلحة كل الذين أوهمهم «الإنقاذ»، وسوّل لهم يسر فوزه الإنتخابي، بأن السلطة تخرج من فوهة رشيش الاغتيال، ومن غير واسطة.

ولما حاولت «جبهة الإنقاذ» انتهاج الحرب الأهلية، اللحاق بهذا الشطر من جمهورها، كان هذا الشطر افلت من كل عقال، واسترسل مع ثاراته وضغائنه وبدائهه الثقافية والسياسية. فلم يكن في مستطاعها إدراك هذا الشطر ولجمه. وارتد هذا الشطر على القيادة السياسية «الإنقاذية»، وأثخن في جمهورها، وجمع بينها وبين طاقم السلطة المكروه في عداء واحد.

وسوّغ إرهابُ الجماعيين إرهابَ اجهزة السلطة الأمنية، وانتهاكها حقوق المواطنين. فالحرب التي شاءها الجماعيون كلية، وشاؤوها حرباً تستاصل الكفر ولا تبقي إلا على الإيمان والمؤمنين، القلة القليلة، هي الحرب ربما الوحيدة التي «يعرف» الجهاز العسكري والأمني الحاكم الخوض فيها وتدبيرها، وهي الحرب التي يعول على الإنتصار فيها. ففي مثل هذه الحرب، وهي تستبعد السياسة على معاني التأليف («تأليف القلوب») والمعاهدة («مخافة الأعرابية» والعصبية) والتدبير (على خلاف «الوحي»)، *يسع الحكم الظهور بمظهر القطب الجامع بإزاء خطر التصديع والموت الداهمين.*

وعلى خلاف الحكم، ودوره الجديد المختلف عن دوره المدمر والمنكفىء السابق، ظهرت الجماعات مظهراً بعيداً من القطبية الجامعة والمشتركة، ومن السياسة. وآذن ذلك بتمكين الحكم، ولو عسكرياً وامنياً، من معالجة الإرهاب الجماعي ولو معالجة بوليسية وأمنية، ولكن باسم حماية الجزائر، الدولة والشعب، من الإنهيار والتفكك اللذين نهضت الجماعات المسلحة علماً عليهما وآية.

ولم تعدم المعالجة، على فظاعتها، ثمراتها. ورواية كَكَر قرينة على نجاعتها (وناقلها، صحافي «باري - ماتش» باتريك فوريستييه، لا يستبعد ان يمت راويه، على وجه من الوجوه، الى سياسة «أمنية» جزائرية ما...). فلا يشك القارىء في اضطلاع هزائم الجماعات المسلحة بدور فاعل وقريب في انقلاب خير افراد الجماعات عليها، ويأسهم منها. وهو لا يشك كذلك في استحالة إحراز مثل هؤلاء الناس، وهم على ما هم عليه من الهشاشة والضحالة والهمجية، نصراً في مقدورهم تثميره في سياسة متماسكة، أو في هيئات ثابتة، وفي «مثال» يصدرونه الى المجتمع كله.



والحق ان تدبر الحوادث الجزائرية، خارج الجزائر والجزائريين ولا سيما في المشرق، لم يبدأ بعد. فإلى يوم قريب كان أعيان «حزب الله» اللبناني لا يتورعون عن إعلان تضامنهم مع «إخوانهم» هناك. فهم كذلك كانوا، وما زالوا على انحاء اكثر خفاءً، يعولون على قوة السلب، او القوة السالبة والمدمرة، التي تختزنها الأوبة إلى «هوية حضارية» مناهضة «للغرب». ولعل فضيلة رواية كَكَر الأولى هي التنبيه الفاجع على مآل مبدأ الهوية المدمر حين يتقدم علل الاجتماع المشتركة والمتغيرة.

---

* كاتب لبناني



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٩

إحالة ١٤ إرهابيا إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ):

النيابة تتهم الإرهابيين في ١٤ قضية منها قتل ١٤ من رجال الشرطة والمواطنين والسطو على ٣ بنوك وسرقة محلات ذهب

كتب ـ محمد عياد:

وافق المستشار رجاء العربي النائب العام على قرار الاتهام الذي أعده المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا والمتضمن إحالة ١٤ متهما إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) من بينهم ٤ من قيادات الجماعات الإرهابية، ووصل عدد القضايا التي شملها أمر الإحالة إلى ١٤ قضية، من بينها الاستيلاء على أموال ثلاثة بنوك هي بنك التنمية والائتمان الزراعي بسلاقوس وبنك التنمية والائتمان بمركز ناصر وبنك مصر فرع العياط ووصل إجمالي المبالغ التي استولى عليها المتهمون إلى ٢٨٠٩٢٣٧ جنيها، كذلك تهمة سرقة محل مصوغات بمغاغة بالمنيا حيث قدرت بحوالي كيلو ونصف كيلو من المشغولات الذهبية، كما اتهمتهم النيابة بقتل ١٤ مواطنا من بينهم رجال شرطة، والشروع في قتل ١٥ اخرين. وإجمالي قضايا السرقة والشروع فيها التي ارتكبها المتهمون (١٦ واقعة) ما بين سرقة سيارات ودراجات بخارية وأسلحة ميري (٣ طبنجات وسلاح الي وبندقية خرطوش). وقد تم ضبط هذه الأسلحة ووصل إجمالي الأسلحة الأخرى التي ضبطت مع المتهمين إلى ١٦ قطعة سلاح.

هذا وقد قرر المحامي العام الأول انقضاء الدعوى ضد ١٢ متهما اخرين توفوا أثناء تبادل إطلاق النار بينهم وبين رجال الشرطة أثناء القبض عليهم. كما تمت إحالة ٣ أحداث في هذه القضايا وهم أيمن محمود عبدالعزيز وسيد عيد عبدالفتاح وعبدالحليم عبدالفتاح صالح. واستمعت النيابة إلى ٧٤ شاهدا ما بين ضباط شرطة ومواطنين.

والمتهمون هم: أحمد عبدالله عبداللاه، وزكريا فضل جابر، وعرفة شعبان محمد، وذلك لأنهم خلال الفترة من ٩٥/٨/٣٠ حتى ٩٧/٤/٩ بدائرة محافظات المنيا وبني سويف والفيوم والجيزة المتهمون من الأول إلى الرابع.

انضموا وآخرون مجهولون وآخرون توفوا إلى جماعة الغرض منها تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي . بأن دعت إلى تكفير الحاكم، والتمرد على نظام الحكم القائم وقوانينه وأباحت الخروج عليه وقتاله، عن طريق تكوين مجموعات تعمل في نطاق الجناح العسكري لهذه الجماعة تتولى القيام بعمليات الرصد واغتيال رجال الأمن والمواطنين الذين يقفون في طريق حركة نشاطهم واستحلال أموال البنوك وأبناء طائفة من المجتمع، وتخريب المنشآت الاقتصادية، وكان الإرهاب باستخدام القوة والعنف والترويع من الوسائل التي لجأت إليها تلك الجماعة لتنفيذ هذه الأغراض، بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وإيذاء الأشخاص وتعريض حياتهم وحرياتهم وأمنهم للخطر.

واشترك والآخرون المتوفون في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد، واختطاف وسائل النقل البرية وتعريض سلامة من بها للخطر، والسرقة بالإكراه، والتزوير في المحررات الرسمية، والإتلاف العمدي، وحيازة الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بدون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام، وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي، بأن اتحدت إرادتهم على إضعاف نظام الحكم القائم عن طريق إشاعة الفوضى بقتل القائمين على حفظ الأمن والمواطنين وسرقة أموال البنوك ومحال المصوغات، وفي سبيل ذلك اتفقوا على أن يتخذوا من المناطق الجبلية والزراعية النائية مقرا لاختبائهم وتدبير الأسلحة النارية والذخائر والمفرقعات ورصد الأماكن والشخصيات المستهدفة ووضع الخطط اللازمة لتنفيذ عمليات الاغتيال والسطو فوقعت منهم تنفيذا لهذا الاتفاق الجرائم الآتية.

المتهم الأول بدائرة مركز مغاغة محافظة المنيا قتل وآخرون توفوا ـ فهمي صادق تاضرس ـ عمدا مع سبق الإصرار والترصد، للاستيلاء على المشغولات الذهبية الموجودة بالمحل ملكه

واختطف والآخرون المتوفون وسيلة من وسائل النقل البرى معرضين سلامة من بها للخطر بأن استوقفوا السيارة رقم ٢١٥٨٩ نقل المنيا قيادة قاسم عبدالعظيم أحمد عبدالجواد والمعدة لنقل المواطنين، وطلبوا منه توصيلهم إلى القرية الخامسة مقابل أجر وأثناء قيادته للسيارة احتجزوه بالصندوق الخلفي للسيارة كرها عنه باستخدام الأسلحة النارية التي كانت في حيازتهم وأجبروه على التخلي عن قيادته للسيارة وقيدوه وعصبوا عينيه ووضعوه بالصندوق الخلفي للسيارة، وكان ذلك بقصد استعمالها في ارتكاب الحادث والفرار، وتولى أحدهم قيادتها وتوجه إلى مكان وجود حانوت المصوغات السابق رصده من قبل وتمكنوا باستخدام تلك الوسيلة من الفرار من مكان الحادث وكان ذلك بطريق الإرهاب

وسرق والآخرون المتوفون المشغولات الذهبية المبينة قدرا ووصفا بالأوراق والبالغ وزنها ألفا وثلاثمائة جرام والمملوكة لفهمي صادق تاضرس، وكان ذلك بطريق الإكراه.

وشرع وآخرون توفوا في قتل المساعد شرطة علي محمد علي من قوة مرور بني مزار عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل كل من يعترض طريق هروبهم عقب تنفيذهم لجرائمهم سالفة البيان.. وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وأثناء فرارهم وعبورهم مزلقان مغاغة البحري ومشاهدتهم للمجني عليه مرتديا للزي الشرطي حتى أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المشاهدة بتقرير الطب الشرعي المرفق، وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه الا وهو مداركة المجني عليه بالعلاج.. وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابي.



واتلف والآخرون المتوفون أموالا ثابتة ومنقولة والمملوكة لصادق فهمى تاضرس بأن أطلقوا عدة أعيرة نارية داخل حانوته تسببت فى إحداث التلفيات الواردة بتقرير المعمل الجنائى المرفق، وترتب على جعل حياة الناس وأمنهم للخطر، وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابى.

وبتاريخ ١٩٩٥/١٠/٤ دائرة مركز الفشن محافظة المنيا، قتل وآخران توفيا شعبان عبدالله عبدالمقصود عمدا مع سبق الإصرار والترصد، بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله لاعتقادهم بتعاونه مع رجال الشرطة وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر وتربصوا به فى المكان الذى أيقنوا مروره منه مستقلا سيارته النقل رقم ٣١٢٥٦ نقل المنيا وما أن ظفروا به حتى استوقفوه وأطلقوا عليه عدة أعيرة نارية من أسلحتهم النارية.

وشرع وآخران توفيا فى قتل فتحى منير حسن عمدا مع سبق الإصرار والترصد والذى وجد صحبة المجنى عليه الأول بأن بيتو النية وعقدوا العزم على قتل شعبان عبدالله عبدالمقصود وقائد سيارته لاعتقادهم بتعاون الأول مع قوات الشرطة وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر وتربصوا لهما فى الطريق الذى أيقنوا سلفا مرورهما فيه وما أن ظفروا بهما مستقلين السيارة رقم ٣١٢٥٦ نقل المنيا حتى أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية من أسلحتهم قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى المرفق، وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه الا وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج

واتلف والآخران المتوفيان عمدا السيارة رقم ٣١٢٥٦ نقل المنيا والمملوكة لشعبان عبدالله عبدالمقصود بأن أطلقوا عليها عدة أعيرة نارية تسببت فى إحداث التلفيات وترتب على ذلك جعل حياة الناس وأمنهم فى خطر، وكان ذلك تنفيذا لغرض إرهابى.

وبتاريخ ١٩٩٦/١/٨ دائرة مركز العدوة محافظة المنيا، شرع وآخرون توفوا فى قتل مدحت فكرى حنا عمدا مع سبق الإصرار والترصد أثناء السطو على أموال بنك التنمية بسلاقوس

واختطف والآخرون المتوفون السيارة رقم ٢٦٠٦ نقل المنيا قيادة خليفة محمد عبداللطيف واحتجزوه كرها عنه بالصندوق الخلفى للسيارة

وسرق والآخرون المتوفون المبالغ النقدية المملوكة لبنك التنمية والائتمان الزراعى بسلاقوس والبالغ قدرها خمسة الاف جنيه وعشر بطريق الإكراه بأن اقتحموا مقر البنك شاهرين الأسلحة النارية حيازتهم بقصد شل مقاومة موظفى البنك وتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من شل مقاومتهم والاستيلاء على المبلغ النقدى سالف الذكر.

وبتاريخ ١٩٩٦/٣/٧ مركز العدوة محافظة المنيا. قتل وآخرون توفوا عماد فاروق رزق الله سعد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى من أبناء الطائفة المسيحية وسرقة سيارته لاستخدامها فى تنقلهم

وقتل والآخرون المتوفون فاروق رزق الله سعد عمدا مع سبق الإصرار والترصد.

وسرق والآخرون المتوفون السيارة رقم ٣١٧٧٢ نقل المنيا والمملوكة لفاروق رزق الله، وكان ذلك بطريق الإكراه، بأن اطلقوا عيارا ناريا على قائدها عماد فاروق رزق الله وقيدوا مالكها فاروق رزق الله وشل حركته وخنقه وتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على السيارة.

وبتاريخ ١٩٩٦/٣/٨ دائرة مركز إهناسيا محافظة المنيا، شرع وآخرون توفوا فى قتل المساعد محمد هاشم إبراهيم خليفة شيخ خفراء بلدة منشأة الحاج عمدا مع سبق الإصرار أثناء هروبهم من قوات الشرطة عقب تنفيذهم لجرائمهم سالفة الذكر.

كما شرع والآخرون المتوفون فى قتل صلاح حامد عبدالنبى عمدا مع سبق الإصرار.

وتعدى وآخرون توفوا على بعض القائمين على تنفيذ أحكام القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب «قانون العقوبات»، وكان ذلك بسبب تنفيذهم لاعمالهم وقاوموهم بالقوة وبالعنف أثناء تأديتهم لوظيفتهم بان اطلقوا صوب قوة الشرطة المكلفة بالتحرى عن السيارة التى استولوا عليها عدة أعيرة نارية لحملهم على الامتناع عن ضبطهم تنفيذا لوظيفتهم بالاضافة الى العديد من الجرائم الاخرى.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ٣ / ١٩٩٩

محاكمة ١٤ إرهابيا في قضايا قتل رجال شرطة وسطو على بنوك بالمنيا وبني سويف والجيزة

كتبت خديجة عفيفي:

وافق المستشار رجاء العربي النائب العام على قرار إحالة ١٤ إرهابيا منهم ٣ إرهابيين «حدث» إلى محكمة أمن الدولة العليا وانقضاء الدعوى الجنائية لـ ١٥ إرهابيا لوفاتهم نتيجة تبادل إطلاق النار بينهم وبين الشرطة ارتكب المتهمون جرائم عديدة في المنيا وبني سويف والجيزة شملت السطو والاستيلاء على ٣ بنوك ومحل مصوغات وقتل ١٤ من رجال الشرطة والمواطنين وإصابة ١٥ مواطنا وسرقة أسلحة أميرية وسيارات ودراجات آلية.

أعد قرار الاتهام المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا وباشر التحقيق حسام هلال رئيس النيابة.

كشفت التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا أن الإرهابيين بدأوا نشاطهم عام ٩٤ بالتعدي على نقطة شرطة هور مما أسفر عن إصابة المساعد حسان جابر سالم وسرقة محل مصوغات فهمي صادق تاخرس عام ٩٥ وقتله وإصابة على محمد على مساعد شرطة بقوة مرور بني مزار واستولى المتهمون على ٣٠٠ جرام من المشغولات الذهبية.

وأشارت التحقيقات إلى أن الإرهابي شعبان هريدي قائد المجموعة الإرهابية اشترك مع آخرين في سرقة بنك التنمية بسلانوس عام ٩٦ ونتج عنه إصابة كل من مدحت فكري حنا وسرقة سيارة نقل بالإكراه، واعترف الإرهابي هريدي بمشاركته في واقعة مقتل فاروق رزق الله وعماد فاروق وسرقة السيارة النقل، كما اقر بارتكابه أحداث إهناسيا والتعدي على كمين ببلدة منشأة الحاج وإصابة كل من صلاح حامد ومحمود هشام وسرقة سلاح الأخير وهو عبارة عن بندقية خرطوش

وقالت التحقيقات ان بعض الإرهابيين قاموا يوم ٦ يونيو ١٩٩٦ بالسطو على مركز ناصر وسرقة بنك التنمية والائتمان بمركز ناصر وقتل مجند وسرقة سلاحه الآلي بطريق الإكراه بتهديد السلاح ما اطلقوا مجموعة من الأعيرة النارية وعقب فرارهم اطلقوا وابلا من الأعيرة أسفر عن إصابة شخصان ووفاة أحدهما، كما قاموا في ٥ أغسطس ٩٦ بالسطو المسلح على أموال بنك مصر فرع العياط وإعداد أسلحة آلية وذخائر وما أن قاومهم حارس الأمن حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية أردته قتيلا وشرعوا في قتل ٣ آخرين وفي نفس العام قاموا بالتعدي على رجال مرور بالسويس ومقتل كل من محمد محمود على وسعيد إبراهيم فتح الله وسرقة عدد ٣ سيارات بالإكراه.

وتبين من التحقيقات ان الإرهابي شعبان هريدي وحسين فايد طه ورزق س ضمن المشاركين في أحداث بني سويف التي أدت الى مقتل مواطن وإصابة آخر وثبت ان الإرهابيين المتهمين اشتركوا في أحداث ابشواي بإطلاق اعيرة نارية على سيارة يستقلها الملازم محمد فتحي وإصابة عادل محمد عبد المولي وآخرين وأحداث أطسا والتعدي على كمين أمني بنزلة البرقي بسلانوس وسرقة دراجة آلية

بالإكراه وسيارة ومقتل عقيلة الشيخ وأحمد يحيى وسرقة السيارة.

وجهت لهم النيابة عدة تهم منها الانضمام -وآخرون مجهولون وآخرون توفوا- إلى جماعة غير مشروعة والاشتراك في إتفاق جنائي على ارتكاب جنايات القتل العمد والتعدي على القائمين على تنفيذ احكام القانون وحيازة أسلحة نارية وذخائر ومفرقعات بدون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام.

المتهمون هم شعبان عبد الله عبد الغني هريدي وحسن فايد طه مرزوق ومحمد عبد الفتاح صالح خلف وأشرف سيد رياض خليل ومحمد سيد محمد صالح (شهرته محمد بلاطه) ومعوض سكران جودة ميهوب (شهرته سيد) ومحمد عبد الله عبد اللاه (الشهير بالقصير) وعبد الله عبد اللاه محمد شعبان وأحمد عبد الله عبد اللاه محمد وزكريا فضل جابر وعرفة شعبان محمد وأيمن محمود عبد العزيز (حدث) وسيد عيد عبد الفتاح (حدث) وعبد الحليم عبد الفتاح صالح (حدث) أمر المحامي العام الاول بإعادة القبض على المتهمين المخلى سبيلهم عن طريق المحكمة وعددهم ٧ وتقديمهم محبوسين على ذمة القضية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٧/٢٧

تنظيم الصعيد الإرهابى أمام محكمة أمن الدولة

وافق المستشار رجاء العربى النائب العام على إحالة ١١ إرهابياً من أعضاء تنظيم الصعيد الارهابى لمحكمة أمن الدولة العليا طوارئ، دائرة محكمة استئناف القاهرة كشفت التحقيقات أن التنظيم يضم ٢٣ إرهابياً ١٥ منهم قتلوا وماتوا «وفاة طبيعية» و٣ أحداث ارتكبوا ١٤ عملية ارهابية من بينها السطو المسلح على ٣ بنوك ببنى سويف والمنيا والعياط

كما كشفت التحقيقات أن الارهابيين قتلوا خلال ٣ سنوات ١٤ شخصاً من رجال الشرطة والمواطنين وأصابوا ١٥ آخرين فى عملياتهم الارهابية . وضبطت بحوزتهم ١٦ قطعة سلاح



القاهرة: احالة 14 اسلامياً الى أمن الدولة

■ القاهرة - القدس - أ.ف.ب . احال النائب العام المصري امس 14 متهما بالانتماء الى تنظيم «الجماعة الاسلامية» المسلح المحظور الى محكمة امن الدولة العليا لمحاكمتهم بتهمة قتل 14 شخصا بينهم شرطيون واقباط بين 1995 و1997.

ووجه بيان الاتهام الى المتهمين الاربعة الرئيسيين وهم شعبان هريدي وحسين مرزوق ومحمد خلف واشرف خليل تهمة قتل قبطيين اثنين ومجندا في 21 اعتداء بينها اربع عمليات سطو مسلح ضد محلات مجوهرات وثلاثة مصارف في محافظتي المنيا (250 كيلو مترا جنوب القاهرة) والجيزة.

وتراوح اعمار المتهمين الاربعة بين 19 و30 عاما وهم من محافظتي المنيا وبني سويف في صعيد مصر.

ووجهت الى هؤلاء المتهمين كذلك تهم قتل ثلاثة شرطيين بينهم ضابط وغفير (حارس) وسبعة مدنيين بينهم قبطيان ومخبر يتعاون مع اجهزة الامن، فى محافظات المنيا وبني سويف والفيوم والجيزة.

كما يتهم هؤلاء الاربعة بمحاولة قتل اربعة من رجال الشرطة وثلاثة مدنيين بينهم قبطي وبسرقة 16 قطعة سلاح بينها ثلاث بنادق رشاشة لرجال شرطة.

ويتهم المعتقلون العشرة الباقون وبينهم ثلاثة قاصرين بالانتماء الى «جماعة اسست على خلاف احكام القانون الغرض منها تعطيل احكام الدستور والقوانين».

كما يتهم هؤلاء «بالاتفاق الجنائي» مع الاربعة الباقين لارتكاب اعتداءاتهم وتقديم الدعم المالي لهم ومساعدتهم في اخفاء الاسلحة.

ولم يحدد موعد بدء محاكمة المتهمين الذين كانوا اعتقلوا في النصف الثاني من 1997.

واكدت الشرطة أن 15 من شركاء هؤلاء قتلوا خلال مواجهات مع الشرطة لاسيما في محافظة المنيا التي كانت تشكل حتى العام الفائت معقلا رئيسيا للاسلاميين المتطرفين.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٩

١٤ إرهابيا من تنظيم الصعيد.. أمام أمن الدولة العليا

سرقوا ٣ بنوك.. ارتكبوا ٢١ عملية ضد المواطنين والشرطة.. في ٣ سنوات

كتب – جمال عقل:

وافق المستشار رجاء العربي النائب العام على قرار المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة باحالة ١٤ إرهابياً – من بينهم ٣ أحداث – لمحكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» دائرة استئناف القاهرة

تضمن قرار الاحالة أن المتهمين شعبان عبدالله عبدالغني هريدي «٣٠ سنة» من قرية بني وركان مركز العدوه بالمنيا «محبوس»، حسين قايد طه مرزوق «٢٠ سنة» فلاح قرية الدويه بني سويف، محمد عبدالفتاح صالح خلف «٢٠ سنة» عامل معماري بقرية الدويه بني سويف «محبوس»، اشرف سيد رياض خليل «١٩ سنة» (طالب) بالصناعات الزخرفية قرية الدويه بني سويف «محبوس»، محمد سيد محمد صالح وشهرته «بلاطه» مبلط قيشاني بحوض الفلاحة بني سويف، ومعوض سكران جوده ميهوب وشهرته سيد «٤٢ سنة» فلاح بمعصرة نعمان بني سويف، محمد عبدالله عبداللاه الشهير بالقصير «٢٧ سنة» فلاح بقرية منية الحيط أطسا الفيوم، عبدالله عبداللاه محمد شعبان «٦٤ سنة»، زكريا فضل جابر «٢٦ سنة» وعرفه شعبان محمد «٣٤ سنة» فلاحون بنفس القرية

٢١ عملية ارهابية

كشفت تحقيقات حسام هلال وكيل أول النيابة باشراف المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا أن المتهمين ارتكبوا ٢١ عملية ارهابية في محافظات المنيا وبني سويف والجيزة والسويس والفيوم .

وأنهم استولوا على ٣٨٩ الفا و ٢٣٧ جنيها من خلال ٣ عمليات سطو مسلح على بنوك التنمية والأئتمان الزراعي بقرية سلاقوس بالمنيا والتنمية والائتمان الزراعي بمركز ناصر وبنك مصر فرع العياط .. كما سطو على محل مجوهرات بمركز مغاغة بالمنيا واستولوا على حوالي كيلو ونصف مشغولات ذهبية.

وكشفت التحقيقات أن المتهمين استولوا على ٣ أسلحة من رجال الشرطة وضبطت بحوزتهم ١٦ قطعة سلاح مختلفة الانواع.

كما تبين أن التنظيم كان يضم ٢٣ متهما من بينهم ١٥ قتلوا وماتوا و ٣ أحداث من صغار السن

تضمن قرار الاحالة ان المتهمين تعدوا على نقطة شرطة هور بمركز ملوى عام ١٩٩٤ واصابوا مساعد الشرطة حسان جابر سالم، وفي عام ٩٥ اقتحموا محل مجوهرات فهمي صادق تاضرس وبادروه بوابل من الرصاص وأرادوه قتيلا واصابوا على محمد على مساعد شرطة من قوة مرور بني مزار واستولوا على حوالي كيلو ونصف مشغولات ذهبية .. وتعرف الشهود على الارهابي شعبان على عبد الغني في تحقيقات النيابة.

وفي عام ٩٥ قتلوا المواطن شعبان عبدالله عبدالمقصود واصابوا فتحي منير حسن سائق السيارة ٣١٢٥٦ نقل المنيا المملوكة للقتيل بزعم أن القتيل يعمل مرشدا ويتعاون مع جهاز الشرطة فاعترضوا طريقهما بدراجة بخارية وأمطروهما بوابل من الرصاص

السطو على بنك التنمية

في عام ١٩٩٦ سطوا على بنك التنمية والائتمان الزراعي بقرية سلاتوس واصابوا مدير البنك مدحت فكري حسن وحاولوا الهرب بالسيارة ٢٦٠٦ نقل بني سويف بعدما هددوا سائقها خليفة محمد عبداللطيف بالاسلحة النارية واستولوا على ٥٠١٠ جنيهات من البنك وهربوا.

وفي عام ٩٦ قتلوا المواطن فاروق رزق الله وابنه عماد واستولوا على سيارتهما ٣١٧٧٢ نقل المنيا التي



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٢/١٩٩٩

استخدموها فى عملية إرهابية بميدان الاربعين بالسويس.
كما تعدوا على كمين شرطة بقرية منشأة الحاج باهناسيا الفيوم واصابوا المواطن صلاح حامد عبدالنبى وشيخ خفراء القرية محمد هشام ابراهيم خليفة.
واستولوا منهما على بندقية خرطوش وهربوا.
وفى نفس العام اقتحموا بنك التنمية والائتمان الزراعي بمركز ناصر بالاسلحة الالية وقتلوا توفيق فرحان عبدالله واصابوا اشرف محمد ربيع وسرقوا ٤٢٢٧ جنيها .. كما قتلوا المجند منصف مصطفى ومساعد الشرطة محمد شعبان واصابوا عمر الصوني جوده وعبدالله احمد عبداللطيف وسرقوا بندقية الية عهدة الأول . وهربوا.
وفى عام ٩٦ تعدوا على رجال مرور السويس فى منطقة ميدان الأربعين وقتلوا أمينى الشرطة محمد محمود على وسعيد ابراهيم فتح الله وأطلقوا الرصاص لارهاب المارة وهربوا باستخدام ٢ سيارات سرقوها من أصحابها بالاكراه وفى نفس العام اقتحموا بنك مصر فرع العياط وقتلوا

موظف الأمن عبدالحميد نادى عبدالعليم وصادق صديق محمد واصابوا رمضان حمدى محمد وسرقوا ٢ سيارات ملاكى بالاكراه من أصحابها واستخدموها فى الهرب من منطقة الحادث.
كما شرعوا فى قتل الملازم اول محمد فتحى فأصابوا المجندين عادل محمد عبدالمولى وحسين محمد محمود ومحمد عبدالتواب فتحى ومحمد متولى جمعة.
وفي عام ٩٦ ضبط بحوزة أحد الإهابيين بطاقة مزورة ومبلغ ٤ الاف جنيه عندما حاول شراء دراجة بخارية من أحد المحال التجارية لاستخدامها فى العمليات الارهابية.
وفى عام ٩٦ تعدى الارهابيون على كمين شرطة بنزلة البرقى بقرية سلاقوس وسرقوا دراجة بخارية بالاكراه ولقى الارهابيان عقيلة الشيخ وأحمد يحيى مصرعهما في الحادث.
كشفت التحقيقات أن المتهمين ارتكبوا ايضا عدة عمليات ارهابية بقرى سمسطا والعدوه بالمنيا.

الإرهابيون القتلى والمتوفون

عبدالعزيز أمين الشريف، خالد حمدي يوسف وشهرته خالد الضابط، حمادة اسماعيل عبدالدايم، محمد أحمد دكرورى شهرته أحمد البسقلونى، محمد داود ابراهيم، عبدالكريم أبو الفضل فارس، حسن عبدالمولي حسين، أحمد يحيى سيد حسين وأشقاؤه عادل وطه ويحيى، عبدالنبى احمد على، عقيلة أحمد الشيخ، صالح محمود صالح ومحمد داود عبدالصالحين.

والأحداث

تضمن قرار الإحالة ٣ إرهابين صغار السن وهم أيمن محمود عبدالعزيز «١٥ سنة» ، سيد عيد عبدالفتاح «صياد» عبدالحليم عبدالفتاح صالح «فلاح».

آها يا مصر

السيد الأستاذ..

ارسل لكم بيانات الضحايا من المصريين الذين راحوا ضحية الحادث الأجرامى بمدينة الأقصر، خصوصا وان عائلات هؤلاء الضحايا لم يجدوا المساعدة من اى جهة فى مصر، وتحديدا من وزارة السياحة المسئولة بشكل مباشر عن ماساة هؤلاء الناس. هل تعلم سيادتك ان بعض الألمان هنا يرسلون المساعدات المالية لأسر هؤلاء الضحايا؟ وهل تعلم ان ابن الخفير الذى قتل فى هذا الحادث تخرج فى الجامعة منذ عامين ولم يعثر على عمل حتى الآن؟ وها هى اسماء هؤلاء الشهداء ارسلها إليكم لعل وعسى:

- الشهيد سيد إبراهيم عبداللطيف.. خفير اثار القرنة نجع الطارف وتعيش زوجته و٧ اولاد دون عائل.
- الشهيد فراج احمد رسلان مساعد شرطة ارمنت.. الريانية.
- الشهيد فهمى سمير غبريال مساعد شرطة ارمنت الزريقات.
- السائق حجاج نحاس على، الأقصر الخور، علما بان هذا السائق مصاب باضطراب عصبى يمنعه من العمل.

إن اسر هؤلاء الشهداء وايضا اسرة هذا السائق اولى بالرعاية خصوصا فى هذه الأيام المفترجة، ومن واجب وزارة السياحة ان تنتشل هؤلاء الضحايا من المصير المؤلم الذى انزلقوا إليه.

ولا ادرى لماذا وقع اختيارى عليك انت بالذات لطرح المسالة الشائكة والمحزنة؟ ربما لما اعرفه عنكم من رفض للظلم، وارجو لكم التوفيق فى عرض هذه المشكلة على من يهمه الأمر، وخصوصا الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة، ومن اجل إعادة البسمة لشفاه ايتام لايفهمون لماذا كل هذا الاهمال بعد ان فقدوا الوالد فى حادث قيل إنه فى سبيل الله، وهو فى حقيقة الامر فى سبيل الشيطان وفى خدمة اعداء مصر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

برلين - المانيا - ناجى عباس - مراسل صحفى

لا ادرى لماذا اشرت باصبع الاتهام إلى وزارة السياحة بالذات؟ ولماذا طلبت المساعدة من ممدوح البلتاجى بالذات؟ ومبلغ علم العبد لله ان افراد التنظيم الإرهابى الذين ارتكبوا الحادث الإجرامى لم يكن من بينهم احد موظفا بوزارة السياحة، ولم تثبت التحريات ان احدهم كان علي صلة بالدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة؟ إن مساعدة ابناء هؤلاء الشهداء ليست مسئولية ممدوح البلتاجى ولاهى مسئولية وزارة السياحة، ولكنها واجب وطنى، والحكومة كلها مسئولة عن اداء هذا الواجب. والدكتور الجنزورى رئيس الحكومة لايقصر فى اداء مثل هذا الواجب، وإذا كان صحيحا انه حدث تقصير ما، فالأكيد ان الدكتور الجنزورى لم يعلم بامر هؤلاء الضحايا.

عمنا الدكتور الجنزورى رئيس مجلس الوزراء، حقوق عائلات شهداء حادث الأقصر الإجرامى مسئوليتنا جميعا، وانت بالنيابة عنا جميعا قادر على مسح دموع هؤلاء الناس وتطبيب جراحهم. وعيب جدا ان يتلقى هؤلاء الأيتام المساعدات من بعض الألمان. ومصر أولى بابنائها خصوصا إذا كان هؤلاء الأبناء قد ضاعوا نتيجة ممارسات بعض المواطنين الذين تصوروا أن الطريق إلى الجنة يمر على جثث بعض الخفراء وبعض عساكر الشرطة. وها هى النتيجة.. الذين ارادوا ضرب اعداء مصر لم يضربوا إلا مصر نفسها، ولم يقتلوا إلا بعض المصريين الغلابة.

وإذا كانت الأعمال بالنيات، فنية السادة الإرهابيين ليست خالصة، وأعمالهم سودة كالزفت ومصيرهم إلى جهنم.. قولوا يارب الله!

محمود السعدنى



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١ / ٤ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القبض على ٤٣٠٠ هارب من تنفيذ أحكام قبل سقوطها بالتقادم

كتب ـ محمد شعير:

شنت الإدارة العامة لمباحث تنفيذ الاحكام حملة أمنية بالتنسيق مع مديريات الأمن المختلفة لضبط الهاربين من تنفيذ الاحكام القضائية بأنواعها ، أسفرت عن ضبط ٤ الاف هارب من تنفيذ أحكام كانت على وشك السقوط بالتقادم، وتحصيل مبلغ مليون و٢٠٠ الف جنيه غرامات ومخالفات تم ايداعها خزينة الدولة.

وصرح مصدر أمنى مسئول بأن الإدارة تهدف من خلال حملاتها الى رفع معدلات نسب تنفيذ الاحكام تحقيقا لسيادة القانون ،وأضاف أن هذه الحملات تقوم بالتركيز على ضبط الهاربين من تنفيذ الأحكام القضائية التى على وشك السقوط، وفى هذا الاطار ، فقد تم القاء القبض فى اخر هذه الحملات على ٥٧١ شخصا صدرت ضدهم احكام متعددة بلغت جملتها ٤٣٠٠ حكم، منها ٢٤٢ محكوما ضدهم فى جنايات ، و٤١ الفا و٧٩٥ محكوما ضدهم فى جنح، وأمر اللواء مدير الادارة العامة لمباحث تنفيذ الأحكام بإحالتهم جميعا إلى النيابات المختصة.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٤ / ١٩٩٧

«الانهيار الأمنى» فى جماعات العنف..!!

بقلم:

السيد البابلى

البيان الأخير للجماعة المسماة «بالجماعة الإسلامية» فى مصر والذى تدعو فيه إلى وقف أعمال العنف تماما فى مصر يؤكد أن السلطات الأمنية المصرية نجحت إلى حد كبير فى ضرب القواعد التنظيمية لهذه الجماعة وأن هناك انهياراً أمنيا فى الجماعة سمح بحدوث اختراق حاد لصفوفها وانقطاع الاتصالات بين مركز القيادة والتنظيمات التحتية بشكل سهل إلقاء القبض على العديد من العناصر المؤثرة فى الجماعة.

وقد ساهم فى هذا الانهيار الأمنى نجاح أجهزة الأمن المصرية فى تسلم عدد آخر من القيادات الهاربة من العديد من الدول وبعضهم بدأت محاكمته فى مصر حاليا كمتهمين فى قضية العائدين من البانيا..كما أن الظروف الدولية الاخيرة التى مرت بها عدة دول أدت أيضا إلى اقتناع هذه الدول بسرعة تسليم المتهمين الفارين إليها بعد أن كانت هذه الدول تضع شروطا وقيودا على تسليمهم.

ونحن نرحب باغلاق صفحة أعمال العنف فى مصر سواء نجحت فى ذلك الأجهزة الأمنية أو اقتنع القائمون على هذه الجماعات بأن العنف قد زاد من عزلتهم فى المجتمع المصرى الذى يكره تماما وينبذ أى تعبير يستخدم فيه العنف ويعرض المصالح الوطنية للخطر.

فاعمال العنف التى قام بها هؤلاء والتى أدت الى انتكاسة مؤقتة للسياحة فى بلادنا والتى تعتبر من أهم مصادر الدخل القومى، هذه العمليات أضرت بأرزاق الاف من الأسر وأعاقت تنفيذ الكثير من برامج التنمية وزادت من أعداد العاطلين وأعمال العنف تعنى أيضا توجيه مجهود وطاقات رجال الأمن الى ملاحقة الإرهابيين لوقف أعمالهم أو لإلقاء القبض عليهم وهو ما ينعكس على قدرات وكفاءة وتواجد رجال الأمن لاداء مهامهم الحياتية الامنية العديدة مما سمح بتزايد



المصدر : المســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٤ / ١٩٩٧

معدلات الجريمة وتواجد الفتوات والبلطجية وحدوث تسيب فى الشارع يهدد امن واستقرار المجتمع.

ولذلك فإن انتهاء اعمال العنف الذى كان ظاهرة غريبة مرفوضة على مجتمعنا المصرى المسالم إنما يمثل خطوة هامة فى سبيل احكام السيطرة على الأوضاع الأمنية واعادة الانضباط الى الشارع والقضاء على بعض الجرائم المتزايدة مثل الاغتصاب والسرقة بالاكراه.

ولكن هذا لا يعنى تراخيا امنيا فى مواجهة هؤلاء الإرهابيين أو الاطمئنان الى تصريحاتهم فقد عودونا على المهادنة كلما وجهت اليهم ضربات قوية ولكنهم لن يتوقفوا عن التفكير فى عمليات جديدة إذا ما وجدوا الفرصة سانحة لهم أو إذا ما وجدت قوى خارجية أن لها اهدافا جديدة تريد تحقيقها فى مصر من خلال استخدام هؤلاء وتمويلهم وتشجيعهم..!!

ملحوظة أخيرة:

هل صحيح ما قاله رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس النواب الامريكى بنيامين جلمان من انه قد تبين أن مصر لم تستغل بلايين الدولارات من المعونة الأمريكية بسبب البيروقراطية وعدم كفاءة الأجهزة الحكومية.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ٤ / ١٩٩٩

إحالة قضية التنظيم الإرهابى بالإسكندرية للقضاء العسكرى

علمت «الأخبار» انه قد تم احالة القضية ٩٦٨ لسنة ١٩٩٧ حصر امن دولة عليا الخاصة بتنظيم ما يسمى بالجماعة الاسلامية الى القضاء العسكرى المتهم فيها احمد فرغلى مبارك واخرون. كونوا تشكيلا ارهابيا فى مدينة الاسكندرية عن طريق المتهم احمد اسماعيل الشيخ الذى صدر حكم ببراءته فى قضية السياحة عام ١٩٩٢ حيث شكل ٣ مجموعات لتنفيذ هذه العملية الارهابية عن طريق استخدام احد القوارب لاطلاق القذائف منه على احد المواقع . وحصل على موافقة قيادات التنظيم الموجودة فى سجن طرة اثناء تجديد الحبس الاحتياطى لمجموعة من الارهابيين كانوا يقومون بنقل التكليفات الى احد المحامين الذى استغل تواجده فى احد المرافق القضائية ثم قام بعض المتهمين باستخراج بطاقات مزورة لعضوية نقابة المحامين للتردد على نفس المرفق القضائى ومقابلة العناصر التى تنقل لهم تكليفات القيادة من داخل السجن



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٩

النيابة العسكرية تبدأ التحقيق في قضية إحياء الجماعة الاسلامية بالاسكندرية

كتب محمد البهنساوي:

تسلمت النيابة العسكرية اوراق القضية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٩٦ المعروفة باعادة نشاط ما يسمى بتنظيم الجماعة الاسلامية بالاسكندرية والتى كانت تعد للقيام ببعض العمليات الارهابية ضد الشخصيات العامة وبعض المنشآت السياحية وقيادات الشرطة . المتهمون فى القضية هم احمد اسماعيل احمد الشيخ وفوزى مصطفى على احمد الشريف واحمد فرغلى مبارك. وعاطف موسى موسى سعيد ومحمد محمد اسماعيل واسامة فرج والسيد ابراهيم محمود ونبيل سعد محمد خليفة والسيد عبدالحميد عبدالوهاب ورمضان احمد فرج وسامح موسى هلال وعبدالغفار محمد عبدالغفار .. وعمر ابراهيم على ومحمود يوسف محمود حامد ومحمود محمد رمزى واحمد عبدالقادر هلالى. ومحمد عبدالمنعم محمد محمود واحمد عاشور ورأفت رمضان على الغمرى ومحمد عبدالعظيم الصفنى وحسين موسى ومصطفى محمود محمد قاسم



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦/٤/١٩٩٩

قرار جمهورى بإحالة
٢٢ إرهابيا للقضاء العسكرى

صدر قرار جمهورى بإحالة ٢٢ إرهابيا من أعضاء ما يسمى تنظيم الجماعة الإسلامية إلى القضاء العسكرى لمحاكمتهم بتهمة الاتفاق الجنائى على ارتكاب بعض العمليات التخريبية فى الإسكندرية.



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إحالة تنظيم إرهابى جديد للقضاء العسكرى

المتهمون خططوا لارتكاب عمليات إرهابية بالاسكندرية

كتب ـ أحمد موسى:

علم مندوب «الأهرام»، ان قرارا جمهوريا صدر قبل أيام بالجماعة ٢٢ إرهابيا من اعضاء تنظيم مايسمى بالجامعة الاسلامية إلى القضاء العسكرى لمحاكمتهم، لاتهامهم بالاتفاق الجنائى على ارتكاب بعض العمليات الارهابية بمحافظة الإسكندرية.

وصدر القرار بإحالة أعضاء التنظيم الارهابى الى المدعى العام العسكرى. وعلى رأسهم المتهم أحمد اسماعيل الشيخ، وتسلمت إدارة المدعى العسكرى ملفات القضية من نيابة أمن الدولة العليا، ويعكف فريق من رؤساء النيابة على دراسة التحقيقات تمهيدا لإحالة المتهمين للمحاكمة أمام إحدى الدوائر العسكرية، وكشف جهاز مباحث أمن الدولة عام ٩٦ عن مخطط المجموعة الارهابية واتفاقهم على ارتكاب بعض العمليات التخريبية بالإسكندرية، وأمكن إفشال المخطط وضبط ٢١ إرهابيا بينما مازال متهم واحد هاربا

وقالت مصادر مطلعة لـ «لأهرام» إن نيابة أمن الدولة العليا والتى تولت التحقيقات مع المتهمين فور ضبطهم واجهتم بالتهم المنسوبة إليهم طبقا لتحريات جهاز الأمن، والتى أكدت مخططهم وارتباطهم تنظيميا داخل محافظة الإسكندرية، وقيامهم برصد بعض الأهداف تمهيدا لاستهدافها فى عمل عدائى.

وانتهت النيابة من تحقيقاتها مع أعضاء التنظيم الارهابى، ووجهت لهم عدة اتهامات منها· الاتفاق الجنائى على ارتكاب عمليات إرهابية والانضمام إلى جماعة سرية غير مشروعة وحيازة مفرقعات وأسلحة بيضاء والتزوير فى محررات رسمية.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ٩ / ١٩٩٩

بعد إحالة (١٤) من أخطر عناصر الإرهاب بالمنيا للمحاكمة:

محكمة استئناف القاهرة تسلمت أوراق القضية لتحديد دائرة لمحاكمتهم

المتهمون ارتكبوا ٢١ عملية إرهابية راح ضحيتها ١٤ شخصا

تبدأ محكمة استئناف القاهرة خلال الايام القليلة القادمة نظر الدعوى المتهم فيها ١٤ من اخطر عناصر الارهاب تمهيدا لتحديد احدى دوائر محاكم امن الدولة العليا طوارئ وتحديد اولى الجلسات لبدء محاكمة المتهمين امامها، وذلك بعد ان تسلمت ملف الدعوى من نيابة امن الدولة العليا في الأسبوع الماضي.

وكان المستشار رجاء العربى النائب العام قد وافق على احالة ١٤ متهما من اعضاء الجماعات الارهابية الى محكمة امن الدولة العليا طوارئ لمحاكمتهم وذلك بعد ان وجهت اليهم نيابة امن الدولة العليا عدة تهم منها قيام عناصر الارهاب باغتيال ١٤ فردا من رجال الشرطة والاهالى لتنفيذ مخططاتهم الاجرامية واصابة ٤٠ شخصا اخرين والشروع فى قتل اخرين و قد اعد قرار الاتهام فى القضية المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا والتي تتضمن ان عناصر الارهاب قامت بارتكاب ٢١ حادثا ارهابيا وترجع وقائع القضية الى اعوام ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ وجرت احداثها فى محافظات المنيا وبنى سويف والفيوم والجيزة وعدد من المراكز والقرى التابعة لتلك المحافظات وتضم القضية ٣٣ متهما من بينهم ١٤ متهما محبوسا شملهم قرار الاتهام والباقون لقوا مصرعهم فى تبادل لاطلاق النار مع قوات الامن حيال القبض عليهم تنفيذا لاذن النيابة بالقبض عليهم لاتهامهم فى قضايا ارهابية .

وقد تضمن قرار الاتهام الذى سجل العديد من عمليات الاغتيال ووقائع السرقة بالاكراه العديد والعديد من الاتهامات منها ان تلك العناصر الاجرامية قامت بارتكاب ٢١ حادثا ارهابيا من بينها اغتيال فهمى صادق تاضرس بالمنيا وسرقة محل الذهب الخاص به والاعتداء على نقطة شرطة هود التابعة لمركز ملوى واصابة المساعد شرطة حسنان جابر سالم وعلى محمد على مساعد شرطة بقوة مرور منى مزار كما قامت عناصر الارهاب باغتيال شعبان عبدالله بالمنيا مع سبق الاصرار والترصد واصابة اخرين.

كما تضمن قرار الاتهام ان تلك العناصر قاموا بسرقة بنك التنمية بسلاقوس ببنى سويف مستخدمين فى ذلك سيارة نقل بنى سويف مسروقة بالاكراه من قائدها خليفة محمد وذلك بعد ان اغتالوا فاروق رزق الله وولده عماد فاروق بمحافظة السويس وسرقة سيارة نقل المنيا لاستخدامها فى الحادث الارهابى وكذلك التعدى على كمين شرطة ببلدة منشأة الحاج بالجيزة واصابة صلاح حامد عبدالنبى خفير نظامى وسرقة سلاحه واصابة محمد هشام وسرقة بنك التنمية بمركز ناصر بمحافظة بنى سويف وكذلك سرقة بنك مصر فرع العياط وقد بلغت حملة الاموال المسروقة من البنوك الثلاثة ٣٨٩ الف جنيه كما قامت عناصر الارهاب باغتيال المجند منصف مصطفى والمساعد محمد شعبان ببنى سويف وسرقة اسلحتهما واغتيال محمد محمود وعلى سعيد ابراهيم فتح الله امينى شرطة وسرقة اسلحتهما وثلاث سيارات بالاكراه تم ضبطهما فى حلوان

كما تضمنت ادلة الدعوى ٧٤ شاهدا من رجال الشرطة والاهالى وكذلك تم ضبط ١٦ سلاحا مع المتهمين تخص رجال الشرطة منها ٢ طبنجات وسلاح الى وبندقية خرطوش

وقد وجهت النيابة للمتهمين تهمة الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون وتعطيل احكام الدستور والاعتداء على الحريات والحقوق والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتكفير



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٩

الحاكم واباحة الخروج عليه وقتاله كما وجهت اليهم النيابة تهمة القيام بعمليات الرصد واغتيال رجال الشرطة والمواطنين الذين يقفون فى طريق نشاطهم واستحلال اموال البنوك وتخريب المنشآت الاقتصادية وكان الارهاب باستخدام القوة والعنف والترويع من الوسائل التى لجأ اليها المتهمون وكذلك وجهت اليهم النيابة تهم الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وايذاء الاشخاص وتعريض حياتهم وامنهم للخطر والاتفاق الجنائى والقتل العمد وسرقة وسائل النقل البرية لتنفيذ اهدافهم وسرقة اموال بعض البنوك وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقعات بدون اذن من السلطات المختصة وقد باشر التحقيق فى تلك الوقائع عدد كبير من رؤساء نيابة امن الدولة العليا وهم محمد حلمى قنديل وحسام هلال وحسام ابوسيف واشرف العشماوى، وقد طالبت نيابة امن الدولة العليا باعدام المتهمين فى القضية نظرا لما اقترفوه من جرائم، كما قررت النيابة انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لعدد من المتهمين وذلك نظرا لوفاتهم.

عادل السروجى



دكاكين الصحافة.. تتساقط!

«مكافحة الإرهاب».. جريدة وهمية.. تصدرها عصابة الأربعة

المدير.. عميد شرطة مزيف.. جمع الأموال بحجة الإعلان فى الصحيفة الرسمية

كتب ـ جمال عقل:

كشفت الادارة العامة لمباحث الاموال العامة عن جريدة وهمية منسوب صدورها لوزارة الداخلية تحت اسم جريدة «مكافحة الارهاب» يصدرها ٤ اصدقاء يتزعمهم مطبعجى سابق باحدى الصحف الحزبية وينتحل مديرها صفة عميد شرطة.

احتال الاربعة على رجال الاعمال واصحاب الشركات الخاصة واستولوا منهم على الاف الجنيهات بزعم الاعلان فى جريدة الشرطة.

انتحل احد ضباط الادارة صفة رجل أعمال وكشف عن عصابة الاربعة واحيلوا للنيابة التى باشرت التحقيق

كانت البلاغات قد تعددت امام مدير الادارة العامة لمباحث الأموال العامة يتضرر اصحابها من بعض الاشخاص الذين يدعون تكليفهم من وزارة الداخلية لتحصيل مبالغ مالية مقابل اعلانات بجريدة تصدرها الوزارة باسم «مكافحة الارهاب» وشعارها شعار جهاز الشرطة.

كشفت تحريات مدير ادارة مكافحة جرائم التزييف والتزوير ان محمد عبداللطيف محمد حسن مطبعجى سابق ومقيم بامبابة يتزعم عصابة اصدار الجريدة تضم عبداللطيف عبدالقادر عبداللطيف مدير الجريدة وينتحل صفة عميد شرطة منتدب من الوزارة لاصدار الجريدة وياسر احمد محمد فرغلى فنى تجهيز مقيم بالاسكندرية وسعيد محمد محمد أمين الطوانسى صاحب مطبعة بالجيزة.

داهمت القوات مقر الجريدة وعثر على ٣ اجهزة كمبيوتر تستخدم فى تجهيزها وطابعة وجهاز فاكس وكمية من اوراق «الكلك» والدفاتر التى تستخدم فى تحصيل الاموال واعداد من الجريدة وبطاقات صحفية مزورة واكلاشيهات وتذاكر رحلات وهمية منسوبة لجريدة اخبار اليوم والواح زنك.

اعترف المتهمون بالواقعة وتولت النيابة التحقيق



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٤ / ١٩٩٩

أمام المحكمة العسكرية العليا اليوم:

١٠٧ من عناصر الإرهاب يواجهون الإعدام والمؤبد والسجن

القضية تضم أكثر من ٢٠ إرهابيا تسلمتهم مصر من عدة دول

تعقد المحكمة العسكرية العليا صباح اليوم آخر جلساتها للنطق بالحكم فى قضية الجماعات الإرهابية المتطرفة البالغ عددهم ١٠٧ من أخطر عناصر الإرهاب وذلك بعد أن استمعت المحكمة العسكرية العليا إلى مرافعة الدفاع عن المتهمين طيلة أكثر من شهر كما استمعت إلى مرافعة النيابة التى طالبت بتوقيع أقصى عقوبة على تلك العناصر نظرا لما اقترفوه من جرائم. ويأتى على رأس المتهمين الإرهابى الهارب أيمن الظواهرى وشقيقه محمد بالإضافة إلى عدد من المتهمين الذين كان لهم نشاط مؤثر فى حركة التنظيم خارج البلاد كما تضم القضية أكثر من ٢٠ من عناصر الإرهاب الذين تسلمتهم السلطات المصرية من عدة دول عربية وإفريقية وأوروبية وتعد القضية من أكبر قضايا الإرهاب التى شهدتها المحاكم العسكرية ليس فقط من حيث عدد المتهمين ولكن لخطورة تلك العناصر التى كانت تعد من الرؤوس المدبرة للعمليات الإرهابية.

كما تضم القضية عددا من المتهمين الصادر ضدهم أحكام بالإعدام من قبل، منهم الإرهابى أحمد النجار الصادر ضده حكم بإعدامه من قبل المحكمة العسكرية لإدانته بالانضمام إلى تنظيم كراسة المعروف باسم تنظيم خان الخليلى الذى حاولت عناصره تفجير المنطقة السياحية بخان الخليلى.

وقد وجهت النيابة العسكرية للمتهمين تهم الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون الغرض منها تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحريات والحقوق التى كفلها الدستور والقانون والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى بأن دعت هذه الجماعة إلى تكفير الحاكم والتحرر على نظام الحكم القائم وقوانينه وأباحت الخروج عليه وقتاله عن طريق تكوين مجموعات تعمل فى نطاق الجناح العسكرى لهذه الجماعة تتولى القيام بعمليات الرصد واغتيال رجال الأمن والمواطنين الذين يقفون فى طريق حركة نشاطهم واستحلال الأموال وتخريب المنشآت وكان الإرهاب باستخدام القوة والعنف والترويع من الوسائل التى لجأت إليها تلك الجماعة لتنفيذ هذه الأغراض بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض حياة المواطنين للخطر.

وكذلك الاشتراك الجنائى فى ارتكاب جرائم القتل وحيازة وإحراز المواد الناسفة والذخائر والتزوير فى محررات رسمية لتسهيل عمليات الانتقال مع علمهم بتزويرها وحيازة وإحراز الأسلحة البيضاء دون إذن من السلطات المختصة ويواجه عناصر الإرهاب عقوبات تصل إلى الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن مددا مختلفة نظير ما اقترفوه من جرائم وسوف تسدل المحكمة العسكرية العليا اليوم الستار على ملف من ملفات الإرهاب الأسود.

عادل السروجى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/٤/١٩٩٩

الظواهرى على رأس قائمة المتهمين

المحكمة العسكرية تصدر أحكامها اليوم على ١٠٧ أعضاء من تنظيم الجهاد

الاعترافات كشفت دور التنظيم فى تفجير السفارة المصرية بباكستان

كتب ـ أحمد موسى:

وسط إجراءات امنية مشددة تعقد المحكمة العسكرية العليا اليوم جلستها لإصدار الأحكام على ١٠٧ إرهابيين من اعضاء تنظيم الجهاد، الذين خططوا لاغتيال رجال الأمن والشخصيات العامة وتفجير وتخريب بعض مؤسسات الدولة العامة والاقتصادية، والعمل تحت قيادة مسئوليها المقيمين فى الخارج الذين اشرفوا على تدريب المتهمين عسكريا والتنسيق والاعداد واصدار التكليفات ودعوتهم إلى التمرد على نظام الحكم القائم فى البلاد واباحة الخروج عليه وقتاله.

ومنذ شهر فبراير الماضى بدأت المحكمة العسكرية فى نظر أخطر قضايا تنظيم الجهاد والتى تعرف إعلاميا باسم «العائدون من الخارج» باعتبار أن القضية تضم ٤٩. يحاكمون حضوريا منهم ١٧ إرهابيا جاءوا من عدة دول أجنبية وعربية وبينهم أحمد سلامة مبروك وأحمد ابراهيم النجار وعصام عبدالتواب وشوقى سلامة مصطفى وسعيد سيد سلامة ومحمد سعيد العشرى وعصام محمد حافظ مرزوق وأحمد اسماعيل عثمان صالح.

وشكلت الاعترافات التى تضمنتها ملفات القضية ركائز أساسية حول المخطط الذى يسير عليه قادة الجهاد فى الخارج بهدف زعزعة الأمن والاستقرار، وتطرقت الاعترافات التى ادلى بها من جاءوا من الخارج الى تحركات قادة الجهاد وتنقلاتهم بين الدول والهيكل التنظيمى للجهاد والأسماء الحقيقية أو الحركية لقادته وكذلك عناصره ومسئولو اللجان التى تتولى إدارة حركة التنظيم فى الخارج ومحطاته الرئيسية فى الدول والمسئولة عن استقبال وإيواء وتسفير العناصر التى تتنقل لتختفى من مطاردات الأمن. وظهر دور أيمن الظواهرى أمير الجهاد. وحددت التحقيقات أن الظواهرى على علاقة وطيدة بأسامة بن لادن، ويعد الظواهرى احد مؤسسى الجبهة العالمية لتحرير المقدسات التى اسسها بن لادن العام الماضى، والتى اعلنت مسئوليتها عن تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام فى اغسطس الماضى.

الظواهرى

وشملت التحقيقات ما كشف عنه الظواهرى فى نهاية عام ١٩٩٥ عند اجتماعه مع قيادات التنظيم في بيت الشباب باليمن، وتحدث عن تفجير السفارة المصرية فى اسلام اباد فى نوفمبر ١٩٩٥ والتى استشهد فيها ١٧ شخصا من الدبلوماسيين والحراس، كما قرر الظواهرى أن الاعداد للعملية تم فى إحدى المدن القريبة من اسلام اباد والتفجير تم بعملية انتحارية نفذها المكنى ابا دجانة.

كما برز الدور الخطير لقيادات الجهاد ومنهم ثروت صلاح شحاته النائب الأول للظواهرى ومحمد محمد الظواهرى مسئول الجناح العسكرى، ومرجان مصطفى سالم مسئول اللجنة الشرعية وعبدالعزيز الجمل قائد معسكرات التدريب فى افغانستان واشرف على تدريب العناصر الإرهابية على استخدام الأسلحة والمتفجرات.

وخلال جلسات المحاكمة طالبت النيابة العسكرية بتوقيع أقصى العقوبة على ٣٥ متهما رئيسيا فى القضية والتى تتراوح بين الاعدام والاشغال المؤبدة والمؤقتة، لما اسند لهم من إتهامات طبقا للإعترافات الكاملة فى القضية، وترافع عدد من أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين ومنهم منتصر الزيات وسعد حسب الله وغيرهما والذين منحتهم المحكمة الفرصة كاملة للدفاع عن المتهمين سواء الحاضرين منهم أو الذين يحاكمون غيابيا. واستجابت المحكمة لطلبات الدفاع العديدة خلال المرافعة حتى حجزت القضية لجلسة اليوم لإصدار احكامها



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ٤ /١٩٩٩

تجديد حبس ٦٠ إرهابيا ١٥ يوما

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ تجديد حبس ٦٠ إرهابيا ١٥ يوما. صدر القرار برئاسة المستشار محمود رفقي يونس رئيس المحكمة وعضوية المستشارين أحمد محمود بريري وعبدالستار أحمد مكي بأمانة سر محمود اسماعيل توفيق. والإرهابيون المتهمون من المنيا وأسيوط والقاهرة وبعض محافظات الوجه البحري وهم ينتمون إلى ما يسمى بالجماعة الإسلامية والتي تتعاون مع جهات أجنبية للعمل على زعزعة الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي والديني والاجتماعي والتخطيط لاغتيال عدد من الشخصيات المهمة بالدولة



مصر استعادت عددا كبيرا من الارهابيين الهاربين

نجحت اجهزة الأمن المصرية فى استعادة عدد كبير من الارهابيين الهاربين الى الدول العربية وخاصة اليمن ومن المنتظر ان تبدأ نيابة امن الدولة العليا التحقيق مع المتهمين تمهيدا لاحالتهم الى المحاكمة فى أسرع وقت ويأتى تسليم الدول للارهابيين الهاربين إليها من مختلف الاتجاهات تتويجا للتعاون الأمنى بين مصر وهذه الدول خاصة اليمن حيث أدت حوادث خطف الرهائن الاخيرة فى اليمن الى تغيير فى سياسات اليمن تجاه هؤلاء الارهابيين حيث كانت تصر على مبادلتهم بمعارضين جنوبيين يقيمون فى مصر جاء ذلك فى تصريحات لمصادر مصرية مطلعة نشرتها جريدة الشرق الأوسط بالرياض



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٤ / ١٩٩٩

حبس مجموعة جديدة من عناصر الجهاد

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس مجموعة إرهابية جديدة من عناصر تنظيم الجهاد ممن تم ترحيلهم إلى مصر حديثا، فى إطار التنسيق الأمنى المكثف بين مصر وبعض الدول العربية والأجنبية لتضييق الخناق على الهاربين إلى الخارج من قادة وعناصر الجهاد.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٤/١٩٩٩

في قضية جديدة لتنظيم الجهاد

نيابة أمن الدولة بدأت تحقيقات موسعة مع إرهابيين تم ترحيلهم من الخارج

أعضاء تنظيم الجهاد يدلون باعترافات عن علاقتهم بهاربين في عدة دول

كتب ـ أحمد موسى:

صرحت مصادر قضائية «للأهرام» بان نيابة امن الدولة العليا بدأت تحقيقات موسعة مع مجموعة إرهابية جديدة تنتمي إلى تنظيم الجهاد، والذين جاءوا من الخارج خلال الفترة الماضية، في إطار التنسيق الأمنى المكثف بين مصر ودول عربية واجنبية، بهدف تضييق الخناق على الهاربين فى الخارج من قادة وعناصر الجهاد.

وأفادت المصادر أن المجموعة الجديدة تضم منتمين للجهاد ومنهم أحمد حسن عبدالبديع ومجدى فهمى مصطفى وصابر عبدالرحمن وزكى غنيم وعبدالحليم متولى وسعيد الجندى، وبينهم من جاءوا مرحلين من الخارج وأخرون ضبطوا داخل البلاد، وبدأت التحقيقات مع المتهمين فى حضور محامين عنهم، وجرت مواجهتهم بمذكرة التحريات التى اعدها جهاز امن الدولة، وشملت أن العناصر الارهابية تعمل تحت جناح احمد حسن عجيزة احد مسئولى الجهاد فى الخارج والذى انشق على أيمن الظواهرى نتيجة خلافات بينهم، وكون عجيزة مجموعات تعمل تحت إمارته، وأشارت المعلومات إلى سعى قادة الجهاد لاستقطاب وضم عناصر قيادية لدفعها إلى داخل البلاد لارتكاب أعمال ارهابية ضمن مخطط التنظيم، الى جانب مساعدة بعض العناصر على السفر للخارج تحت ستار العمل لجمع الأموال واستخدام حصيلتها فى الانفاق على أسر المعتقلين والمحكوم عليهم والنشاط التنظيمى، وتكليف مجموعات أخرى بالسفر إلى افغانستان لتلقى التدريبات العسكرية ثم إعادة الدفع بهم إلى الداخل، وأضافت التحريات ان تنظيم الجهاد يسعى حاليا إلى احياء نشاطه الارهابى فى أعقاب الضربات الأمنية والخسائر الفادحة، التى تعرضت لها صفوفه سواء فى الداخل او الخارج.

وخلال التحقيقات التى جرت مع المتهمين اعترفوا بعلاقتهم بقادة الجهاد فى الخارج وأشاروا إلى تنقلاتهم بين عدة دول عربية وأجنبية بينما نفى بعضهم علاقتهم بالجهاد وهو ما يحدث دائما فى إطار التكليفات بعدم الكشف عن أى معلومات من جانب من يلقى القبض عليهم ـ وقرر المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا حبس المتهمين ١٥ يوما على ذمة التحقيقات ـ بعد انتهاء اعتقالهم ـ ووجهت لهم النيابة تهم الانضمام الى تنظيم غير مشروع والسعى لاستقطاب عناصر ارهابية والتخطيط للقيام بعمليات تهدف للاخلال بالأمن .

يذكر ان ١٠٧ إرهابيين من تنظيم الجهاد ينتظرون صدور الاحكام ضدهم يوم الأحد القادم من المحكمة العسكرية العليا ومن بينهم أيمن الظواهرى واحمد حسن عجيزة واحمد سلامة مبروك واحمد ابراهيم النجار وثروت صلاح شحاته.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٤ / ١٩٩٩

المحكمة العسكرية العليا تصدر أحكامها على ١٠٧ من أخطر عناصر الإرهاب « غدا »

القضية تضم أكثر من ٢٠ إرهابيا تسلمتهم مصر من عدة دول عربية وأوروبية

لأول مرة .. محاكمة قيادات الإرهاب الهاربين خارج البلاد

مسئول أمنى يكشف مخطط الجماعة الإرهابية لزعزعة الاستقرار فى البلاد

تعقد المحكمة العسكرية « غدا » آخر جلساتها للنطق بالحكم فى القضية الارهابية المتهم فيها ١٠٧ من اخطر عناصر الارهاب يأتى على راس المتهمين الارهابى الهارب خارج البلاد ايمن الظواهرى وذلك بعد ان قررت المحكمة العسكرية فى نهاية جلستها التى عقدتها الاسبوع الماضى مد اجل النطق بالحكم فى القضية الى جلسة غدا الاحد

وسوف تعقد الجلسة وسط اجراءات امن بالغة وذلك على اعتبار ان القضية تعد من اكبر القضايا التى تشهدها المحاكم العسكرية منذ قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١.

وتعد هذه هى المرة الاولى التى يحاكم فيها الارهابى الهارب ايمن الظواهرى منذ خروجه إلى خارج البلاد عام ١٩٨٥ كما تضم القضية ابرز معاونى زعماء الارهاب الذين تسلمتهم مصر من خارج البلاد خلال الشهور الماضية ويأتى على رأس المتهمين احمد سلامة مبروك الذى يعد الساعد الايمن للارهابى ايمن الظواهرى وكذلك المتهم عصام الدين حافظ مسئول التدريب فى معسكر « القادسية » داخل الاراضى الافغانية ومحمود سعيد العشرى مسئول تسفير اعضاء الجماعات الى افغانستان والذى تسلمته مصر من احدى الدول العربية واحمد ابراهيم النجار المحكوم عليه بالاعدام لادانته فى التخطيط لارتكاب عمليات ارهابية منها تفجير منطقة خان الخليلى قبل عدة اعوام وشوقى سلامة وعصام عبد التواب المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة غيابيا والذى تسلمته مصر من احدى الدول الاوروبية وكذلك المتهم خالد السيد ابو الدهب مسئول الاتصالات بين اعضاء الجماعات الارهابية .

كما تضم لائحة الاتهامات عددا من المتهمين الذين ستجرى محاكمتهم غيابيا منهم عادل عبد المجيد عبد البارى المقيم فى بريطانيا ويدير المكتب الدولى للدفاع عن الشعب المصرى والمحكوم عليه بالاعدام من قبل فى قضية خان الخليلى وكذلك الارهابى ياسر توفيق السرى الذى يدير المرصد الاعلامى الاسلامى فى لندن والمحكوم عليه بالاعدام من المحكمة العسكرية لادانته بمحاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء السابق.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها على مدار اكثر من شهر ونصف لمحاكمة المتهمين حيث استمعت الى شهود الاثبات من رجال الامن ومرافعة النيابة العسكرية التى طالبت بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين واعدام ٣٥ متهما والاشغال الشاقة المؤبدة على باقى المتهمين .

وقد كشف مصدر أمنى ان الارهابى ايمن الظواهرى وعددا من معاونيه كانوا يشكلون مجلس شورى للجماعة الارهابية وقد تم التعرف على ١٢ متهما كانوا يخططون ويدبرون لاعادة تنظيم لجماعة الارهابية داخل البلاد كما اوضح المصدر أن من بين اعضاء مجلس شورى التنظيم كلا من المتهمين احمد بسيونى دويدار ونصر فهمى حسانين واحمد ابراهيم النجار وسلامة مبروك ومرجان مصطفى سامح وعادل سيد عبد القدوس وهانى محمد السيد وثروت صلاح شحاته وابراهيم حسين عبد الهادى ومحمد ربيع الظواهرى شقيق الارهابى ايمن الظواهرى وطارق انور سيد كما اكد المصدر ان المتهمين كانوا يخططون لاعادة تشكيل الجماعة وذلك عقب الضربات الامنية التى وجهت للتنظيم خلال الفترة السابقة وصدور احكام قضائية ضدهم. كما اكد المصدر ان الارهابى ايمن الظواهرى اعد برنامجا حركيا منهجيا لتنفيذ مخطط يعتمد على اضعاف المقومات الاقتصادية داخل البلاد ويعتمد على عدة اسس ومحاور رئيسية تستند الى توفير الدعم المادى اللازم لحركة التنظيم بالداخل وذلك من خلال استقطاع نسب من رواتب قيادات الجماعة العاملين بالخارج وارباح المشروعات التجارية والاقتصادية التى يقومون بادارتها وكذلك التبرعات التى ترد من قيادات التنظيم كما اكد ان قيادات التنظيم بالخارج قد اسندت مهمة تنفيذ بنود هذا المخطط لبعض قيادات الجماعة البارزة وقد عرف من هذه المجموعة احمد سلامة مبروك واحمد ابراهيم النجار ومرجان مصطفى سالم .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٤ / ١٩٩٩

كما اكد ان الارهابى ايمن الظواهرى اصدر تكليفات الى اعضاء الجماعة الارهابية التى تم تشكيلها بتقديم جميع الامكانيات والعون اللازم لقيادات الجماعة الموكل اليهم تنفيذ هذا المخطط الذى يقوم على ضرب بعض المنشآت المهمة واغتيال شخصيات عامة كما اوضح المصدر ان المتهم احمد النجار وعددا من معاونيه اتخذوا من احدى الدول الاوروبية مقرا لادارة حركة التنظيم بالداخل كما استعانوا ببعض معاونيهم من المقيمين بنفس الدولة وبالفعل قامت هذه العناصر بتنفيذ ما كلفوا به من قبل قيادات الجماعة وقاموا باعداد اماكن لاستقبال وايواء عناصر التنظيم بالداخل التى يمكن لها ان يتردد على هذه الدولة . كما قاموا بجمع اموال وتبرعات من عناصر التنظيم بالخارج لادارة حركة التنظيم بالداخل واشار المصدر الى ان قيادات الجماعة المسند اليهم تنفيذ هذا المخطط قاموا بالفعل بتنفيذ تلك التكليفات والعمل على معاودة الاتصال بكوادر التنظيم بالداخل واستخدامهم لبعض محطات التنظيم فى عدد من الدول العربية وتم اللقاء وتم تكليف الاعضاء بضرورة استقطاب عناصر جديدة وتكوين بؤر ارهابية فى عدد من المحافظات كما امدوهم بالعديد من اشرطة الكاسيت التى تتضمن خطبا لاقطاب التنظيم ومناهجه وامدوهم ببعض المبالغ المالية اللازمة لادارة حركة التنظيم بالداخل ونفقات سفرهم وعودتهم للبلاد

واكد المصدر ان البرنامج الحركى الذى أعدته كوادر الجماعة الارهابية كان يعتمد على عدة محاور رئيسية ابرزها معاودة الاتصال بعناصر الجماعة القديمة وربطهم بحركة التنظيم مرة اخرى وكذلك نشر أفكار التنظيم ومناهجه بين الشباب المتدين من المترددين على المساجد والزوايا وانتقاء واختيار بعض العناصر المتميزة وعقد دروس تنظيمية خاصة وبعد ذلك اختيار بعض العناصر والعمل على تسفيرهم لمعسكرات الجماعة الارهابية بالخارج فى السودان وافغانستان واليمن وسوريا للحصول على دورات تدريبية راقية على استخدام الاسلحة واعداد المتفجرات والشراك الخداعية وكيفية التعامل معها وكذلك يتضمن البرنامج تكليف العناصر بممارسة التدريبات الرياضية العنيفة والدفاع عن النفس لاعدادهم بدنيا لتنفيذ ما يكلفون به من مهام واشار المصدر ان قيادات التنظيم وكوادره فى الداخل قامت باعداد وتكوين البؤر الاجرامية والمجموعات التنظيمية فى بعض المحافظات وقد امكن رصد تلك المجموعة والقبض عليها وقد وجهت النيابة العسكرية لاعضاء الجماعة الارهابية عدة تهم تصل عقوبتها الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة

عادل السروجى



ألبانيا.. مصيدة الإرهابيين «٢»

أسرار جديدة عن علاقة المافيا بالجهاد!

٢٥ يونيو ١٩٩٨ تاريخ مهم في مسيرة تنظيم الجهاد.. في هذا اليوم سقط شوقي مصطفى، رئيس لجنة الوثائق المسئولة عن تزوير جوازات السفر والبطاقات الشخصية، التي ساعدت الإرهابيين في الهروب طويلا من أجهزة الأمن، لكن قبل هذا التاريخ وبعده أيضا قصة حياة إرهابي عامرة بالتفصيلات المهمة عن حركة «الجهاد».

■ حلقات يكتبها . محمد حمدي

قصة شوقي سلامة مصطفى تبدأ من عين شمس الشرقية والتاريخ هو ١٩٦٤ العام الذي ولد فيه شوقي لأسرة بسيطة، فالأب عامل في شركة مقاولات، أما الابن فقد واصل حياته العادية حتى تخرج في مدرسة غمرة الثانوية الصناعية عام ١٩٨٢

شوقي ليس من القادة التاريخيين للجهاد ولم يكن من بين المتهمين في قضية اغتيال الرئيس عام ١٩٨١ لكنه سيصبح بعد ذلك أحد رموز هذا التنظيم الذي انضم إليه بحكم وجوده في منطقة عين شمس التي كانت وكرا للجماعات الإرهابية حتى بداية التسعينيات . أما الحدث الأكثر أهمية في حياة شوقي فهو زواج شقيقتيه ثناء من محمد عبدالفتاح أحد أعضاء الجهاد، ثم هناء من أحمد عبدالرحمن عضو الجماعة الإسلامية

يقول شوقي: «سافر محمد عبدالفتاح إلى السعودية، ومنها إلى أفغانستان للإشتراك في الحرب الأفغانية ثم طلب مني أن أقابله في السعودية حتى أسافر إلى أفغانستان»

سافر شوقي إلى جدة وأقام في بيت ضيافة خصصه أسامة بن لادن لاستقبال المتطوعين العرب، ودفعهم إلى أفغانستان للمشاركة في الحرب ثم أصبحوا بعد ذلك وقودا للعمليات الإرهابية التي شهدتها مصر والجزائر وليبيا واليمن وغيرها من البلدان العربية والإسلامية

رحلة شوقي مع الإرهاب بدأت في ديسمبر ٨٧ حينما وصل إلى باكستان هو وزوجته، وعلى باب المطار كانت أتوبيسات أسامة بن لادن تنتظر الدفعة القادمة ونقلتها إلى بيت الأنصار في بيشاور حيث تلقى شوقي سلامة أول دورة عسكرية في معسكر «صدى» الذي كان يديره الفلسطيني عبدالله عزام، واستمر التدريب ٢٥ يوما على استخدام البندقية الكلاشينكوف، وبندقية الديكتريون واستخدام «الجرنوف» وهو مدفع رشاش الخفيف منه يحمله شخص، والنوع الآخر ثقيل يثبت على قاعدة صلبة أو سيارة متحركة . وبعد انتهاء الدورة اشتغل شوقي في ورشة سيارات تابعة لابن لادن أيضا حتى التقى مع علي الشريدي فغير مجرى حياته.



المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ١٩٩٩/٤/١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الطريق إلى الجهاد

اللقاء بين على الرشيدى وشوقى سلامة كان اجتماعا مؤثرا يقول شوقى «قال لى على الرشيدى إن الجهاد يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية واستبدال نظام الحكم الذى لا يحكم بما أنزل الله وعندما اقتنعت بأفكار الجماعة التحقت

بمعسكر «بدر» التابع للجماعة فى أفغانستان لتلقى تدريبات عسكرية

ورغم أن المعسكر كان موجودا فى أفغانستان لإعداد المجاهدين للاشتراك فى الحرب الأفغانية فإن التدريب العسكرى الذى كان يجرى هناك لم يكن يركز على قتال الروس وإنما كان يجرى التدريب على أشياء أخرى سيجرى تنفيذها فى مصر بعد ذلك وهى مهاجمة أقسام الشرطة وأتوبيسات السياحة وهو الأمر الذى يكشف أن هذه الجماعات تدربت طويلا قبل بدء عملياتها فى مصر لذلك استمرت تلك العمليات سنوات عديدة قبل السيطرة عليها.

يقول شوقى سلامة «كنا نتدرب على الرماية بأسلحة مختلفة ومن عدة مسافات وكذلك الرماية باليد اليسرى لأنه من الممكن أن تصاب اليد اليمنى فى أى وقت، إضافة إلى تدريبات على الرماية من فوق موتسيكلات وسيارات نصف نقل، وهناك تدريب آخر مهم وهو تحرير رهينة من أيدى خاطفين وبعد انتهاء هذه التدريبات الأولية بدأ التدريب على مهاجمة الأتوبيسات السياحية، وكان يتم عن طريق وضع براميل على شكل أتوبيسات ثم يأتى أربعة أفراد بسيارة نصف نقل اثنان فى الداخل، واثنان على السطح، وعندما تقترب السيارة من الأتوبيس يحيط الاثنان الموجودان على سطحها ويندفعان ناحية الأتوبيس الأول بجانب الباب الأمامى والثانى عند الباب الخلفى وتتم الرماية على ركاب الأتوبيس، وتكون مهمة المهاجم الثالث الموجود إلى جوار سائق السيارة حماية المجموعة المهاجمة ولم يقتصر على مهاجمة الأتوبيسات على الجانب العملى وإنما امتد إلى محاضرات نظرية يقول شوقى كانت المحاضرات تركز على دراسة مكان الهجوم ووضع خطة التنفيذ، التى تختلف من مكان لآخر حسب الحراسات الموجودة فى المكان ودرجة الزحام

أما خطة الهروب فلابد أن تشمل تحديد المكان الذى سيهرب إليه المهاجمون، واستبدال السيارة المستخدمة فى ارتكاب الحادث بسيارة أخرى تكون موجودة فى مكان تعرفه المجموعة المهاجمة

وشملت التدريبات المتقدمة فى معسكر بدر مهاجمة البواخر النيلية، ويعتمد بعد التدريب على وجود ٣ مهاجمين فى سيارة نصف نقل الأول يقودها والثانى يجلس على سطحها ويجيد استخدام مدافع الآر بى جى التى سيطلقها على الباخرة، فيما يتولى الثالث الموجود إلى جوار السائق عملية التأمين

وأخيرا نأتى للهجوم على أقسام الشرطة وكان يقام بيت خشبى كأنه قسم الشرطة وتوضع شخوص على بابه كأنها جنود الحراسة وتأتى سيارة نصف



المصدر: الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٤/١٧

طائرة خاصة أعادت مسئول

التزوير من «تيرانا»

حقيبة شوقى سلامة السحرية!

تفاصيل التدريبات على مهاجمة أقسام الشرطة وأتوبيسات السياحة والبواخر النيلية

منزل فى شارع ١٣ بالخرطوم.. المقر الرسمى للتزوير

نقل بها أربعة أفراد، ويهبط الاثنان الموجودان فوق السطح ويطلقان النار على جنود الحراسة، بينما يلقى الثالث والموجود إلى جوار السائق قنبلة يدوية داخل القسم، فيما يتولى سائق السيارة عملية التأمين الخارجى، حتى يتم الهروب من مكان العملية

ورغم أن معظم عمليات الهجوم على أقسام الشرطة وأتوبيسات السياحة والبواخر النيلية قد نفذتها عناصر الجماعة الإسلامية إلا أنها نفذت بنفس الأسلوب الذى تم التدريب عليه فى معسكرات «الجهاد» فى أفغانستان وهو الأمر الذى يشير إلى تشابه الأساليب والتدريب وحتى الأفكار بين جماعتى الجهاد والجماعة الإسلامية

انتهى التدريب العسكرى فى معسكرى القادسية وبدر وأصبح شوقى سلامة جاهزا للمشاركة فى الحرب الأفغانية، لكن الحرب حطت أوزارها سريعا، فى الوقت الذى مرضت فيه زوجته فعكر فى السفر إلى السعودية خاصة بعد أن عرف أن أسامة بن لادن اتفق مع المستشفى الألمانى فى جدة على علاج المجاهدين العرب

يقول شوقى أخذت زوجتى وسافرت إلى السعودية ومعى خطاب من على الرشيدى بتوقيع أسامة بن لادن وقابلت عادل الترحى - مدير المستشفى - وسلمته الخطاب، وفعلا قام طبيب سويدى بالكشف على زوجتى وعلاجها لكننى لم أتمكن من العودة إلى باكستان وسافرت إلى اليمن فى سبتمبر ٩٢ وعندما قامت الحرب بين الشمال والجنوب سافرت إلى السودان



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٤ / ١٩٩٩

التزوير

فى السودان أقام شوقى سلامة وزوجته فى الشارع رقم ١٣ بحى العمارات بالخرطوم وهو منزل مكون من طابقين وكان تابعا للجهاد ومخصصا لإقامة أعضاء التنظيم

وهناك فى هذا المنزل التقى شوقى بشخص يحمل اسما حركيا «يونس» كان يونس هو المسئول عن تزوير جوازات سفر أعضاء التنظيم، ويقول شوقى إنه سمع من يونس عن كيفية تصنيع الأختام باستخدام الأشعة فوق البنفسجية،

وإزالة الأختام الموجودة على جوازات السفر باستخدام مزيل يابانى قوى وبعد سبعة أشهر قابل شوقى الدكتور أيمن الظواهرى وطلب منه العودة إلى اليمن فى مارس ١٩٩٥ حتى سافر إلى ألبانيا فى أغسطس من العام نفسه وهو يحمل شهادة من كلية أصول الدين جامعة الأزهر باسم ماجد مصطفى وهو الاسم الذى عمل وعاش به فى ألبانيا حتى تم القبض عليه وإعادته إلى مصر

نشاط شوقى سلامة فى ألبانيا كان استقبال أعضاء الجهاد وتوفير فرص عمل لهم وجمع تبرعات منهم واستغلالها فى تمويل أنشطة الجهاد، ولكن الأهم من ذلك أنه كان المسئول عن لجنة الوثائق الخاصة بالجماعة وهى اللجنة التى كانت تتولى تزييف جوازات السفر والشهادات الجامعية وهى تهمة حرص شوقى على إنكارها طوال التحقيقات رغم أنه تم ترحيله إلى مصر ومعه حقيبة التزوير التى كانت تحتوى على أكثر من ١٧٠ ختما مزيفا لمعظم الدول العربية والأوروبية، ويمكن القول إن هذه الحقيبة كانت بمثابة أمم متحدة مصغرة!

وطوال التحقيقات أصر شوقى سلامة على أن هذه الحقيبة تخص أحد أعضاء الجهاد والمعروف حركيا باسم أبو عمر وأنه لم يستخدمها سوى مرة واحدة عندما زور شهادتى ميلاد لأولاده حتى يلحقهما بالمدرسة، لكن رفيقه فى ألبانيا عصام عبدالتواب اعترف فى تحقيقات النيابة بأن شوقى كان المسئول عن تزوير الأوراق الرسمية لأعضاء الجهاد، وأنه أحضر له جواز سفر ألمانيا وتأشيرة دخول مزورة إلى إيرلندا، وهو ما نفاه شوقى مرة أخرى مؤكدا أنه أحضر الجواز الألبانى عن طريق المافيا!

لم يتوقف المحقق طويلا عند علاقة الجهاد بالمافيا، لكن اعترافات شوقى كشفت على الأقل أن هناك تعاونا فى مجال تزوير جوازات السفر، وهى الحدود التى يعلمها، أما ما لايعلمه عن هذه العلاقة فهو كثير

انتهت اعترافات شوقى سلامة المثيرة وعاد هو الآخر إلى مصر بعد أن تم اصطياده من ألبانيا ليغلق ملف رئيس لجنة الوثائق ومسئول التزوير فى جماعة الجهاد ■





في بلاغي والي وصبور

اليوم سماع أقوال ٦ صحفيين بجريدة الشعب

كتب عاطف فاروق:

يستانف اليوم المستشار ابو النصر عثمان المحامي العام بالمكتب الفنى للنائب العام التحقيق فى بلاغ الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة ضد جريدة الشعب حيث يستمع الى اقوال الصحفيين مجدى حسين عادل حسين وصلاح بديوى ورسام الكاريكاتير عصام حنفى.

كما يستمع اليوم المستشار كمال قرنى المحامى العام بالمكتب الفنى للنائب العام الى اقوال الصحفيين مجدى حسين وعادل حسين وطلعت رميح وعامر عبدالمنعم فى بلاغ المهندس حسين صبور رئيس مجلس ادارة بنك المهندس ضد جريدة الشعب.

تجرى التحقيقات باشراف المستشار عادل فهمى رئيس المكتب الفنى للنائب العام

وكان المستشار رجاء العربى النائب العام تلقى بلاغاً من الدكتور يوسف والى ضد ٤ صحفيين بجريدة الشعب لنشرها سلسلة مقالات تنطوى على عبارات تشكل خروجاً عن الحدود المصرح بها فى اطار حرية الصحافة وادلى والى باقواله وادعى مدنياً قبل مسئولى جريدة الشعب واكد المهندس حسين صبور فى التحقيقات ان صحيفة الشعب قامت بنشر عدة موضوعات تتضمن خلافاً للحقيقة انه يستثمر امواله فى اسرائيل ويقوم بتشغيل عمالة اسرائيلية فى مشروعاته.



يوسف والى



عادل فهمى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩/ ٤ /١٩٩٩

سقوط تنظيم متطرف في كفر الشيخ

كفر الشيخ – مجدى البانوبى:

القت اجهزة الأمن بكفر الشيخ القبض على تنظيم متطرف بمركز بلطيم يضم ١١ شخصا من بينهم مدير إدارة رى بلطيم، و ٦ مدرسين ومهندسين وتاجرين بهدف قلب نظام الحكم. تم ضبط كتب ومنشورات سرية وشرائط فيديو وكاسيت لقيادات جماعة الاخوان المسلمين تحوى افكار وأهداف الجماعة وقضية فلسطين والبوسنة والهرسك والجهاد الافغانى.. تبين قيام افراد التنظيم بعقد اجتماعات دورية ومنتظمة بمنازل الاعضاء بالتبادل لدراسة خطط عمل الجماعة المستقبلية، وعقد اجتماعات مع الأهالى لترويج أفكار واهداف الجماعة و ضم اعضاء جدد عن طريق حثهم على الجهاد وكسب تعاطفهم عن طريق إثارة القضايا العامة والدينية. تم استئذان النيابة لضبط وتفتيش مساكن المتهمين. تم القبض على ٨ أشخاص من أعضاء التنظيم وهم على على البنا مدير ادارة الرى ببلطيم، وعبدالناصر عنتر موافي ٣١« سنة» مدرس لغة فرنسية بمدرسة بلطيم الثانوية، وسامى السيد شرف ٢٦« سنة» بكالوريوس زراعة ومحمد كامل شرف ٤٦« سنة» ليسانس أداب وتاجر وعبدالغنى حمدى القهور ٢٨« سنة» مدرس بمشروع محو الأمية وتعليم الكبار، وخالد محمد أبو حرج ومحمد فايز سويدان مدرسين غشر بحوزة المتهمين على كتب ومنشورات وشرائط فيديو وكاسيت تحوى افكار جامعة الاخوان المسلمين.. احيل المتهمون للنيابة فأمر شريف عرابين مدير نيابة بلطيم باشراف المستشار صبرى الجدامى المحامى العام لنيابات كفر الشيخ وامانة سر محمد غالى بحبس المتهمين ١٥ يوما على ذمة التحقيق، وضبط واحضار ٣ متهمين اخرين وهم محمد ابراهيم درويش ٤٧« سنة» مهندس حر، وسامى محمد الدوانسى ٣٥« سنة» مدرس بالمدرسة الفكرية ببلطيم، وحامد ابراهيم زايد صباحى «ليسانس أداب» عضو فنى بإدارة بلطيم التعليمية.



المصـدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٤/١٩٩٩

أحكام المحكمة العسكرية فى قضية إحياء تنظيم الجهاد

الإعدام لـ٩ بينهم الظواهري وشقيقه «الهاربان» والمؤبد لـ١١ والأشغال الشاقة لـ٦١ متهما وبراءة ٢٠

المحكمة: المتهمون فئة ضالة حاولوا إغراق الحق فى ظلمات الباطل والإساءة للدين الإسلامى

كتب - عبدالحميد شعير:

أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس حكمها فى قضية رقم ٨ جنايات عسكرية لسنة ٩٨ والمعروفة بقضية محاولة إحياء تنظيم الجهاد التى تضم ١٠٧ متهمين بينهم ٦٠ هاربا وقضت المحكمة بإعدام ٩ متهمين وجميعهم هاربون وهم:

أيمن الظواهرى وشقيقه محمد، ونصر فهمي محمد حسين، وعادل عبدالسيد عبدالقدوس، وعلى أبو السعود مصطفى محمد، وثروت صلاح شحاتة وطارق أنور حسين أحمد، وعبدالله محمد رجب عبدالرحمن، وعبدالعزيز موسى دواد الجمل، كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة ٢٥ سنة لأحد عشر متهما وهم أحمد بسيونى احمد دويدار «هارب»، وهانى محمد السيد السباعى «هارب»، ومرجان مصطفى محمد سالم «هارب» وأحمد سلامة مبروك «حاضر»، وعلى أمين الرشيدى « هارب » ويتردد انه توفى عام ١٩٩٦ وياسر توفيق على السرى «هارب» وأحمد حسين مصطفى كامل عجيزة «هارب»، وعادل عبدالمجيد عبدالبارى «هارب»، وسيد إمام عبدالعزيز الشريف «هارب»، وأحمد إبراهيم السيد النجار «حاضر»، وشوقى سلامة مصطفى عطية «حاضر».

وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ١٧ متهما هم:

إبراهيم حسين عبدالهادى عيداروس «هارب»، وسيد أحمد عبدالمقصود عبداللطيف «حاضر»، وأحمد محمود أحمد حسن ربيع «حاضر» ومحمد إبراهيم مصطفى أبو غريبة «حاضر»، ومحمد زكى محمد محجوب «هارب» ومحمد شوقى الاسلامبولى (هارب) ومحمد حسين عبدالدايم وعبدالغفور محمد عبدالقادر فرحات وعصام عبدالتواب عبدالعليم وإبراهيم عبدالبديع على حسن إمام، وسعيد سيد سلامة خالد، وخالد السيد على محمد، وأحمد إسماعيل عثمان صالح، وعطية عبده عبدالجيد، وعصام محمد حافظ مرزوق «حاضرون» والسيد فتحى حسن عليوة «هارب» وإسامة صديق على أيوب «هارب».

كما قضت بالسجن ١٥ سنة وغرامة ٢٠٠٠ جنيه على متهم واحد وهو نبيل نعيم عبدالفتاح محمد «حاضر».

وقضت ايضا بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على ١٩ متهما وهم

محمد عيد إبراهيم شرف، وزكى عزت احمد «هاربان» ومحمد حسين محمد، ومحمود السيد على العقباوى وعبده عبدالله علام على هاشم، ومحمد محمود أحمد صبحى، وأحمد عبدالرحمن أحمد بيومى، والسيد محمد محمد سالم ظاهر، وعمرو حسين عويس «حاضرون»، وعصام شعيب محمد محمود «هارب» ومحمد سعيد عبدالمقصود العشرى «حاضر» ومحمود هشام محمد الحناوى «هارب» وسيد عجمى مهلهل معوض «هارب» ومحمد مصطفى سيد أحمد «هارب» ومحمد ربيع عبدالحليم شعيب «هارب» وممدوح السيد ممدوح على «هارب» ومحمود محمد عبدالجيد فرج «هارب» وعبدالقادر محمد محمود السليد «هارب» وبركات فهيم على «هارب».

كما قضت بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات ضد ١٢ متهما وهم:

هانى إبراهيم الحندى عبدالفتاح، وشريف على إسماعيل على الباسل، وحارس إبراهيم على قناوى، وجمال صادق مهدى حسين «حاضرون» ومصباح على حسنين عزب، وخليفة السيد بدوى، وصفوت محمد عثمان إبراهيم، وعلاء عبدالغنى حسن البريرى، والسيد عبدالحميد أحمد عطية «هاربون» وعلاء محمد إبراهيم سرحان، وعبدالمنعم عزالدين على البدرى، (حاضرون) وصبحى عبدالعزيز محمد الجوهرى «هارب »

كما قضت بالأشغال الشاقة ٥ سنوات على ٧ متهمين وهم:

عبدالجواد محمد حامد العباوى، وحسين عبدالفتاح، وهشام عبدالله محمد سليمان اباظة «حاضرون» وناجى محمد يونس الخولى، وعصام محمد خليل محمد بدوى، وربيع عبدالله محمد غنيم، وإسامة حسن أحمد محمد «هاربون».

كما قضت بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ضد ٨ متهمين وهم:



أحمد النجار
(المؤبد والاعدام فى قضية سابقة)

عبدالحق أحمد فؤاد، وممدوح على محمد زيادى، وصبرى ابراهيم العطار، ومحمد محمد البكرى، ووليد عبدالكريم درويش، ومنصور غازى «حاضرون».

واحمد سعد احمد شعلان، وبركات فهيم على محمد «هاربان».

كما قضت بالحبس سنة مع الشغل والنفاذ على ٣ متهمين هم

احمد عبدالمقصود عبداللطيف، وحسن احمد محمد حسن، وأحمد بيومى عطاالله دياب «حاضرون».

كما قضت المحكمة ببراءة ٢٠ متهما وهم:

شريف محمد فؤاد هزاع، وعبدالمنعم جمال الدين عبدالمنعم، وجاد أبو سريع القصاص، والسيد محمد محمد على منصور، وسمير محمد محمد سليمان العطار، والسيد مصطفى محمد الانجر، ومحمود حسن على إبراهيم الدهشان، وايمن بكر عبدالسلام عمر الديب، وعلى العارف إبراهيم «حاضرون»، وبكرى سعد محمد نعمان، واشرف على غياتى حسن، وجمال عبدالرازق، ومجدى إبراهيم السيد النجار وحسن أحمد محمد حلاوة، وسليمان ومصطفى محمد مصطفى، وسيد أحمد عبداللطيف، ومحمود محمد السيد عطية «هاربون»، ومحمد أبو السعود مصطفى



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٤ / ١٩٩٩

محمد «حاضر» وعصام محمود محمد مطير صالح فلسطينى الجنسية «هارب» وعادل علوى على حسن «حاضر».

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها فى الساعة العاشرة والنصف من صباح أمس . وأكدت المحكمة انهم فئة ضالة طاغية حلا لها الاجرام والإرهاب حينما حاولوا أن يغرقوا نور الحق في ظلمات الباطل يحاربون الدين ويسيئون إلى الإسلام وهم يتسترون خلفه محاولين إحياء التنظيم من خلال مجلس شورى التنظيم وتدريب عناصره على العمليات الإرهابية فى الخارج وإعداد المتفجرات والشرائك الخداعية وتفخيخ الحقائب والتليفونات والتدريب على الطيران الشراعى لاستخدامه بقصد النيل من الأمن والسلام الاجتماعى وترويع المواطنين وانه بناء على المواد ١٥، ٣٠٤، ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ١٧، ٣٠، ٣٢ من قانون العقوبات و٥٥ و٧٧ و٨٠ من قانون المحاكم العسكرية حكمت المحكمة بإجماع الآراء وحضوريا بالاحكام السابقة.

ومن المعروف أن هذه القضية قد بدأت المحكمة العسكرية فى نظر الجلسة الأولى منها فى اول يناير من هذا العام واستمرت حتى ١٨ مارس حيث عقدت خلالها ١٩ جلسة لمناقشة شهود النفى والاثبات ومرافعة النيابة العسكرية وسماع الدفاع عن المتهمين ثم حجزت إلى جلسة الأمس حيث أصدرت المحكمة احكامها فى القضية، كذلك من المعروف انه فى خلال نظر هذه القضية تم القبض على ٣ متهمين وهم احمد سلامة مبروك، ومحمد سعيد عبدالمقصود العشرى، وعصام محمد حافظ مرزوق وقد حضر جلسة النطق بالحكم جميع مندوبى الصحف القومية والحزبية وحشد كبير من وكالات الأنباء الاجنبية والعالمية وسط إجراءات أمن مشددة واستمرت الجلسة حوالى ٢٠ دقيقة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٤/١٩٩٩

الإعدام لـ ٩ متهمين بينهم أيمن الظواهرى.. فى الجهاد-٢

الشاقة المؤبدة لـ ١١ وأحكام بالسجن على ٦٧ .. وبراءة ٢٠ متهما

كتب ـ عبدالرازق توفيق:

قضت المحكمة العسكرية العليا امس بتوقيع عقوبة الاعدام على ٩ متهمين فى قضية الجهاد - ٢ والاشغال الشاقة المؤبدة على ١١ متهما والاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة على ١٧ متهما والسجن لمدة ١٥ سنة لمتهم واحد والاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على ١٩ متهما والاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات على ١٢ متهما والاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات على ٧ متهمين والاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات على ٨ متهمين والحبس سنة مع النفاذ لثلاثة متهمين والبراءة لعشرين منهم وقعت المحكمة عقوبة الاعدام على كل من المتهمين ايمن الظواهرى وشقيقه محمد الظواهرى ونصر فهمى نصر وعادل عبدالقدوس وثروت صلاح شحاته وطارق انور سيد احمد وعبدالله رجب عبدالرحمن وعبدالعزيز موسى داود الجمل وعلى ابو السعود مصطفى محمد قضت بتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على كل من احمد البسيونى دويدار وهانى السباعى ومرجان مصطفى سالم واحمد سلام مبروك وعلى الرشيدى وياسر توفيق السرى واحمد حسين عجيزه وعادل عبدالمجيد والسيد امام الشريف واحمد ابراهيم النجار وشوقى سلامة عطية.. كما قضت المحكمة بتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على كل من ابراهيم حسين عبدالهادى عيداروس والسيد احمد عبدالمقصود عبداللطيف واحمد محمود حسن ربيع ومحمد ابراهيم مصطفى ابو غريبة ومحمد زكى محمد محجوب ومحمد شوقى الاسلامبولى ومحمد حسن عبدالدايم وعبدالغفور محمد عبدالقادر فرحات وعصام عبدالتواب عبدالعليم محمد وابراهيم عبدالبديع حسن امام وسعيد سيد سلام خالد وخالد السيد على محمد واحمد اسماعيل عثمان صالح وعطية عده عبدالمجيد وعصام محمد حافظ مرزوق والسيد فتحى حسن عليوه واسامة صديق على ايوب.. ومعاقبة المتهم نبيل نعيم عبدالفتاح محمد بالسجن لمدة ١٥ عاما وتغريمه ٢٠٠ جنيه

الاشغال الشاقة

كما قضت المحكمة بمعاقبة ١٩ متهما بالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وهم محمد ابراهيم شرف زكى واحمد عبدالرحيم عمر احمد ومحمد محمود حسن طيطا ومحمود على السيد العقباوى وعبدالله على هاشم ومحمد محمود صبحى واحمد عبدالرحيم احمد بيومى والسيد محمد محمد سالم ظاهر وعمرو حسين عويس وغصام شعيب محمد محمد ومحمد سعيد عبدالمقصود العشرى ومحمود هشام محمد الحناوى والسيد عجمى فضل معوض ومحمد مصطفى السيد احمد وممدوح السيد محمود على ومحمود محمد عبدالمجيد فرج وعبدالقادر محمود محمد السيد ومحمد ربيع عبدالحليم شعيب .. كما قضت بتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات على كل من هانى ابراهيم الجندى واشرف على اسماعيل الباسل وحارس ابراهيم قناوى وجمال صادق مهدى حسن ومصباح على حسانين عزب وخليفة بديوى السيد وصفوت محمد عثمان ابراهيم وعلاء عبدالغنى حسن البربرى والسيد عبدالحميد احمد عطية وعبدالمنعم عز الدين على البدرى وعلاء محمد ابراهيم سرحان وصبحى عبدالعزيز محمد الجوهرى ابو سنة والشاقة خمس سنوات لكل من عبدالجواد محمد عامر وحسين عبدالفتاح شبايك وهشام اباظة وناجى محمد الخولى وعصام محمد بدوى واسامة حسن احمد والاشغال الشاقة ثلاث سنوات لكل من عبدالحق احمد فؤاد وممدوح زيادة وصبرى العطار ومحمد محمد البكرى ووليد عبدالكريم ومنصور غازى وبركات نعيم على واحمد حسن احمد.. وسنة حبس مع النفاذ لكل من احمد عبدالمقصود عبداللطيف محمد وحسن احمد محمد حسن واحمد بيومى عطا الله وبراءة كل من شريف محمد فؤاد هزاع وعبدالمنعم جمال الدين عبدالمنعم (صحفى بالشعب) وجاد ابو سريع القصاص والسيد محمد محمد على منصور وسمير محمد سليمان العطار والسيد مصطفى محمد الانجر ومحمود حسن على ابراهيم الدهشان وايمن بكر عبدالسلام وعلى العارف ابراهيم وبكرى سعد محمد نعمان واشرف على غريانى حسن وجمال عبدالرازق حسن نوح ومجدى ابراهيم السيد النجار (شقيق احمد النجار) وحسين احمد حلاوة وسليمان مصطفى محمد مصطفى والسيد احمد عبداللطيف الهادى ومحمود محمد احمد عطية ومحمد ابو السعود مصطفى محمد وعادل اللوى على حسن وعصام محمد مطير صالح

حيثيات الحكم

كانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها الأخيرة فى قضية الجهاد -٢ حوالى العاشرة والنصف صباحا فى

المصدر : 
الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ / ٤ / ١٩٩٩

وجود المتهمين المقبوض عليهم وعددهم ٤٧ متهما والباقي هاربون حيث بدأت المحكمة العسكرية وقبل صدور حكمها قالت نظرت المحكمة هذه القضية على مدى ١٩ جلسة درست اوراقها ودعت ماجاء فيها.. وخلصت بعد ذلك الى تبرئة كل من خلت ساحتهم من الاثم والذنب ومن تطرقه الشك الى الدليل على فعله او قصده او ادانة من ثبت بالدليل القاطع والبرهان الساطع ارتكابه للجرائم الجنائية المنسوبة اليه بقرار الاتهام وهؤلاء الأخرون.. ثبت للمحكمة انهم اشرار ابتغوا عوجا.. فئة ضالة مضلة طاغية باغية حلالها الاجرام والارهاب مغنما وطال لها التخريب والتدمير مقاما حاولوا ان يفرقوا نور الحق فى ظلمات الباطل وقد استتروا الضلالة بالهدى يحاربون الدين وهم يستترونه ويسيئون للاسلام وهم يتدارون فيه ويحرفون الكلم عن مواضعه وقد بدت البغضاء من افواههم وماتخف صدورهم اكبر وبعدما نسى الشعب اشكالهم واندثر فى الواقع اثرهم عادوا لبعث الروح فى تنظيم الارهاب الآثم محاولين نظم عقده المفروط من اميره ومجلس شورته ورؤساء لجانه واعضائه ومحطاته وجماعاته والمتاجرة وتدريب تلك العناصر بالخارج على كيفية واعداد المتفجرات والشراك الخداعية والدوائر الكهربائية واستخدام السلاح من الثبات والحركة وتفخيم الحقائب والتليفونات والخطابات وتزوير الشهادات والجوازات والتدريب على الطيران الشراعى لاستخدامه فى الهجمات الارهابية بقصد القتل والترويع وسفك دماء الابرياء وتعطيل الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى.. وقد اساءهم ان يروا مصر آمنة مستقرة مطمئنة ثابتة مستقرة تسعى للرخاء والازدهار وقد نسوا ان عزمها وطيد لايقهر وداخلها عتيد لايكسر تترك للقانون معاقبة الجاني وتترك للزمن من ينجو من العقاب فيتآكل.. وتكمل هى طريقه البناء والنماء وستظل مصر ان شاء الله ارضا للطهارة والايمان ومهبطا للأمن .. وقد نطقت المحكمة الحكم بأسبابه.. وبدأت قضية الجهاد – ٢ جلساتها فى المحكمة العسكرية مع اول فبراير الماضى حيث استمعت المحكمة لقرار الاتهام الذى سردته النيابة العسكرية وجاء فيه ان قضية الجهاد ٢٠ المتهم فيها ١٠٧ وهارب منهم ٦٠ والباقى مقبوض عليهم لمحاولتهم احياء فكر الجهاد.. والانضمام على جماعة اسست على خلاف احكام القانون بصرف الدعوى الى تعطيل احكام الدستور والقانون ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .. وهناك ٧ من المتهمين محكوم عليهم بالاعدام فى قضايا اخرى وهم عادل عبدالقدوس وثروت صلاح شحاتة وياسر توفيق السرى ومحمد اسماعيل عثمان فى قضية رئيس الوزراء واحمد السيد النجار وعادل عبدالمجيد عبدالبارى فى قضية خان الخليلى ومحمد شوقى الاسلامبولى فى قضية العائدون من افغانستان .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٤ /١٩٩٩

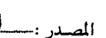
الإعدام لـ«٩» متهمين فى قضية تنظيم الجهاد

أصدرت أمس المحكمة العسكرية العليا حكمها فى قضية تنظيم الجهاد ٢ المعروفة باسم محاولة إحياء تنظيم الجهاد تضم القضية ١٠٧ متهمين تم الحكم على ٤٧ متهما حضوريا والباقى غيابيا قضت المحكمة بإعدام ٩ متهمين بينهم القيادى الهارب أيمن الظواهرى والأشغال الشاقة المؤبدة لـ١١ والأشغال الشاقة المؤقتة مابين ١٥ عاما وسنة واحدة لـ٦٧ اخرين كما قضت المحكمة ببراءة ٢٠ متهما.

عقدت المحكمة جلستها صباح أمس واستغرقت نحو ١٠ دقائق للنطق بالحكم.

كانت المحكمة العسكرية العليا قد بدأت جلساتها فى الأول من فبراير الماضى واستمعت المحكمة لأقوال شهود الإثبات الذين اكدوا أن قيادة التنظيم فى الخارج برئاسة ايمن الظواهرى كانوا يخططون ويدبرون لإعادة تنظيم الجهاد داخل البلاد وأعدوا برنامجا حركيا لتنفيذ هذا المخطط. أكدت النيابة أن المتهمين الهاربين بالخارج مسئولون عن معظم العمليات الإرهابية التى وقعت منذ عام ٨١ ومسئولون عن تفجير السفارة المصرية فى إسلام اباد بعمل انتحارى نفذه الإرهابى أبو دجانة عام ٩٥ بتكليف من أيمن الظواهرى.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ / ٤ / ١٩٩٩

المحكمة العسكرية تصدر أحكامها فى قضية تنظيم الجهاد «٢»

الإعدام لـ «٩» والمؤبد لـ «١١» والأشغال الشاقة لـ «٦٧» وبراءة ٢٠ متهما

قضت المحكمة العسكرية العليا فى جلستها المنعقدة امس بإعدام تسعة متهمين والأشغال الشاقة المؤبدة لأحد عشر متهما والأشغال الشاقة ١٥ عاما لسبعة عشر متهما وبراءة ٢٠ فى قضية محاكمة تنظيم الجهاد «٢» والتى تضم ١٠٧ متهمين من بينهم ٤٤ حضوريا والباقى هاربون.

كما قضت المحكمة العسكرية العليا بالأشغال بالشاقة لمدة ثلاث سنوات لتسعة عشر متهما والأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات لاثنى عشر متهما والأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات لسبعة متهمين كما قضت المحكمة بالأشغال الشاقة لمدة سنة واحدة لثلاثة متهمين والأشغال الشاقة ثلاث سنوات لثمانية متهمين وعاقبت احد المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وغرامة مائتى جنيه.

المتهمون التسعة الذين حكم عليهم بالإعدام هم ايمن محمد ربيع الظواهرى ومحمد محمد ربيع الظواهرى ونصر فهمى محمد حسنين وعادل عبد السيد عبد القدوس وثروت صلاح شحاتة وطارق انور سيد احمد وعبد الله محمد رجب عبد الرحمن وعبد العزيز موسى داود وعلى ابو السعود مصطفى محمد والمتهمون الأحد عشر الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة هم احمد احمد بسيون دويدار احمد وهانى السباعى ومرجان مصطفى الجوهرى واحمد سلامة مبروك وعلى امين الرشيدى وياسر توفيق السرى واحمد عجيزة وعادل عبد المجيد وعبد البارى وسيد إمام عبد العزيز واحمد إبراهيم السيد النجار وشوقى سلامة عطية.

والمتهمون السبعة عشر الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما هم إبراهيم حسين عبد الفتاح وسيد احمد عبد المقصود واحمد محمود ربيع ومحمد إبراهيم ابو غربية ومحمد زكى محمد ومحجوب ومحمد شوقى الإسلامبولى ومحمود حسين عبد الدايم وعبدالغفور فرحات وعصام احمد عبد التواب وإبراهيم حسن إمام وسعيد سيد سلامة وخالد السيد محمد واحمد إسماعيل صالح وعطية عبد الجيد وعصام حمد حافظ والسيد فتحى عليوه وأسامة صديق على ايوب.

والمتهم الذى حكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاما وغرامة مائتى جنيه هو نذير إسماعيل عبد الفتاح والمتهمون التسعة عشر الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات هم محمد عيد إبراهيم شرف وزكى عزت احمد واحمد عبد الرحيم محمد أحمد ومحمد حسن طيره ومحمود العقباوى وعبدالله علام على هاشم ومحمد احمد حجى واحمد عبد الرحيم بيومى والسيد ظاهر وعمرو حسين وعويس وعصام شعير محمد ومحمد سعيد وعبد المقصود ومحمود على ومحمود محمد محمد فرج وعبد القادر محمود محمد السيد ومحمد شعيب سعد.

والمتهمون الاثنا عشر الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات هم هانى الجندى عبد الفتاح وشرف الباسل على وحارث قناوى وجمال صادق مهدى ومصباح على حسنين عزب وخليفة بدوى وصفوت إبراهيم وعلاء عبد الغنى البربرى والسيد عبد الحميد أحمد عطية وعلاء محمد إبراهيم سرحان وعبد المنعم على البدرى وصبحى ابو سلمة محمد الجوهرى.

والمتهمون الثمانية الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات هم عبد الحق احمد فؤاد حسن وممدوح على زيادة وصبرى إبراهيم العطار ومحمد البكرى السلحى ووليد عبد الكريم درويش ومنصور غازى وبركات على محمد واحمد محمد شعلان.

والمتهمون السبعة الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات هم عبد الجواد محمد عامر وحسين عبد الفتاح شبايك وهشام عبد الله اباظة وناجى يونس محمد وعصام محمد خليل بدوى وربيع عبد الله غنيم واسامة حسن احمد.

والمتهمون الثلاثة الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة سنة واحدة هم احمد عبد المقصود عبد اللطيف محمد وحسن احمد محمد حسن واحمد بيومى عطا الله.

وقضت المحكمة العسكرية العليا ببراءة باقى المتهمين وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها بمنطقة الهايكستب فى الساعة العاشرة والنصف من صباح امس واستغرقت نحو عشر دقائق بحضور ٤٧ متهما من إجمالى ١٠٧ متهمين فى القضية.

والقى رئيس المحكمة كلمة فى بداية الجلسة اكد خلالها ان المحكمة تناولت القضية بجميع أبعادها ولم تعتمد إلا ما هو صحيح بالقانون وما اطمأن إليه وجدانها وبرأت كل من خلت ساحته من الإثم والذنب ومن تطرق إليه الشك بلا دليل وقال رئيس المحكمة إن المحكمة ادانت من ثبت إدانته بالدليل والبرهان والساطع ممن ثبت انهم اشرار واشتروا الضلالة بالهدى يحاربون الدين ويسيئون إلى الإسلام وهم يتدارون فيه ويحرفون الكلم عن موضعه وقال رئيس المحكمة ان المتهمين بعد ان نسى الشعب اشكالهم عادوا إلى إحياء تنظيمهم الإرهابى الآثم وتدريب عناصرهم فى الخارج على إعداد المتفجرات والشراك الخداعية والدوائر الكهربية واستخدام السلاح وتفخيخ الحقائب والتليفونات والتدريب على الطيران الشراعى لاستخدامه فى الهجمات الإرهابية بقصد سفك الدماء وتعطيل القوانين وتهديد الوحدة بالبلاد والسلام الاجتماعى.

وعقب النطق بالحكم عليهم ردد المحكوم عليهم عددا من الشعارات الخاصة بتنظيم الجهاد.

يذكر ان جميع المتهمين التسعة الذين صدرت ضدهم



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٤ /١٩٩٩

احكام بالإعدام تمت محاكمتهم غيابيا.. كما كان من بينهم اثنان ممن سبق الحكم عليهم بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف صدقى وهم عادل السيد عبد القدوس وثروت صلاح شحاتة وصدر الحكم بالإعدام للمرة الأولى ضد ايمن الظواهرى القيادى الإرهابى الهارب.



المحكمة العسكرية تصدر أحكامها فى قضية تنظيم الجهاد:

٩ إعداماً و ٧٤ أشغالاً شاقة وبراءة ٢٠ متهماً

المحكمة: المتهمون أشرار.. ومصر ستظل واحة الأمن والأمان

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس احكامها فى القضية رقم ٨ جنايات عسكرية لسنة ١٩٩٨ والمعروفة بقضية تنظيم الجهاد.. قضت المحكمة بالإعدام على ٩ متهمين والاشغال الشاقة المؤبدة لـ ١١ متهما والأشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ١٧ متهما وبالسجن ١٥ سنة على متهم.. وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات لـ ١٩ متهما وبالاشغال الشاقة ٧ سنوات لـ ١٢ متهما والاشغال الشاقة ٥ سنوات لـ ٧ متهمين والاشغال الشاقة ٣ سنوات لـ ٨ متهمين والحبس سنة مع الشغل لـ ٣ متهمين.. كما ابدت المحكمة فى حيثيات ٢٠ من المتهمين .. وقالت فى حكمها ان مصر ستظل بلد الأمن والأمان. لا ينال من مكانتها وامنها فئة ضالة مستترة بالدين لإرتكاب جرائمها الارهابية شهد الجلسة حشد من مندوبى وكالات الانباء العالمية والعربية والصحف الأجنبية والمحلية.

القضية تضم ١٠٧ متهمين بينهم ٦٠ هاربا على راسهم ايمن الظواهرى زعيم التنظيم وعدد من قياداته.. بدات المحكمة العسكرية العليا فى نظر القضية ابتداء من اول فبراير الماضى واستمرت فى نظر القضية على مدى ١٨ جلسة استمعت خلالها لشهود النفى والاثبات ومرافعتى النيابة العسكرية والدفاع

تفاصيل الجلسة

حضر المتهمون من محبسهم منذ الصباح الباكر.. واخذ بعضهم يرتل آيات قرآنية.. ثم القى المتهم احمد السيد النجار خطبة اخذ يتحدث عن اهداف التنظيم ويدافع عن جرائمه.. وقبل حضور هيئة المحكمة.. اعلن احمد سلامة مبروك المتهم رقم ٨ فى القضية ان ايمن الظواهرى زعيم التنظيم لختفى منذ منتصف العام الماضى. ولا يعرف احد عنه شيئا ولم يعلق مبروك على ما نشرته بعض الصحف ان الظواهرى اجتمع مع قيادات التنظيم الاسبوع الماضى فى معسكرات جلال اباد لإعادة هيكلة التنظيم وتغيير كوادره وشفراته.. واكد ان الظواهرى كان فى طريقه الى الشيشان عبر روسيا - الا أن سلطات داغستان إعتقلته فى منتصف ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٧ دون أن يعلموا حقيقته.ثم اطلقوا سراحه منتصف عام ١٩٩٧ ولختفى بعدها.

مصر.. الأمان

فى العاشرة والنصف بدات وقائع الجلسة.. اثبت رئيس المحكمة حضور ٤٧ متهما مقبوضا عليهم فى القضية وفى كلمته التى سبقت النطق بالحكم اكد رئيس المحكمة العسكرية ان هيئة المحكمة نظرت القضية ودرست اوراقها ووعت ما جاء بها . وحققت طلبات المتهمين. وناقشت شهود الاثبات والنفى واستمعت لمرافعة النيابة العسكرية.. واتاحت الفرصة كاملة لدفاع المتهمين.. ومحصت جميع دفوعهم فى جلسات عديدة . واكد كذلك إن المحكمة لم تعتمد من الادلة الا ما هو صحيح فى القانون والشرعيه واطمأن اليه وجدانها وانتهت المحكمة بعد ذلك الى تبرئة كل من خلت ساحته من الإثم ومن تطرق الشك الى موقفه فى القضية.. وأدانت من ثبت بالدليل القاطع إرتكابه للجرائم المنسوبة إليه فى قرار الاتهام.. واضاف رئيس المحكمة انه ثبت لها ان المتهمين الذين ثبتت ادانتهم نفر اشرار وفئة ضالة مضلة طاغية استحلوا الإرهاب مغنما والتخريب هدفا.. اخذوا يحاربون الدين متظاهرين بالتمسح فيه ويسيئون للاسلام وهم يختفون خلفه وهو منهم براء.. وبعد ما نسى الشعب اشكالهم عادوا لبعث الروح فى تنظيمهم الارهابى الاثم.. واخذوا ينظمون هيكله من امير ومجلس شورى ورؤساء لجان ومحطات.. وبدأوا فى تدريب عناصره بالخارج على كيفية إعداد المتفجرات والشراك الخداعية واستخدام السلاح.. وتفخيخ الحقائب والتليفونات والتزوير.. والتدريب على الطيران الشراعى.. كل ذلك بقصد القتل والترويع وتعطيل القوانين ومنع السلطات العامة من اداء مهامها.. وكأنه اساءهم ان يروا مصر امنة مطمئنة ثابتة مستقرة . تسعى للرخاء والإزدهار ونسوا أن مصر بلد الأمن والأمان وأن عزمها لا يقهر وأرضها لا تضيق الا بالخائنين وأن بها سلطات تترك للقانون معاقبة الجانى.. اما من ينجو من العقاب. فالزمن كفيل به.. وأعلن رئيس المحكمة بصوت مرتفع ان مصر ستظل أرضا للطهر والايمان ومهبط للأمن وواحة للأمان.

منطوق الحكم

وبعد انتهاء رئيس المحكمة من كلمته . اعلن الأحكام التى اصدرتها هيئة المحكمة بإجماع الآراء. وبعد الاطلاع على مواد الاتهام بقانون العقوبات وقانون الأجراءات الجنائية وقانون الأحكام العسكرية. وتلا منطوق الحكم

قضت المحكمة بالاعدام لـ ٩ متهمين هم ايمن محمد ربيع الظواهرى.. امير التنظيم وشقيقه محمد محمد ربيع الظواهرى قائد التنظيم العسكرى ونصر فهمى حسانين مسئول اللجنة المالية وعادل السيد عبدالقدوس قائد اللجنة الاعلامية وثروت صلاح شحاته مسئول العمل الخاص بالجناح العسكرى وطارق انور سيد احمد عضو التنظيم العسكرى وعبدالله محمد رجب قائد محطة تركيا وعضو الجناح العسكرى وعبدالعزيز موسى داود قائد معسكرات التدريب بافغانستان وعلى ابو السعود مصطفى مسئول التدريبات العسكرية وهو ايضا قائد الحرس الخاص باسامة بن لادن . وجميع المتهمين التسعة هاربون.

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة على ١١ متهما بينهم ٨ هاربين هم احمد بسيونى دويدار وهانى السباعى ومرجان مصطفى سالم (مسئول اللجنة الشرعية).. وعلى أمين الرشيدى (عضو الجناح العسكرى) وياسر توفيق على السرى (قائد محطة لندن) واحمد حسين عجيزة وعادل عبدالمجيد عبدالبارى والسيد إمام شريف.. ومتهمين مقبوض عليهما هما احمد سلامة مبروك واحمد ابراهيم النجار.

وقضت المحكمة بالاشغال الشاقة ١٥ سنة على ١٧ متهما بينهم ٨ هاربين هم ابراهيم حسن عيداروس وسيد احمد عبدالمقصود واحمد محمود حسن ربيع ومحمد ابراهيم ابو غربية ومحمد ذكى محجوب ومحمد شوقى الإسلامبولى والسيد فتحى عليوة واسامة صديق ايوب و٩ حاضرين هم محمد حسين عبدالدايم وعبدالغفور محمد فرحات وعصام عبدالتواب عبدالعليم وابراهيم عبدالبديع حسن وسعيد سيد سلامة وخالد السيد على واحمد اسماعيل عثمان وعطية عبده عبدالمجيد وعصام محمد حافظ.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ / ٤ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كما عاقبت المحكمة المتهم نبيل عبدالفتاح بالسجن ١٥ سنة وتغريمه ٢٠٠ جنيه للتهم المنسوبة اليه.

وعاقبت المحكمة ١٩ متهما بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات من بينهم ١١ هاربا هم محمد عيد ابراهيم شرف واحمد عبدالرحيم محمد وزكى عزت ذكى احمد وعصام شعيب محمد ومحمود هشام الحناوى وعجمى مهلهل معوض ومحمد مصطفى سيد وممدوح السيد محمود على ومحمود محمد عبدالمجيد فرج وعبدالقادر محمود السيد ومحمد ربيع عبدالحليم شعيب و٨ مقبوض عليهم هم محمد حسن طيطا ومحمود السيد العقباوى وعبدالله على هاشم ومحمد محمود اخى عجمى واحمد عبدالرحمن احمد بيومى والسيد محمد سالم وعمرو حسين ومحمد سعيد العشرى.

وعاقبت المحكمة ١٢ متهما بالاشغال الشاقة ٧ سنوات بينهم ٨ هاربين هم مصباح على حسنين وخليفة بديوى السيد وصفوت محمد عثمان وعلاء عبدالغنى بربرى والسيد عبدالحميد احمد عطيه وعبدالمنعم عز الدين البدرى وعلاء محمد سرحان وصبحى عبدالعزيز محمد و٤ حاضرين هم هانى ابراهيم الجندى وشرف على اسماعيل وحارس ابراهيم قناوى وجمال صادق.

وقضت بالاشغال الشاقة ٥ سنوات على ٧ متهمين بينهم ٤ هاربين هم ناجى محمد الخولى وعصام محمد خليل بدوى وربيع عبدالله غنيم واسامة حسن احمد و٣ حاضرين هم عبدالجواد محمد عامر وحسين عبدالفتاح شبايك وهشام عبدالله اباظة.

وبالاشغال الشاقة ٣ سنوات على ٨ متهمين بينهم ٣ هاربين هم منصور غازى محمد وبركات فهيم على واحمد سعد شعلان و٥ مقبوض عليهم عبدالحق احمد فؤاد وممدوح زيادة وصبرى ابراهيم العطار ومحمد محمد البكرى ووليد عبدالكريم درويش.

ومعاقبة ٣ متهمين عليهم بالحبس سنة مع الشغل وهم احمد عبدالمقصود عبد اللطيف وحسن احمد محمد واحمد بيومى عطا الله

كما قضت المحكمة ببراءة ٢٠ متهما بينهم ٩ هاربين هم بكرى سعد نعمان واشرف على غريانى وجمال عبدالرازق نوح ومجدى ابراهيم النجار وحسين احمد حلاوة وسليمان مصطفى محمد والسيد عبداللطيف ومحمود محمد السيد عطية وعصام محمد مطين و١١ مقبوض عليهم هم شريف الهزاع وعبدالمنعم جمال الدين وجاد ابو سريع القصاص والسيد محمد منصور وسمير محمد سليمان والسيد مصطفى الابخر ومحمود حسن على ابراهيم وايمن بكر عبدالسلام محمد وعلى عارف ابراهيم ومحمد ابو السعود مصطفى وعادل علوى حسن.

تابع الجلسة:

محمد البهنساوى

عويل.. وزغاريد

تجمع عدد كبير من اهالى واسر المتهمين خارج المحكمة.. وفور صدور الاحكام تعالت صرخات النساء ممن قضت المحكمة بحبس ذويهم وفى نفس اللحظة التى انطلقت فيها الزغاريد من اهالى المتهمين الذين قضت المحكمة ببراءتهم.

قرار الاتهام

تضمن قرار الاتهام الذى احيل به المتهمون الى المحاكمة واعدته النيابة العسكرية تهم الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون تولى ٣٥ متهما قيادة فيها الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة والسلام الاجتماعى واستخدمت هذه الجماعة الارهاب سبيلا لتحقيق اغراضها وتولى المتهمون القياديون مسئولية الدعوة لفكر واهداف الجماعة والاشراف عليها وتدريب اعضائها عسكريا.. والتنسيق والاعداد لاصدار تكليفات لعناصرها تدعو للتمرد على احكام القانون والخروج عليه وقتال النظام الحاكم وتكوين مجموعات تتولى رصد واغتيال رجال الامن والشخصيات العامة وتفجير وتخريب عدد من مؤسسات الدولة . واشترك المتهمون القياديون فى ادارة حركة التنظيم لإرتكاب جنايات القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة اسلحة والذخائر والمفرقعات لاستعمالها فى الاخلال بالأمن وتزوير المحررات الرسمية لخدمة اغراض التنظيم والتنقل بها.

الإعدام للمرة الثانية

ضمت القضية ٧ متهمين سبق الحكم عليهم بالإعدام فى قضايا ارهابية سابقة وهم عادل السيد عبدالقدوس فى قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقى رئيس الوزراء الاسبق ومعه فى نفس القضية كل من ثروت صلاح شحاتة وياسر توفيق على السرى واحمد اسماعيل عثمان اما المتهمان عادل عبدالمجيد عبدالبارى واحمد السيد ابراهيم النجار ومحمد شوقى الاسلامبولى فى قضية العائدون من افغانستان.. من بين هؤلاء المتهمين السبعة واحد فقط حكم عليه بالإعدام فى هذه القضية وهو ثروت صلاح شحاتة.

نجوم الشاشة

تحول عدد كبير من المحامين من هيئة الدفاع عن المتهمين الى ما يشبه نجوم الشاشة تزاحم عدد من القنوات التليفزيونية العالمية لإجراء احاديث تليفزيونية معهم.. وبالطبع لم يعلق احد على احكام المحكمة.



المصدر : الحياة
التاريخ : ١٩/٤/١٩٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بينهم ايمن الظواهري الساعد الايمن لبن لادن

مصر: الحكم باعدام تسعة هاربين من تنظيم «الجهاد»

■ الهايكستب - مصر - أ.ف.ب. اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس احكاما بالاعدام بحق تسعة من قادة تنظيم «الجهاد» المحظور الهاربين وبينهم زعيم التنظيم ايمن الظواهري الذي يعتبر الذراع الايمن للاصولي اسامة بن لادن.

كما اصدرت المحكمة المنعقدة في قاعدة الهايكستب العسكرية شمال القاهرة احكاما بالاشغال الشاقة المؤبدة بحق 11 من الذين حوكموا في اطار القضية التي شملت 107 متهمين مثل منهم 47 امام المحكمة.

وحكمت المحكمة على 78 من المتهمين باحكام تراوح بين السجن سنة واحدة و 15 عاما وبرأت المحكمة التي لا تقبل احكامها الاستئناف 20 من المتهمين.

وتعتبر هذه الاحكام احكام معتدلة نظرا لان المحامين كانوا يخشون صدور احكاما بالاعدام بحق 35 من المتهمين الذين حوكموا بتهمة قيادة تنظيم مخالف للقانون يهدف تعطيل اعمال الدستور وقلب نظام الحكم عن طريق تنفيذ اعمال ارهابية ومثل امام المحكمة 9فقط من هؤلاء المتهمين.

وكان تنظيم «الجهاد» اشتهر اثر اغتياله الرئيس انور السادات في 1981 وفي فبراير 1998 انضم «الجهاد» الى جبهة تحرير الاماكن الاسلامية المقدسة التي شكلت في بيشاور في باكستان بزعامة بن لادن الذي تعتبره الولايات المتحدة الرأس المدبر للاعتداءات التي تنفذ ضدها في العالم.

والمحكومون التسعة بالاعدام هم ايمن الظواهري وشقيقه محمد الظواهري، ونصر فهمي حسانين، وعادل عبدالقدوس، وثروت شحاته، وطارق سيد احمد، وعبدالله محمد رجب عبدالرحمن، وعبدالعزيز موسى داود، وعلي ابو السعود.

اما الاحد عشر محكوما بالاشغال الشاقة المؤبدة فمثل منهم ثلاثة فقط امام المحكمة العسكرية العليا، هم احمد ابراهيم النجار، وشوقي سلامة مصطفى عطية اللذان تسلمتهما مصر صيف 1998 من البانيا واحمد سلامة مبروك الذي تسلمته مصر من اذربيجان.

اما الباقون فهاربون ومنهم بشكل خاص ياسر السري مدير المرصد الاسلامي في لندن، وعادل عبدالباري الحائز على اللجوء السياسي في بريطانيا في 1993 وكان الباري أوقف في بريطانيا في سبتمبر 1998 لبضعة ايام في اطار حملة شنتها الشرطة للقبض على انصار بن لادن.

واكد احمد سلامة مبروك، اثر النطق بالحكم ان التنظيم لا يعرف شيئا عن زعيمه ايمن الظواهري الذي اختفى في 1997 في طريقه الى الشيشان في روسيا وقال مبروك ان الظواهري اعتقل في داغستان في سبتمبر 1996 في طريقه من افغانستان الى الشيشان . وقال ان الظواهري نجح في اخفاء هويته حتى اخلي سبيله بعد عام من السجن ليواصل رحلته الى الشيشان ولكنه اختفى بعد ذلك ولم يعد احد يعرف عنه شيئا.

وقابل المتهمون النطق بالحكم بشعارات معادية للولايات المتحدة واسرائيل منها «ثورة اسلامية على اميركا والصهيونية» و «ثورة في كل مكان على الصهاينة والاميركان».

والقى المحكوم بالاشغال المؤبدة احمد ابراهيم النجار خطبة دينية دعا فيها الى التمسك بتعاليم الاسلام.

ولم يسمح للاهالي بالدخول الى قاعة المحكمة التي دخلها المحامون والصحافيون دون ان يسمح لهؤلاء بالتحدث مع المتهمين.

وكانت المحكمة بدأت في فبراير الماضي النظر في القضية التي كان بين الماثلين امامها وعددهم 12،47 تسلمتهم مصر من البانيا وواحد من بلغاريا وواحد من الامارات العربية المتحدة واثنان من اذربيجان.

وفي اول رد فعل على الاحكام اعلن التنظيم الاصولي مواصلة الجهاد وقال في بيان موجه الى عناصره ان هذه الاحكام الجائرة الصادرة عن النظام بحقكم لن تزيد المجاهدين الصادقين الا ايمانا وتصديقا بوعد الله الحق.

واضاف البيان «فانتم ايها المجاهدون القابضون على الجمر في زمن الضياع والتخاذل والاستسلام للعدو الاميركي الصهيوني وعملائه من حكام المسلمين بارقة الامل الوحيدة في ليل الامة المظلم (...) فلا تهنوا ولا تحزنوا واعلموا اننا على الدرب سائرون وفي طريق الجهاد ماضون (...) واما النصر واما الاستشهاد».



المصدر : الــوفــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٤ /١٩٩٩

الحكم فى قضية إعادة إحياء تنظيم الجهاد

● ٩ اعدام ● ١١ أشغالاً شاقة مؤبدة
● ١٧ أشغالاً ١٥ سنة
● ١٩ أشغالا ١٠ سنوات ● ١٢ أشغالا ٧ سنوات ● ٢٠ براءة

كتب ـ أسامة هيكل:

أصدرت أمس المحكمة العسكرية العليا أحكامها فى قضية إعادة إحياء تنظيم الجهاد، والتى تضم ١٠٧ متهمين بينهم ٦٠ هاربا. قضت المحكمة باعدام ٩ متهمين بينهم الدكتور أيمن الظواهرى قائد الجناح العسكرى لجماعة الجهاد الهارب وشقيقه «محمد». كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة ضد ١١ متهما، و١٥ سنة أشغالا شاقة على ١٧ متهما، والسجن ١٥ سنة وغرامة ٢٠٠ جنيه ضد متهم واحد، والاشغال الشاقة ١٠ سنوات ضد ١٩ متهما، والأشغال الشاقة ٧ سنوات ضد ١٢ متهما، والاشغال الشاقة ٥ سنوات ضد ٧ متهمين، والأشغال الشاقة ٣ سنوات ضد ٨ متهمين، والحبس سنة مع الشغل والنفاذ ضد ٣ متهمين. كما قضت المحكمة العسكرية ببراءة ٢٠ متهماً.

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت للمتهمين تهم الانضمام لجماعة مقامة على خلاف أحكام القانون والدستور، والاتفاق الجنائى والتزوير فى محررات رسمية وحيازة أسلحة ومفرقعات بغرض الإرهاب.





الحكم فى قضية إحياء تنظيم الجهاد:

الإعدام لـ ٩ متهمين والأشغال والسجن لـ ٧٨ وبراءة ٢٠

اصدرت المحكمة العسكرية العليا امس احكامها فى قضية محاولة إحياء تنظيم الجهاد التى تضم ١٠٧ متهمين، وقضت بإعدام تسعة متهمين، جميعهم هاربون. وبالأشغال الشاقة المؤيدة لـ ١١ متهما وبالأشغال الشاقة ١٥ سنة لـ ١٧ متهما، وبالسجن ١٥ سنة وغرامة ٢٠٠ جنيه لمتهم واحد، وبالأشغال الشاقة عشر سنوات لـ ١٩ متهما، وبالأشغال الشاقة سبع سنوات لـ ١٢ متهما. وبالأشغال الشاقة خمس سنوات لسبعة متهمين، وبالأشغال الشاقة ثلاث سنوات لثمانية متهمين، وبالسجن سنة مع الشغل لثلاثة متهمين كما قضت المحكمة ببراءة ٢٠ متهما.

المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٤ / ١٩٩٩



المحكمة العسكرية تصدر أحكامها في قضية إعادة إحياء الجهاد

٩ إعدام ـ ١١ أشغالا شاقة مؤبدة ـ ١٧ أشغالاً ١٥ سنة ١٩ أشغالاً ١٠ سنوات ـ ١٢ أشغالاً ٧ سنوات ـ ٢٠ براءة

كتب - أسامة هيكل:

قضت أمس المحكمة العسكرية العليا بإعدام ٩ متهمين فى قضية إعادة إحياء تنظيم الجهاد، والتى يبلغ عدد المتهمين فيها ١٠٧ متهمين بينهم ٦٠ هاربون.. كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة على ١١ متهما، وبالاشغال الشاقة ١٥ سنة على ١٧ متهما وبالسجن ١٥ سنة وغرامة ٢٠٠ جنيه على احد المتهمين، وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على ١٩ متهما وبالاشغال الشاقة ٧ سنوات على ١٢ متهما ، وبالاشغال الشاقة ٥ سنوات على ٧ متهمين وبالاشغال الشاقة ٣ سنوات على ٨ متهمين، وبالحبس سنة مع الشغل والنفاذ على ٣ متهمين وببراءة ٢٠ متهما.

كانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها في الساعة ١٠,٢٥ صباح أمس واستمرت لمدة ١٥ دقيقة. قضت المحكمة بإعدام الدكتور أيمن الظواهرى ومحمد الظواهرى ونصر فهمى حسنين وعادل السيد عبدالقدوس وثروت صلاح شحاتة وطارق انور السيد احمد وعبدالله رجب عبدالرحمن وعبدالعزيز الجمل وعلى أبو السعود مصطفى، كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة على احمد بسيونى دويدار وهانى السباعى ومرجان مصطفى الجوهرى واحمد سلامة مبروك وعلى أمين الرشيدى وياسر السرى واحمد حسين عجيزة وعادل عبدالمجيد عبدالبارى والسيد امام الشريف واحمد ابراهيم النجار وشوقى عطية، كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة ١٥ سنة على ابراهيم حسين عيداروس والسيد احمد عبدالمقصود واحمد محمود ربيع ومحمد ابراهيم أبو غربية ومحمد زكى محجوب ومحمد شوقى الاسلامبولى ومحمد حسين عبدالدايم، وعبدالغفور فرحات وعصام احمد عبدالتواب وإبراهيم حسن إمام وسعيد سيد سلامة وخالد السيد على محمد واحمد اسماعيل صالح وعطية عبدالمجيد وعصام حافظ مرزوق والسيد فتحى سيد عليوة واسامة صديق على أيوب. وقضت المحكمة بالسجن ١٥ سنة وغرامة ٢٠٠ جنيه على المتهم نبيل نعيم عبدالفتاح كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على محمد عيد ابراهيم شرف وزكى عزت احمد واحمد عبدالرحيم محمد احمد ومحمد حسن طيرة ومحمد العقباوى وعبدالله على هاشم ومحمد احمد حجى واحمد عبدالرحمن بيومى والسيد محمد سالم ظاهر وعمرو حسين عويس وعصام شعيب محمد ومحمد سعيد عبدالقصود العشرى ومحمود الحناوى وسيد عجمى مهلهل ومحمد مصطفى السيد احمد وممدوح السيد على ومحمود عبدالمجيد فرج وعبدالقادر محمد السيد ومحمد شعيب.. وقضت المحكمة بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات على كل من هانى الجندى عبدالفتاح وشرف الباسل وحارس قناوى وجمال صادق مهدى ومصباح على حسنين عزب وخليفة دسوقى بدوى وصفوت عثمان ابراهيم وعلاء عبدالغنى البربرى والسيد عبدالحميد عطية وعلاء ابراهيم سرحان وعبدالمنعم البدرى وصبحى أبو سنة ، كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات على كل من عبدالجواد العبادى وحسين عبدالفتاح أبو سريع وهشام اباظة وناجى يونس الخولى وعصام خليل بدوى وربيع عبدالله غنيم واسامة حسن احمد حسن.

وقضت المحكمة بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنوات على عبدالخق احمد فؤاد وممدوح زيادة وصبرى ابراهيم العطار ومحمد البكرى السحلى ووليد عبدالكريم درويش ومنصور غازى وبركات فهيم واحمد سعد شعلان.

كما قضت المحكمة سنة مع الشغل على المتهمين احمد عبدالقصود عبداللطيف وسيد احمد محمد حسن واحمد بيومى عطا الله.

وقضت المحكمة ببراءة كل من شريف هزاع وعبدالمنعم جمال الدين وجاد ابو سريع القصاص وسمير سليمان العطار والسيد مصطفى الابحر ومحمود حسن الدهشان وعيد بكر عبدالسلام وعلى العارف ابراهيم وبكرى سعد نعمان واشرف على غريانى وجمال حسن نوح ومجدى ابراهيم النجار وحسين احمد حلاوة وسليمان مصطفى محمد مصطفى والسيد احمد الهادى ومحمود السيد عطية ومحمد ابو السعود مصطفى وعادل علوى على حسن وعصام محمد صالح. وكان رئيس المحكمة العسكرية قد اكد فى بداية الجلسة ان المحكمة درست أوراق الدعوى وحققت مطالب المتهمين والدفاع. ولم تلتفت إلا لصحيح الأدلة، كما اكد مراعاة المشروعية القانونية والاجرائية وقال ان الحكم صدر براحة ضمير المحكمة وباجماع الآراء وأنها خلصت الى تبرئة من خلت ساحتهم من الذنب ومن تطرق الشك على الدليل على فعله أو قصده.. كما ادانت المحكمة من ثبت ارتكابه الجرائم المنسوبة اليه بالدليل القاطع. واشار إلى ان من ثبتت ادانتهم فئة ضالة طاغية حلاً لها الارهاب والتخريب ووصفهم بأنهم يحاربون الدين وهم يتسترون به ويسيئون للاسلام وأنهم حاولوا إعادة بعث روح تنظيمهم الارهابى الآثم محاولين نظم عقده المفروط بعد ان نسيهم الشعب وحاولوا تدريب عناصرهم بالخارج على كيفية اعداد المتفجرات والشراك الخداعية واستخدام السلاح وتفخيخ الحقائب والخطابات والتليفونات والتدريب على الطيران الشراعى لاستخدامه فى الهجمات الارهابية بقصد القتل والترويع وسفك دماء الابرياء والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ومنع السلطات العامة لممارسة اعمالها.

تعد هذه القضية من اكبر قضايا الارهاب من حيث عدد المتهمين منذ قضية اغتيال الرئيس الراحل انور



السادات وقد تم نظرها على مدى ١٩ جلسة بدات فى ١ فبراير الماضى وخصصت منها ١٠ جلسات للدفاع. وكانت النيابة العسكرية قد وجهت للمتهمين اتهامات الانضمام لجماعة مقامة على خلاف احكام القانون والدستور والاتفاق الجنائى والتزوير فى محررات رسمية وحيازة اسلحة ومفرقعات بغرض الارهاب.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٩

قــراءة فى أحكام قضية إعادة إحياء تنظيم الجهاد

أحكام الإعدام لم تشمل أيا من عناصر الإرهاب الذين تسلمتهم مصر

مراعاة ظروف بعض المتهمين ممن أيدوا مبادرة وقف عمليات العنف

توقعت مصادر أمنية أن تشهد الفترة المقبلة مؤشرات جديدة لبث الطمأنينة فى نفوس المطلوبين تستهدف تحقيق الصالح العام وخدمة الأمن والاستقرار استمرارا للإجراءات التى تتخذها أجهزة الدولة فيما يتعلق بمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية، وذلك فى أعقاب الأحكام، التى أصدرتها المحكمة العسكرية العليا أمس الأول ـ الأحد ـ على ١٠٧ متهمين فى قضية الجهاد، ومن المرات النادرة، التى لا تتوقع فيها عناصر الإرهاب الأحكام الصادرة ضدهم، وكان أكثر المتفائلين أن تطول الإعدامات ما يزيد على عشرة متهمين طبقا للاتهامات والجرائم، التى ارتكبت، لكن قضاة المحكمة العسكرية، كانت لهم رؤية بعيدة، فجاءت أحكام الإعدام ضد تسعة يمثلون مجلس شورى تنظيم الجهاد بمن فيهم أيمن الظواهرى، الذى يدير دفة التنظيم منذ ٥ سنوات.

وفى قراءة موضوعية لما جرى، فقد صدرت أحكام الإعدام على المتهمين الهاربين فى الخارج، الذين يشكلون الخطورة فى تنظيم الجهاد، وعلى رأسهم محمد الظواهرى مسئول الجناح

متابعة:
أحمد موسى

العسكرى وثروت صلاح شحاتة مسئول اللجنة المدنية وعلى أبو السعود مسئول التدريب وعبد العزيز الجمل مسئول معسكرات أفغانستان وباقى المحكوم عليهم واللافت للنظر أن أحكام الإعدام لم تشمل أيا من الحاضرين والبالغ عددهم ٤٧ متهما والجدير بالذكر أيضا أن أحكام الإعدام لم تشمل أحدا ممن تسلمتهم مصر من الدول الصديقة والشقيقة وعلى رأسهم أحمد سلامة مبروك، الذى يعد الذراع اليمنى للظواهرى ويوصف بأنه «أرشيف» تنظيم الجهاد، ولمبروك باع طويل فى العمل التنظيمى خلال سنوات هروبه وتنقلاته بين أكثر من ١٥ دولة عربية وإفريقية وآسيوية، وكان الحكم مفاجأة لمبروك نفسه، وأكد لمن التقوا به عقب الحكم مباشرة عدم تصديقه أنه قد نجا من حبل المشنقة الشىء نفسه ينطبق على قادة الجهاد، الذين حكم عليهم حضوريا ومنهم أحمد إبراهيم النجار وشوقى


عصام حافظ واحمد سلامة تسلمتهما مصر وادينا بعقوبات مخففة

سلامة وعصام حافظ مرزوق وسعيد العشرى، ومن هنا يأتى حكم المحكمة العسكرية كرسالة ضمنية لكل من تتسلمه مصر من عناصر التطرف والإرهاب بأن مصر سوف تكون رحيمة به. وعلى الرغم من استمرار تنظيم الجهاد فى موقفه الرافض لمبادرة وقف العنف، التى أطلقها قادة الجماعة الإسلامية فى مصر وباركها الزعيم الروحى عمر عبد الرحمن ووافق عليها قادة التنظيم فى الخارج، فإن الأحكام جاءت متوازنة ولتثبت الدولة أنها تدعم الخطوات والجهود، التى تتم على كل الأصعدة بما يخدم مصالحها واستقرارها.

ولوحظ أيضا أن عناصر الجهاد الذين أيدوا موقف الجماعات الإسلامية، صدرت ضدهم أحكام مخففة جدا ومنهم هشام أباظة الأشغال ٥٠ سنوات، فقط وعلى الرغم من أن محمد شوقى الإسلامبولى من رموز تنظيم القاعدة، وشارك فى وضع لمسات الحادث الذى استهدف السفارة المصرية بباكستان عام ٩٥ وباعتباره من المنتمين للجماعة الإسلامية لم تطله أحكام الإعدام، وعوقب المتهم هشام الحناوى على الجرائم، التى ارتكبها من قبل تركه التنظيم، وفضح تصرفات الظواهرى وانتقاده بطريقة علنية بعدم دراية الظواهرى بأصول الدين وتطويعه لأهوائه الشخصية، واعتبر الحناوى أن الفترة التى قضاها فى سجن داغستان مع الظواهرى وثروت صلاح شحاتة جعلته يفقد الثقة فى قيادات الجهاد، ولكن هناك بعض العناصر الإرهابية مازالت تنفخ فى النار وتتخذ من وجودها فى دول عربية وأوروبية غطاء لبث سمومها فى هذا الوقت الذى يبحث فيه الجميع عن الهدوء والأمن.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ / ٤ / ١٩٩٩

بعد هروبهم ٢٠ عاما:

حبس ٧ إرهابيين استعادتهم مصر من دول عربية واجنبية

كتبت خديجة عفيفي:

انتهت نيابة امن الدولة العليا من تحقيقاتها مع ٧ ارهابيين ينتمون لتنظيم الجهاد ونجحت اجهزة الامن المصرية من استعادتهم من الدول العربية والاجنبية والارهابيون السبعة هاربون منذ عام ١٩٧٩ عندما تورطوا فى عدد من الاعمال الارهابية واصدر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول للنيابة بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

اعترف المتهمون بارتباطهم بالارهابى الهارب احمد حسين كامل عجيزه والذى قضت المحكمة العسكرية اول امس بمعاقبته غيابيا بالاعدام واقروا امام هشام بدوى رئيس النيابة بانضمامهم وانتمائهم لتنظيم الجهاد وتلقيهم تدريبات عسكرية فى الخارج تمهيداً لارتكاب اعمال ارهابية ضمن مخطط التنظيم داخل مصر ولكنهم لم يتمكنوا من دخول مصر خوفا من القبض عليهم. كما اعترفوا بالجرائم التى ارتكبوها فى مصر قبل هروبهم


هشام سرايا

امر المحامى العام بمواجهة الارهابيين بنتائج التحقيقات واعترفوا بعلاقتهم بقادة الجهاد فى الخارج واشاروا لتنقلاتهم بين عدد من الدول العربية والاجنبية وتلقيهم التكليفات من القادة وجهت لهم النيابة تهم الانضمام لتنظيم غير مشروع والتخطيط للقيام بعمليات تخل بالامن والنظام العام وكان افراد هذا التنظيم احيلوا للمحاكمة العسكرية فى القضية رقم ٧١٨ لعام ٩٦ وصدرت ضدهم احكام حيث قاموا وهم فى الخارج بارسال تعليمات وأوامر للتنظيم داخل مصر.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٩

اعتقال الإرهابى عادل عبد القدوس بالنمسا
المتطرفون يهددون سفير أورجواى بالقاهرة

اعتقلت سلطات الامن النمساوية امس الارهابى المصرى الخطير عادل السيد عبد القدوس الذى يقيم فى ضاحية قريبة من العاصمة فيينا وتم اقتياده الى مكان غير معلوم.

وقال القيادى الهارب ياسر السرى لوكالة رويتر ان اسرة عبد القدوس هى التى ابلغته بخبر اعتقاله بعد قيام مسئولين امنيين بتفتيش منزله.

ناشد السرى منظمات حقوق الانسان سرعة التدخل والعمل على اطلاق سراح عادل عبد القدوس.

يذكر ان عبد القدوس محكوم عليه غيابيا بالاعدام مرتين الاولى فى قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق والثانية منذ ايام فى قضية الالبان العرب وقد دخل النمسا منذ ٤ سنوات وحصل على حق الاقامة لكن السلطات رفضت منحه الجنسية.

من ناحية اخرى ذكرت وكالة رويتر أن سفير اورجواى بالقاهرة تلقى تهديدات فى اتصال تليفونى لها علاقة بالمساعى الراميه لتسليم ارهابى يدعى سعيد حسن المحمدى تم القبض عليه فى اورجواى.

وتم اعتقال المحمدى فى يناير الماضى لمحاولته دخول البلاد قادما من البرازيل بجواز سفر ماليزى مزور وهو مشتبه فى تورطه فى مذبحة الاقصر عام ٩٧.

وقد شددت أجهزة الامن من اجراءات الحراسة حول منزل السفير ومبنى السفارة واشار السفير الى انه سيقوم بواجباته واجتماعاته كالمعتاد.

يذكر ان اوروجواى سلمت مصر ٣ ارهابين منذ ايام.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ٤ /١٩٩٩

تأجيل محاكمة تنظيم ديروط إلى جلسة ١٩ يونيو

أسيوط - عادل حافظ:

قررت محكمة امن الدولة العليا طوارىء باسيوط فى جلستها امس برئاسة المستشار بكرى عبد الله محمد رئيس المحكمة وبحضور المستشارين احمد محمد اسماعيل وحلمى عبد العظيم ووكيل النيابة وليد احمد صالح وبأمانة سر جميل شكرى ومحمد كباس تاجيل نظر قضية تنظيم ديروط الارهابى الى جلسة ١٩ يونيو القادم. وكانت هيئة المحكمة قد عقدت جلستها بعد ان تم احضار اعضاء التنظيم الاربعة وهم احمد عبد التواب عبد الحميد محرم وخالد عبد الفتاح محمد وبدر ربيع على سيد اسماعيل وعاطف صدقى نصير عثمان يواجهه المتهمون تهم الانضمام إلى جماعة سرية غير مشروعة الغرض منها الدعوة الى مناهضة المبادىء الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم فى البلاد والحض على كراهيتها والازدراء بها والتحريض على مقاومة السلطات وارتكاب جنايات القتل والاتلاف العمد والسرقة بالاكراه وحيازة مفرقعات واسلحة نارية وذخائر حيث وجهت نيابة امن الدولة العليا للمتهمين بالاشتراك مع اخرين توفوا تهمة قتل كل من مجدى زكى جرجس والطبيب مرزى كيرلس النحال ومساعدى الشرطة فولى عبد الغنى وابراهيم عبد العليم والجندى عاطف سليم ابو الحسن من قوة مركز شرطة ديروط وتهمة الشروع فى قتل كل من اشرف ناشد البيلاوى وممدوح فخرى وهبة وعايد جورجى وراضى عبد السيد شلبى والعقيد محمد نجيب حسن مأمور مركز شرطة ديروط وخالد شعبان احمد وعايد محمود عمر وعزت عبد الصبور هاشم واشرف محمد فراج وخالد محمد عبد المجيد من قوة مركز شرطة ديروط.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٤/١٩٩٩

الارهابى عادل عبدالقدوس.. الذى أفرجت عنه النمسا

خبير متفجرات محكوم باعدامه مرتين.. فقد ساقه فى معارك كابول!

كتب ـ خالد أمين :

أطلقت سلطات الأمن فى النمسا سراح الارهابى القيادى عادل عبدالقدوس.. بعد أن احتجزته عدة ساعات للتحقيق فى عدد من القضايا الأمنية أوضح مصدر أمنى أن عادل عبدالقدوس من أخطر العناصر الارهابية الهاربة فى الخارج وانه دائم التنقل بين عدة عواصم أوروبية لكن النمسا هى محطة الانطلاق الرئيسية لنشاطه الارهابى الدموى صدر ضده حكم بالاعدام فى قضية محاولة الاعتداء على الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق . كما أصدرت المحكمة العسكرية ضده حكما آخر بالاعدام الأحد الماضى خلال محاكمة المتهمين فى «قضية الجهاد ـ ٢» شارك الارهابى عادل عبدالقدوس فى الحرب الأفغانية وتعرضت ساقه اليمنى للبتر فى احدى معارك كابول تقول مصادر مطلعة ان الارهابى عادل عبدالقدوس خبير صناعة المتفجرات يحمل جوز سفر مصرياً رقم ٩٨٧٠٤ وجوازاً آخر باسم حركى «عثمان عبدالله» برقم ١٠٧٩ أكدت المصادر الأمنية أن قيام السلطات النمساوية بالتحقيق معه يعتبر خطوة ايجابية . وأن احتجازه ولو لعدة ساعات فانه يدل على أن دول أوروبا أدركت الآن . الخطر الذى ينطوى على تواجد هذه العناصر الارهابية على أراضيها أوضح مصدر أمنى أن مصر تسلمت العديد من العناصر الارهابية من مختلف الدول الشقيقة والصديقة . أبرزهم أحمد النجار ومحمد عبيد عبدالعال وقد تسلمتهما الاجهزة الأمنية المصرية مؤخرا اضاف المصدر ان أيمن الظواهرى . قائد تنظيم الجهاد فى الخارج يعتبر من أخطر العناصر الارهابية التى تقدم لها دول اوروبا واسيا المأوى.. وهناك أيضا عادل عبدالمجيد.. الذى انشأ مكتبا فى لندن. وياسر توفيق السرى مدير المرصد الاعلامى الاسلامى فى لندن

أكد المصدر الامنى أن مصر حريصة على عدم الاعلان عن أسماء الدول التى تقوم بتسليم الارهابيين الهاربين اليها

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ / ٤ / ١٩٩٩

في أكبر قضايا الجماعات الإرهابية:

إعدام ٩ إرهابيين وبراءة ٢٠ والأشغال الشاقة للباقين

رئيس المحكمة: المتهمون تدربوا على الطيران الشراعي لاستخدامه في عملياتهم الاجرامية

بعد اكثر من ١٩ جلسة عقدتها المحكمة العسكرية العليا لمحاكمة ١٠٧ من أخطر عناصر الإرهاب، أصدرت المحكمة العسكرية حكمها امس، حيث قضت بالإعدام شنقا على ٩ متهمين، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على ١١ متهما، وبالأشغال الشاقة ١٥ سنة على ١٧ متهما، فيما عاقبت متهما واحدا بالحبس لمدة ١٥ عاما، وقضت بالأشغال ١٠ سنوات على ١٩ متهما، والأشغال ٧ سنوات على ١٢ متهما، والأشغال ٥ سنوات على ٧ متهمين، والأشغال ٣ سنوات على ٨ متهمين، والحبس مع الشغل لمدة سنة على ٣ متهمين، وبراءة ٢٠ متهما أخرين في القضية.

وقال رئيس المحكمة قبل النطق بالحكم إن مصر بلد الأمن والأمان، إلا أن بعض العناصر الإرهابية حاولت النيل من استقرارها ونسوا أن مصر لا تقهر وستظل أرضا للطهر والإيمان ومهبطا للأمن وواحة للأمان وما تلك العناصر إلا نفر ضال وفئة باغية استحلت الإجرام واشترت الضلالة بالهدى، حيث يحرفون الكلم عن موضعه.

واضاف رئيس المحكمة أنه بعدما نسى الشعب اشكالهم عادوا لبعث الروح في تنظيمهم الآثم، فشكلوا مجلس شورى لهم وتدريت تلك العناصر بالخارج على كيفية إعداد المتفجرات والشراك الخداعية والدوائر الكهربائية وتفخيخ الحقائب والتليفونات وتدربوا على الطيران الشراعي لاستخدامه في عملياتهم الإجرامية.

كانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها امس وسط اجراءات أمنية مشددة ووسط حشد اعلامي هائل في الساعة العاشرة والنصف، حيث اثبت حضور المتهمين ووجه رئيس المحكمة كلمته، مشيرا إلى انه على مدار ١٩ جلسة درست المحكمة أوراق القضية وحققت طلبات المتهمين ودفاعهم واستمعت لمرافعة النيابة، كما فحصت جمع الدفوع القانونية التي ابداها الدفاع وخلصت المحكمة إلى براءة كل من خلت ساحته من الإثم، وأدانت من ثبت بالدليل القاطع والبرهان الساطع على ادانته ثم تلى الاحكام كالتالي:

اولا عقوبة الإعدام على كل من : أيمن محمد ربيع الظواهري وشقيقه محمد ونصر فهمي حسانين وعادل السيد عبد القدوس وثروت صلاح شحاتة وانور سيد أحمد وعبدالله عبد الراضي وعبد العزيز الجمل وعلي ابو السعود.. وبمعاقبة ١١ بـ (الأشغال الشاقة) المؤبدة: أيمن بسيوني وهاني السباعي ومرجان مصطفى واحمد سلامة مبروك وعلي الرشيدي وياسر توفيق سري واحمد حسين مصطفى وعادل عبد المجيد عبد الباري وسيد إمام الشريف واحمد ابراهيم النجار وشوقي سلامة عطية..

وبمعاقبة نبيل نعيم عبد الفتاح بالسجن ١٥ سنة و١٠ سنوات أشغالا على محمد عيد ابراهيم شرف وزكي عزت زكي احمد واحمد عبد الرحيم محمد أحمد ومحمد حسن محمود حسن ومحمود السيد العقباوي وعبد الله علام علي هاشم ومحمد محمود علي صبحي واحمد عبد الرحمن بيومي والسيد محمد محمد سالم وعمرو حسين عويس وعصام شعيرر محمد ومحمد سعيد عبد المقصود العشري ومحمود هشام الحناوي وسيد عجمي مهلهل ومحمد مصطفى سيد احمد وممدوح السيد محمود علي ومحمود محمد عبد المجيد فرج وعبد القادر محمود السيد ومحمد ربيع شعيب..

ومعاقبة كل من هاني ابراهيم جندي وشرف علي اسماعيل الباسل وحارس ابراهيم علي قناوي وجمال صادق مهدي ومصباح علي حسانين عزب وخليفة بديوي السيد وصفوت محمد عثمان



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/ ٤ /١٩٩٩

ابراهيم وعلاء عبد الغنى البربرى وسيد عبد الحميد عطية وعلاء محمد ابراهيم سرحان وعبد المنعم عز الدين البدرى وصبحى عبد العزيز الجوهرى بالأشغال الشاقة ٧ سنوات ومعاقبة كل من أحمد عبد المقصود عبداللطيف وحسن أحمد محمد حسن واحمد بيومى دياب بالحبس سنة مع الشغل.

وقضت المحكمة ببراءة كل من شريف محمد فؤاد وعبد المنعم جمال الدين وجاد أبو سريع القفاص والسيد على منصور وسمير محمد سليمان العطار والسيد مصطفى الأنجر ومحمود حسن الدهشان وأيمن بكر عبد السلام وعلى العارف إبراهيم وبكرى سعد محمد نعمان وأشرف على غريانى وجمال عبد الرازق حسن ومحدى إبراهيم النجار وحسين أحمد حلاوة وسليمان مصطفى محمد والسيد محمد عبد اللطيف الهادى ومحمود محمد عطية ومحمد أبو السعود مصطفى وعادل علوى على وعصام محمد مطير.

وقضت بالأشغال الشاقة ٣ سنوات على ممدوح على زيادة ومحمد محمد البكرى ووليد عبد الكريم درويش وعبد الحق أحمد وجدى العطار ومنصور غازى وفهيم على محمد واحمد سعد وبالحبس لمدة سنة على كل من أحمد عبد المقصود وحسن أحمد حسن واحمد بيومى عطاالله

وقد تم ترحيل المتهمين بعد تلاوة الأحكام وسط اجراءات أمنية مشددة وصرح مصدر قضائى بأنه ليس أمام المتهمين إلا التقدم بالتماسات لإعادة النظر فى الأحكام خاصة الإعدام فى مدة ١٥ يوما قبل التصديق عليها من الحاكم العسكرى والتى ستصبح نافذة بعد هذه المدة

الجدير بالذكر أن القضية تعد من أكبر قضايا الإرهاب التى شهدتها المحكمة العسكرية منذ اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات عام ٨١ ليس فقط من حيث عدد المتهمين، ولكن نظرا لأن هذه العناصر تعد من الروس المدبرة للعمليات الإرهابية.

عادل السروجى



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ٤ / ١٩٩٩

مقام سيدى (الإكسبريس) !

مواقف

عندما سافرت إلى مدينة طنطا صغيرا تسللت وحدى إلى جوار مسجد السيد البدوى، ووقفت أقرأ الفاتحة أدعو الله أن يشفى والدى ووالدتى، وأن أنجح فى مدرسة السيدة مباركة الأولية، وبعد أن فرغت من الدعاء اكتشفت أننى توجهت إلى محطة سكك حديد طنطا، فلم يكن هذا هو ضريح السيد البدوى ورويت ما حدث وضحك أبى وكان حريصا على أن يروى هذه النكتة لكل الناس.. وكان الناس يطيبون خاطرى قائلين: ولكنك توجهت إلى الله. والله فى كل مكان!

وفى امبابة كنت فى جمعية الإخوان المسلمين، وكنت أمينا للمكتبة وألقيت قصيدة أمام الشيخ حسن البنا، وكان رجلا ظريفا لطيفا. وصفق لقصيدتى عن الهجرة النبوية، وطلب منى أن أذهب للقائه فى المركز العام فى الحلمية الجديدة.. وذهبت ولم استطع أن ألقاه.. ولكنه نصحنى بأن التقى بواحد من الإخوان وأطلب إليه أن ينشر قصيدتى..

وكنت سعيدا عندما ظفرت بالأخ. وكانت جريدة الإخوان المسلمين تطبع فى الجورنال ديجيبت. وظللت حتى الصباح أنا وبعض أصدقائى واقفين أمام باب الجريدة حتى صدرت. وقلبت فى الصحيفة فلم أجد القصيدة وكانت صدمة وخيبة أمل كبرى.. مع أن الأخ قد وعدنى، فكيف يخلف وعده ولا ينفذ أمر الشيخ حسن البنا.

وبعد أسابيع قليلة وجدت اسمى على باب مقر جمعية الإخوان بامبابة من المفصولين والذى يرجى ألا يترددوا على الجمعية إطلاقا.. وكانت مفاجأة مفزعة، وعرفت السبب فيما بعد، هو أننا لا نؤدى الصلاة فى أوقاتها.. ثم إننا نستغل مكتبة الجمعية للمذاكرة ونستهلك الكهرباء ولا ندفع الاشتراكات. واتصل بى أحد الإخوان المسلمين وقدمنى إلى موظف فى شيكوريل.. وقال: لقد حدثته عنك كثيرا.

ولم أسأله وما الذى قاله عنى. وذهبت إلى بيت الموظف الآخر، وكان يسكن فى شارع محمد على. وهو يهودى ويروج للماسونية فى مصر. ودخلت البيت.. وكان نظيفا وقابلنى مرحا. ولكن لم أجد هذا المرح على وجه أحد فى البيت لا زوجته ولا أولاده



أنيس منصور

وأعطانى بعض الكتب الفرنسية وطلب منى أن أقلب فيها وقلبت ولم أفهم.

ولكن الذى بهرنى جدا فى ذلك الوقت أننى وجدت لأول مرة فى حياتى. فاكهة جافة، فاكهة مصنوعة من الحجر وملونة بشىء عجيب، وهذا الشىء العجيب هو الذى ظللت أحكيه للناس الذين حدثتهم عن هذه الفاكهة لم يندهشوا.. فقد رأوها من قبل.. أو موجودة فى بيوتهم.. وفقدت حماسى وطويت لسانى تحت أسنانى.. ولم أعد أتحدث عن هذه المعجزة!.

■■■

كل إنسان قرفان من حياته.

إما لأن حياته مرهقة له وهو يريد أن يستريح وإما لأن هذه الحياة تافهة لا معنى لها ولا قيمة.

فإذا جلس فى البيت أو على المقهى قد يجد المعنى أو يستريح من البحث عن معنى لحياته.. أو يكون الموت هو المعنى الأخير لها.

وكثيرا ما تسمع أناسا يقولون: يا ريت تنتهى خدمتى وأحال إلى المعاش لعلى أستريح. أجلس فى الشمس جنب الحيط ويا دار ما دخلك شر.. كافى خيرى شرى.. وودن من طين وودن من عجين.. والحمد لله على كده!

ولكن ليس هذا صحيحا.

فالذى يحال إلى المعاش سوف يعانى مشكلة خطيرة.. وهى أنه قد اعتاد على حياة مليئة بالناس الذين يضايقونه أو يضايقهم. إنه قد رتب كل مشاعره عليهم.. على حبهم أو على الفرار منهم: لقد ملأوا حياته.

وهو فى كل لحظة يفكر فيهم.. أو يبتعد للقرف منهم وفى استطاعتك أن تراقب حركاتك منذ اللحظة الأولى التى تخرج فيها من بيتك إلى عملك..

فإن كانت ليلتك مريحة فأنت تخرج من البيت مستريحا- هادئ الخطوات- واسع الصدر.. ولا تكاد تتجه إلى الشارع تنتظر فيه الأتوبيس حتى يبدأ «فيلم القرف اليومى».

سأفترض أنك وجدت مكانا فى الأتوبيس.. وأنك وجدت الكمسارى وكان معه فكة.. وركبت ونزلت بسلامة الله.. وعبرت الشارع وإن كان هذا صعبا بعض الشىء خصوصا إذا كنت تعمل فى وسط القاهرة، وبدأت تدخل باب المؤسسة أو الشركة أو الهيئة أو الوزارة هنا فقط يجب أن تراقب حركاتك.. ولو كانت معك مرآة لوجدت التكشيرة قد علت وجهك.. وبشكل غريب جدا قد التوت شفتاك وظهر بسرعة شىء على لسانك..

أما هذا النقر فى الجانب الأيسر من البطن فليس عفريتا.. وإنما هو المصران الغليظ وهذا الضيق الفاجئ فى التنفس ليس سببه انسحاب الأوكسجين من الهواء بسرعة.. وإنما سببه أن لديك شعورا غريبا أن كل زملائك فى العمل يزاحمونك فى التنفس.. وأنهم لا يأخذون من الهواء نفس نصيبك أنهم يأخذون أكثر منك قليلا.. فهم يسحبون الهواء من صدرك!

وإذا كنت قد وصلت الآن إلى مكتبك.. جلست بسرعة. وامتدت يدك إلى الدرج.. وأنا أستبعد فلانك تريد أن تضع همك فى الورق..! أو فى سندوتش قد حملته معك وتريد أن تأكله أو تمزقه بأسنانك.. لعل هذا السندوتش يرمز إلى شىء أو إلى أحد يعمل معك أو يعمل ضدك.. أو أنت تعمل له وهو لا يدرى بك ولا يشكرك أو لا يمتن لك زوجتك.. أولادك.. أخوتك.. أو أنت شخصيا لا تحمد الله ولا تشكره على ما أعطاك!.

■■■



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٤/١٩٩٩

عندما توفيت أمي أحسست أنني طفل فطموه فجأة وحرموا عليه المراضع كلها.. فلا لبن ولا ماء ولا صدر حنون.. ولا معنى لأى شىء أعمله.. فقد كان يعنينى أن أكون عندما تريد أمى..

فلا معنى للحنان إلا عليها ولا معنى للامتنان إلا منها.. ولا معنى للوفاء إلا البر بها.. إنها تعبت وحق لها أن أظل أعطيها وأن أكون لها لعلها ترضى.. وكانت يرحمها الله راضية دائما..

وندمت بعد وفاتها أننى لم أفعل كذا وكذا.. وأننى لم أجلس إليها طويلا..

وندمت على أننى لم أفلح أن انتزع منها شيئا تريده بعد وفاتها. لم توصنى بشىء وإنما كانت تطلب منى أن آخذ بالى من نفسى- ولا أعرف كيف.. وأن اهتم بصحتى وأن أدفنها بعيدا عن أقاربها وعن أقاربي وألا يمشى فى جنازتها فلان وعلان من الأقارب والإخوة واحترمت وصيتها..

وأصبح قبرها مزارى كل يوم وكل أسبوع وكل أسبوعين..

وتعبت من زيارتها فأنا لا أستطيع أن أمسك نفسى عن الدموع والبكاء والعويل.. وأنا أعلم علم اليقين أنه لا أحد هناك. لا أحد هى تراب لا شىء هناك وحرصت على أن أجعل قبرها أنيقا وأن أزرع الأشجار كأنها تنام فى ظلها..

وقبر أمى هو المكان الوحيد فى هذه الدنيا الذى أملكه..

فما الذى هناك فى أى قبر أو متحف أو مسجد أو كنيسة أو معبد.. ما الذى هناك لا شىء لا أحد.. فكل شىء فى الكتب..

ومن الكتب يتولد الحب والحنان والاحترام والكراهية، وكل ما نراه أمام أعيننا رموز متنوعة لأشياء وقصص ومعارك وفشل وانتصار لأناس عظماء لدينا أو أعزاء علينا..

فأنا لم أكن مثل عوليس أضع الشمع فى أذنى حتى لا أسمع، فأنا سمعت ووقعت ضحية لما أحب بل إننى وضعت الشمع على كل حواسى أول الأمر وبعد ذلك نزعته ولم أعد أخاف أن أحب ولا أخاف أن أكره ولا انزعج أن أنبهر وأن أعجب لم يكن طبيعيا لأى سبب أن أحرم نفسى متعة الحياة ومتعة التأثر فكأننى ذهبت إلى كل مكان واستعدادى عظيم لأن أنحنى!.

■■■

رأيت عددا كبيرا من بيوت ومقابر العظماء الذين احترمهم، فقد قرأت لهم وأحنيت رأسى لهم..

رأيت قبر نابليون فى باريس.. القبر تحت والناس ينظرون إليه من فوق والحكمة من ذلك: أن يحنى الناس رؤوسهم إذا نظروا إلى قبر عبقرى الحرب والسياسة والغرام والقانون..

ورأيت قبر الشاعر دانتى فى مدينة فلورنسا وقبره عبارة عن غرفة خانقة ولكثرة الزحام عليها أصبحت روائحها كريهة، لعل الذى صمم هذا القبر أراد أن يذكرنا بالجحيم الذى كتبه دانتى.

ورأيت بيت الشاعر الألمانى جيته فى مدينة فرانكفورت على نهر السين.. ورأيت أين يكتب أو على الأصح أين يقف ليكتب فلم يكتب إلا واقفا.. وأين يأكل.. وأين ينام..

وفى مدينة بون بألمانيا رأيت البيت الذى عاش فيه الموسيقار العظيم بيتهوفن. هنا كان يؤلف. وهنا كان يجلس. ثم هذه سماعات صغيرة وكبيرة وكبيرة جدا كان يضعها فى أذنيه عندما أصيب بالصمم فى آخر أيامه.. ثم بالجنون. فقد كانت الفرقة الموسيقية تعزف إحدى روائعه عندما رأى الناس يهللون فظن أنهم يسخرون منه فكاد أن يفقد عقله..

وقد فكر فى الزواج مرة بعد مرة ولكن الفتيات كن يهربن منه لأنه عنيف وحاد المزاج وعصبى ولا يغتسل كثيرا ولا يريد أحدا أو شيئا يشغله عن فنه..

مسكين عاش ساحرا لآذان الناس ليفقد أذنيه بعد ذلك!.

وفى مدينة رياليو على شاطئ الريفيرا الإيطالى أقام الشاعر الإنجليزى بيرون.. وجاء الشاعر الإنجليزى شيللر وغرق فى المياه التى تطل عليها المدن الجميلة: بورتو فينو ورابالو وفوريتوزه وسانت مرجريتا واروتا وفى إحد البيوت قيل لنا: هنا أقام وهنا نام.. وهنا أحب.. وهنا كتب.. وهنا نقلوا جثمانه وكان شابا عظيما.. وكانت له مأساة، فمن الذى لا يحزن على شبابه وعبقريته؟.

وفى لننجراد زرت بيت الشاعر العظيم بوشكن هنا مكتبه وهنا سريره الصغير بل هذا هو سريره، فقد كان ضئيل الحجم وهو من أصل أفريقى مثل الروائى الكسندر ديماس ومثل الفيلسوف السير كامى وقد دخل الشاعر بوشكن فى صراع وفى نزال وكان نصيبه الموت.

ورأيت سجن داخاو بالقرب من مدينة نورنبرج فى هذا السجن أحرق هتلر اليهود وخصومه السياسيين ، ولكن استطاع اليهود أن يؤكدوا للعالم كذبا وإرهابا بالسلاح الأمريكى ورؤوس الأموال الأمريكية أنه قتل منهم ستة ملايين..

ومن الغريب أنهم جاءوا يطلبون التعويض من العرب.. كأننا نحن الذين ذبحناهم وأحرقناهم.. مع الأسف لم نستطيع ذلك بعد!..



محاكمة قيادى تنظيم قنا الارهابى تستأنف اليوم

تستأنف محكمة أمن الدولة العليا طوارئ فى جلستها صباح اليوم برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان، محاكمة قيادى تنظيم قنا الإرهابى «أحمد عبدالوهاب خليل ٢٥ سنة» حاصل على دبلوم زراعة والذى ارتكب عدة جرائم استهدفت رجال الشرطة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/ ٤ /١٩٩٩

الإفراج عن مجموعة جديدة من أعضاء الجماعة الإسلامية

القاهرة - أ. ش. أ: أفرجت وزارة الداخلية أمس عن أعداد من التائبين المنتمين للجماعات الاسلامية.

ويأتي قرار الافراج عن المعتقلين والمسجونين في اطار سياسة وزارة الداخلية بالافراج عمن تم التأكد من عدولهم عن الأفكار المتطرفة والابتعاد عن العنف، واستجابة لاعتبارات موضوعية وانسانية وقانونية توجب الافراج.

تقوم وزارة الداخلية بالمراجعة المستمرة لموقف المتخذ ضدهم اجراءات استثنائية قانونية، والافراج عن مجموعات منهم باعتبار ان الاعتقال يكون اجراء ا احترازيا لصالح امن المجتمع وكيانه وليس عقوبة.

كان مصدر امني مسئول قد نفي في وقت سابق وجود صفقة بين الحكومة والجماعة الاسلامية للافراج عن المعتقلين والمحكوم عليهم المنتسبين للجماعة. واكد المصدر ان الشرعية امر لا يقبل المساومة أو التفريط وأن موقف اجهزة الأمن بصدد المواجهة الحازمة للارهاب موقف ثابت ولا رجعة عنه ويعبر عن سياسة دولة وحكومة وعن إرادة شعبية ويؤكد ثبات التوجه الأمني وقدرة الاجهزة الأمنية علي تحقيق مهامها وأهدافها لصالح امن الوطن والمواطن.

واكد المصدر أن سياسة الوزارة في مواجهة الارهاب لا تتعارض مع اتاحة ارحب مجال لعدول كل من اخطأ عن خطئه ولتجاوب كل من اعتزل المجتمع بالعودة الي معايشته بقوانينه وضوابطه وان كافة الحقوق القانونية مكفولة لكل من يبادر بتسليم نفسه.



بعد إعادة محاكمته:

النيابة تطالب بإعدام إرهابى.. والدفاع يطالب ببراءته!

كتب ـ خالد أبو العز:

نظرت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء أمس برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان وحضور عمرو فاروق وعمرو سيد طنطاوى رئيس نيابة أمن الدولة العليا ـ قضية اعادة محاكمة الإرهابى احمد عبدالوهاب خليل أحد قادة تنظيم الجماعة الإسلامية والذى سبق لمباحث أمن الدولة القبض على افراده خلال عام ٩٥ إثر ارتكابهم عدة جرائم استهدفت رجال الشرطة وصدرت ضدهم الأحكام بالاعدام شنقا والاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والبراءة لاربعة منهم. بينما ظل المتهم هاربا من تنفيذ الحكم الصادر ضده بالاعدام إلى ان تمكنت أجهزة الأمن من القبض عليه وملاحقته وطالبت النيابة فى أمر الاحالة بالحكم باعدامه، بينما طالب الدفاع عن المتهم ببراءته لعدم انطباق قانون الإرهاب على الواقعة وقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة الخميس المقبل. عقدت الجلسة فى التاسعة من صباح أمس وحضر المتهم من محبسه وأودع فى قفص الاتهام وبدأت النيابة فى قراءة أمر الاحالة ووجهت إليه العديد من الاتهامات من بينها ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة الأسلحة النارية والذخائر وتنفيذ العمليات العدائية التى استهدفت رجال الشرطة والمواطنين الذين يعوقون حركة نشاطهم تنفيذا لاغراض الجماعات الإرهابية وطالبت النيابة العامة بتوقيع أقصى عقوبة على المتهم وهى الاعدام شنقا. ثم بعد ذلك بدأ الدفاع مرافعته والذى تناول عدة دفوع قانونية تعلقت بعدم انطباق قانون الإرهاب على الواقعة وانعدام قانون الطوارئ الذى يجرى العمل به وبطلان القبض والتفتيش الذى وقع على باقى المتهمين فى القضية والصادر منهم اعترافات ضد المتهم الحالى، كما دفع محامى المتهم ببطلان قرارات الاعتقال الصادرة من وزارة الداخلية وبطلان التحريات وتحقيقات النيابة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧/٤/١٩٩٩

الإفراج عن دفعة من التائبين المنتمين إلى الجماعات الإسلامية

أفرجت وزارة الداخلية أمس عن دفعة من التـائبين المنتـمين إلى مـا يسـمى الجمـاعـات الإسـلامـيـة. ويأتى ذلك فى إطار سـيـاسـة وزارة الداخلية بالإفراج عمن تم التأكد من عدولهم عن الأفكار المتطرفة، والابتعاد عن العنف، كما يأتى استجابة لاعتبارات موضوعية وإنسانية وقانونية توجب الإفراج.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٧ / ٤ / ١٩٩٩

«الخميس».. استكمال مرافعة الدفاع في قضية الإرهابي المحكوم عليه بالإعدام

كتب ـ خالد حسن:

استمعت امس محكمة امن الدولة العليا طوارىء الى مرافعة النيابة والدفاع فى قضية الارهابى المحكوم عليه بالاعدام. وقررت المحكمة التأجيل الى جلسة الخميس القادم لسماع باقى مرافعة الدفاع. عقدت الجلسة، برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة، وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان، وامانة سر ممدوح غريب، وعصام عبدالفتاح، وكانت مباحث امن الدولة قد القت القبض على قيادى تنظيم قنا الهارب احمد عبدالوهاب خليل ٢٥ سنة، حاصل على دبلوم زراعة، بعد ٤ سنوات من القبض على كل افراد التنظيم عام ٩٥.

بدات الجلسة بتلاوة ممثلى النيابة العامة عمرو فاروق، وعمرو السيد طنطاوى، قرار الاتهام المتضمن اشتراك المتهم مع باقى المتهمين السابق الحكم عليهم فى اتفاق جنائى الغرض منه تنفيذ العمليات العدوانية التى استهدفت اغتيال رجال الشرطة ومن يعوق نشاطهم من المواطنين واشارت النيابة الى رصدهم العميد محمود صالح الديب فى قنا واطلقوا عليه عدة اعيرة نارية اودت بحياته. كما قتلوا فى نفس المكان المواطنة نجية دسوقى عبدالجليل، وشرعوا فى قتل حمادة عبدالعال على، وفتحى محمد على جندى الحراسة وبعض الأهالى، منهم جاد الرب محمد رزق، وجمعة خميس حسن، وانتهت النيابة الى مطالبتها بتوقيع اقصى العقوبة على المتهم بالاعدام شنقا. واكد الدفاع بطلان اذن النيابة بالضبط والتفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جدية، وبطلان التحقيقات التى تمت مع المتهمين، وبطلان اعترافات باقى المتهمين على المتهم لكونها وليدة اكراه وطالب الدفاع بالتأجيل لاستكمال مرافعته، وقررت المحكمة التاجيل الى جلسة الخميس القادم مع تكليف النيابة العامة باحضار المتهم فى الجلسة القادمة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/ ٣ /١٩٩٩

الإفراج عن ١٠٠٠ معتقل

الداخلية تؤكد عدم وجود «صفقة» مع الجماعات الإسلامية

تم امس الافراج عن الف معتقل من اعضاء الجماعات الإرهابية. اكدت وزارة الداخلية ان المفرج عنهم من التائبين الذين تخلوا عن افكارهم وان الافراج عنهم ليس ضمن صفقة مع الإرهابيين.

وقال مسئول بوزارة الداخلية ان من بين المفرج عنهم قياديين فى الجماعة الإسلامية هما أسامة حافظ وحمدى عبدالرحمن المسجونان فى قضية اغتيال الرئيس السادات عام ٨١.

ويأتى قرار الافراج عن هؤلاء المعتقلين والمسجونين فى اطار سياسة وزارة الداخلية بالافراج عمن تم التاكد من عدولهم عن الافكار المتطرفة والابتعاد عن العنف. كما يأتى استجابة لاعتبارات موضوعية وانسانية وقانونية توجب الافراج.

وقالت مصادر وزارة الداخلية ان الوزارة تقوم بالمراجعة المستمرة للموقف المتخذ ضدهم اجراءات استثنائية قانونية والافراج عن مجموعات منهم باعتبار ان الاعتقال يكون اجراء احترازيا لصالح امن المجتمع وكيانه وليس عقوبة.

وكان مصدر امنى مسئول قد نفى فى وقت سابق وجود صفقة بين الحكومة والجماعة الاسلامية للافراج عن المعتقلين والمحكوم عليهم المنتسبين لهذه الجماعة. واكد المصدر ان الشرعية امر لايقبل المساومة او التفريط وان موقف اجهزة الامن بصدد المواجهة الحازمة للإرهاب هو موقف ثابت ولا رجعة عنه ويعبر عن سياسة دولة وحكومة وعن ارادة شعبية ويؤكد ثبات التوجه الامنى وقدرة الأجهزة الامنية على تحقيق مهامها واهدافها لصالح امن الوطن والمواطن.

وقال المصدر ان سياسة الوزارة فى مواجهة الإرهاب لا تتعارض مع اتاحة ارحب مجال لعدول كل من اخطأ عن خطئه ولتجاوب كل من اعتزل المجتمع بالعودة إلى معايشته بقوانينه وضوابطه وان جميع الحقوق القانونية مكفولة لكل من يبادر بتسليم نفسه.

يأتى هذا الافراج بعد أيام من صدور الاحكام فى أكبر محاكمة للمتطرفين منذ اغتيال السادات وصدور احكام باعدام ٩ فى قضية «العائدون من البانيا» بينهم القيادى الهارب ايمن الظواهرى وسجن عدد كبير من المتهمين.

وقد رحب منتصر الزيات محامى الجماعة الإسلامية بقرار الافراج عن المعتقلين ووصفه بانه خطوة جيدة وايجابية لان احد الأسباب الرئيسية وراء اندلاع العنف هو تمديد فترات الاعتقال.

وكانت وزارة الداخلية قد افرجت فى وقت سابق من هذا العام عن ٧٠٠ متطرف.



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/١٢/١٩٩٩

في بادرة هي الاولى من نوعها منذ 1992

مصر تفرج عن الف عنصر من الجماعة الاسلامية

■ القاهرة- ا ف ب. اطلقت السلطات المصرية امس سراح اكثر من الف من عناصر تنظيم «الجماعة الاسلامية» المسلح المحظور في بادرة هي الاولى من نوعها منذ اندلاع اعمال العنف في 1992 .

وقال مصدر في الشرطة ان «الاجراء الذي شمل مسجونين انهوا فترة عقوبتهم او مدة توقيفهم رهن التحقيق يشكل اكبر عملية افراج تتم دفعة واحدة، عن اسلاميين متطرفين منذ بداية العنف المسلح الذي ادى الى مقتل اكثر من 1300 شخص».

وقال المصدر ان السلطات «تريد التاكيد بانه سيتم من الان فصاعدا اطلاق سراح المسجونين بعد انتهاء فترة عقوبتهم وانه لن تتم اعادة اعتقالهم، كما كان يحدث عموما».

وشمل الاجراء عناصر من «الجماعة» من مختلف المحافظات امضوا عقوبات سجن تتراوح بين سنة و15 عاما او كانوا رهن الاعتقال قيد التحقيق.

وحتى الان كانت السلطات المصرية تفرج عن التائبين في حين كان السجناء يبقون في السجن بعد انتهاء مدة عقوبتهم كما كان يتم تجديد احتجاز الموقفين رهن التحقيق بامر من وزير الداخلية بموجب قانون الطوارىء المعمول به منذ 1981 .

واشادت الاوساط الاسلامية ومنظمات حقوق الانسان بقرار الافراج الذي اتخذه وزير الداخلية حبيب العادلي. وقال منتصر الزيات ابرز محامي عناصر «الجماعة الاسلامية» «انها خطوة ايجابية جدا ستساهم في اقتلاع العنف نهائيا».

واضاف الزيات ان «تمديد الاعتقال وتجديد احتجاز الاسلاميين الذين تبرئهم المحاكم او الذين انهوا مدة عقوبتهم كان محركاً للعنف الذي كان ينفذ بدافع الانتقام من رجال الامن مولدا دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد».

وقال المحامي ان هذا الخطوة «تعكس حالة الهدوء التي تسود البلاد» منذ قرابة العام و لم تشهد مصر اي احداث عنف منسوبة الى الاسلاميين المتطرفين منذ مطلع 1999 وفي 1998 كانت حصيلة العنف 34 قتيلا في مقابل 209 في 1997 الذي شهد مجزرة الاقصر حيث قضى 62 شخصاً بينهم 58 سائحاً. وعزا الزيات حالة الهدوء الى عاملين هما «السياسة الجديدة لوزارة الداخلية وقرار الجماعة وقف العنف الذي دعا اليه قادتها المسجونون في يوليو 1997 ثم اكده بيان صادر عن مجلس شورى التنظيم في 25 مارس الماضي».

واوقف العادلي الذي تولى وزارة الداخلية خلفا لحسن الالفي غداة مجزرة الاقصر سياسة الاعتقالات الجماعية واعتقال اقرباء المتهمين.

من جهته قال المدير التنفيذي للمنظمة المصرية لحقوق الانسان يسري مصطفى ان الافراج عن المعتقلين «سيكون له دور ايجابي في وقف العنف».



واضاف «نرحب بهذه الخطوة لان انهاء سياسة الاعتقال المتكرر لابد ان تكون له نتائج ايجابية». وكانت المنظمة المصرية لحقوق الانسان اكدت قبل عامين ان في مصر 16700 سجين سياسي معظمهم من الاسلاميين وقالت المنظمة ان 7891 من اولئك معتقلون من دون محاكمة منذ سنوات عدة . اما المصادر القريبة من الاسلاميين المتطرفين فتؤكد ان عدد المسجونين والمعتقلين السياسيين قد يصل الى ثلاثين الفا ، معظمهم من الاسلاميين.

وتؤكد مصادر الشرطة المصرية ان الافراج عن المسجونين «لايعني باي حال ان هناك حوارا من الاسلاميين» انما الاجراء جاء في اطار مبادرة وقف اعمال العنف التي اعلنتها الجماعة والتي كان دعا اليها في اكتوبر 1998 مرشدها الروحي الشيخ عمر عبدالرحمن الذي يمضي عقوبة بالسجن المؤبد في الولايات المتحدة.

ويرتدي اعلان «الجماعة» وقف العنف اهمية كبيرة كونها ابرز التنظيمات الاسلامية المسلحة الناشطة في مصر.

لكن مبادرة وقف العنف لم تلق صدى لدى التنظيمين الاسلاميين الاخرين البارزين «الجهاد» و«الجهاد - طلائع الفتح» اللذين يؤكد ان تصميمهما على مواصلة المواجهة مع رجال الامن الذين يشكلون مع الاقباط ابرز اهداف الاعتداءات التي ينفذها الاسلاميون المتطرفون.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧ / ٤ / ١٩٩٩

النيابة تطالب بإعدام الارهابى «المنقب»

كتبت إيمان راشد:

عقدت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، جلستها امس برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة لمحاكمة ارهابى تنظيم قنا احمد عبدالوهاب خليل الذى كان يتخفى خلف زى المنقبات. ترافعت النيابة امس وطالبت بتوقيع عقوبة الاعدام عليه لاتهامه بقتل العميد محمود صالح الديب وأخرين

بدات الجلسة فى العاشرة صباحا وحضر المتهم من محبسه وسط حراسة مشددة استمعت المحكمة إلى طلبات النيابة وترافع عمرو فاروق وعمرو سيد طنطاوى ووجها له تهمة الاشتراك واخرين فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة واحراز الاسلحة النارية والذخائر لاستخدامها فى تنفيذ العمليات العدائية التى تستهدف اغتيال رجال الامن وقاموا برصد ومراقبة العميد محمود صالح الديب واعدوا الاسلحة والذخائر اللازمة لتنفيذ خطة اغتياله وتوجهوا إلى المكان الذى يمر به بسيارته واطلقوا عليه عدة اعيرة نارية ادت الى قتله كما قتل فى نفس الزمان والمكان نجيبة دسوقى وشرع فى قتل باقى افراد قوة الشرطة المرافقة للضابط وانتهت النيابة الى طلب توقيع اقصى عقوبة للمتهم استنادا إلى ما شهد به شهود الاثبات فى التحقيقات والتحريات وترافع د عبدالحليم مندور المحامى عن المتهم فدفع ببطلان تحريات المباحث وبطلان اذن النيابة وبطلان اجراءات التحقيق من نيابة امن الدولة وبطلان اعترافات باقى المتهمين ضد المتهم.. وبعد مرافعة استمرت ٣ ساعات طلب الدفاع اجلا لاستكمال المرافعة فقررت المحكمة التاجيل لجلسة الخميس القادم عقدت الجلسة برئاسة المستشار اسماعيل حمدى وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان وامانة سر عصام عبدالفتاح وممدوح غريب.



إسماعيل حمدى



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٤/٢٧

باكستان: مقتل أربعة اشخاص في أعمال العنف الطائفي

■ اسلام آباد - أ ش أ: لقي اربعة اشخاص مصرعهم خلال حادث هجوم ارهابي جديد وقع في منطقة فتح الباكستانية بالقرب من مدينة دير اسماعيل خان باقليم الحدود الشمالية الغربية والمتاخم لاقليم البنجاب.

واوضحت مصادر باكستانية امس ان الهجوم وقع في وقت متأخر من الليلة قبل الماضية عندما قام مسلحون باطلاق النار بصورة عشوائية على مجموعة من الشيعة كانوا قد انتهوا لتوهم من حفل ديني.

وقد اثار هذا الحادث توترا خطيرا خصوصا وان التوتر يسود مختلف انحاء باكستان بالفعل حيث يتم الاحتفال بيوم عاشوراء.

وكانت السلطات الباكستانية قد قامت بنشر اعداد كبيرة من قوات الجيش لتدعيم قوات الشرطة ولمنع وقوع اي اعمال عنف طائفية او حوادث ارهاب بين السنة والشيعة.

ويعد هذا هو رابع حادث خطير يقع خلال الايام الماضية حيث وقع حادثان لالقاء قنابل على مدرسة للسنة واخرى على اتوبيس يحمل شيعة يوم الجمعة الماضي في كراتشي كما وقع حادث لاطلاق النار في مولتان بالبنجاب في اليوم نفسه واسفرت هذه الحوادث عن اصابة العشرات بجراح.

من جهة اخرى قامت السلطات الباكستانية خلال الساعات الماضية باعتقال العشرات باسم حركة «جند الصحابة» السنية المتطرفة من مختلف مدن البنجاب وذلك للحيلولة دون وقوع اعمال عنف طائفية.

ويرى المراقبون ان حادث الاحد والذي وقع بالقرب من البنجاب يوضح لجوء العناصر المتطرفة الى مناطق اخرى غير البنجاب والسنة لتنفيذ مخططاتهم للقيام باعمال ضد الشيعة خلال احتفالات «عاشوراء».

من ناحية اخرى اكد المتحدث باسم الخارجية الباكستانية في تصريح له امس الاستعداد لبدء جولة جديدة من المفاوضات مع الهند في اي وقت.

وجاء هذا العرض الباكستاني على الرغم من تزايد حدة الاشتباكات بين القوات الهندية والباكستانية عبر الخط الفاصل في اقليم كشمير المتنازع عليه وفي الوقت الذي تشهد فيه الهند ازمة حكومية حادة.

وكان من المقرر ان يعقد اجتماع على مستوى الخبراء بين البلدين الشهر الحالي الا انه لم تحدد اي مواعيد حتى الآن تمشيا مع ما تم الاتفاق عليه في لاهور في شهر فبراير الماضي.

وقد اكدت مصادر صحافية باكستانية امس اصابة ما لا يقل عن خمسة عشر شخصا نتيجة اطلاق القوات الهندية نيرانها وقذائفها عبر الخط الفاصل.

واشارت الى ان النيران الهندية تركزت على منطقة بالاكوت واستهدفت مناطق تواجد المدنيين - وذلك لاكثر من عشر ساعات الاحد.

وكانت التقارير في شان وقوع عمليات اطلاق النار عبر الخط الفاصل قد ترددت خلال الايام الثلاثة الماضية حيث اكدت مصادر باكستانية مصرع ثلاثة اشخاص على الاقل واصابة خمسة اشخاص بجراح.



خطوط فاصلة

هل أصبحت أجهزة الأمن واثقة تماماً من نوايا المتطرفين.. بحيث قامت بالإفراج عن أعداد منهم بين يوم وليلة..؟؟

أم أن هذه الأجهزة.. قد اطمأنت إلى أن الإرهاب فعلاً قد انحسر.. وأن مخططيه، ومنفذيه قد تكسرت عظامهم لدرجة أنه لم يعد في مقدورهم القيام بعمليات جديدة..؟؟

أم - رغم كل التصريحات التي تصدر - توجد صفقة بالفعل بين الحكومة، والمتطرفين..؟؟

ثلاثة أسئلة.. ركزت عليها وكالات الأنباء طوال أمس منذ الإعلان عن الإفراج عن المتطرفين التائبين..!

●●●

أنا شخصياً أتصور أن الإجابة عن الأسئلة الثلاث.. هي: لا.. ولا.. ولا..! إذ ليس متصوراً أن تلقي وزارة الداخلية - وهي التي خبرت الإرهاب والإرهابيين جيداً - بالبيض في سلة واحدة.. أو بمعنى آخر.. أنه مهما ارتدت الذئاب من ملابس «الحملان».. فلابد أن يبقى الحرص باقياً.. وإلا ضيعنا جهد شهور طويلة وسنوات أطول..!

أيضاً.. أحسب أن أجهزة الأمن لابد وأنها تضع في تقديراتها دائماً.. احتمالات نوع عمليات قذرة ودنيئة.. وإلا فسوف نفاجأ يوماً بما لم يكن في الحسبان وعندئذ تكون «الهزة» عنيفة، وعنيفة جداً..!

نعم.. لقد تم وضع خطط جديدة تستهدف إجهاض جرائم العنف قبل حدوثها.. نتيجة قطع «الرؤوس المدبرة» في الخارج.. مع تمزيق خيوطها في الداخل.. لكن من يضمن سلوك الحمقى، والموتورين، والمهووسين.. وكل من لديه الاستعداد لكي يبيع نفسه بأبخس الأسعار؟؟

●●●

تبقى حكاية الصفقة «المزعومة» بين الحكومة، والمتطرفين.. وهنا أود أن أؤكد.. أن الدولة لم ولن تغير موقفها.. فقد سبق أن قالت مراراً وتكراراً بأنه لا تحاور مع قوى الشر، والضلال.. وبالتالي لا يمكن أن يكون بينها وبينهم تعامل من أي نوع.

أكدت الدولة هذا المبدأ.. في وقت.. توهم فيه «الإرهابيون» بأن عودهم يشتد.. فما بالنا الآن.. وقد نجح المجتمع بكل فئاته في التصدي لهم بكل ما أوتي من قوة حتى ردهم خزايا.. كسيفي البال..؟؟

●●●

وأخيراً.. اطمئن الجميع.. بأن جميع الذين أفرج عنهم قد خضعوا لفحوصات علمية، وعملية دقيقة.. بحيث يمكن القول.. إن أحداً منهم لن يفكر في السير في طريق الظلام مرة أخرى.. أو أن يجرؤ على إيواء.. قاتل، أو سارق، أو مغتصب..!

لقد أمن هؤلاء المفرج عنهم.. أن «الله حق».. وأن مصر لا يمكن أبداً أن تتهاون مع كل من تسول له نفسه الإضرار بأمن بنيها.

ثم.. ثم.. وهذا هو الأهم.. فإن تصرفاتهم على مدى فترة طويلة قادمة هي التي ستكون معيار الحكم عليهم.

●●●

عموماً.. لقد أثبتت التجربة العملية مع كل يوم يمر.. أننا - والحمد لله - أصحاب رؤية سديدة، وذوو فكر متقدم.. نتفاعل مع الأحداث والتطورات بما يجعلنا دائماً.. النموذج الذي يحتذى!

سمير رجب



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/ ٤ /١٩٩٩

مصر تتسلم خمسة إزهابيين من ليبيا

أعلن الإرهابى ياسر السرى الهارب فى لندن أمس أن مصر تسلمت خمسة إرهابيين من ليبيا.

والمعروف أن السرى هارب من حكم بالإعدام أصدرته ضده المحكمة العسكرية بتهمة مشاركته في محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق عاطف صدقى عام ٩٣.. ويدير فى العاصمة البريطانية ما يسمى بالمرصد الإعلامى الإسلامي.

وقال ياسر السرى لوكالة رويتر للأنباء إن الإرهابيين الخمسة كانوا يقيمون فى ليبيا بصورة شرعية منذ عام ٩٢ وأن عملية التسليم هذه ليست الاولى حيث قامت السلطات الليبية بتسليم أربعة من الإرهابيين المصريين إلى مصر أوائل عام ٩٤.

من جانبها نفت مصادر مسئولة بوزارة الداخلية صحة المعلومات التى ذكرها السرى وبثتها رويتر.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible] / ٤ / ١٩٩٩



لقد نشرت صحف هذا الاسبوع قرار وزير الداخلية بالافراج عن حوالى الف معتقل سياسى من التيار الاسلامى. وهو بطبيعة الحال قرار صادر عن الدولة وبرضاء مؤسساتها العليا.. ويظل وزير الداخلية هو صاحب الاقتراح وهو القائم على تنفيذه.

والقرار يبعث على السرور ويلقى رضاء وتأييد كل المصريين. فمن حق كل مواطن ان ينعم بالحرية.. والاعتقال يمس حرية وكرامة ومصالح المواطن. ويجب ان يظل فى أضيق نطاق، وأن تتجه الدولة الى عدم الالتجاء اليه إلا عند الضرورة، وأن تخطط الى افراغ السجون من غير المحكوم عليهم.

وقد يلجأ بعض الشباب الى العنف والى سفك الدماء. وهنا تضطر الحكومة الي مواجهة ذلك بالعنف المضاد وبالاجراءات الاستثنائية والى المحاكمات العسكرية. والعنف فى الحالتين أمر مؤسف وغير مرغوب فيه. وهو يهدد امن واستقرار الوطن كله. والأكثر من ذلك انه يعطل الوصول الى الديموقراطية الحقيقية الكاملة. فكما ان الديموقراطية تخبو باستمرار حالة الطوارىء وبتزييف ارادة الشعب وبالاصرار على الحكم الشمولى الفردى، فإنها تختنق وتذبل بأعمال العنف وبممارسة الارهاب. وهو يشمل الارهاب المادى المتمثل فى اراقة الدماء أو التهديد بها. ويشمل كذلك الارهاب الفكرى الذى تمارسه بعض الاقلام، بالصاق التهم والمبالغة فى توجيه القذف والسب واهانة الآخرين. وهو اسلوب ينتسب الي الفلسفة الفاشية التى يحتكر أصحابها لأنفسهم الوطنية والايمان.

ويواكب الافراج عن هذا العدد الكبير، تصريحات بعض قادة الجماعات الإسلامية المتشددة بنبذ العنف واستبعاده كوسيلة لتحقيق اهدافها. ولا اهمية لكون الموقف الحكومي وموقف الجماعات نحو المشروعية، قد اتخذ نتيجة مفاوضات أو تفاهم بينهما، أو انه تم فرديا من كل جانب دون اتصال بالآخر. فالمهم أننا قد وصلنا الى نقطة يمكن ان ينطلق منها السلام والأمان داخل مجتمعنا. فما اروع عدول شباب الجماعات عن العنف، واندماجهم فى المجتمع، والتجاءهم للتعبير عن فكرهم ورأيهم الى الوسائل السلمية السياسية المشروعة. فيجادلون غيرهم بالتى هي احسن. ويحل الحوار العقلانى الهادىء محل البنادق والسيوف والجنازير. لأن المتشدد يكون عادة من العناصر المتحمسة الايجابية. فإن تحول حماسه الى طاقة بناءة لمصلحة المجتمع تحقق سلام المجتمع ورخاؤه فى نفس الوقت.

وتلزم الاشارة كذلك الى تصريحات الاستاذ علاء الزيات التي أكد فيها استقلال الجماعات الاسلامية عن جماعة الاخوان المسلمين. فهذا التصريح يقطع بصحة ما يقوله قادة الاخوان المسلمين، وما سبق ان ذكرناه فى هذا الموضع. فالاستقلال تام بين الجماعتين. والاخوان المسلمون يحرصون دائما على تأكيد رفضهم للعنف ولإراقة الدماء، وعلى تمسكهم بالتعبير عن انفسهم بالوسائل السلمية السياسية المشروعة، وعلى كونهم دعاة وليسوا قضاة. فلماذا لا تتحقق المصالحة بين الحكومة وبين التيار الاسلامى فى مجموعه، لكى يدخل الجميع فى دائرة المشروعية. ومن يخرج عن هذه الدائرة تتكفل به قواعد القانون لردعه وزجر غيره.

وفي الختام يلزم توجيه التحية الى السيد اللواء وزير الداخلية الذى اصدر قرار الافراج الشجاع. فبفضل هدوئه واتزانه ونقائه واعتداله تتجه مصر الى انحسار العنف والقتل السياسى. وندعو الله ان يوفقه الي الوصول بها الى هبوط حجم وكم الجرائم الجنائية والعنف الاجتماعى.

د. نعمان جمعه



مبارك ينوي خفض واردات مصر بمعدل 20 في المئة

القاهرة: الاشغال الشاقة المؤبدة لاثنين من «الناجون من النار»

■ القاهرة - ا ف ب: اكدت محكمة امن الدولة العليا امس حكمين بالاشغال الشاقة المؤبدة كانا صدرا في 1987 غيابيا بحق اسلاميين متطرفين ادينا بقتل شرطي ومحاولة قتل وزيري داخلية سابقين والنقيب الحالي للصحافيين.

واعلن محمد حسن عمر رئيس المحكمة التي لا تقبل احكامها الاستئناف الحكمين بحق مجدي الصفتي وهو طبيب في الواحدة والاربعين وعبد الله ابو العلا وهو عامل بناء في الخامسة والثلاثين.

وينتمي المحكومان اللذان اعتقلا في 6 يوليو 1993 بعد ان ظلا هاربين لست سنوات الى تنظيم «الناجون من النار» الذي تأسس في اواسط السبعينات بزعامة محمد كاظم.

وقد قتل كاظم في مواجهة مع الشرطة في 1987 في حي امبابة الشعبي «شمال غرب القاهرة» جرت اثناء اقتحام الشرطة لمخبأ التنظيم واسفرت عن مقتل شرطي.

واكدت الاوساط الامنية ان التنظيم الذي اعتقل معظم عناصره لم يكن عدد اعضائه يزيد عن اربعين عضوا.

على صعيد اخر حض الرئيس المصري حسني مبارك امس رجال الاعمال على وقف استيراد المواد التي توجد لها بدائل في السوق



المحكومان مجدي الصفتي وعبد الله ابو العلا قبل اصدار الحكم عليهما امس (رويترز)



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٤/١٩٩٩

المحلية بـهدف تقليل الفارق الـذي يصل الى ثلاثة اضعاف بـين الصادرات والواردات
وتخفيض الواردات بمعدل 20 في المئة.
وقال الرئيس المصري في خطاب القاه بمنـاسبة عيد العمال في الاول من مايو ان احد
الاهداف الرئيـسية للحكـومة هو«اصلاح الخلل فـي الميزان التجاري عـن طريق زيادة
الصادرات وتـرشيد الاستيراد فـقضية التصـدير قضية مـصيرية يجب ان تـشغل
اهتمام كل الفئات التي تتحمل جانبا من عبء ومسؤولية الانتاج».
واضاف ان «حجـم الاستيراد بـلغ 17,5 بليـون دولار في عام 98 ـ 99 بيـنما بلـغت
الصادرات 5,14 بليون دولار وهذا رقم مزعج ولابد من خفض الاستيراد الى 14 بليون
دولار وزيادة الصادرات الى 6,3 بليون دولار».
واضاف مبارك بلهجة سـاخرة منتقدا استيراد سلع ببسيطة مـثل الطائرات الورقية
واكواب وملاعـق البلاستيـك «هناك موجة رهـيبة من الاسـتيراد يجب وقـفها...
والتركيز على الانـتاج المحلي حتى نخلق فرص عمل جديـدة ونفتح ابواب الرزق امام
المواطنين».
وقال الرئـيس المصري ان «نقـطة البدء الصـحيح في تـقديري هي ان تكـون هناك
سياسة واضحة هدفها توسيع قاعدة ونوعية الصادرات حتى لا تكون عرضة لتقلبات
كبيرة مرتبطة باسعار عدد قليل من السلع كالبترول».



بعد الحكم بإعدام أيمن الظواهرى والسجن لـ ٧٨ إرهابيا والحرب الدولية ضدهم:

هل انتهى تنظيم الجهاد الإرهابى؟

كتبت فايزة سعد:

أعاد الحكم الذى صدر فى الأسبوع الماضى عن المحكمة العسكرية العليا بإعدام تسعة من قيادات التنظيم الإرهابى «العائدون من ألبانيا» بالإضافة إلى سجن ٧٨ إرهابيا وبراءة ٢٠ آخرين الاتجاه إلى فتح ملف تنظيم الجهاد مرة أخرى (باعتبار أن «العائدين من ألبانيا» ينتمون إلى الجهاد) وكذلك قياداته فى الخارج ويطرح ذلك سؤالا . هل انتهى تنظيم الجهاد أو على الأقل أنه إلى زوال؟

فقد جاء حكم المحكمة العسكرية بإعدام قيادات التنظيم الإرهابى وعلى رأسهم الإرهابى أيمن الظواهرى وشقيقه محمد الظواهرى والسجن المؤبد للإرهابى محمد شوقى الإسلامبولى.. وذلك رغم وضع اسم الظواهرى لأول مرة فى قائمة المتهمين فى أحد التنظيمات الإرهابية.. وبعد أن أصبح مطلوبا فى دول كثيرة بعد العمليات الإرهابية التى يقوم بها التنظيم ضد مصالح أمريكية وغربية بالتعاون مع الإرهابى أسامة بن لادن

هذا الأمر يعيد تنظيم الجهاد مرة أخرى إلى السطح ودائرة الاهتمام لدراسة ردود أفعال قياداته الإرهابية على الحكم فضلا عن إعادة تشكيلاته وتحالفاته من جديد ولا شك أن التجربة الأفغانية التى امتدت عشر سنوات هى التى أفرزت تنظيم الجهاد الأصولى . ورفعته من المحلية إلى العالمية . وقد لعب كل من قلب الدين حكمتيار.. وعبد الرسول السياف دورا محوريا فى هذا التحول . قبل أن تؤول التركة إلى حركة طالبان.. التى دعمت التحالف بين أيمن الظواهرى وبن لادن.. عبر القنوات الباكستانية.. وقد ارتبط هذا التحالف بالفصائل الكشميرية ليقوم الجيش الأممى الأصولى الذى رسخ فيه الجهاد المصرى حضوره وارتبط بحالة خاصة مع جماعة الأنصار الأكثر قربا من المخابرات الباكستانية ولذلك تركزت جهود سلطات الأمن المصرية فى بداية حربها عام ١٩٩٤ على المتطرفين الإسلاميين.. على المعقل الأساسى لرجال الظواهرى فى «بيشاور» ثم منطقة الحدود الأفغانية - الباكستانية قبل أن تجرى المطاردة فوق أرض أخرى فى أوروبا وآسيا.

وقد بدأ تنظيم الجهاد ينشط مع خروج أيمن الظواهرى من مصر فى يناير ١٩٨٥ بعد الإفراج عنه فى قضية اغتيال السادات، وسافر بعدها إلى أفغانستان ليبدأ نشاطه الإرهابى مع بقايا أعضاء تنظيم الجهاد و قد التقى أيمن الظواهرى مبكرا مع أسامة بن لادن وكان بمثابة طبيبه الخاص.. وكان أسامة بن لادن فى ذلك الوقت يقوم بتأسيس معسكرات المجاهدين.. ومنها معسكر الخلافة الشهير الذى مر به كل الأفغان العرب والمصريين.

وخلال تلك الفترة انحسر نشاط الإخوان المسلمين الذين سبقوا أعضاء الجماعات إلى أفغانستان خاصة بعد وفاة عزام والسنانيرى.. وأصبحت السيطرة مطلقة للجماعات.. خصوصا فى ضوء العلاقة الوطيدة بين أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى ومن الذين أرسوا قواعد العمليات الإرهابية فى الخارج مصطفى حمزة والمعروف باسم أبو حازم.. وقد سبق الحكم عليه بالإعدام فى قضية محاولة اغتيال زكى بدر وزير الداخلية.. والثانى هو رفاعى أحمد طه.. ويعرف باسم أبو ياسر والثالث إبراهيم السمان، ويعرف باسم شهاب الدين والرابع أحمد مصطفى نواوة ويعرف باسم هيثم بالإضافة إلى أيمن الظواهرى ويعرف باسم أبو أحمد.. وهو يحمل جوازى سفر أحدهما سويسرى والآخر هولندى.

وقد ساعد الظواهرى أسامة بن لادن على إقامة معسكر الجماعة وفى تأسيس معسكر المرابطون مقابل إقامة معسكر الخلافة


أيمن الظواهرى — أسامة بن لادن

التابع للجهاد المصرى وكان أسامة بن لادن يتكفل بكل شىء خاصة عندما كان لبن لادن وجود كبير فى ألبانيا والسودان والبوسنة والشيشان وكشمير وقد تقلص هذا الوجود الآن وكانت الصدمة الكبرى لبن لادن عند سقوط أحمد إبراهيم النجار الذى تم اقتياده إلى مصر وتسلمته من ألبانيا حيث حكم عليه بالأشغال المؤبدة فى قضية تنظيم العائدون من ألبانيا، وهو حاصل على حكم سابق بالإعدام فى قضية تنظيم خان الخليلى، وقد وضع أيمن الظواهرى جميع عناصر تنظيمه فى خدمة بن لادن ويعتبر تنظيم الجهاد المصرى عصب تنظيم القاعدة

وقد فشل أسامة بن لادن عدة مرات فى مصالحة الجهاد والجماعة بين رفاعى أحمد وأيمن الظواهرى وقد أدى الصراع بينهما إلى انسحاب تنظيم الجماعة من جبهة بن لادن العالمية

لذلك التف تنظيم الجهاد حول بن لادن . ووجدوا فيه الرمز والبنك وقد كشف أحد الناجين من حادث اغتيال عبد الله عزام مع ولديه أن تنظيم القاعدة كان فى الواقع مجموعتين متمايزتين داخل المجموعة الواحدة الأولى ضمت مجاهدين من كل الجنسيات الأوروبية والآسيوية والأفريقية والثانية خصصت للناشطين المصريين وبالتحديد جماعة الجهاد بقيادة أيمن الظواهرى.

وقد اعتمد تنظيم القاعدة. على العناصر المصرية أساسا وانضمت إليه عناصر يمنية وفلسطينية وخليجية وليبية فى وقت لاحق وكان أيمن الظواهرى معروفا بينهم باسم عبد المعز، وكان ضلعا التنظيم الرئيسيان أبوعبيدة البنشيرى الذى غرق فى بحيرة فيكتوريا ناحية أوغندا وأبا حفص الذى خلفه وهو الآن القائد العسكرى لتنظيم القاعدة . وقد لعب الثلاثة دورا محوريا، فى استقطاب عناصر الجهاد.. والجماعة الإسلامية. ودمجهم فى حركة بن لادن.. التى تمتلك العديد من المعسكرات والقواعد وشبكات دعم بالإضافة إلى الإطار العقائدى وهو تكفيرى يقوم على مبدأ العنف

وقد استخدم تنظيم الجهاد ألبانيا ليس فقط كملاذ آمن بل أيضا كممر استراتيجى بين الشرق الأوسط وبلدان أوروبية ووفقا لمصادر الأمن الألبانية أنهم وصلوا إلى ألبانيا عبر الحدود المقدونية واستقروا فى المناطق المعزولة وبادروا إلى التحرك بتكتيكات حرب العصابات كما أنهم أقاموا منذ عام تقريبا جمعية خيرية واستثمارية لتغطية مشروعاتهم وقد قامت سلطات الأمن الألبانية بمساعدة المخابرات الأمريكية بفرض رقابة مشددة على دخول العرب الأفغان وخروجهم عبر مطار تيرانا وذلك فى إطار متابعتهم لملاحقة أفراد شبكة أصولية تابعة لبن لادن فى المنطقة كما بدأت السلطات مراقبة حسابات منظمة الإغاثة الإسلامية العاملة فى ألبانيا ■



إنهم يكذبون ولا يتوبون

اختلفت الجماعة الإسلامية ثم اتفقت واختلفت ثم أخيرا نشرت صورة بيان يقول إنهم اتفقوا على وقف العمليات الإرهابية الموجهة إلى صدور المواطنين المسلمين الابرياء، لا لشيء إلا لزعزعة استقرار المجتمع، وإشباع رغبة شريرة دموية فى القتل تحت شعار إسلامى!وهى شيمة ظلت لاصقة بهذا التيار منذ عرفته مصر حتى الآن.

ولا أعتقد أن اتفاق الجماعة أو بياناتها يمكن أن تغير من الأمر شيئا، خاصة أن هذا الإرهاب الذى احترفه المنتسبون إليهم لم يعد مقصوراً على بلد دون آخر.. ولا على وطن عربى واحد، بل امتد إلى بلاد غير إسلامية، لجأ بعضهم إليها يطلبون الحماية، وهم الذين قتلوا لأنهم يريدون أن يعيشوا فى مجتمعات إسلامية خالصة وتحت رايات الإسلام . الذى لا يجدونه فى البلاد المسلمة بينما اتضح كذبهم إذ هاجروا وعاشوا واحتموا فلم يجدوه عند غير المسلمين، ومع ذلك فقد وجهوا رصاصاتهم إلى الذين استضافوهم.

إذا كانوا يريدون أن نعترف ببياناتهم ونصدق أن قياداتهم أعلنت التوبة، وندمت على ما فعلوا، فإن عليهم أن يقدموا أولا الأسباب الحقيقية التى دفعتهم لحمل السلاح ضد المسلمين وضد الإسلام، والأسباب الحقيقية التى دفعتهم أيضا إلى أن يراجعوا مواقفهم، وهل اكتشفوا متأخرا أنهم أساءوا إلى الدين الذى يلفظ العنف، ويجرم ترويع الآمنين، ويحرم قتل النفس التى كرمها الله.. أم أن نداءهم الأخير ضد العنف تم تحت وطأة الضربات الأمنية القوية التى جعلت الإرهاب يتحشرج قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.. ولابد قد رجعوا إلى الحق فما يقولونه يعتبر وثيقة تعيد للإسلام صورته النقية وجوهره الذى شوهوه ثم هى أيضا ضرورة للأجيال الجديدة وللذين خدعوا فى اتباعهم من قبل.

البعض يرى أن هذا الموقف تكتيكى حتى تستعيد الجماعة أنفاسها، وتجمع صفوفها، وتلم شملها الذى تمزق نتيجة المواجهة الأمنية وبعد أن نبذ المجتمع كله تلك الأعمال الدامية التى كانت موجهة إلى صدر الوطن برجال أمنه وبفقرائه وأقباطه وضيوفه من السياح الذين على وجودهم تفتح آلاف من بيوت صغار العمال، والحرفيين ويستفيد منهم الاقتصاد الوطنى.

والبعض الآخر يرى أن الأموال المتدفقة عليهم بدأت تنضب نتيجة الحصار وافتضاح أمرهم فى الوقت الذى يقتلون فيه المسلمين ولا يوجهون همهم لتحرير الأماكن المقدسة المسلمة، ولا يواجهون الذين يطردون المسلمين من ديارهم زرافات ووحدانا!

بيان الجماعة يرى أنها توقف العنف دون التخلى عن ثوابتها، لنصرة الدين والدعوة إلى الله وإلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد فى سبيل الله!!

وإذا كانت هذه هى الثوابت فإن الجماعة لم تعمل بها أبدا فلا هى جاهدت أعداء الإسلام ولا هى دعت إلى الله، ولا أمرت بالمعروف ولكنها فقط قتلت وسفكت الدماء وشوهت صورة الإسلام ولم تناد أبدا بأى معروف ولكنها مارست أبشع أنواع المنكر وهو جريمة القتل ومارس الأقربون منهم جرائم أشد نكرا وبشاعة من سرقة ذهب وإشعال الحرائق، ونهب أموال الفقراء ومحاولة إشعال فتنة طائفية!

علينا أن نحترس فتاريخهم أسود وصفحاتهم مظلمة.. فالذين ارتكبوا كل هذه الجرائم، من الصعب أن يكونوا صادقين، وعليهم أن يعلنوا توبة علنية مسببة رجوعا إلى متون الدين الصحيح ويبنوا لنا فقها. إنهم أخطأوا عندما اعتدوا وآذوا المسلمين فى أموالهم وأعراضهم وأمنهم، وارتكبوا من البشاعات ما تستحق التوبة لعل الله يقبلها منهم.

إننا نطلب رأيا فقهيا بواسطة علمائهم يحدد موقف الإسلام من قتل النفس التى حرم الله ، ومن قتل السياح، ومن الإكراه على زواج الفتيات من أمرائهم، ومن سرقة أموال الآف المودعين تحت رايات الإسلام.

هذه هى التوبة التى نريدها لعل المجتمع يغفر لهم، ويصفح عن خطاياهم فى حقه وسوف يحاسبهم الله سبحانه وتعالى على ما ارتكبوه.. وعلى إساءتهم لدينه الحنيف.. أما أنا ففى رأيى أنهم يكذبون ولا يتوبون أبدا .■

عبدالله إمام



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/ ٤ /١٩٩٩

المحكمة العسكرية تنظر قضية تنظيم قصر المنتزه

كتب ـ محمد البهنساوى:

عقدت المحكمة العسكرية العليا امس اولى جلساتها لنظر القضية المعروفة باسم قضية محاولة الاعتداء على قصر المنتزه بالاسكندرية . قرار الاحالة شمل ٢١ متهما اعضاء الجماعة الاسلامية على رأسهم فوزى مصطفى على الشريف.. اعلنت المحكمة المتهمين بالتهم المنسوبة لهم فى قرار الاحالة وطلب المتهمون التأجيل لحضور الدفاع الموكل عنهم.. قررت المحكمة التأجيل لجلسة الثلاثاء القادم.

ترجع احداث القضية الى عام ١٩٩٦ حيث ضبطت الشرطة المتهم احمد اسماعيل الشيخ والذى صدر حكما ببراءته فى قضية تنظيم السياحة وكشفت قيامه بمحاولة احياء نشاط الجماعة الاسلامية بالاسكندرية.. وقام احد المحامين بنقل التكليفات لاعضاء التنظيم من المتهم احمد الشيخ داخل السجن عن طريق حضور جلسات تجديد حبسه ومعه المتهم محمود يوسف حامد ـ وخططوا لضرب قصر المنتزه من قارب مطاطى من داخل البحر المتوسط. وتم ضبط المتهمين ومعهم بطاقات وكارنيهات مزورة



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٩

بعد محاكمة استمرت أسبوعا واحدا

حجز قضية الإرهابى المنقب للحكم فى ٢٩ يونيو المقبل

كتب - خالد أبو العز:

بعد محاكمة استمرت أسبوعا واحدا قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ فى جلستها امس برئاسة المستشار إسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان وحضور عمرو فاروق رئيس نيابة أمن الدولة العليا - حجز قضية الإرهابى احمد عبدالوهاب خليل. والذى كان قد صدر ضده حكم بالإعدام فى قضية تنظيم قنا الإرهابى والقى القبض عليه أخيرا واعيدت محاكمته - للحكم بجلسة ٢٩ يونيو المقبل. وكانت تحريات مباحث امن الدولة قد كشفت عن قيام المتهم بممارسة جرائمه وهو يرتدى ملابس المنقبات حيث كان يخفى بندقية الية أسفل ملابسه وتوجد مع اخرين إلى المكان الذى اعتاد العميد محمود صالح الديب مفتش التحقيقات بمديرية امن قنا المرور فيه بسيارته متجها إلى مكان عمله واطلق عليه وابلا من الطلقات النارية التى أدت إلى وفاته واصابت سائق السيارة وجندى الحراسة المرافق بطلقات جسيمة وتسببت فى قتل إحدى السيدات التى تصادف مرورها وكانت المحكمة قد بدات جلستها فى بداية هذا الأسبوع ومثل النيابة عمرو فاروق رئيس نيابة امن الدولة العليا والذى استعرض ادلة الاتهام ضد المتهم وهى إنضمامه مع اخرين سبق محاكمتهم فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والتعدى على القائمين على تنفيذ احكام القانون التى تستهدف اغتيال رجال الأمن عن طريق رصد ومراقبة المستهدف منهم لتنفيذ خطط الاغتيال التى وضعوها. واستند رئيس النيابة إلى اقوال الشهود والتقارير الطبية وانتهى فى مرافعته إلى طلب توقيع أقصى عقوبة على المتهم وهى الإعدام شنقا. ثم استمعت المحكمة فى جلستها أمس إلى مرافعة باقى هيئة الدفاع عن المتهم والذين دفعوا بإنعدام قانون الطوارئ وعدم دستوريته وبطلان التحريات التى أجرتها مباحث أمن الدولة وبطلان اعترافات المتهمين فى التحقيقات وبالنسبة للموضوع أصر الدفاع على أن المتهم لم يثبت أنه كان من بين أعضاء الجناح العسكرى وأنه يستحيل التعرف على شخصيته أو تحديد ملامحه وهو فى زى المنقبات



المصدر : الأهـرام

التاريخ : ٣/٤/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد ٢٠ عاما

تأييد الحكم بالمؤبد على قياديين فى تنظيم الناجون من النار شاركا فى محاولة اغتيال أبو باشا والنبوى ومكرم

كتب ـ خالد الأصمعي:

اخيرا . وبعد ٢٠ عاما أسدلت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ الستار على تنظيم الناجون من النار. وقضت بمعاقبة آخر متهمين فى محاولات اغتيال وزيرى الداخلية السابقين حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل والاستاذ مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين، بالاشغال الشاقة المؤبدة، وحل التنظيم ومصادرة أمواله وأسلحته وأوراقه التنظيميه لتنتهى بذلك قصة احد التنظيمات الإرهابية والذى بدأ نشاطه فى القاهرة الكبرى وكان يقوده القيادى المتوفى محمد كاظم الذى قتل عام ٨٧ فى معركة مع الشرطة بقرية سنتريس بالمنوفية صدر الحكم برئاسة المستشار حسن عمر رئيس المحكمة وعضوية المستشارين عصام خشبة وماجد جبران وأمانة سر على أبو السعود وكان المتهمان مجدى الصفتى وعبدالله حسين ابو العلا قد صدر ضدهما حكم غيابى بالأشغال الشاقة المؤبدة فى ٢ سبتمبر عام ١٩٨٩ وجرت إعادة المحاكمة فى ٦ يوليو ١٩٩٤ عقب القبض عليهما وكانا قد اتهما بأنهما فى الفترة من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ بالجيزة والقاهرة والقليوبية قاما وآخرون بإنشاء تنظيم حزبى غير مشروع ذى طابع عسكرى يقوم على تكفير المجتمع ومناهضة المبادئ الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم وإباحة اغتيال عدد من كبار المسئولين الحاليين والسابقين والشخصيات العامة ورجال الصحافة واشتركا فى اتفاق جنائى حرض عليه وأدار حركته مجدى الصفتى وعبدالله أبو العلا الغرض منه إرتكاب جرائم القتل العمد ومقاومة السلطات العامة والسرقات وأنهم فى يوم ٥ مايو ١٩٨٧ بدائرة قسم العجوزة شرع المتهم يسرى عبدالمنعم ـ سبق الحكم عليه ـ وآخر توفى «محمد كاظم عبدالقوى» فى قتل اللواء حسن أبو باشا



المتهمان مجدى الصفتى وعبدالله ابوالعلا داخل القفص

وفى ٣ يونيو ١٩٨٧ شرع المتهمان اللذان تجرى إعادة محاكمتهما والمتهم عادل موسى عطية ـ سبق الحكم عليه ـ بدائرة قسم عابدين في محاولة قتل نقيب الصحفيين مكرم محمد احمد و ٤ اخرون وكذلك شرع المتهم مجدى الصفتى واخرين بدائرة قسم الدقى فى ١٣ اغسطس ١٩٨٧ فى قتل اللواء محمد نبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق وقتلوا أمين الشرطة حمادة سلامة وشرعوا فى قتل الملازم أول صلاح محمد محمود وأمين الشرطة جمال محمود سويلم، واستعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين لمنعهم من اداء وظيفتهم وسرقوا أسلحة وذخائر مملوكة لوزارة الداخلية وغيروا معالمها بغرض إرتكاب حوادث الاغتيال وجرت محاكمة ٣٣ متهما وصدرت ضدهم عقوبات مختلفة فى ٢ سبتمبر عام ١٩٨٩ وكان بينهم المتهمان مجدى الصفتى وعبدالله ابو العلا وعوقبا غيابيا بالمؤبد وأمس أيدت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة عليهما.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٩

فى قضية «الناجون من النار»

المؤبد للإرهابيين مجدى الصفتى وعبدالله أبوالعلا

كتب ـ صلاح عبدالمنعم:

أسدلت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء أمس الستار على قضية تنظيم «الناجون من النار» عاقبت الارهابيين مجدى الصفتى «طبيب» وعبدالله حسين أبوالعلا «فنى أجهزة كهربائية» بالاشغال الشاقة المؤبدة لاتهامهما بالشروع فى قتل وزيرى الداخلية الاسبقين حسن أبوباشا والنبوى اسماعيل والكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد . واشتراكهما مع آخرين فى انشاء تنظيم ارهابى.

كما قضت المحكمة بحل التنظيم وأغلاق مقاره ومصادرة المضبوطات صدر الحكم برئاسة المستشار حسن عمر محمد وعضوية المستشارين عصام حشمة وماجد حمران بأمانة سر على ابوالسعود وخالد عبدالمنعم

استقبل المتهمان الحكم فى هدوء واقتيدا فى حراسة مشددة للسجن.

كان المتهمان وآخرون قد انشأوا التنظيم الارهابى منذ عام ١٩٧٩ وارتكبوا العديد من الجرائم والعمليات الارهابية بالقاهرة الكبرى.. وانشأوا ونظموا تنظيما حزبيا غير مشروع ذا طابع شبه عسكرى يقوم على تكفير المجتمع ومناهضة المبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم واباحة واغتيال عدد كبير من المسئولين فى الدولة والشخصيات العامة ورجال الصحافة واشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه وادار حركته المتهمان الصفتى وأبوالعلا .

والتنظيم كان يضم ٣٣ متهما احيلوا لمحكمة أمن الدولة العليا وطوارىء التى اصدرت حكمها فى سبتمبر عام ١٩٨٩ بمعاقبة بعضهم وبراءة آخرين وكان الحكم بالنسبة للمتهمين الصفتى وابوالعلا بالاشغال الشاقة المؤبدة «غيابيا».. وبعد الحكم عليهما دلت تحريات اجهزة الأمن انهما يختبئان بقرية الخصوص بالخانكة تم ضبطهما وقدما للمحاكمة لاعادة اجراءات محاكمتهما منذ يوليو عام ١٩٩٤.. وتداولتها عدة دوائر حتى تولتها هذه الدائرة فى ديسمبر ١٩٩٨ والتى اصدرت حكمها المتقدم أمس



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٥/١٩٩٩

ضرب قواعد تنظيم الجهاد

يكثر الحديث الآن عن المواجهة المستمرة مع تنظيم الجهاد باعتباره أكثر التنظيمات الإرهابية خطورة، ويواجه هذا التنظيم ضربات عدة فى الداخل والخارج، وقادته مطلوبون ليس لمصر وحدها بل لدول أخرى على رأسها الولايات المتحدة، والتساؤلات المطروحة هل دفع الظواهرى ثمن تحالفه مع أسامة بن لادن وحقيقة ما يدور عن قيام الظواهرى بالتضحية بزملائه، ليظل هو هاربا بنفسه بعيدا عن الأضواء؟! وما الموقف الحالى الذى يمر به التنظيم، بعد أن تسلمت مصر مجموعة من أبرز قادته فى الخارج وفى مقدمتهم أحمد سلامة مبروك، وأحمد النجار؟! وهل التنظيم تعرض لخسائر فادحة أحدثت شرخا داخليا بين قادته؟! ومدى التعاون الأمنى مع الولايات المتحدة ودول أخرى!.. ورغم حساسية هذه القضية رأينا إجراء تحقيق يحوى آراء خبراء بارزين واعترافات أبرز من جاءوا من الخارج حول خسائر صفوف الجهاد، ونستكمل فيما بعد آراء أخرى حول هذه القضية وتطوراتها المتلاحقة ولنفتح الملف

الظواهرى يضحى بمعاونيه لينجو بنفسه

جهاز الأمن يواجه ركائز الجهاد فى الداخل والخارج



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١/٥/١٩٩٩

أنفسهم، والذين اتهموا في قضايا جديدة ولم تنفذ فيهم أحكام الاعدام الصادرة بحقهم مثل أحمد ابراهيم النجار وأحمد عثمان اسماعيل اللذين أدينا في محاولة اغتيال د.عاطف صدقي وحوكموا في تنظيم الجهاد أو العائدون من ألبانيا والتأكيد على أن الاجراءات الأمنية التي تتخذ ليست تراجعا عن الديمقراطية التي تسلكها الدولة منذ عدة سنوات ، لكنها تأتي لفرض الشرعية بدون تجاوزات والحرص على فتح أرحب مجال للعائدين للوطن

■ **أخطر الاعترافات**

من أبرز الاعترافات التي كشف عنها العائدون من الخارج في القضية التي صدر فيها الحكم قبل أسبوعين، قيام عضو تنظيم الجهاد علي أبو السعود والمقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، بجمع معلومات عن المصالح والمنشآت الأمريكية في نيجيريا وغينيا وزامبيا وتنزانيا وكينيا وسافر الى هذه الدول خلال العامين الماضيين وجمع كافة المعلومات عن المنشآت الأمريكية، ويبرز دور أبو السعود وهو ضابط سابق برتبة رائد واستقال في بداية الثمانينات، وسافر الى أمريكا وعمل في صفوف الجيش الأمريكي في ولاية نورث كارولينا حتى عام ٨٩، كان يلقي محاضرات للجيش الأمريكي، وحسب اعترافات المتهم خالد أبو الدهب، حاصل على الجنسية الأمريكية، وأحد شركاء أبو السعود فان الأخير استضاف الظواهري قبل ثلاث سنوات وساعده في جمع أموال من مسجد النور بولاية سانتا كلارا القريبة من سان فرانسيسكو وكشفت الوثائق الرسمية أن تنظيم الجهاد خطط لتدريب بعض كوادره على قيادة الطائرات الهليكوبتر واعتمدت خطة التنظيم لاستخدام الطائرات في الاستيلاء على مبنى الاذاعة والتليفزيون والهبوط في ساحة أحد السجون لتخليص المعتقلين والمحكوم عليهم وقد درب تنظيم الجهاد ثلاثة متهمين هاربين وهم. ممدوح السيد محمود ومحمود محمد فرج ومحمد ربيع شعيب على كيفية استخدام الطيران الشراعي في تهريب المعتقلين والمحكوم عليهم من داخل سجون طره ونفذت عمليات التدريب في معسكر الجهاد بجلال أباد في أفغانستان، واستمر تدريب المتهمين الثلاثة أكثر من ثلاثة أسابيع. وكان مخططا أن يدفع التنظيم بالأشخاص المدربين الى مصر لبدء تنفيذ عملياتهم

■ **الملف الساخن**

لايريد أحد أن يفتح الملف الساخن المتضمن معلومات حول المساعدات التي قدمتها واشنطن للأفغان العرب طوال سنوات حربهم ضد الروس . وكان بينهم قادة وانقلبوا رأسا على عقب ضد أمريكا نفسها سواء الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للجماعة الاسلامية في مصر الذي سمح له بدخول الولايات المتحدة رغم وجود اسمه على قوائم الممنوعين لكن عبد الرحمن انقلب على أمريكا وثبت أن عناصر ارهابية مصرية وغيرها ممن تلقت الدعم الأمريكي تورطت في تفجير سفارتي الولايات المتحدة الى جانب تفجير المركز التجاري الدولي عام ٩٣، كما أن الأفغان العرب هم القوة الرئيسية في الهجمات التي شنتها الجماعات الارهابية في مصر من الجهاد والجماعة ضد مسئولين وأهداف ومنشآت في بداية التسعينات ، وكان في تلك الفترات منذ عام ١٩٩١ يجري دبلوماسيون أمريكيون بالقاهرة اتصالات سرية مع أشخاص لهم علاقة بالتيارات المتشددة وان كانت السلطات المصرية على علم بهذه اللقاءات. ورغم هذه اللقاءات فقد فشلت الأجهزة الأمريكية في معرفة توجهات الجماعات وأن الولايات المتحدة هي الهدف المقبل لعملياتهم وهو ماحدث في أفريقيا، واعتبرت مصادر وثيقة أن الأوضاع الدولية تغيرت الآن ولم تعد مثل السنوات الماضية، وهو ماساعد على التعاون الدولي بشأن مكافحة الارهاب، وفي تلك الفترة زادت الأجهزة المصرية من تعاونها مع البرنامج الأمريكي لمكافحة الارهاب. والذي ربما تأثر الى حد ما بحرب البلقان وهجمات حلف الاطلسي ضد بلجراد وأصبح اهتمام الولايات المتحدة مواجهة الزعيم اليوغوسلافي ميلوسيفيتش

■ **مصر تسلمت إرهابيين**

عضو بارز في هيئة الدفاع عن المتهمين من أعضاء الجهاد اعتبر أن ماتقوم به الولايات المتحدة لمطاردة من وصفهم بالاسلاميين شئ طبيعي لانضمام الظواهري ورفاقه الى الجبهة العالمية التي أسسها بن لادن والمسئولة عن تفجير سفارتي الولايات المتحدة وهوخطأ فادح يدفع ثمنه تنظيم الجهاد بأكمله. بعكس الجماعة الاسلامية التي أعلنت منذ البداية انسحابها من الجبهة . وقال إن الجهاد يعاني حاليا صعوبات بالغة في الاتصالات بين قادته، الذين يفضلون الاختفاء، من المطاردات المستمرة لهم. وعن مدى تأثير الأحكام التي صدرت قبل اسبوعين من حدوث أعمال ارهابية، تمنى الا تقع عمليات تتسبب في تدمير ماأنجز طوال الفترة الماضية. مشيرا الى أن حالة الشتات التي يعاني منها الجهاد ستؤدي الى عدم تجميع كوادره لارتكاب عمليات على الأقل في الوقت الحاضر

■ **أحمد موسى**



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٥/١٩٩٩

منذ عام ٨١، لم تشهد مصر مواجهة ساخنة لقادة تنظيم الجهاد كما يحدث الان، وربما المرة الأولى التى تضع فيها السلطات الأمنية يدها على تفاصيل مثيرة عن القادة الهاربين فى الخارج، وتميزت هذه المرحلة بارتفاع عدد من تسلمتهم مصر من عدة دول فيما يعرف بـ «العائدون من البانيا وأذربيجان وجنوب أفريقيا واليمن والكويت والامارات وسوريا».. وغيرهم، واحيل بعضهم للقضاء العسكرى واصدر أحكامه المختلفة بالاعدام والسجن ضدهم بينما لايزال اخرون رهن التحقيقات فى نيابة أمن الدولة، واستفادت مصر كثيرا من حادثى تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام العام الماضى، وهو مادفع الأجهزة الأمريكية الى تقديم المساعدة لمصر لتعقب كل من له علاقة بتنظيم الجهاد، وتشهد هذه الفترة مواجهة جادة وفاعلة مع تنظيم الجهاد لن تتوقف حتى القضاء على اخر قادته سواء باعتقالهم أو تقديمهم للقضاء ، مع اصرار التنظيم على التهديد بشن عمليات ارهابية ضد اهداف فى الداخل والخارج، واستمرار معارضته للمبادرة التاريخية التى أطلقها القادة التاريخيون لتنظيم الجماعة الاسلامية عام ٩٧ وباركها الشيخ عمر عبد الرحمن وأيدها قيادات التنظيم المقيمون خارج البلاد وعلى رأسهم مصطفى حمزة باعتباره المسئول والمحرك الفعلى للجماعة من الخارج واصدار تعليمات للعناصر الهاربة فى الداخل بالتوقف النهائى عن العمليات وهو مايؤكد حسن النوايا من مسئولى الجماعة.

الحديث عن تنظيم الجهاد، أصبح فى بؤرة الاهتمام مع تزايد تسليم قادته وكوادره للسلطات المصرية منذ منتصف العام الماضى.

وأخذت التحقيقات شكلا جديدا ، إثر تفاصيل كاملة تجمعت لدى السلطات المصرية عن الحجم الحقيقى للتنظيم فى الخارج ومراكز التنقلات واللقاءات والمحطات الموجودة فى عدة دول، واللافت أن المتهمين كشفوا وربما للمرة الأولى علاقتهم بأيمن الظواهرى، بل وذهب كثير منهم الى أبعد من هذا بتحديد الأماكن التى تنقل اليها الظواهرى والاعتقالات التى تعرض لها دون معرفة هويته الحقيقية، مثلما حدث فى داغستان عام ٩٦ مع ثلاثة من أقرب معاونيه ووضعوا داخل سجن لمدة ٦ شهور حتى تدخل بن لادن وأطلق سراحهم ، ودخوله الولايات المتحدة الأمريكية لجمع أموال ومقابلة اعضاء الجهاد.

■ **خطط الأمن المصرى**

وارتكزت تحركات جهاز الأمن المصرى فى مواجهة من يشكلون الفصائل الرئيسية لتنظيم الجهاد على المستوى العسكرى والمدنى والثقافى والذين تلقوا تدريباتهم فى ميادين القتال بأفغانستان، والذين يمثلون خطورة حقيقية فى حالة إفلاتهم من الاجهزة الأمنية وحقق رجال الأمن - وفقا لما ذكره خبير بارز واكدته التحقيقات فى النيابة العسكرية - نجاحا فى هذا المجال من خلال متابعتهم للهاربين فى الخارج وتوصلوا الى الخطوط الكاملة لتحركات الجهاد ومن أبرزها:

قيام قيادات التنظيم فى الخارج بالاتصال بعناصرهم داخل مصر للوقوف على مظاهر حركتهم ومحاولة استقدام بعض العناصر المختارة للالتقاء بهم بمحطات التنظيم ببعض الدول التى يسهل سفرهم اليها تحت ستار العمرة أو سعيا للعمل ومنها، اليمن، السعودية، سوريا، الأردن، لمدهم بالتكليفات التنظيمية وتلقيهم دورات فقهية وشرعية وتزويد عناصر التنظيم فى مصر بكافة الاصدارات الحركية والفعلية الصادرة عن القيادات الهاربة فى الخارج لربط الحركة الفكرية بين الداخل والخارج.

وتكليف عناصر الداخل بجمع معلومات حديثة حول المنشآت المهمة والحيوية والشرطية والشخصيات التى يمكن استهدافها فى عمليات يخطط لها التنظيم وانتقاء بعض العناصر المتميزة وتسفيرهم للخارج لتلقى دورات عسكرية متقدمة على كيفية استخدام الأسلحة والمتفجرات والشراك الخدعية وطرق اعدادها وتجهيزها وكيفية تنفيذ العمليات الارهابية، وذلك ببعض معسكرات التنظيم فى الخارج، أفغانستان - السودان - البانيا، واعادة دفعهم الى مصر وتوفير الدعم المادى لحركة ونشاط قيادات وعناصر التنظيم من الأموال التى تصل للقيادات من استقطاعات نسب من رواتب عناصر التنظيم العاملين بالخارج والمشروعات الاقتصادية التى تقام اضافة الى التمويل الرئيسى من اسامة بن لادن الى جانب السعى لشراء اراضى وبناء المنازل او استغلالها فى تخزين الأسلحة والمواد المتفجرة

ان هذه العناصر تملك مستندات ووثائق مزورة لتغطية حركتها وانتهاج طريقة حرب العصابات والمدن فى العمليات الارهابية التى تلقوا تدريبات مكثفة على تنفيذها فى المعسكرات، خاصة استخدام الأسلحة من مسافات مختلفة، واستخدام اليد اليسرى اثناء الرماية لانه من الممكن أن تصاب اليمنى فى أى وقت، والتدريب على طرق تصنيع الخطابات المفخخة وارسالها الى الشخصيات العامة داخل البلاد.

ولاحظت المصادر المعنية أن مختلف الدول اتخذت تنسيقا أمنيا كبيرا لمواجهة عناصر الجماعات الارهابية، وتضمن تبادل المعلومات حول الهاربين وأماكن اختفائهم والأسماء التى يتحركون بها وفق وثائق مزورة وكشف مخططاتهم العدائية وتسليمهم لدولهم لمحاكمتهم فى الجرائم التى شاركوا فى ارتكابها، وقد أدت عمليات التبادل للمعلومات الى القبض على قيادات بارزة وتسليمها الى مصر، التى تسير خططها الأمنية الحالية وفق منظومة تعتمد على عدة محاور:

المواجهة الأمنية الشاملة مع عناصر الارهاب فى الداخل والخارج لتوفير الأمن والاستقرار وتوسيع التحرك مع كافة الدول التى تتواجد فيها عناصر ارهابية وفتح قنوات اتصال معها لاقناعها باتخاذ اجراءات فاعلة تجاه المطلوبين وهو ماحدث طوال الشهور الماضية مما ادى الى زيادة أعداد الذين تسلمتهم مصر من الخارج بالاضافة الى اتاحة الفرصة لمن يتم تسليمهم لمحاكمتهم والدفاع عن



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٩

بعد خروج ١٢٠٠ معتقل إلى النور

التأهيل أهم من الإفراج

د. رفعت سيد أحمد :

الاندماج فى المجتمع ضرورة ملحة

نبيل عبد الفتاح :

الإفراج مجرد خطوة فى طريق التوظيف الاجتماعى



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٩

د. عادل الكردوسى :

توفير فرص عمل للتائبين محاولة للتأهيل الصحيح

د. رشاد عبداللطيف

أولوية للمفرج عنهم فى الأعمال الجديدة والزواج

قامت وزارة الداخلية بالافراج عن ١٢٠٠ معتقل من أعضاء الجماعات الاسلامية. الذين اعلنوا توبتهم وتخليهم عن أفكارهم المتطرفة.. وأكدت وزارة الداخلية ان عملية الافراج جاءت في اطار سياسة وزارة الداخلية بالافراج عن أولئك الذين تأكد عدولهم عن الأفكار المتطرفة والعنف كما جاء استجابة لاعتبارات موضوعية وانسانية وقانونية توجب الافراج عنهم وليس ضمن صفقة مع الارهابيين.. والحقيقة ان هذه الخطوة التي اتخذتها وزارة الداخلية لاقت ترحيبا من جميع أبناء المجتمع، وقد طرحت عدة تساؤلات نفسها بعد الافراج عن هؤلاء التائبين.. وهي عندما بدأت ظاهرة العنف وأعمال الارهاب المرفوضة من الجميع تم مناقشة القضية وتحديد اسبابها وطرق العلاج والسؤال الأخر هل انتهت القضية بالافراج .. عن المعتقلين ومن يضمن عدم عودة التائبين للعنف مرة أخرى؟

د. رفعت سيد احمد مدير مركز يافا للدراسات والابحاث يرى ان هذه الخطوة بداية لمنهج طيب من المطلوب ان يستمر.

ومن الواضح ان الحوار الذى ينتهى بنتائج مع هذا التيار هو الاسلوب الوحيد للتعامل معها اما مواجهة العنف بالعنف فنتيجته الحاق الضرر بالطرفين، وارى ان الدولة عليها مسئولية تجاه المفرج عنهم ومن الواجب تنظيم برامج للمعاونة النفسية والمادية والاجتماعية وذلك لإدماج المفرج عنهم داخل المجتمع السياسى والاجتماعي بمعنى اعادة دمجهم داخل الكيان الأسرى وفتح افاق اجتماعية ومادية وسياسية واقتصادية أمام هؤلاء الشباب مرة اخرى وتفاصيل ذلك متروكة لمؤسسات الدولة، أما المؤسسات المشبوهة التي تتلقى أموالا من الخارج مدعية حماية حقوق الانسان فانها لن تفعل شيئا إلا الدعاية وعليها ان تبتعد عن هؤلاء الشباب وتتقى الله فيهم وعلى دعاة المساجد ووزارة الأوقاف عبء اعادة تصويب ما تبقى من افكار خاطئة واعادة توجيهها فى الاتجاه الصحيح وعلى دعاة المساجد ان يحددوا لهؤلاء الشباب العدو الحقيقى وهو الصهيونية التى استباحت الأراضى العربية وشردت اخواننا العرب وانهم العدو الذى يجب ان يتوجهوا اليه بكل طاقتهم وليس اخوانهم المسلمين والمسيحيين الذين تربطهم بهم روابط الدم والوطن الواحد، ويقع العبء الرئيسى على الدولة لامتلاكها للمال وجهاز الاعلام بالاضافة لدور المجتمع المدنى بكل مؤسساته من الاحزاب والنقابات والجمعيات الاهلية او المؤسسات الخيرية التى يتجاوز عددها ١٤ الف جمعية وهى مطالبة كذلك بالمساهمة فى اعادة اندماج المفرج عنهم فى المجتمع.

إجراء واجب

حسين عبدالرازق امين عام حزب التجمع يؤكد ان الافراج عن أى معتقل واجب وحق لان الاعتقال اجراء استثنائي، لا يعتمد على وجود ادلة او وقائع يمكن ان يحاكم بها الانسان.

وقد اصبح من غير المقبول استمرار العمل بقانون الطوارىء وبالتالى المفروض ان نحتفل بالافراج عن اى معتقل و ن نطالب بالافراج عن الآخرين ، وكلنا يعلم ان الارهاب يقوم على فكرة خاصة وكان تحول، الى ظاهرة فى أعوام ٤٨ و٦٥ واخيرا فترة التسعينيات مرتبطا دائما بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما لم يتم معالجة تلك العوامل فمن المتوقع عودة موجة الارهاب وعلاج هذه المشكلات مسئولية الدولة والحزب الحاكم والمجتمع، وسياسة التعامل فى مواجهة الارهاب تعتمد على الاسلوب الأمني فقط وعلى الرغم من اهميته فانه لا يكفى الاعتماد عليه كاسلوب وحد للمواجهة، ولقد تعرض الجميع لمناقشة قضية الارهاب وحددوا أسبابها ووضعوا الحلول لها إلا ان الدولة تجاهلت ذلك كله.

سلوك فردى

، وينفى حسين عبدالرازق ان يتخذ المجتمع موقفا حادا وقاسيا من المفرج عنهم مضيفا انه من المحتمل ان يكون للمجتمع موقف من التوجه الذى سلكته هذه الجماعة فإذا كان المواطن المفرج عنه لا ينتمى لهذا الفكر فسيستقبله المجتمع ويرحب به عضوا مشاركا فيه والعبرة فى النهاية بسلوك الفرد واخلاقياته.

أسلوب جديد

نبيل عبدالفتاح رئيس وحدة البحوث الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاجتماعية بالاهرام يرى ان الاجراء الاخير الذى اتخذته السلطات الأمنية المصرية بالافراج عن ١٢٠٠ معتقل ينتمون الى الجماعات الاسلامية يمثل واحدا من الأساليب الجديدة فى تعامل الجهاز الأمنى مع اقطاب العنف الدينى فى مصر، وكذلك الافراج عن العناصر التى نفذت العقوبات المحكوم بها عليهم وهو ما يؤكد الامتثال لمبدا سيادة القانون واحترام



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : / ٥ / ١٩٩٩

تحقيق- طارق الضبع

الاحكام القضائية الى جانب الافراج عن بعض العناصر التى كانت تحت التحفظ ولا شك ان هذا القرار يبرز نجاح السياسة الامنية فى التعامل مع بؤر العنف الدينى الداخلى والعنف الدينى على المستوى الدولى من خلال

الاتفاقيات الامنية سواء العربية او الثنائية والتى حققت نجاحا ملموسا حتى الآن إلا ان ذلك لا يعنى ان الانحسار النسبى للعنف الدينى قد انتهى والدليل على ذلك اننا نفاجا من وقت لآخر ببعض العمليات التليفزيونية التى تهدف الى ضرب اى محاولة لاعادة السائحين الاجانب الى مصر وكذلك تهدف الى الاساءة الى مصر خارجيا ومشكلة السياسة الامنية المصرية تتجاوز فى الحقيقة جهاز الامن لانها مشكلة سياسية فى الاساس.

إذ ان التعامل مع اى مشكلة سياسية يحتاج الى تصور لمشاكل المجتمع والنظام السياسى

وطبيعة العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة حتى يمكن بلورة تصور للتعامل ، وفيما يتعلق بالعناصر المفرج عنهم فالافراج نفسه يمثل خطوة مهمة واساسية، لكن يجب ان تكون جزءا من سياسة اعادة التاهيل الاجتماعى والسياسى لهم خاصة اننا ازاء طاقة اجتماعية وسياسية لم تجد القنوات المناسبة ولابد من اعادة توزيع هذه الطاقة الاجتماعية والسياسية فى قنوات مشروعة وهذه المبادرة تحتاج الى تصور اشمل لوضع الحياة الحزبية والاعلامية داخل البلاد ولا ينبغى ترك هؤلاء للاتجاهات السياسية ذات الطابع المتشدد، وللاسف فان الاحزاب تعانى من حالة ركود ولهذا فانها غير قادرة على

استقطاب طاقات الاجيال الجديدة بسبب المشاكل التى تعانى منها وحالة الغياب عن الحياة العامة التى تعيشها.

فقر وبطالة

د. عادل الكردوسى يؤكد ان الغالبية العظمى ادانت الارهاب واعمال العنف التى ترتكب ضد الابرياء سواء المدنيين او رجال الامن الذين يؤدون دورهم فى حفظ الامن وحماية ارواح المواطنين، وشارك الباحثون وقادة الفكر فى دراسة الاسباب التى ادت الى القيام بالعمليات الاجرامية وانتشار اعمال العنف السياسى والجنائى، وكان الفقر وقلة الموارد الاقتصادية عاملا اساسيا وراء انتشار مثل هذه العمليات وكذلك البطالة والتى تمثل نسبة ١٢٪ من عدد الاشخاص المفروض توافر عمل لهم لذلك يجب على الدولة وجميع مؤسسات المجتمع العمل من اجل ايجاد فرص عمل وللاستفادة من طاقة هؤلاء الشباب فى مشروعات التنمية خاصة ان هذه القوى البشرية إذا لم تستغل فى مشروعات التنمية فسوف تستخدم فى اعمال الهدم ولا يخفى على احد ان الانسان عندما يعانى من البطالة سيكون اكثر قدرة على الانغماس فى

أوساط المجرمين وهناك العديد من المؤسسات مثال الأسرة والمؤسسات الاعلامية والتعليمية والدينية والاقتصادية يجب عليها ان تقوم بدورها فى تصحيح افكار المفرج عنهم وعلاجهم من الافكار المشوشة والأمراض الاجتماعية.

مدلولات متعددة

د. رشاد عبداللطيف عميد كلية الخدمة الاجتماعية يرى ان للقضية ثلاثة مدلولات ، الأول مدلول انسانى بمعنى انهم بشر لم يرتكبوا ذنبا ولذلك لا داعى لالحاق الشبهة بهم وايداعهم فى السجون ومن غير المقبول فيها كل من تم القبض عليه بالارهاب وثانيا مدلول اجتماعى وهو ان هؤلاء ارباب اسر او إخوة لابناء فى المجتمع وخروجهم يعنى تحقيق الاستقرار لعدد ١٢٠٠ اسرقوليس ١٢٠٠ شخص، وثالثا الافراج عنهم يحد من المزيد من التطرف وانتشار الميول العدوانية لدى المحيطين بهؤلاء المفرج عنهم فالافراج عن ١٢٠٠ شخص فاذا كان متوسط كل اسرة لكل مفرج عنه عددهم ٥ افراد فنحن بذلك نعدل من اتجاه ٦ الاف فرد من المجتمع والحقيقة ان الدولة لا تاخذ موقفا عدوانيا من احد وكل انسان برىء حتى تثبت ادانته ، واطالب المجتمع ان يوقن ان المفرج عنهم اناس اسوياء ولانه انسان صالح فيجب ان نعطيه الأولوية فى العمل والزواج حتى نساعده على الاندماج فى المجتمع بشكل طبيعى ولا نتركه للاوهام والظنون وفريسة للأمراض الاجتماعية التى قد تحوله لانسان عدوانى.



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٩

مواجهة ساخنة مع منتصر الزيات:

أنا محامي الجماعات المتطرفة ولست متحدثا باسمهم

■ الأحكام الأخيــرة حلقة من حلقات العنــف ■ ليس لي علاقة تنظيـــمية مع الجــماعات، ولن اضع نفـــسي تحت المساءلة

القاهرة - خاص،

■ منتصـر الزيات، احد المحـامين المصريين، ارتفعت اسهمه، وذاع صيته، فمع كل قضيه من قضـايا التطرف في مصـر، تجده رئيـسا لهيـئة الدفاع، اصـبح قبلة لوكـالات الانباء العالميـة، والفضائيـات، تحول مع الزمن الى لغز، لاتدري هل يقتـصر دوره على الدفاع عن المتطرفين ام انه جزء منهم - سـبق القبض عليـه بتهمـة نقل التكليـفات بين قـيادات الداخل المسجونين على ذمة قضايا بدأت منذ اوائل الثمانينات، وقيـادات الخارج، يعترف بأنه جزء من الحـركة الاسلامية فـي مصر، الا انه ليس جزءاً من تنظيـمهم، ينفي ان يكون متحدثا باسمهم.

«السيـاسـة» حـاورت منتـصر الزيات، وقـد لانتفق كثيرا مع ما قاله، ولكننا حرصنا على ان نعرض وجهة نظره كاملة!!

● كيف ترى الأحكام التي صدرت اخيرا؟

■ الأحكام التي صدرت فـي قضـيـة العائدون من البانيا اخيرا فيهـا اشارات ايجابية اهمها انهـا لم تطل ايا من المتـهـمين الحـاضـرين بالاعدام ووضح فيها رسائل معينة لكل الذين تسلمـتهم مـصر مـن دول اجنبيـة لم يحكم عليـهم بالاعدام حتى احـمد سـلامة مـبروك الشخص الثاني في تنظيم الجهاد.

ولكن من ناحيـة أخرى فانا اعتـبر ان الاحكام قـاسـيـة ولا تتناسب مع الـوقـائع التي في الدعوى فليـست هناك اسلحة ولا مفرقـعات وما قام به المتهمين لم يتضمن استهداف او اغتيـال شخصيات او رمـوز في الدولة كذلك لم يستهدف نسف منشآت وان صح تطبيق القانون بشكل حيادي فـهي جريمة الانضمام الى جمـاعة اقيمت على خـلاف احكام القانون وهذا بالنسبة لبـعض المتهمين وليس كلهم وهذه اقـصى عقـوبة فـيهـا 5 سنوات وتم تطبيق القانون بهذا الشكل في قضايا الاخوان عام 1955.

وفي رأيي أيضـا ان الاحكام تعتـبر مـواجهـة صـارمة بجـمـاعة الجـهاد وزعـيـمهـا ايمن الظواهري باعتبار أنهم رفـضوا مبادرة وقف العنف وانهم تحالفـوا مع اسامة بن لادن لكن افشاء العدل وارساؤه بتطبيق القانون تطبيقا حـياديـا هو اهم ضمـانة لتطويـق اسبـاب العنف.

● ما هي هذه الرسـائل التي وجهت للدول من خلال الحكم الاخير؟

■ اهم رسالة في الحكم إن مصر تقول تلميحا للحكومات والدول ان مصر لن تطبق عقوبة الاعدام على من تتسلمه تشجيعا لهذه الدول على تسليم مصر العناصر الموجودة بها.

٠٠٠٠٩٦

● هناك تهديدات من بعض قيادات الجماعة بالخارج على القيام بأعمال انتقامية داخل مصر ردا على احكام الاعدام والسجن فما تعليقك على هذه التهديدات؟

■ أعتقد أن الاحكام حلقه من حلقات ازمة العنف ولكن حالة تنظيم الجهاد لا تسمح له بأن يشن اي عمليات عنف في ظل وجود حالة استنفار عالمي ضده وقيادته محاصرة في افغانستان وبالداخل لم يتبق له عناصر ولكن اود ان الفت النظر الى ان العنف او مناخ العنف قد يفرز عنفا عشوائيا ليس بالضرورة ان يكون منظما على النحو الذي حدث في حادث متحف التحرير.

● ما هو الجديد بالنسبة للعائدين من الكويت واليمن؟

■ العائدون من الكويت واليمن ودول اخرى كثيرة اعتبرها ظاهرة اعتقد ان الولايات المتحدة هي التي ترعى حالات تسليم العناصر الهاربة من الجماعات الاسلامية في كثير من الدول خصوصا من دول اوربا الشرقية وهذا تم بعد تفجير السفارتين الاميركيتين في افريقيا، وهذا بالطبع خدم السلطات المصرية التي استطاعت ان تتسلم عدد كبير من المناوئين لها من جماعة الجهاد في الخارج.

● ما تصورك للمرحلة المقبلة؟

■ الفترة المقبلة ستكون افضل وخصوصاً ان قيادات الجماعة الاسلامية في الخارج ابدوا اخيرا مبادرة وقف العنف في اواخر مارس الماضي ومن المؤكد ان يسهم ذلك بشكل فعال في تهدئة الاوضاع داخل مصر وفي رأيي اننا بحاجة ان نسمع اشارات قوية من الحكومة المصرية انها تعزز الجهود التي تبذل من اجل تخفيف اسباب العنف.

● هل صحيح انك محامي الجماعات الاسلامية والمتحدث الرسمي باسم قادة الجماعة المعتقلين؟

■ أما انني محامي الجماعات فهذا امر لا انفيه وانا اعتبرها رسالة أؤديها اما كوني متحدثا باسمهم او باسم الجماعات فهذه صلة انفيها لانها تعني الاشتغال التنظيمي المخالف للقانون ولا احب ان اضع نفسي تحت المساءلة القانونية.

● ولكن اذا كان البعض يصفك بأنك محامي الجماعات الاسلامية فهناك من يقول عنك انك محامي الارهابيين فما صحة ذلك؟

■ أصدقك القول ان المسألة شائكة غير انها تستحق المغامرة ففي كثير من القضايا التي شغلت بها موقع الدفاع عن الجماعات في قضايا العنف الديني هناك تبريرات لكثير من الجرائم التي ارتكبها بعض الشباب في هذه الجماعات في ظل صراع غابت فيه الموضوعية وتفهم الامور وربما ساعد فيها نقص الخبرة وان هناك تجاوزات وقعت من بعض رجال الشرطة.

وفي نفس الوقت في كثير من القضايا امتنعت عن المشاركة في الدفاع حينما غابت عن الاوراق كثير من المبررات التي قد تقنعني بالدفاع عنهم مثل حوادث الاستيلاء على محلات الذهب وحالات القتل العشوائي.

● معنى ذلك أنك غير راض عن بعض ما قامت به الجماعات؟

■ هذا صحيح فليس كل ما ارتكبته عناصر تابعه للجماعات صحيحا وهناك تجاوزات وقعت ولكن لا اريد ان القي باللائمة على هؤلاء الشباب وحدهم فهناك مسؤولة مشتركة سواء الدولة او مؤسسات المجتمع المدني مثل الاحزاب والنقابات هناك قصور حدث منهم.

● ما هي ابعاد هذا القصور؟

■ اعتقد ان لهذه المؤسسات دور حقيقي قصرت في تأديته فما قيمة هذه الاحزاب اذا لم تستطع ان تدير حواراً واسعاً مع هؤلاء الشباب وان تقدم البديل الممكن للتفاهم بدلا من اللجوء للعنف وملء الفراغ الموجود لدى هؤلاء الشباب بدلا من تجاهلهم والقاء العبء كله على الحكومة او اجهزة الامن فالاحزاب ارتكنت الى ربط مواقفها بارادة الحكومة وكذلك النقابات ادى الصراع بين القوى السياسية داخلها الى تحجيم دورها وافتعال ازمات بين هذه القوى السياسية وبعضها ثم بينها وبين الدولة فلم تعد وعاء يسمح بادارة الحوار المرجو.

● هل هناك مثال محدد لما يمكن ان يقوموا به؟

■ مثلاً حينما اطلق قادة الجماعات الاسلامية السجناء مبادرة وقف العنف كنت أتصور أن الاحزاب والنقابات من الممكن ان تلعب دورا كبيرا في تفعيل هذه المبادرة والاشتباك الفكري معها للوصول الى حل جذري لأزمة العنف، وبقيام الاحزاب والنقابات بهذا الدور ترفع الحرج عن الدولة وما يتصور انه مساس بهيبتها.

● تخصصك في قضايا الارهابيين يطرح تساؤل حول كثرتها الا انها لا تدر عائداً ماديا، فهل هناك مصادر تمويل او كما يقال هناك تمويل خارجي؟

■ على كثرة اعداد المعتقلين وتداول القضايا خصوصاً في السنوات الاخيرة، التي احتدم فيها الصراع كان يمثل الدخل من هذه القضايا ومتابعة احوال المعتقلين دخلا لا باس به مع كثرة الاعداد والحالات وليس كل المتهمين في قضايا العنف فقراء فمنهم موسري الحال كما ان القضايا المدنية والتجارية الاخرى تمثل مصدرا هاما للدخل، وللاسف هذه الدعايات حول تقاضي افراد الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني اتعابا من جهات انتشرت حتى صدقها كثير



■ منتصر الزيات ■



من اهالي المتهمين انفسهم.

● هل مازلت حلقة الوصل بين الجماعات لنقل التكليفات للخارج؟

■ هذه مسألة قديمة ترجع الى عام 87 حينما اعتقلتني اجهزة الامن مع اخرين من المحامين بدعوة أننا ننقل تكليفات من داخل السجن الى خارجه ووقتها طالبنا بعرضنا على اجهزة التحقيق وتقديم هذه الادلة ان وجدت الى النيابة العامة ولكن لم يقدم للنيابة شيء يديننا واطلق سراحنا..

● بماذا تفسر ان بعض من وجهت لهم تهم الارهاب كانوا محامين يعملون معك في مكتبك وتحت اشرافك؟

■ دائما نصيحتي التي اسديها لكل محام يرغب في العمل بمكتبي ان يبتعد عن اي علاقات تنظيمية حتى يستطيع ان يؤدي الدور المناسب في خدمة معتقداته ولا يضيرني اذا خالف هذه النصيحة احد وكل يتحمل نتيجة فعله، وما اريد ان اؤكد عليه أن كل من عمل بمكتبي ممن وجهت اليهم اتهامات بالارهاب لم تتم ادانته من اي محكمة طبيعية.

● في بعض تصريحاتك اشرت الى ان اسرائيل والجماعات الاسلامية اصحاب مصلحة في ضرب السفارات الاميركية، الا ترى ان الجماعات الاسلامية بذلك تخدم اسرائيل ومصالحها؟

■ اسرائيل واميركا يبحثان دائما عن المبررات التي تؤدي الى استئصال الحركات الاسلامية الاصولية وفي سبيل ذلك يدبرون المكائد ويزرعون الجواسيس والعملاء الذين يفتعلون حوادث تبرر ضرب الجماعات باعتبار أن هذه الجماعات من الممكن ان تكون اهم خطوط الدفاع اذا قامت حرب بين مصر واسرائيل.

● ماذا تعني بقولك انك من الجماعات وهم منك؟

■ أنا منهم واعتز بذلك لكوني احد ابناء الحركة الاسلامية التي ساهمت في تاسيسها منذ وسط السبعينات واتفهم كثير من المبررات التي قد تدفع البعض منهم الى العنف.

● العنف ام الارهاب؟

■ اللفظ الدقيق هو العنف.

● وهل في اقتحام محلات الذهب والقتل العشوائي مجرد عنف أم هو الارهاب بعينه؟

■ المسألة فيها كثير من المداخلات التي تحتاج الى فض الاشتباك فالذي دفع بعض الشباب صغيري السن الى ارتكاب مثل هذه الجرائم امور في الاصل لها وجهة شرعية وما كان لهذا الفهم أن يكون لو وجدت القدوة ولو كان المناخ طبيعيا.

تقرير للخارجية الأمريكية يؤكد:

نجاح مصر فى مواجهة جماعات الإرهاب

براءة ليبيا من التورط في أعمال إرهابية

اتهام أسامة بن لادن بالسعى لامتلاك أسلحة الدمار

واشنطن ـ أ. ش. أ.: اكدت الولايات المتحدة الامريكية امس، نجاح مصر فى مواجهة جماعات الارهاب والتطرف، كما اكدت انتعاش صناعة السياحة المصرية بسبب تحسن المناخ الامني. اشار التقرير السنوى لانماط الارهاب الدولى الصادر عن الخارجية الامريكية الى انخفاض عدد ضحايا العمليات الارهابية فى مصر العام الماضي الى ٤٧ شخصا، مقابل ١٥٠ شخصا عام ١٩٩٧. ارجع التقرير انخفاض عمليات الارهاب فى مصر جزئيا الى تكثيف قوات الامن جهودها ضد المتطرفين عقب حادث الاقصر عام



حبيب العادلى وزير الداخلية

١٩٩٧، والذى راح ضحيته ٥٠ سائحا و٤ مصريين. كما اشار التقرير الامريكي الى ان المتطرفين المصريين لايزالون يوجهون التهديدات الى مصر والولايات المتحدة، بسبب عمليات اعتقال وتسليم بعض كوادرهم من البانيا واذربيجان وجنوب افريقيا وايطاليا وبريطانيا، وحذر التقرير من احتمال وجود تعاون بين جماعة الجهاد فى مصر والمتطرف العالمى اسامة بن لادن. واعترف التقرير الامريكى ببراءة ليبيا من الاتهامات الامريكية التى وجهت اليها بالتورط فى اعمال ارهابية، بلغ عدد العمليات الارهابية على مستوى العالم ٢٧٣ عملية، واسفرت عن مقتل ٧٤١ شخصا اغلبهم من القارة الافريقية فى العام الماضى. واتهم التقرير المتطرف العالمى اسامة بن لادن بالسعى الى امتلاك اسلحة الدمار الشامل.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٥/١٩٩٩

تقرير أمريكي:

مصـــــر حققت نجـاحا في مواجهة الجماعات الإرهابية

واشنطن - أ.ش.أ - حققت مصر نجاحا في مواجهة الجماعات الإرهابية، كما أن صناعة السياحة المصرية انتعشت في عام ٩٨ بسبب تحسن المناخ الأمني. جاء ذلك في التقرير السنوي لأنماط الإرهاب الدولي، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، والذي أوضح أن عدد ضحايا العمليات الإرهابية انخفض في العام الماضي إلى ٤٧ شخصا فقط، مقابل نحو ١٥٠ شخصا في عام ٩٧.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٥ / ١٩٩٩

الخارجية الأمريكية:

نجاح أجهزة الأمن فى مواجهة الجماعات المسلحة وراء انتعاش حركة السياحة فى مصر

واشنطن - ا.ش.ا

اكد تقرير امريكي امس ان الامن المصرى حقق نجاحا كبيرا فى مواجهة الجماعات الارهابية. اوضح التقرير السنوى لانشطة الارهاب الدولى والذى تصدره الخارجية الامريكية ان صناعة السياحة فى مصر انتعشت خلال عام ١٩٩٨ بسبب تحسن المناخ الامنى واشار الى ان عدد ضحايا الارهاب انخفض الى ٤٧ شخصا فقط مقابل ١٥٠ شخصا فى عام ١٩٩٧.

وارجع التقرير انخفاض عمليات الارهاب الى تكثيف جهود قوات الامن المصرية ضد المتطرفين خاصة من اعضاء الجماعة الاسلامية عقب حادث الاقصر.

واضاف انه رغم الاجراءات الامنية المشددة فان المتطرفين وخاصة من جماعة الجهاد مازالوا يوجهون تهديدات الى مصر والولايات المتحدة الامريكية بسبب عمليات الاعتقال التى تتم ضد كوادرهم فى البانيا وايطاليا واذربيجان وبريطانيا.

حذر التقرير من احتمال وجود تعاون بين حركات التطرف فى مصر والمنشق السعودى اسامة بن لادن.

واعترف التقرير السنوى للخارجية الامريكية بان ليبيا بريئة من الاتهامات الامريكية التى وجهت اليها بالتورط فى اعمال ارهابية.

واوضح التقرير انه رغم انخفاض العمليات الارهابية فى العام الماضى فان عدد الضحايا ارتفع الى رقم قياسى مشيرا الى ان العمليات الارهابية فى العالم وصلت الى ٢٧٣ عملية ارهابية واسفرت عن مقتل ٧٤١ شخصا اغلبهم فى القارة الافريقية نتيجة حادثى تفجير السفارتين الامريكيتين فى نيروبى ودار السلام فى الصيف الماضى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٥/١٩٩٩

تأجـيل قـضـيـة الإرهابيـين بديروط إلى جلسة ١٩ يونيو

اسـيـوط ـ عـبـده التـنـاحي: قـررت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بأسيوط امس تأجيل نظر قـضـيـة الإرهابيـين بديروط والتى تضم ٤ متهمين إلى جلسة ١٩ يونيـو القـادم تلبـيـة لطلب الدفـاع للاطلاع على أوراق القـضـيـة وإعـلان شـهود الاثبـات والنفى عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار بكرى عبدالله رئيس المحكمة وعضوية المستشـارين أحمد محمد اسماعيل وحلمى عبدالعظيم بحضور وليد أحمد صالح وكيل النيابة وبأمانة سر جميل شكرى ومحمد كباس.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ٥ / ١٩٩٩

فى قضية تنظيم الجماعة الإسلامية بالإسكندرية:

المحكمة تواجه المتهمين بالتهم والتأجيل للثلاثاء القادم

كتب محمد البهنساوى:

واصلت المحكمة العسكرية العليا أمس نظر قضية الجماعة الاسلامية بالاسكندرية واجهت المحكمة المتهمين وعددهم ٢١ من أعضاء التنظيم بالتهم التى وجهتها اليهم النيابة العسكرية فى قرار الاحالة وانكروها جميعا. اشاد أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بالقرارات الانسانية لهيئة المحكمة العسكرية لصالح المتهمين وذويهم.. قررت المحكمة التأجيل لجلسة الثلاثاء القادم لسماع اقوال ٦ من شهود الاثبات.

طلب الدفاع عن المتهمين نسخة من ملف القضية واحالة بعض المتهمين الى المستشفى لتوقيع الكشف الطبى عليهم.

وفى لفتة انسانية لهيئة المحكمة وافقت على طلب المتهم الثانى احمد اسماعيل الشيخ بوجود بعض زملائه معه فى محبسه لانه مصاب بالصرع ويسقط فاقدا الوعى عندما تنتابه حالة الصرع فوافقت المحكمة.

ثم واجهت المحكمة المتهمين بما جاء فى قرار الاحالة وهى تهم الانضمام الى جماعة غير مشروعة الغرض منها تعطيل احكام الدستور ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها واتخاذ الارهاب سبيلا لتحقيق ذلك وتولى المتهمون الثلاثة الأول فوزى مصطفى واحمد اسماعيل الشيخ وعاطف موسى سعيد قيادة التنظيم وكونوا مجموعات لاغتيال بعض رموز الحكم والقيادات الامنية وتدمير المنشآت الاقتصادية كما اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمدى وحيازة اسلحة ومفرقعات وتزوير محررات رسمية لتحقيق اهدافهم.



عدد من المتهمين فى القضية بينهم المتهم الأول فوزى مصطفى والثانى أحمد اسماعيل الشيخ.. أثناء جلسة أمس «تصوير مكرم جاد الكريم»



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٥/١٩٩٩

تأجيل نظر قضية تنظيم الجماعة الإسلامية بالإسكندرية للثلاثاء القادم لسماع شهود الإثبات

كتب ـ عبدالحميد شعير:

واصلت المحكمة العسكرية العليا نظر قضية تنظيم الجماعة الاسلامية بالاسكندرية «قصر المنتزه» التى تضم ٢١ متهما وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة الثلاثاء القادم لسماع شهود الاثبات.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها ، حيث تأكدت من وجود دفاع موكل عن المتهمين جميعا ثم تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام الذى تضمن تهم الانضمام الى جماعة أسست على خلاف احكام القانون الغرض منها تعطيل احكام الدستور والقوانين وتهمة الاتفاق الجنائى على ارتكاب جرائم من شأنها الاخلال بالأمن والسلام الاجتماعي وتهمة تزوير فى أوراق رسمية وكذلك حمل واحراز أسلحة لاستغلالها فى ارتكاب جرائم ضد الأفراد ورجال الشرطة وقد انكر جميع المتهمين التهم المنسوبة اليهم فى قرار الاتهام ، وفى لفتة انسانية قام رئيس المحكمة برفع الجلسة بناء على طلب المتهمين لتمكينهم من رؤية ذويهم ثم عادت للانعقاد، حيث قررت المحكمة عرض بعض المتهمين على طبيب السجن نظرا لظروفهم الصحية والتأجيل لجلسة الثلاثاء القادم للاستماع لشهود الاثبات.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٥ / ٥ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة العسكرية العليا تقرر تأجيل محاكمة ٢١ إرهابيا إلى جلسة الثلاثاء القادم لسماع شهود الإثبات

قررت المحكمة العسكرية العليا فى نهاية جلستها امس تاجيل محاكمة ٢١ من أخطر عناصر الإرهاب إلى جلسة الثلاثاء المقبل لسماع شهود الاثبات من رجال الأمن الذين قاموا بإجراء التحريات والقبض على تلك العناصر ويأتي على رأس المتهمين الارهابى احمد اسماعيل الشيخ والمتهم من قبل فى قضية ضرب السياحة عام ١٩٩٣ وعدد أخر من المتهمين من محافظات الاسكندرية والقاهرة والمنيا. وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها صباح امس وسط إجراءات أمنية مشددة وسرية تامة. وفى بداية الجلسة اثبتت النيابة العسكرية حضور المتهمين كما تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام الذى يتضمن ان عناصر الارهاب انضمت لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور الغرض منها الدعوة إلى تعطيل احكام القوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وكانت هذه الجماعة تستخدم الارهاب لتحقيق اغراضها بأن وضع افرادها انفسهم تحت إمرة هذه الجماعة وتولي عدد من المتهمين مسئولية الدعوة لفكر واهداف الجماعة والاشراف عليها وتدريب اعضائها عسكريا والتنسيق والاعداد واصدار التكليفات ، كما دعت هذه الجماعة إلى التمرد على نظام الحكم القائم بالبلاد وإباحة الخروج عليه وقتاله عن طريق تكوين مجموعات تتولى القيام بأعمال رصد واغتيال رجال الامن والشخصيات العامة وتفجير وتخريب بعض مؤسسات الدولة العامة والاقتصادية وذلك باستخدام القوة والعنف للترويع والتهديد مما يؤدى إلى إيذاء الأشخاص وبث الرعب بينهم وتعريض حياتهم وحرياتهم وأمنهم للخطر كما قامت عناصر الارهاب بتزوير محررات رسمية منسوب صدورها لعدد من الجهات. وبعد تلاوة قرار الاتهام أنكر المتهمون الاتهامات وطلب أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين التصريح لهم بتسلم ملفات الدعوى وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة الثلاثاء القادم مع استمرار حبس المتهمين. من ناحية أخرى أكدت مصادر امنية ان القضية تضم عددا من عناصر الارهاب الذين قام الارهابى الأول احمد اسماعيل الشيخ بتدريبهم عسكريا على حمل واستخدام السلاح تمهيدا للقيام بعمليات انتحارية كما ان المتهم الاول استطاع تجنيد عناصر التنظيم بعد ان اطلقت المحكمة العسكرية سراحه فى القضية المعروفة باسم «ضرب السياحة» عام ١٩٩٣ وتمكن من استقطاب عدد من عناصر التنظيم من بينهم فوزى السيد على وأحمد فرغلى مبارك ومحمود يوسف حامد ومحمود محمد رمزى وعاطف موسى هلال بالاضافة إلى عدد من المتهمين من محافظة الاسكندرية. واشار المصدر إلى ان المتهم الأول اعترف تفصيليا امام النيابة بالمخطط الذى كان مزمعا القيام به وكيفية تجنيد عناصر الجماعة والتدريب على العمليات وفك وتركيب الأسلحةوالمتفجرات بقصد استخدامها فى عمليات تخل بالأمن والنظام العام.

عادل السروجى



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٥ / ١٩٩٩

قضية ورأى

يظن الناس ان الافراج عن عدد كبير من اعضاء الجماعة الاسلامية تحت عنوان الافراج عن «التائبين» هو بمثابة حافز لاعضاء تنظيم الجهاد لترك السلاح والعودة الى التوبة حتى يحظوا بالعفو والاندماج مرة اخرى فى الحياة كما يحمل الظن فى وجهه الاخر نجاحا للضربات الامنية ويأسا للتنظيمات المسماة بالاسلامية.

وكان ظنى قبل ان يتم الافراج .. ان يكون هناك حوار مفتوح وعلنى بين رجال الدين والفكر والرأى والسياسة فى الداخل والخارج وبين اعضاء الجماعة الاسلامية ـ التائبين حاليا ـ حتى نعرف لماذا كان الذنب والارهاب وترويع الناس ونتعرف على الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وراء هذا الجرم الذى ضاع ضحيته المئات من المواطنين الابرياء وماصاحب ذلك من ضياع لمصالحهم الاجتماعية والاقتصادية انعكست على عائلاتهم مما يولد فى المستقبل.. الارهاب المضاد وحتى نتأكد ان الدافع للتوبة ليس اليأس وطول البقاء فى السجن وانما تصحيح للافكار والمعتقدات وفهم ما كان يدور حولنا ونحن فى غيابات الحياة ويترك الحوار يأخذ مجراه ويسمح للناس من كل الاوطان بطرح الاسئلة على التائبين حتى تطمئن قلوبهم مع رجال الفكر الى هذه التوبة ويكون قرار الحسم للناس الذين دفعوا الثمن غاليا.

وربما لو استمع اهل تنظيم الجهاد وغيره ممن يحملون السلاح الى هذا الحوار الفكرى وشاهدوا بأعينهم دموع الاسر التى اغتال الارهاب امانها وفقدت معه طعم الحياة بعد رحيل اعز الناس لديهم.. ربما.. امتنعوا عن حمل السلاح او امتنع غيرهم عن الالتحاق بهم ليس بسبب الردع الامنى ولا بالتوبة عن السجون وانما بالتصحيح والعودة الى الايمان الصحيح وانه لااعتداء او قصاص الا لمن يعتدى عليه والقانون يكفل هذا الحق ويقوم بتنفيذه بدون توبة.

احمد شلبى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٥/١٩٩٩

قائمة المطلوبين فى تنظيم الجهاد

مازال قادة تنظيم الجهاد يتحركون في الخارج. بعضهم حصلوا على اللجوء السياسى فى عدة دول، وآخرون قدموا طلبات لمنحهم اللجوء. لم يبت فيها بعد، وعلى رغم الحملات المكثفة لمطاردة مسئولي الجهاد الذين صدرت ضد غالبيتهم أحكام مختلفة أقلها الأشغال الشاقة.

من هم هؤلاء المطلوبون، الذين تردد وسائل الاعلام أسماءهم بين حين وآخر؟

فى هذا التحقيق نورد تفاصيل حول شخصيات هؤلاء المطلوبين، والوضع التنظيمى لكل منهم، بينما نبتعد عن ذكر أسماء بعضهم ممن يوجدون فى احدى الدول الأوروبية، ونحاور ايضا اللواء حسن أبوباشا وزير الداخلية الأسبق، حول أسلوب عمل الجماعات والرؤية المستقبلية لخريطة الارهاب داخل مصر، وما تحقق على صعيد المكافحة من نتائج حقيقية، كما نحصل على راى واحد ممن يدافعون عن اعضاء الجهاد.

قادة الجهاد وعناصره الرئيسية يتركزون في عدة دول منها أفغانستان، والسودان، والبانيا، واليمن، وبريطانيا، والنمسا، وهؤلاء هم:

● أيمن ربيع الظواهرى، أمير عام تنظيم الجهاد منذ عام ٩١، ويعاونه فى مجلس الشورى مجموعة من قيادات التنظيم منهم: عبدالله محمد رجب، واحمد سلامة مبروك، وثروت صلاح شحاتة، ومحمد ربيع الظواهرى، ونصر فهمى نصر، وعادل عبدالقدوس، ومرجان مصطفى سالم، ويرتبط الظواهرى بعلاقة وطيدة مع اسامة بن لادن، ويوجد حاليا فى افغانستان مع بن لادن، وتولى الظواهرى التخطيط لتفجير السفارة المصرية فى إسلام اباد عام ٩٥، واجتمع مع قيادات التنظيم في بيت الشباب باليمن وقرر لمعاونيه ان تفجير السفارة تم بسبب جمعها معلومات عن التنظيم وتسببت فى ترحيل عدد كبير من أعضائه، ونكر ان ضرب السفارة جرى فى سرية تامة وعملية الاعداد جرت فى احدى المدن القريبة من إسلام اباد، وان التفجير حدث بواسطة انتحارية نفذها المكنى ابو دجانة.

تنقل الظواهرى بين عدة دول منها باكستان، واليمن، والسودان،

أبوباشا: هياكل الجماعات أصيبت بالشلل لكن خطرها لم ينته..!

وانربيجان، وامريكا، وشارك فى تاسيس الجبهة العالمية لتحرير المقدسات مع بن لادن، وتطالب امريكا براس الظواهرى، باعتباره تواطا فى تفجير سفارتيها فى نيروبى ودار السلام العام الماضى.

● محمد محمد الظواهرى: مسئول الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد وعضو مجلس الشورى، وكان يتولى الاتصال بقيادات التنظيم داخل مصر ويتنقل مع شقيقه ايمن الظواهرى، ويشرف محمد الظواهرى علي وضع خطط العمليات التى ينفذها التنظيم والتى تسند للجناح العسكرى الذى يقوده. وهو عضو فى جبهة تحرير المقدسات الاسلامية التى يراسها أسامة بن لادن تحت رعاية حركة «طالبان».

● ثروت صلاح شحاتة: هارب من حكم بالاعدام في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى عام ٩٣، من اعضاء مجلس شورى التنظيم، تولى لجنة التنظيم المدنى بعد تسليم احمد مبروك إلى مصر، ويسير شحاتة مع ايمن الظواهرى كظله.

● صبحى محمد ابوسنة: (ابوحفص المصرى): كشف «الأهرام» للمرة الاولى عن اسمه الحقيقى في فبراير الماضى، ويعد ابوحفص من مسئولى تنظيم القاعدة، وتطالب السلطات الأمريكية براسة ورصدت ٥ ملايين دولار لمن يدلى بمعلومات تساعد فى ضبطه وهو وثيق الصلة باسامة بن لادن - وتولى مسئولية القاعدة بعد ابوعبيدة البنشيرى - وتنقل معه بين العديد من الدول العربية والأجنبية، كما التقى بعدد من عناصر الجهاد فى الأردن، واليمن، وباكستان، والسودان، وافغانستان، وتركيا، وأسس أبوحفص مع بن لادن تنظيم القاعدة فى بداية عام ٩١ بافغانستان وانتقلت قواعده إلى السودان حتى ٩٦ وعاد بن لادن وابوحفص إلى افغانستان مرة اخرى، ولايزالا فيها حتى الان.

● عبدالعزيز موسى الجمل: قائد جميع معسكرات التدريب فى افغانستان، كلف ثلاثة من أعضاء التنظيم بالتدريب على الطيران الشراعى، للاعداد لعملية تخليص المعتقلين من داخل سجن طره بالقاهرة، واشرف على تدريب العناصر الارهابية على استخدام الأسلحة والمواد المتفجرة، ويضطلع بمسئولية اختيار عناصر التنظيم المتميزة، الذين يتم تكليفهم بمهام خاصة.

● عادل السيد عبدالقدوس: تقول عنه اجهزة الأمن المصرية انه مسئول محطة تنظيم الجهاد في النمسا، وهو هارب من حكمين بالاعدام احدهما فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى عام ٩٣ والاخر قضية احياء نشاط التنظيم الذى صدر فى ابريل الماضى ويتولى مسئولية لجنة الأسر فى التنظيم وهو عضو مجلس الشورى بالتنظيم، وقدم طلبا للسلطات النمساوية لمنحه اللجوء السياسى.

● أحمد حسين عجيزة: المعلومات التى تقولها اجهزة الأمن وتؤكدها اعترافات مقربين من عجيزة تسلمتهم مصر، حدوث خلافات بين عجيزة وايمن الظواهرى عندما طلب الأول زيادة سلطاته، لكنها قوبلت بالرفض بسبب القبض على نحو ١٠٠٠ من الاعضاء فى قضية طلائع الفتح عامى ٩٣، ٩٤ لسوء تخطيط عجيزة حسب اعتقاد الظواهرى، وكون الأول تنظيما يحمل اسم «طلائع الفتح» واتخذ من اليمن مركزا لنشاطه، وتسلمت مصر قبل أيام مجموعتين من اعضاء طلائع الفتح من اليمن، والكويت، وسوريا، ومازالوا رهن التحقيقات، ويحتل عجيزة قائمة المتهمين في القضية رقم ٧١٨ لسنة ٩٦ حصر امن دولة والخاصة بتفجير السفارة المصرية فى باكستان عام ٩٥.

● سيد إمام الشريف: تولى إمارة تنظيم الجهاد حتى عام ٩١، ومع حدوث انشقاقات فى صفوف التنظيم، تنازل عن الامارة للظواهرى، واسندت له مهمة إصدار الابحاث والمطبوعات والمنشورات، ومنها «كتاب العمدة فى إعداد العدة . والهادى إلى سبيل الرشاد».

● على ابوالسعود: ضابط سابق برتبة «رائد» واستقال عام ٨٤ وسافر إلى الولايات المتحدة والتحق بالجيش الأمريكى، دخل مصر عام ١٩٩٥، وهرب لأمريكا بجواز سفر مزور، ويعد من قيادات الجهاد، ومسئول محطة التنظيم فى الولايات المتحدة وسبق تدريبه بعضا من عناصر الجهاد فى معسكرات

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ / ٥ / ١٩٩٩

افغانستان، هارب من حكم بالاعدام في قضية محاولة احياء نشاط التنظيم في الشهر الماضي.

● محمد زكي مجحوب: من كوادر الجهاد في الخارج سبق تلقيه دورات عسكرية راقية في افغانستان على استخدام الأسلحة والمتفجرات، وتولى مسئولية محطات التنظيم في سوريا والسودان واستقبال العائدين من افغانستان واعادة دفعهم إلى مصر لتنفيذ بعض العمليات الإرهابية.

● اسامة صديق ايوب: هارب من حكمين بالمؤبد والأشغال ١٥ عاما غادر مصر عام ٨٩ إلى افغانستان، وتنقل بين السودان واليمن والأردن لاستقبال عناصر التنظيم وتسكينهم واستقر به الحال في المانيا منذ مارس ١٩٩٦ التي توجه اليها وقدم طلبا لمنحه اللجوء السياسي الا ان المحكمة رفضت طلبه في ابريل من نفس العام، مما دفعه لاستئناف الحكم، وتلقى ايوب تدريبات في افغانستان.

● عصام شعيب محمد: من كوادر الجهاد، تردد على العديد من محطات التنظيم بالخارج خاصة في اليمن والأردن وتولى مسئولية استقبال وتسكين عناصر التنظيم في الاردن، كما شارك بعض عناصره في عمليات السطو التي ارتكبوها اثناء وجودهم في اليمن لتوفير الدعم المادي اللازم للانفاق على حركتهم، كما سبق له التدريب في افغانستان.

● عبدالقادر محمود السيد: مسئول تزوير المستندات والوثائق الرسمية بمحطة التنظيم في الأردن تلقى دورات راقية على اعمال التزوير في افغانستان، وتنقل بين مختلف محطات التنظيم في الخارج.

خطورة الجهاد

سالت اللواء حسن ابوباشا وزير الداخلية الأسبق والذي يعد أحد القلائل الذين تولوا ذلك المنصب وكانت لهم بصمات واضحة في الأمن السياسي - عن رؤيته للموقف الأمني حاليا، والتعاون الدولي ونتائجه وما اصاب الهياكل التنظيمية للجماعات داخليا وخارجيا..!

الاجابات لها دلالات لكونها تاتي من خبير ومرجع في المكافحة وقال اللواء حسن ابوباشا هناك كثير من الايجابيات منها التطور الملحوظ في جهاز الآمن خاصة في السنة الأخيرة من حيث القدرة علي الرؤية المستقبلية لحركة النشاط الارهابي والتقدير السليم والاختراق العلمي، لذا اصبح للامن القدرة على الفعل وليس رد الفعل، كما كان يحدث في فترة ليست قصيرة.

وحدثت سلبيات عدة أبرزها «بسذاجة مفرطة» السماح لعدد كبير ممن افرج عنهم بعد قضاء عقوباتهم وعلى راسهم ايمن الظواهري بالسفر للخارج، بدعوى التخلص منهم، وكانت النتيجة تجمع هؤلاء في الخارج وبداوا في الترتيب لتمويل نشاطهم، والاتصال بالداخل وتشكيل عمل إرهابي منظم مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ونفذت عمليات ضخمة سببت خسائر بالمليارات، نتيجة قصور في الرؤية الامنية، ولكن حاليا - والواقع يؤكد هذا - جهاز الامن يتحرك باسلوب علمي وبعيد عن العمل العشوائي والدعاية المفرطة، وهو ما اعطى له القدرة على معرفة الخريطة الكاملة للنشاط الارهابي والسري والعمل غير المشروع وأمكنه الرؤية المبكرة والتوقع مما يجعله قادرا على الاجهاض المبكر، كما ان الراى العام استنفر ضد إسلوب الجماعات واهدافها وحركتها، وحدوث نوع من التعاون الدولي المثمر، كان من نتيجته تحول ملحوظ على المستوى العالمي بالنسبة للعمل الارهابي، وعلى المستوى العربي كانت من ثماره توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب في العام الماضي، وجاءت نتائجها بتسلم مصر بعض الهاربين.

واكد اللواء ابوباشا ان السياسة الامنية الحالية التي نجحت في الافراج عن دفعات ممن يطلق عليهم «التائبون» ومثل هذه الدفعات لها رد فعل ايجابي يؤدي إلى إنسلاخ أعداد من العناصر التي كانت مرتبطة بالعمل الارهابي سواء من الجماعة أو الجهاد ومراجعة مواقفهم والابتعاد عن الارتباط التنظيمي، والبيانات التي صدرت من الجماعة بوقف العنف، تصحيحا لمعتقدات خاطئة كانوا يعتقدونها تكشف وجود خلاف في وجهات نظر الجماعات بصفة عامة عن الاستمرارية في العمل الارهابي ويستطرد اللواء ابوباشا قائلا: نعم حدث تراجع ملحوظ في العمليات، نتيجة للدور الذي يؤديه جهاز الأمن، ولكن مازال امامنا نوع من التحفظ «ان التراجع ربما يكون مرحليا» لا شك ان الضعف أصاب الهيكل التنظيمي للجماعات، وربما التراجع المرحلي لاستعادة القوة وسد الثغرات التي اصابت هياكلها التنظيمية في انتظار ظروف قد تفتح لها ابواب الحركة مرة اخرى، بجانب ضعف الحركة السياسية وهي من الأسباب التي فتحت الباب بدرجة كبيرة لهذه الجماعات لاستقطاب الاف الشباب، ومن هنا مازال التيار الفاعل في محيط الشباب هو التيار السياسي الديني وأيضا بين المثقفين، والنتائج الخطيرة هنا لا تظهر بسرعة كبيرة ولكن على المدى الطويل، ولابد من النظر لمسالة العمل الارهابي والجماعات على المستوى العالمي على ان لها وجودا وقدرة على التمويل والامتداد للداخل وتلك نقطة مهمة توضع في الاعتبار مستقبلا.

مسئوليات الأمن

وحدد اللواء حسن ابوباشا مسئوليات جهاز الأمن، وقال انها مازالت تتعاظم. وعلى الأمن الا يركن للاطمئنان امام التراجع المرحلي بل عليه زيادة التعاون الدولي واستثماره ودعمه ودفعه للامام بصفة مستمرة، للوقوف علي النشاط الخارجي، ولابد ان تكون خريطة الجماعات واضحة باستمرار وهذا يتطلب القدرة علي الاختراق والتوقع نتيجة المعلومات سواء من التعاون الدولي او الاختراق، والاهتمام بكفاءة رجال الأمن المسئولين عن هذا النشاط وفتح الطريق امام القوى السياسية الشرعية «لتتحرك» ولتفهم ان الخطر الذي يواجهها سياتي من نمو هذا التيار باجنحته المختلفة، ووضع خطة لاجهاض الايديولوجيات المتطرفة من مفاهيمها، وتفريغ الفكر المتطرف من مفاهيمه واساليبه الخاطئة وتاويلاته للقران الكريم والاحاديث الشريفة ويستطرد: القانون المصرى مستمد من الشريعة بنسبة ٩٩،٩٪ ماعدا مسالتي الحدود والربا، وهاتان فيهما اجتهاد كبير على مستوى التاريخ الاسلامي، لذا فنحن لسنا في حاجة لمن يطالبون بحزب ديني، والذي ينادي به «الاخوان» ويضيف: كل تفريعات التطرف من الاخوان فكتاب «معالم على الطريق» أصبح مفرخة التطرف وتلك مسئولية الجماعة المنحلة، وخطورة الحزب الديني ان يكون مرجعية كل موقف وقرار، وأى معارضة سيكون لها بعد ديني، كما ان مثل هذا الحزب لن يقدم جديدا.

ايجابيات المرحلة

واعتبر اللواء ابوباشا ان تنظيمي الجهاد والجماعة في حالة ضعف اصاب هياكلهما في الداخل والخارج، وربما هذا يدفعهما لتعديل مواقفهم مرحليا.

وممكن استمرار الضعف بسبب المواجهة المستمرة والتعاون الدولي ويؤكد الرجل المحنك: أن جميع ايجابيات المواجهة، جاءت مع تولي السيد حبيب العادلي المسئولية، «فله رؤية علمية، وادراك تام بمتطلبات المرحلة وادوات فاعلة يحركها باقتدار، كما انه يؤمن تماما التنسيق الجيد مع الاجهزة الاخرى، ويعمل بالمنطق العلمي الذي يفهم أن دور الامن الاجهاض والرؤية المسبقة، والامتداد للرؤية من الداخل للخارج وربط الاحداث»، وقال: ان جهاز الامن استعاد صحته، ولديه الحركة المبكرة سواء في صورة الاجهاض المبكر او دفع مؤسسات الدولة للتعاون معه ورسم الخريطة الكاملة امامه.

وفى تقدير احد المحامين المحسوبين على تنظيم الجهاد يعتبر ان التنظيم يعاني من صعوبات شديدة، فصفوة قادته في الخارج



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٥/١٩٩٩

محاصرون ويسعون إلى البحث عن التامين الشخصى لانفسهم، وهذا يمنع فرصة اتصالهم بقواعدهم او عناصرهم. ايضا جهاز الأمن استهدف عناصر الجهاد في الداخل في ضربات عديدة قوضت نشاطهم وادت إلى اجهاد قواعدهم او بالتالى عدم امكانية قدرتهم على اى رد فعل وامامهم سنوات لاعادة ترتيب اوراقهم لكن هذا لا يمنع من كون الجهاد حركة فكرية سرية تستوجب التعامل معها بحذر.

■ أحمد موسى



المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٥ / ١٩٩٩

النائب العام يستعرض خلال ساعات أوراق التحقيقات في قضية تهريب الأسلحة تمهيدا لإعلان قرار الاتهام

كتب ـ أحمد موسى:

يستعرض المستشار رجاء العربى النائب العام خلال ساعات، اوراق التحقيقات فى قضية تهريب شحنة اسلحة من دولة عربية إلى مصر، تمهيدا للتصرف فى القضية وإحالة المتهمين البالغ عددهم ٢٢ شخصا إلى محكمة أمن الدولة «طوارئ» بالإسكندرية.

وباشر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة امن الدولة العليا التحقيقات في القضية التى تعد الأولى من نوعها، وانهى فريق المحققين والذى يضم هشام بدوى ورأفت عباس وعمرو فاروق رؤساء النيابة. واشرف العشماوى وسامح ابو زيد واشرف هلال وهانى حمودة وكلاء اول النيابة، التحقيقات مع المتهمين المحبوسين احتياطيا، وسماع اقوال الشهود من ضباط مباحث امن الدولة. وادلى تجار الأسلحة الثلاثة باعترافات عن شراء عدد من المسدسات والبنادق المسروقة من احد مخازن جيش دولة عربية، باسعار مختلفة للقطعة الواحدة وتصل إلى ثلاثة آلاف جنيه، بينما حصل بعض السماسرة على مبالغ مالية نظير توسطهم فى بيع الأسلحة والتى يتراوح عددها بين ٤٥ و٦٠ قطعة مختلفة.


رجاء العربى

وأكدت التحقيقات أن عملية التهريب كانت تتم بعد تجهيز الشاحنات العملاقة وفك الأسلحة ووضعها فى اماكن سرية أسفل خمولة البضائع المحملة على تلك الشاحنات.. والتى يصعب كشفها خلال عبورها منفذ السلوم البرى.

ويتم تسليم تلك الأسلحة فى الأراضى المصرية لإعادة تركيبها لدى بعض التجار.



المصدر : السابقة

التاريخ : ٩/٥/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لعدم وجود ادلة ضدهم

القضاء المصري يرفض دعوى ضد ضباط متهمين بتعذيب اقباط

■ سوهاج ـ مصر ـ ا.ف.ب : رد امس المدعي العام في سوهاج في صعيد مصر الدعوى المرفوعة على اربعة من ضباط الشرطة متهمين بارتكاب اعمال عنف ضد اقباط في قرية الكشح. وكانت القضية اثارت ضجة كبيرة في مصر بعد ان نشرت صحيفة «صنداي تلغراف» البريطانية في 25 اكتوبر مقالا بعنوان «الشرطة المصرية تصلب المسيحيين وتغتصبهم في الكشح». وقال المصدر نفسه ان المدعي العام في سوهاج «500 كلم جنوب القاهرة» رد الدعوى لمصلحة الضباط الاربعة الذين يتهمهم 15 من سكان قرية الكشح بتعذيبهم .

وقال المدعي العام انه لاادلة لتوجيه تهمة الى ضباط الشرطة الاربعة ابو الفضل ثابت وهاني جمال واشرف حسين قدري واسلام محمد. وكان الضباط الثلاثة جمال وقدري ومحمد المسؤولون عن قسم التحقيقات في مركز الشرطة في قرية الكشح قد نقلوا في الخامس من نوفمبر الى وظائف ادارية بقرار من وزير الداخلية حبيب العادلي لمنعهم من عرقلة تحقيق النيابة . واوضح المدعي العام أن الاطباء الشرعيين المكلفين النظر في الشكاوي اكدوا في تقاريرهم انهم لم يجدوا اثارا تدل على تعذيب المدعين والجروح التي شوهدت عند بعضهم ناجمة عن امراض وليس عن تعذيب.

وقد كشفت المنظمة المصرية لحقوق الانسان هذه القضية في تقرير نشرته في 28 سبتمبر الماضي بعنوان «عقاب جماعي في الكشح» واكدت المنظمة ان الشرطة اوقفت غداة مقتل اثنين من الاقباط في 14 اغسطس في قرية الكشح 1200 من سكانها وعذبت بعضهم. ونقلت المنظمة عن شهود عيان اتهامهم رجال الشرطة الاربعة بتعذيب المتهمين.

واكد بطريرك الاقباط البابا شنودة الثالث في بداية نوفمبر ان مسيحيين كانوا ضحايا «اعتداءات» من جانب الشرطة وعبر عن ارتياحه لقرار وزير الداخلية نقل ضباط الشرطة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/٥/١٩٩٩

تحولات جماعات العنف

شهدت الساحة السياسية المصرية فى الفترة القصيرة الماضية تحولا مهما تمثل فى قيام جماعات العنف المتطرفة بتأكيد نبذ العنف وتحولها نحو اتباع أساليب العمل السياسى السلمى. فقد اعتادت هذه الجماعات ممارسة العنف والإرهاب بشكل متقطع طوال العقدين الماضيين، الأمر الذى كانت له تكلفة عالية على الامن والاستقرار والتنمية. ويبدو أن حزمة السياسات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التى جرى تطبيقها فى السنوات الماضية قد أقنعت قيادات وأنصار هذه الجماعات بعدم جدوى هذه الأساليب وحملها على إحداث هذه التحولات. والمهمة المطروحة الآن على المجتمع السياسى المصرى بمؤسساته المختلفة هى بذل أقصى الجهد لترسيخ هذا التحول وضمان ديمومته، وهى مهمة معقدة تحتاج منا إلى الكثير من التفكير والعمل.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٠/٥/١٩٩٩

ترسيخ التحول

تبين متابعة معدلات وقوع حوادث وسقوط ضحايا الأنشطة الإرهابية تراجعا ملحوظا وهو الذى يشجع على القول بان موجة الإرهاب التى تعرضت لها مصر فى النصف الأول من التسعينيات قد انحسرت، الأمر الذى يستوجب إعطاء الفضل لأهله الذين قاموا برسم وتنفيذ مجموعة السياسات التى أسفرت فى النهاية عن هذه النتيجة التى تعد بكل المقاييس رائعة، والتى بفضلها تحقق لمصر والمصريين الأمن والاستقرار الذى ندرك جميعا حاجتنا الماسة إليه من اجل توفير المناخ الملائم لاستكمال التنمية التى بدأناها بجدية منذ بداية التسعينيات، ومن اجل عدم شغل صانع القرار عن متابعة التطورات السياسية الجارية من حولنا، والتى يمكن لها أن تؤثر على مصالح مصر القومية، سواء فى شكل إلحاق الضرر بها أو فى شكل الانشغال عن الاستفادة من الفرص التى تتيحها بين الحين والآخر.

د. جمال عبد الجواد

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار ليس فقط تراجع عدد حوادث العنف، وإنما أيضا التطورات الجارية فى صفوف الجماعات المتشددة، والتى استقرت - أو كادت - على نبذ العنف كأسلوب لتحقيق أهدافها، وقبلت فى المقابل بالأخذ بالأساليب السلمية فى العمل السياسى مثلها مثل أى قوة سياسية أخرى فى المجتمع. إذا أخذنا هذا بعين الاعتبار، فإن حجم الإنجاز الذى نتحدث عنه يصبح أكبر، وتقديرنا للجهود التى تقف وراءه يصبح أكثر دقة وعدلا.

وبالطبع فإن جهاز الأمن يستحق تقديرا خاصا على جهوده فى هذا المجال، والتى نتوقع لها أن تستمر دون كلل أو استرخاء، لأن تغير موقف المنظمات الكبيرة التى كانت وراء أحداث الإرهاب والعنف لا يعنى أنه لم تعد هناك إمكانية لوقوع حوادث جديدة. فأخطر ما فى الإرهاب، وهو فى الوقت نفسه ما يميزه، هو أن أى مجموعة صغيرة جيدة التنظيم يمكنها أن توجه ضربات مؤلمة يكون لها آثار سلبية تتجاوز بكثير حجم المجموعة التى ارتكبتها بل ان علينا أن نتوقع أن تحاول بعض الجماعات الصغيرة المعارضة للاتجاهات الجديدة لجماعات العنف الكبرى أن تثبت وجودها وقدرتها عبر قيامها بتصعيد ممارستها العنيفة فى الفترة المقبلة، الأمر الذى يلقى بتبعات إضافية على كاهل المؤسسات الأمنية.

المسألة الأخرى الجديرة بالملاحظة فى هذا السياق هى أن الإنجاز الذى تحقق لم يكن محصلة فقط لجهود الجهاز الأمنى، ولكنه كان محصلة لحزمة من السياسات والتوجهات التى جاءت السياسة الأمنية فى سياقها. وكان من أهم مكونات هذه الحزمة السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى بدأت فى الاهتمام بالأقاليم والمناطق التى طالما عانت من الإهمال، والذى أتاح بدوره أجواء مناسبة لنمو مشاعر الإحباط والتهميش لدى بعض الفئات، والتى كان رد فعل بعض أعضائها على ذلك هو التورط فى ارتكاب أعمال العنف والإرهاب.

فى هذا السياق، فإنه يمكن القول إن المشروع القومى لتنمية الصعيد ومشروعات تطوير العشوائيات فى المناطق الحضرية كلها قد ساهمت فى وضع حد لمشكلات التطرف والعنف. ومن الجدير بالملاحظة أن أغلب هذه المشروعات مازال فى مراحله الأولى، الأمر الذى قد يجعل البعض يذهبون للقول بأن هذه المشروعات لم يكن لها أثر فى التعامل مع مشكلة الإرهاب. غير أن قراءة أخرى للواقع قد تذهب بنا لاستنتاج أن الأثر الكبير لهذه المشروعات قد تحقق برغم أنها فى مراحلها الأولية، ليس لأن هذه المشروعات قد ساهمت بشكل كبير فى معالجة المظاهر المادية للفقر والتهميش الاجتماعى لدى أبناء المناطق النائية والعشوائيات، وإنما عن طريق الشعور بالأمل والمساواة الذى ترتب عليها، بحيث إن الأثر السياسى والنفسى لهذه المشروعات كان أسرع وأسهل منالا من أثرها الاقتصادى والاجتماعى

فإذا كان هذا الاستنتاج صائبا، فإن الاستمرار فى اتباع هذه السياسات والتوسع فيها وتطويرها وزيادة كفاءة تنفيذها يمكن أن يكون له أثر أكبر بكثير مما تحقق حتى الآن، ليس فقط فيما يتعلق بمحاصرة الأسباب الاجتماعية الملائمة لنمو الإرهاب، وإنما أيضا فى تحقيق التنمية وتدعيم الشعور بالانتماء للوطن وتمتين الصلات بين النخبة والجماهير، وكلها أمور هى فى حد ذاتها لها قيمتها العالية ومرغوبة فى ذاتها بغض النظر عن علاقتها بالإرهاب من عدمه.

لقد تركزت سياسات مقاومة الإرهاب فى الفترة الماضية على الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للمشكلة، وكان هذا كافيا لتحقيق إنجاز لا يمكن إنكاره، ومع هذا فإن ديمومة هذا النجاح والحفاظ عليه وتطويره، يرتبط من ناحية بالاستمرار فى اتباع السياسات نفسها، كما يرتبط أيضا بالبدء فى الاهتمام بأبعاد إضافية للمشكلة أصبح من المهم أن نعطيها ما تستحقه من الاهتمام والتركيز. فتوقف كبرى منظمات التطرف عن ممارسة العنف وانتقالها لمرحلة العمل السياسى والدعوى السلمى يطرح أسئلة ومهمات جديدة بات علينا أن نتعامل معها فتطرف وعنف الجماعات فى المرحلة الماضية كان يعطى أولوية منطقية لأساليب المقاومة الأمنية، الأمر الذى لم يعد كافيا فى المرحلة المقبلة، فالتائبون عن العنف باتوا الآن يبحثون عن مكان لهم داخل مؤسسات نظامنا السياسى، كما أصبحوا فى حاجة لقنوات تنتظم من خلالها مشاركتهم فى الحياة السياسية بشكل سلمى، الأمر الذى يطرح على مؤسساتنا السياسية أسئلة لم تكن مطروحة عليها - أو انها لم تكن مطروحة عليها بمثل هذا الالحاح - من قبل، الأمر الذى يستوجب تفكيرا وتخطيطا وتنفيذا فى اتجاهات لم يكن مطلوبا منا التحرك فيها فى المرحلة السابقة

فهناك تمييز مهم يجب أن نلاحظه، وهو ذلك المتعلق بالتمييز بين تيارات الاسلام السياسى التى تمثل تكوينا أصيلا فى المجتمع السياسى المصرى من ناحية، والتعبير العنيف عن هذه التيارات الذى هو زائدة مؤقتة يمكن لها ان تظهرأو تختفى وأن تتعاظم أو تضعف من ناحية أخرى. فالمجتمع السياسى المصرى يبدو مقبلا على مرحلة تضعف أو تختفى فيها التعبيرات العنيفة عن تيار الاسلام السياسى، ولكنه لا يبدو مقبلا على مرحلة يختفى فيها هذا التيار برمته، ولهذا التمييز تبعاته المهمة.



فتيارات الإسلام السياسى المتنوعة هى تعبيرات عن جوانب مختلفة من ظواهر مجتمعية أوسع نطاقا فى بلادنا. فإذا كانت السياسات الأمنية قادرة الى حد مناسب على التعامل مع الجوانب العنيفة لهذه الظاهرة، وإذا كانت السياسات التنموية قادرة على التعامل مع جوانبها الاجتماعية. فإن الابعاد الثقافية للظاهرة لاتزال بحاجة لمعالجة فعالة. فتيارات الاسلام السياسى، حتى فى أكثر تجسيداتها بعدا عن العنف والتطرف، تعبر عن الانقسام الثقافى فى المجتمع المصرى بين المحافظين والمتحررين، بين المتدينين وغير المتدينين، بين من يتخذون الماضى مرجعية لهم فى كل شىء، ومن لا يعطون لخبرات الماضى نفس القدرمن الأولوية على خبرات الحاضر، بين المتخوفين والمتوجسين من العالم الخارجي، خاصة الغرب، ومن يرون فى الانفتاح على العالم فرصة ووسيلة لتطوير مجتمعنا وتمكينه من أسباب النهوض والقوة.

وسواء بقيت جماعات العنف أو اختفت، فإن كل هذه الثنائيات سوف تظل تلازمنا، على الأقل لفترة ليست قصيرة مقبلة. الأمر الذى يستوجب تطوير اليات واستراتيجيات قادرة على التعامل معها. فالانقسامات من هذا النوع تمس ليس فقط قضايا الأمن والسياسة، ولكنها تمس ايضا قضايا الهوية وتعريف الذات والعلاقة بين الذات والأخر وتعريف المصلحة القومية، وبعبارة واحدة فإنها تمس أسس الشرعية وتكوين وبناء الجماعة الوطنية والدولة، وهى أمور لا مناص لأى مجتمع سياسى من ان ينشغل بها لأغراض تمتين تماسكه وصيانة بقائه وقوته

ولا يعنى طرح المسألة بهذا الشكل وجود أى وهم حول امكانية تحقيق اجماع وطنى شامل حول اجابة او صياغة واحدة لكل هذه التساؤلات. فالاختلاف حول مثل هذا النوع من القضايا هو من طبائع المجتمعات الحية والحيوية، ومحاولة القضاء على هذه الاختلافات يمكن ان ينطوى على خطر تهديد بقاء المجتمع ذاته، لأن كل الاجابات والصياغات المتنوعة المقترحة للاجابة على هذه التساؤلات تعكس مكونات أصيلة فى مجتمعنا. وحتى إذا كان ذلك ممكنا فى المستقبل البعيد، فإنه ليس بالتأكيد ممكنا فى المدى المنظور بسبب ثقل الميراث التاريخى للمجتمع المصرى وعمقه من ناحية وثرائه وتنوعه من ناحية أخرى.

ولكن المطلوب هو التعامل بجدية ورصانة وتواضع مع كل هذه الثنائيات من أجل تقريب الفجوات، وايجاد مناخ واليات تسمح بالتعايش والتسامح بين التيارات المختلفة، وتوفيرمناخ ملائم لتوسيع نطاق قبول الصياغات الوسطية المرنة، التى هى فى الحقيقة الاختيار الطبيعى والتلقائى من غير تعقيد ولا تنظير للأغلبية الساحقة من المصريين من جميع الطبقات الاجتماعية والأقاليم والديانات. وربما يوحى هذا لنا بأحد أساليب البحث والتعامل الممكنة مع هذه القضية، وهو المتمثل فى بذل الجهد للتعرف الدقيق على الثقافة القومية المصرية، التى هى بالتعريف ثقافة وقيم وعادات الأغلبية الساحقة من المصريين، وليس ثقافة وقيم النخب والأقليات المتطرفة فى هذا الاتجاه أو ذاك. وطبقا لخبرة شعوب كثيرة أخرى، فإن المرحلة الأولى لحركات البعث والنهوض القومى تتمثل فى التعرف على وإعلاء شأن الثقافة القومية التى هى ثقافة الأغلبية من أبناء الشعب، وربما يكون ذلك طريقنا نحن أيضا.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : حا/٥/١٩٩٩

من العنف إلى الممارسة السياسية

تشهد مصر حاليا تطورا تاريخيا مركزيا يتعلق بالحركة الإسلامية فيها، حيث أعلنت الجماعة المسئولة عن الغالبية الساحقة من أعمال العنف خلال الأعوام السابقة، وهى «الجماعة الإسلامية» عن الوقف النهائى لذلك العنف، سواء فى داخل البلاد أو خارجها. وفى الحقيقة فإن ذلك القرار الذى صدر يوم ٢٥ مارس الماضى ليس مجرد تغيير فى استراتيجية الجماعة الكبرى بين الجماعات الدينية العنيفة، بل هو - حسب تقديرنا - يعنى تغييرا فى طبيعتها وتحولها إلى نوع آخر من الجماعات لا يعد العنف مكونا رئيسيا فيها. ولكى يمكن تحديد مضمون ذلك التحول وحجمه الكبير، فمن الواجب بداية عرض الصورتين الرئيسيتين اللتين تنقسم بينهما جماعات الحركة الإسلامية المصرية، أى «الجماعات الدينية الإسلامية» و«الجماعات السياسية والاجتماعية ذات الأيديولوجية الإسلامية».

ضياء رشوان

يشمل النوع الأول من الجماعات تلك التى جرى التعارف على وصفها بالمتشددة أو المتطرفة أو الإرهابية، وذلك بسبب اعتناقها منظومة من الأفكار والتفسيرات الدينية التى تذهب إلى تكفير الأفراد والمجتمعات والدول ولجوئها المستمر إلى ممارسة العنف ضد هؤلاء بسبب ذلك الاعتقاد ويشير تحليل أفكار وممارسات الجماعات الدينية الإسلامية إلى قيامها على قراءة معينة للإسلام ذات ركنين كلاهما يقع فى مجال العقائد. أول هذين الركنين هو أن الإسلام لدى المنتمين لهذه الجماعات هو فى الأساس والأصل عقيدة وليس شريعة، حيث لا يخرج جوهر الوجود الإنسانى كله عن مهمة واحدة هى إخلاص العبادة لله: «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون». ويستلزم حسن القيام بتلك المهمة الوحيدة حسب تلك القراءة ركنا ثانيا عند أصحابها وهو التنفيذ الحرفى والطاعة المطلقة لكل ما أمر به الله فى القرآن الكريم أو عبر سنة رسوله دون التساؤل عن الحكمة من هذه الأوامر، والذى يعد خروجا عن مقتضيات تلك الطاعة: «ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم». وفى هذا السياق تمثل النصوص الإسلامية القرآنية والنبوية وبعض آثار السلف لتلك الجماعات المعين شبه الوحيد لجلب الأفكار وتكرار الخبرات التنظيمية والحركية.

ولا تمثل السياسة بجوهرها المتمثل فى السلطة والدولة مركزا محوريا لفكر تلك الجماعات وحركتها إلا بالقدر الذى تتماس به مع تصورها العقيدى للوجود الاجتماعى وقراءتها لعصر النبوة والخلافة الراشدة. وعلى الرغم من الاتفاق العام بين تلك الجماعات على أن المجتمعات والدول المعاصرة تعيش فى حالة جاهلية عند بعضها أو كفر عند بعضها الآخر، فهى تختلف فى مواقفها العملية منها ومن السياسة بمعناها العام.

فهناك اتجاه من هذه الجماعات يرى أن تلك الحالة التى تعيشها المجتمعات والدول المعاصرة لا سبيل لإخراجها منها سوى عبر الدعوة إلى الالتزام بقواعد الإسلام وأصوله ويتمثل السند التاريخى لهذا الاتجاه فى مرحلة الدعوة المكية التى مر بها الإسلام قبل الهجرة إلى المدينة والتى لم تكن فيها للمسلمين دولة أو ممارسة سياسية أو حمل للسلاح، بل كانت فقط الدعوة السلمية إلى الإسلام وتبليغ دعوته إلى الناس. ويمثل التيار «السلفى» وبالتحديد جماعة «التبليغ والدعوة» النموذج الأوضح لذلك الاتجاه الأول من الجماعات الدينية الإسلامية.



وغير بعيد عن مرجعية المرحلة المكية ولكن بتأويل آخر يقف الاتجاه الثاني الذي يضم جماعات «الغلاة» والذي يرفض إعادة «التبليغ والدعوة» إلى تعاليم الإسلام، حيث يعتقدان البلاغ قد وصل إلى كل الناس وأن الدعوة قد اكتملت وأن كل من لا ينضم إلي جماعاتهم يعد كافرا كفرا بواحا يخرجه عن ملة الإسلام. وبذلك لا يرى هذا الاتجاه من الجماعات من سبيل سوى اعتزال المجتمع «الكافر» و«الهجرة» منه على غرار الرسول (صلى الله عليه وسلم) حتى يظهر الله دينه ويعودوا منتصرين. وتعد «جماعة المسلمين» المعروفة إعلاميا باسم «جماعة التكفير والهجرة» وجماعة «الشوقيين» من ابرز جماعات اتجاه «الغلاة».

أما الاتجاه الثالث من الجماعات الدينية الإسلامية الذي اصطلح على تسميته «الجهادي» فهو يعود في قراءته للعصر النبوي والخلافة الراشدة إلى المرحلة المدنية التي اندمجت فيها العقيدة والدين بالدولة، أي بالسياسة. ومن ثم أضحى الطريق الرئيسي بالنسبة لهذا القسم لاستكمال الدين والعقيدة هو ذلك الذي يمر بالدولة أي بالسياسة وبالسلاح. وإذا كان المجتمع المعاصر لدى هذا الاتجاه يعتبر «جاهليا»، فإن جاهليته تختلف عن تلك التي سبقت الإسلام من حيث أن إعادة دعوته إلى الإسلام لا تجوز كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مع عرب شبه الجزيرة، حيث إن البلاغ قد وصل ورسالة الإسلام اكتملت وترى جماعات تلك الاتجاه أن العقبة الأساسية أمام قيامها بإعادة «تعبيد» الناس لربهم، أو بعبارة اخرى إعادة أسلمتهم، هي الدولة التي تصبح لديهم كافرة لذلك السبب. وكما كان صراع الرسول (صلى الله عليه وسلم) في المرحلة المدنية ضد كيانات كافرة وليس ضد أفراد كافرين، فإن جماعات تلك الاتجاه تستلهم تلك الخبرة وتعيد إسقاطها على الواقع المعاصر وتخوض على أساسها صراعات دموية عنيفة من ابرز الكيانات السياسية المعاصرة التي تتصور أنها كافرة وتحارب الإسلام، أي الدولة. وقد مثلت كل من «الجماعة الإسلامية» و«جماعة الجهاد» ابرز جماعات تلك الاتجاه الثالث من الجماعات الدينية الإسلامية.

أما النوع الثاني من جماعات الحركة الإسلامية فهي الجماعات السياسية أو الاجتماعية ذات الأيديولوجية الإسلامية، وعلى الرغم من التشابه الشكلي لتلك الجماعات مع الجماعات الدينية فإنها تختلف عنها كثيرا من حيث الجوهر. فتلك الجماعات تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية، أو الدولة، من أجل إنجاز برنامجها الفكري والسياسي والاجتماعي الذي تعتقد أنه بحكم استلهامه من الخبرة الإسلامية سيكون الأفضل للأفراد وللمجتمع وللدولة. وإذا كانت تلك النوعية من الجماعات ترفع شعارات عقيدية في مقدمة خطابها الفكري والسياسي، فإن ذلك لا يكفي لاعتبارها جماعات دينية إسلامية، حيث يعود ذلك في الأساس إلى الطبيعة المزدوجة للإسلام في شموله وربطه بين القضايا الدينية والدنيوية. ويبدو واضحا الجوهر المختلف لتلك الجماعات عن النوعية الأولى في موضع قضايا العقيدة لديها، وبصفة خاصة الإيمان والكفر، في تعاملها مع الدولة والمجتمع. فعلى وجه العموم لا ترى تلك الجماعات أن المجتمعات والدول المسلمة القائمة اليوم في حالة كفر أو جاهلية، بل هي تعتقد أنها غير كاملة الإسلام حيث ينقصها إعادة تنظيم قوانينها وممارساتها المختلفة وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.

وبذلك فإن هذه النوعية من الجماعات تتميز في حركتها السياسية بمعظم ما تتسم به الجماعات السياسية والاجتماعية المشابهة لها على الرغم من اختلافها عنها في مضمون خطابها الأيديولوجي. وقد مارس بعض تلك الجماعات العنف السياسي سواء ضد الدولة الوطنية أو الاحتلال الأجنبي أو حتى الخصوم السياسيين، إلا انه لم يبرر تلك الممارسة في خطابه الفكري أو السياسي باعتبارها موجهة إلى «كفار» أو «مرتدين» بسبب كفرهم أو ارتدادهم عن الإسلام، بل كانت هناك دوما مبررات سياسية لها سواء كانت صحيحة أو ملفقة.

كذلك فإن تاريخ معظم تلك الجماعات يشهد بتنوع وتغير مواقفها وتحالفاتها وخصوماتها السياسية الداخلية، سواء تجاه الدولة أو الجماعات السياسية والاجتماعية الأخرى، الأمر الذي يؤكد طبيعتها كجماعات سياسية واجتماعية يعود تغيرها إلى تأثرها واستجابتها لمعطيات الواقع المتغيرة، على خلاف الجماعات الدينية الإسلامية التي لا تتغير مواقفها أو مواقعها بسبب قيامها على رؤية عقيدية جامدة وثابتة ينقسم الوجود الاجتماعي وفقا لها إلى مسلمين وكافرين فقط. ولا تنحصر المرجعية التاريخية لتلك النوعية الثانية من الجماعات في الخبرة النبوية والراشدة فقط بل تتسع لتشمل التاريخ الإسلامي وتراثه الموزع على قرونه الأربعة عشر الذي يتحول لديها الى وعاء حضاري - ديني - تاريخي تستمد منه رؤاها للإصلاح السياسي والاجتماعي التي تتخذ صورة الأيديولوجيا بما تضمه من افكار نظرية وتصورات سياسية عملية.، وتعد جماعة الإخوان المسلمين في مصر هي الأكثر تعبيرا عن تلك النوعية الثانية من الجماعات...

في ضوء ذلك التمييز بين نوعي جماعات الحركة الاسلامية في مصر يبدو واضحا أن ممارسات العنف الديني الاسلامي التي شهدها ذلك البلد طيلة ربع



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٥/١٩٩٩

القرن الأخير - منذ منتصف السبعينيات تحديدا - قد ظلت حكرا على الاتجاهين الثاني والثالث بصفة خاصة من الجماعات الدينية الاسلامية وفي مقدمته جماعاته «الجماعة الاسلامية». من هنا تبدو أهمية قرار وقف العنف النهائي الذي اتخذته تلك الجماعة اخيرا. ففضلا عما سوف يؤدي اليه ذلك القرار من وقف للعنف الأعمى الذي عانت منه مصر مجتمعا ودولة ومواطنين، فهو يشير الي تحول في طبيعة تلك الجماعة من جماعة دينية اسلامية عنيفة الى جماعة سياسية - اجتماعية تتبنى أيديولوجية سياسية إسلامية.

فقرار استخدام العنف في تاريخ تلك الجماعة كان قائما على رؤيتها السابق عرضها للدولة والمجتمع باعتبارهما في حالة «كفر» و«جاهلية» الأمر الذي يبرر - بل ويوجب - حسب ذلك النوع من القراءات للإسلام استخدام العنف الديني ضدهما. أما وقد أصدرت تلك الجماعة بعد مداولات طويلة استغرقت نحو عامين قرارها بوقف العنف فهو يعني بالضرورة تغير الأساس النظري والشرعي الذي قام عليه العنف السابق، وقد تسربت طيلة هذين العامين معلومات ومؤشرات عديدة تفيد حدوث ذلك التغير وإن لم تكتمل بعد كل ملامحه، وهي جميعا تفيد بأن الجماعة قد اسقطت وراءها مرجعية المرحلة الدينية بالشكل الذي كانت تقدمها بها واستبدلتها باعتبارات واقعية انية تمت إعادة قراءة تلك المرحلة في ضوئها. ومايجب تأكيده هنا هو أنه يصعب تصور بقاء الأساس النظري القديم للجماعة قائما مع تغير موقفها العملي فقط فذلك لاينسجم مع طبيعة ذلك الأساس وطبيعة تلك النوعية من الجماعات الدينية التي لو لم يتغير أساسها النظري ما كان بإمكانها وقف العنف الذي يعد وفقا للأساس القديم واجبا شرعيا .. بل و«فريضة غائبة» حسب مصطلحاتها

كذلك فإن تصور حدوث كافة التحولات السياسية والفكرية بداخل تلك النوعية من الجماعات فجأة وفي وقت واحد وقصير يعد خارج المنطق الطبيعي لمثل تلك التطورات الكبرى الحاسمة، خاصة بالنظر الى طول المدة التي قضتها تلك الجماعة أسيرة أساسها الفكري القديم وممارساتها العنيفة التي تمتد منذ تأليف سيد قطب كتابه الأشهر «معالم في الطريق» في نهاية الخمسينيات، كما ان السوابق التاريخية لتحول تلك الجماعات الدينية الي جماعات سياسية - اجتماعية ذات أيديولوجية اسلامية تشير الى استغراقها وقتا لتجاوز جميع خصائصها القديمة، وتكفي الاشارة في ذلك المجال الى جماعات الخوارج المختلفة التي كاد الديني منها يندثر بينما بقيت تلك التي تحولت الى النوع الثاني من الجماعات قائمة حتى اليوم في بعض البلدان العربية من أبرزها عمان التي يمثل المذهب الاباضي أغلبية سكانها وحكومتها.

الا انه مع كل ذلك فان الإلغاء الضمني للوثائق التاريخية التي اسست للعنف في الجماعة عبر قرار وقفه نهائيا ليس كافيا للاطمئنان التام الى حدوث ذلك التحول في طبيعتها. فترسيخ ذلك التحول المهم في طبيعة كبرى الجماعات الدينية المصرية يستلزم منها اصدار وثيقة جديدة لتبرير تحولها السلمي بأسانيد شرعية بحيث تحل محل كل الوثائق القديمة التي قامت عليها الجماعة وبررت لكل عمليات عنفها السابق، حيث لا يزال قرار وقف العنف بلا أساس نظري يمكن به تسويغه لأعضاء الجماعة وتحتاج مثل تلك الوثيقة الى ان تقوم على «الاسلام التاريخي» بكل عهوده وابداعاته وخبراته وليس «الاسلام النصي» الذي يختزل كل الوقائع والتواريخ في النص ويقرؤها من خلاله. كما تحتاج تلك الوثيقة الى شجاعة حقيقية من الجماعة لنقد أفكارها السابقة وتقديم المبررات الكافية لتجاوزها واحلال الأساس النظري للتحول السلمي محلها.

ان التحول التاريخي للجماعة الاسلامية من جماعة دينية الى جماعة سياسية - اجتماعية سوف تقابله عوائق واختبارات عديدة من المأمول ان تتجاوزها الجماعة لمصلحة هذا الوطن - وتتنوع تلك العوائق بين داخلية في الجماعة وأخرى خارجها ومن ابرزها الموقف الرافض لجماعة العنف الديني الأخرى، اى «جماعة الجهاد» الانضمام الى قرار وقف العنف، الأمر الذي يوجب على «الجماعة الاسلامية» السعي - مع مختلف القوى الأخرى الرافضة للعنف - الى اقناعها بقبوله أو الوقوف في مواجهتها اذا أصرت على الرفض.

كذلك سيكون لهذا التحول نتائجه الكبيرة على التطور السياسي المصري خاصة فيما يتعلق بالتعبير السياسي للفاعلين الاسلاميين الجدد على الساحة المصرية. في كل الأحوال فإن استكمال التحول بإصدار وثائقه النظرية سوف يستلزم فتح حوار وطني واسع وجاد حول مستقبل التطور السياسي لهذا البلد وموقع جميع القوى التي تقبل بقوانينه وقواعده السلمية فيه، وهو حوار لاغنى عنه اذا كنا جادين في كل مانقوله حول دخول القرن الحادي والعشرين.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٥/١٩٩٩

العادلى لأعضاء هيئات التدريس المبعوثين للخارج:

لا صفقة مع الجماعات الإرهابية.. والإفراج عن المعتقلين حقق نتائج إيجابية

الهاربون فى الخارج يعملون لحساب أجهزة الاستخبارات بالدول المقيمين فيها

أكد السيد حبيب العادلى وزير الداخلية فى لقائه امس مع ٢٢٠ من المبعوثين للخارج للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه، استقرار الأوضاع الأمنية فى مصر، ووقوف الدولة مع أبنائها فى كل مكان والإنفاق عليهم ليكونوا سفراء لها معبرين عن حقيقة ما يحدث مدافعين عن اية دعايات مغرضة تصدر ممن وصفهم الوزير بـأعداء الوطن، الذين يحاولون النيل من أمنه واستقراره.

تحدث العادلى على مدى ساعتين ونصف ساعة فى هذا اللقاء الذى حضره الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى، والدكتور عبدالحميد شلبى مدير معهد إعداد القادة بحلوان، حول كل شىء، وأجاب على جميع التساؤلات وشرح بالحقائق ما خفى على الرأى العام فى الفترات الماضية، وتمثلت ردود وزير الداخلية فى هذه النقاط:

● أن الاضطهاد الدينى فى مصر غير موجود، والحقيقة أن قلة من أبناء الجالية المصرية المسيحيين المقيمين فى الخارج هم الذين يحركون هذه الحملة المغرضة لكنهم للأسف يتلقون معلومات مكذوبة ومضللة من بعض أقرانهم فى الداخل رغبة فى إحداث الوقيعة بين المسلمين والأقباط.

● حادث الكشح ضبط فيه ٢٥ مسلما و٣٠ قبطيا، وما ذكر من تعذيب غير صحيح بالمرة، لأنى لا أقبل كوزير للداخلية الإساءة لأى مواطن، وقد أحلت ضابطا بشرطة بلقاس للنيابة لارتكابه خطأ وحكم عليه بالسجن ١٥ عاما. واستطرد الوزير قائلا إن من أثاروا قضية الكشح فى الخارج معروفون، كما أن النيابة قامت بحفظ التحقيق مع الضباط الذين قيل إنهم قاموا بعمليات تعذيب لبعض المتهمين بعد أن ثبتت براءتهم.

● لا توجد دولة تضمن عدم حدوث عمليات إرهابية على أراضيها لكننا نخطط بشكل علمى لمحاصرة الإرهاب، وهذا ما أكدته لجنة أمنية دولية جاءت مصر فى يونيو الماضى، وضمت السير دوجلاس وزير الداخلية البريطانى السابق، ومستشارا بالأمن الأمريكى ومدير المخابرات الإيطالية، وهؤلاء تأكدوا بأنفسهم من الوضع الأمنى واستقراره وذلك من خلال الإجراءات والاختبارات التى قاموا بها على أرض الواقع. وقال إننا نخطط فى مصر لمواجهة الجريمة بشكل علمى والجريمة المنظمة نواجهها بالأمن الوقائى والوجود الشرطى والحراسات وأجهزة المتابعة المختلفة

تابع اللقاء:
أحمد موسى

● أجهزة الأمن حاصرت الجماعات الإرهابية التى تتحرك فى الداخل والخارج، كانت هناك فى الداخل قيادات شرسة ارتكبت جرائم راح ضحيتها العشرات، وقتل من هؤلاء نحو ١٩ قياديا خطيرا، وما زلنا نحاصر مجموعات منهم فى الداخل، وتابعنا من هم فى الخارج، ووقعنا اتفاقيات مع أجهزة الأمن فى الخارج لتسليم هؤلاء، وجرى تصعيد نداءات مواجهة الإرهاب التى كررها الرئيس مبارك عدة مرات، ونبهنا إلى المخاطر التى يمكن للدول أن تتعرض لها، وحدث تنسيق وتعاون.

وأكد السيد حبيب العادلى أن أجهزة الأمن قطعت قنوات الاتصال بين قيادات الإرهاب فى الخارج والداخل و الدعم المادى الذى كان يصل إليهم

● أن تنظيم الجماعة الإسلامية وهو إحدى الجماعات الإرهابية التى قادت العمل الإرهابى، حدث بينهم انشقاق، مجموعة فى مصر طالبت بوقف العمليات وأعلنوا هذا، لكن المقيمين فى الخارج من «الأرزقية» فى الخارج عارضوا لضمان استمرار الدعم والإقامة، واتهم وزير الداخلية هؤلاء بتعاونهم مع الدول التى تؤوى الإرهابيين، وقال «من يقيمون فى الخارج عملاء لهذه الدول المقيمين على أراضيها» واستطرد «إنهم يعملون لحساب الأجهزة الأمنية فى هذه الدول، وتلك عملية مواءمة بين قوانين الدولة المقيمين لديها». وقال العادلى فى لندن مركز يتخذه المصريون الهاربون باعتبارهم أصحاب رأى ومشورة، وبريطانيا تقول فى ردها لنا: لقد طلبوا اللجوء، ولا نستطيع تسليمهم، ووصلنا إلى مرحلة أن هؤلاء يتحركون ضدنا، والبيانات تصدر لمهاجمة رئيس الدولة والنظام فى مصر، وتساءل العادلى: ماذا ننتظر؟" لحين تنفيذ الاغتيال والقتل؟"

● أثنى وزير الداخلية على الدول التى تتعاون فى هذا المجال وقال إنها دول كثيرة آمنت بخطورة جريمة الإرهاب ضد البشرية، وتسلمنا المطلوبين من تلك الدول.

وأضاف الوزير بلهجة حادة وحاسمة إلى من ذكروا وجود صفقة مع الجماعات: هدنة . مع من؟ إن ما يحدث من استقرار جاء نتيجة جهد أمنى. وليست هناك صفقات، وكيف نعقد صفقة مع مجرمين؟" لا أحد يملى علينا شروطه، وما يحدث مع المعتقلين إجراء يتم لمن يعدل عن فكره ونصل به ليكون مواطنا شريفا ونأخذ هؤلاء المفرج عنهم ونعينهم فى وظائف، وأغلبهم للأسف الشديد ليست لديهم قناعة بتلك الأفكار التى أقلعوا عنها وقال هناك نتائج إيجابية فى إصلاح الأفكار لدى هؤلاء. والحوارات التى تتم داخل السجون بين رجال الدين وهؤلاء المعتقلين جاءت نتائجها إيجابية، ونتركهم مع قياداتهم المتشددة ليتحاوروا وبدون أى تدخل منا، فنحن لسنا رجال دين، وقد أدت عمليات الإفراج إلى نتائج إيجابية سواء فى مصر أو خارجها

واستطرد السيد حبيب العادلى بثقته: قرارات الإفراج توقع على الفور، وهناك إفراجات تتم فى المحاكم، كما أن الاعتقال ليس عقوبة بل إجراء احترازى يوضع فيه المعتقل لدرء خطره، ويفرج عنه فور عدوله عن فكره

وأضاف: وقعت اليوم - أمس - قرارات باعتقال تجار مخدرات، وسوف أستمر لمواجهة من يتاجرون فى المخدرات، سواء فى المدارس أو النوادى لحماية المجتمع من شرهم.

● وحول هؤلاء الإرهابيين فى الخارج وبخاصة السودان وإمكان تسليمهم لمصر قال وزير الداخلية مصر حققت على مستوى وزراء الداخلية العرب إنجازا بالتوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب والتى أصبحت فى حيز التنفيذ بعد تصديق ٩ دول عليها، وهناك الكثير من



الدول العربية تتعاون مع مصر في تسليم بعض الإرهابيين والتعاون في هذا المجال، لكن البـعض ومنهم الســودان لازالت المحاولات قائمة معهم، ونأمل أن يغير السـودان من نهجه، ويجب الا ننسى أن السودان عمق استراتيجي ومهم لنا، لكن اختلاف وجهات النظر في بعض المواقف يؤدي لبعض المشكلات، وبالقيادة الحكيمة للرئيس مبارك ستذوب هذه الأمور مع السودان.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٥/١٩٩٩

العادلى : حاصرنا الإرهابيين فى الداخل والخارج

اعلن السيد حبيب العادلى وزير الداخلية أن أجهزة الأمن حاصرت الجماعات الإرهابية التى تتحرك فى الداخل، وامتدت المتابعات إلى قيادات الجماعات فى الخارج، وأن ذلك يجرى وفق إجراءات وخطط مدروسة بالتنسيق مع الدول التى اقتنعت بخطورة الإرهاب، وساعدت فى تسليم عناصر مطلوبة.

وقال العادلى - فى لقائه أمس مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية المبعوثين للخارج - إن القيادة الحكيمة للرئيس مبارك تعمل على احتواء الخلافات مع السودان، باعتباره العمق الاستراتيجى لمصر

وكشف الوزير عن مسئولية قلة من ابناء الجالية المصرية الأقباط فى الخارج عن تحريك ما تردد أخيرا حول الاضطهاد الدينى فى مصر، وأكد انهم يتلقون معلومات مكذوبة.



«العادلى» يؤكد عدم وجود هدنة مع الإرهابيين

كتب ـ مصطفى عبدالعزيز:

أكد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية، عدم وجود هدنة بين الارهابيين والدولة وصف الوزير ما ردده البعض عن وجود صفقة بين الجماعات ووزارة الداخلية بأنه «ادعاء كاذب وكلام عار من الصحة».

وأكد ان دور وزارة الداخلية هو القضاء على المجرمين او اصلاحهم. وقال الوزير: «نحن لا نعقد صفقات». أرجع اللواء العادلى، استقرار الوضع الامنى حاليا إلى تطبيق خطة أمنية علمية على مستوى عال. واشار إلى الافراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين بعد اعلان توبتهم.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٥ / ١٩٩٩

وزير الداخلية :

أؤكد : لاهدنة أو حوار مع الإرهابيين

الباب مفتوح لعودة.. الهاربين إلى الطريق الصحيح

كتب ـ خالد أمين

نفى حبيب العادلى وزير الداخلية ان تكون هناك هدنة بين أجهزة الأمن والعناصر الإرهابية .. قال فى لقائه بالمبعوثين للخارج بحضور د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى إنه لاهدنة ولاحوار مع المجرمين ومحاربتهم وملاحقتهم لن تتوقف.

اكد حرص اجهزة الامن على ترك الباب مفتوحا امام من يريد العودة الى الطريق الصحيح من العناصر الارهابية . قال ان الوزارة توفر كل الضمانات القانونية للعائدين .. وسياستها اصلاحهم داخل السجون.

اوضح ان المواجهات الامنية بالداخل نجحت فى القضاء على ١٩ عنصرا نشطا ومحاصرة العناصر الاخرى وقطع خطوط الاتصال والتمويل بين الخارج والداخل مشيرا الى تعاون دول عديدة مع مصر فى هذا الشأن.

هاجم الدول التى تاوى العناصر الارهابية .. التى تستخدمها فى تحقيق اهداف معينة ضد مصالح الوطن .. قال: تسلمنا بعض العناصر من الدول العربية مشيدا بتعاون العديد من الدول مع مصر لمواجهة العناصر الارهابية واعرب عن امله فى ان يغير السودان من نهجه.



حبيب العادلى

اكد ان مصر شعب واحد لافرق فيه بين مسيحى ومسلم .. الكل له حقوق وعليه واجبات .. موضحا ان ايادى خارجية تحاول اللعب على وتر الاضطهاد الدينى .. وتستغل بعض عناصر الاقباط خاصة فى امريكا لاثارة التوتر الدينى كما تستخدم بعض العناصر بالداخل لتصوير وجود اضطهاد للاقباط وكلها محاولات من اعداء مصر للنيل من مواقفها.

اشار الى عدم قبول اى طلب من اية منظمة لتفتيش السجون لاى سبب من الاسباب لان ذلك عدوان على سيادة الدولة.



التحقيق مع الإرهابي المصري ياسر السري في بريطانيا

لندن - أ.ف.ب: تجرى السلطات البريطانية يوم الاثنين المقبل تحقيقا مع الإرهابي ياسر السري، المحكوم عليه غيابيا بالإعدام في مصر وذلك بشأن اتصالاته مع العناصر الإرهابية في اليمن. كما ستقوم الشرطة البريطانية باستجواب السري حول حساب مصرفي في بريطانيا، وحساب آخر في اليمن، وأوراق وجدت في مسكنه خلال مداهمة الشرطة له في منتصف مارس الماضي.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ٥ / ١٩٩٩

البحث عن إرهابى مصرى فى باكستان

ذكرت صحيفة (خبرين) الباكستانية امس ان عمليات بحث تجرى حاليا عن ارهابى مصرى يدعى ابوعلاء وذلك بناء على طلب من الانتربول المصرى.

اكدت الصحيفة ان الانتربول قدم كافة التفاصيل المتعلقة بهذا الارهابى الذى اختفى منذ ايام.

واشارت الى ان هذا الارهابى يعتقد فى تورطه فى العديد من الانشطة الارهابية وأن له صلات مع العناصر الارهابية المتطرفة التى تسعى لتنفيذ اعمال ارهابية فى مصر.



التحقيق مع تنظيم الإخوان المسلمين بالشر[قية] استمر طوال الليل

المتهمون وزعوا منشورات تثير البلبلة

كتب ـ هشام شاهين:

استمرت نيابة امن الدولة العليا في التحقيق مع تنظيم الاخوان المسلمين بالشرقية طوال الليلة الماضية.. ووجهت اليهم تهم الانضمام إلى تنظيم غير شرعي واثارة البلبلة بين المواطنين.. وازدراء نظام الحكم.

تستأنف النيابة اليوم التحقيقات مع اعضاء التنظيم المنحل وعددهم سبعة من قيادات التنظيم بالشرقية يتزعمهم على متولى على وهو من ابرز قيادات الاخوان المسلمين وسبق اتهامه من قبل في المحاكمات العسكرية ويضم التنظيم الجديد كلا من سيد على موسى وعيد نحروج وصلاح محمد البركى وكمال حسنين وعادل رجب وسيد سعفان.

كانت مباحث أمن الدولة بالشرقية قد تمكنت من ضبط اعضاء التنظيم المنحل

اكد مصدر امني مسئول ان اعضاء التنظيم حاولوا توزيع منشورات على المواطنين لنشر الشائعات التى تثير البلبلة بين المواطنين .



المصدر : ـــالمـــســـاءـــ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣/ ٥ /١٩٩٩

من النافـــذة

إلى المستشار عدلى حسين

وصلتني رسالة من فوزى محمد ابراهيم من قرية عمروس مركز الشهداء منوفية تتضمن شكوى المواطنين من بعض السلبيات التي أتمنى ان يتداركها المحافظ النشط الجرىء المستشار عدلي حسين كان الله في عونه.

تقول الشكوى: لأن مركز الشهداء هو اخر مركز جغرافياً من ناحية محافظتي البحيرة والغربية فقد أهمله المسئولون وتخيل ان شركة الكهرباء هنا تجبر الأهالي الفقراء أصلاً على عمل الصيانة اللازمة للأعمدة الموجودة في الشوارع وتخيل ياسيدى أنه لايوجد عمود واحد منها يوحد الله إلا وهو «مظلم» حتى ان المنطقة تحولت إلى ما يشبه مصنع لتحضير الأرواح والعفاريت ونحن مقبلون على إجازة صيفية طويلة فيها يتسكع العاطلون والخارجون في الشوارع المظلمة وعندما لجأنا للمسئولين طلبوا منا ان نتكفل بإحضار اللمبات والأغطية على نفقتنا أيضاً توجد وحدة صحية منذ أكثر من ١٥ عاماً وهى بدون سور حتى انها تحولت إلى وكر للخارجين على القانون وملعب للحيوانات الضالة وخاطبنا المسئولين منذ أكثر من عام ووعدونا ولم ينفذوا شيئاً وطالبنا بتطوير هذه الوحدة التي تخدم أكثر من ١٥ ألف نسمة وتقع على طريق تكثر به الحوادث بصفة شبه يومية . ولا فائدة. أيضاً لدينا طريق يربط بين مركز الشهداء ماراً بدنشواى وعمروس.. هذا الطريق مهمل منذ ١٥ عاماً وهو غير صالح وضيق جداً جداً وطبقة الأسفلت في طريقها للذوبان ولم تشهد صيانة منذ وضعها.. أما عن مياه الشرب فحدث ولا حرج.. فالرائحة الغريبة أصبحت وضعاً مألوفاً.. ولا نطالب سوى بعمل مسح صحى لعينة عشوائية من البشر ونحن راضون بالنتيجة.. وبالنسبة لسنترال بشتامي الذى نتبعه فقد بح صوتنا من المطالبة بتطويره لاننا نشعر اننا في جزيرة معزولة عن العالم.. هذا هو الحال الذى نفتح عيوننا عليه كل صباح!!.

انتهت رسالة القارىء وبقى رد المحافظ الهمام.. وشكراً

مختـــار



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ٥/ ١٩٩٩

استجابة إنسانية لوزير الداخلية:

السماح لسجين من جماعة الإخوان بزيارة والديه المريضين

كتب محمد شعير :

وافق السيد حبيب العادلى وزير الداخلية على السماح للسجين السياسى السيد محمد إبراهيم الأستاذ بكلية الطب جامعة الزقازيق والمحكوم عليه بالسجن ٥ سنوات بزيارة والديه المريضين أمس.

وكان السجين قد صدر ضده حكم بالسجن ٥ سنوات فى القضية رقم ١١ جنايات عسكرية عام ٩٥ ونسب إليه الانضمام لجماعة الإخوان المنحلة، وتقدم بطلب الى وزير الداخلية للخروج من السجن لرؤية والدته المصابة بجلطة فى المخ بمستشفى النزهة الدولى، ثم زيارة والده المشلول بمنزله الكائن بالعقار رقم ١ شارع عاطف بركات بمصر الجديدة، وقد وافق السيد حبيب العادلى على طلب السجين نزيل سجن المزرعة بطرة تحقيقا للاعتبارات الإنسانية.

حبيب العادلى

وفى الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح أمس تحركت سيارة الشرطة من سجن المزرعة مصطحبة السجين وسط حراسة أمنية إلى مقر المستشفى، إلا أن السجين رفض الإدلاء بأية تصريحات صحفية أوتصويره أثناء لقائه بوالديه.

واكتفى بالتحدث إلى ضباط الإدارة العامة للإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية بعد التاكد من انهم ضباط شرطة وليسوا صحفيين حيث طلب منهم ان ينقلوا الى الراى العام شكره لوزير الداخلية على استجابته لطلبه، وأن يؤكدوا للصحفيين أنه يلقى معاملة كريمة داخل السجن وقال انه يرفض التصوير حتى لايراه طلابه فى الجامعة فى هذا الموقف، خاصة ان المناسبة التي سوف يخرج بسببها للقاء والديه ليست مناسبة سعيدة وإنما بسبب مرضهما الشديد.

وصرح مصدر أمنى بأن السجين يعد شخصية منطوية داخل السجن وقد ساءت حالته النفسية وأصبح يفضل عدم الاختلاط بالآخرين خاصة بعد خروج أحد أقاربه من السجن وكان قد صدر ضده هو الآخر حكم بالسجن ٣ سنوات فى القضية نفسها التي حوكم فيها السجين وأمضى مدته وخرج من السجن بعد أن كان يقوم بمصاحبته ورعايته، وزاد من سوء حالته النفسية سماعه نبأ مرض والدته



المصدر : السياسة

التاريخ : ٢٤/٥/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قائد الشرطة الاتحادية في سويسرا:

بن لادن مول مرتكبي مذبحة الأقصر

■ القاهرة - رويترز: قال قائد الشرطة الاتحادية السويسرية امس ان مصر تعتقد ان الاصولي اسامة بن لادن مول الهجوم الذي شنه اسلاميون متطرفون في الاقصر عام 1997 وقتل فيه 58 اجنبيا كثيرون منهم سويسريون.

واضاف اورس فون داينكن في مؤتمر صحافي في القاهرة ان مصر تشتبه بان مصطفى حمزة وهو زعيم للجماعة الاسلامية كبرى الجماعات المتطرفة المسلحة في مصر اصدر اوامره بشن الهجوم من السودان بتمويل من بن لادن.

وقال فون داينكن «اننا نجمع المعلومات الواردة من اجهزتنا ومن السلطات المصرية بحثا عن من كانوا وراء الهجوم» واضاف «وعلى حد علمنا اليوم يمكننا ان نخلص الى انه عمل من اعمال الجماعة الاسلامية وانه تم بأمر مباشر او غير مباشر من عضو في الجماعة مقيم بالسودان.

وعرف هذا العضو باسم حمزة وقال ان من المعتقد انه لم يعد يقيم في السودان وربما يكون الان في افغانستان.

وتابع فون داينكين ويبدو ان من يمول هذا العضو من اعضاء الجماعة هو بن لادن واشار الى ان هذه هي الرواية المصرية للاحداث وقال اعتقد اننا مقتنعون بها حتى الان.........

وكان فون داينكن ضمن وفد سويسري ضم المدعي العام كارلا ديل بونتي زار مصر هذا الاسبوع للحصول على تقرير نهائي وردود على 116 سؤالا طرحوها في شان تحقيقات مصر في المذبحة التي قتل فيها 35 سويسريا.



محكمة بريطانية تستأنف نظر قضية أبو حمزة المصرى

لندن - مكتب الأهرام - اســتــأنفت محكمة بريطانية أمس التحقيق مع مصطفى كامل - المعروف باسم أبوحمزة المصرى - فى الشبهات التى تحوم حول علاقته بعمليات إرهابية مدبرة فى الخارج انطلاقا من بريطانيا. ورفضت متحدثة باسم وزارة الداخلية البريطانية فى اتصال مع «الأهرام» التعليق على مجرى التحقيق، وقالت ان أبوحمزة مازال رهن التحقيق أمام المحاكمة



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٥ / ١٩٩٩

سقوط ٦ من أعضاء جماعة الإخوان المنحلة في يد العدالة بالاسماعيلية

كتب وشرائط ومطبوعات وديسكات كمبيوتر لإثارة الفتنة

الاسماعيلية - فوزى هويدى:

تمكنت مباحث أمن الدولة العليا بالاسماعيلية من القبض على ٦ من اعضاء جماعة الاخوان المسلمين المنحلة بعد ضبطهم وبحوزتهم كتب وشرائط ومطبوعات ومنشورات تحمل شعار الجماعة المنحلة وجهاز كمبيوتر وديسكات تهدف لتنظيم عمليات عدائية واثارة الفتنة بين افراد المجتمع واستقطاب عناصر جديدة لهم

قرر احمد عبدالحليم رئيس نيابة قايد تحت اشراف المستشار عبدالهادى محروس المحامى العام لنيابات الاسماعيلية حبس المتهمين ١٥ يوما على ذمة التحقيق وارسال جهاز الكمبيوتر والديسكات للفحص بمعرفة الخبراء.

المتهمون هم سيد احمد محمد حسن من سرابيوم «مهندس زراعى» بجامعة قناة السويس - احمد عبادى احمد موظف بالتربية والتعليم - ابراهيم عبدالله على ابو سلطان مدرس اعدادى - محمد زكى حسين فرج من قرية فنارة - عوض محمد الضوى من قنا ومقيم بعزبة فنارة محاسب - محمد محمود طه اسماعيل من الاسماعيلية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٩

حبس مهندس ومدرس ينتميان لجماعة الاخوان المحظورة وإخلاء سبيل آخرين لحيازتهم منشورات تروج لفكر الجماعة

المنصورة - من عطية عبد الحميد:

واصلت نيابة المنصورة الكلية تحقيقاتها فى واقعة ضبط ٣ مهندسين ممن ينتمون الى جماعة الاخوان المسلمين المنحلة لحيازتهم منشورات ومطبوعات وشرائط فيديو تزردى نظام الحكم وتحض على استقطاب الشباب الى الجماعة حيث امر احمد عونى وكيل اول النيابة الكلية بالمنصورة وباشراف المستشار محمد حسنى ريان المحامى العام لنيابات الدقهلية

بحبس الشحات محمد الحفناوى مهندس ديكور ١٥ يوما على ذمة التحقيق بعد ان قام بتسليم نفسه وكانت مباحث أمن الدولة بالمنصورة قد تمكنت من ضبط ٣ مهندسين هم حسن حنفى سالم ٣٧ سنة مهندس بشركة كهرباء طلخا ومحمد احمد سويلم ٢٨ سنة مهندس زراعى بمديرية الزراعة بالدقهلية وفتحى ابراهيم البلبياتى ٢٧ سنة مهندس ميكانيكى حر وتم عرضهم على النيابة الكلية بالمنصورة فأمرت بحبس الاول ١٥ يوما على ذمة التحقيق واخلاء سبيل الثانى والثالث كما امرت بضبط واحضار محمود حسين رومة مدرس والشحات محمد الحفناوى حيث قام الاخير بتسليم نفسه وامرت النيابة بحبسه بعد ان وجهت اليه تهم مناهضة نظام الحكم والانضمام الى جماعة الاخوان المسلمين التى تهدف الى تعطيل الدستور وحيازة منشورات وتسجيلات تهدف الى ترويج افكار الجماعة واستقطاب الشباب اليها



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ / ٥ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حبس ٦ من جماعة الإخوان المنحلة بفايد بتهمة إثارة الفتنة وتنظيم عمليات عدائية

الإسماعيلية - خالد رزق:

وجهت نيابة فايد الكلية الى المتهمين الستة من عناصر جماعة الإخوان المسلمين المنحلة الذين ضبطتهم أجهزة الامن بالإسماعيلية مساء أمس الأول تهم إثارة الفتنة والبلبلة والسعى لإعداد وتنظيم العمليات العدائية ضد النظام والمجتمع وأمرت النيابة بحبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات في التهم المنسوبة إليهم. كشفت تحقيقات أحمد عبد الحليم مدير نيابة فايد ان أجهزة مباحث أمن الدولة بالإسماعيلية رصدت نشاط عناصر جماعة الإخوان المسلمين الستة وتحركاتهم التى استهدفت استقطاب عناصر جديدة للجماعة من المواطنين والتنظيم والإعداد لارتكاب عمليات عدائية ضد المجتمع والنظام. وقامت أجهزة الأمن بتنظيم حملات امنية منفصلة لضبط المتهمين الستة وضرب نشاط الجماعة بمركز فايد فى بدايته، وتمكنت من ضبطهم وبحوزتهم كميات من ديسكات الكمبيوتر تحمل موضوعات تروج لأفكار جماعة الإخوان وكميات أخرى من المطبوعات السرية تشمل كتيبات ومنشورات تحمل شعار جماعة الإخوان،وتبين انها تحض على إثارة الفتنة والبلبلة فى المجتمع

وقد أنكر المتهمون الستة فى التحقيقات علاقتهم بجماعة الإخوان وادعوا عدم مسئوليتهم عن المضبوطات، وقالوا ان التحريات والأدلة المنسوبة إليهم ملفقة. تواصل النيابة تحقيقاتها بإشراف المستشار عبد الهادى محروس المحامى العام لنيابات الإسماعيلية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/ ٥ /١٩٩٩

متطرف مصري ينفي تورطه في أنشطة إرهابية في كندا

تورنتو ـ أ. ف. ب: نفى أمس المتطرف المصرى محمود السيد جاب الله ـ المعتقل حالياً فى كندا ـ انتماءه إلى منظمة «الجهاد» المحظورة أو قيامه بأى أنشطة إرهابية، قدم جاب الله وثائق إلى المحكمة الفيدرالية الكندية تؤكد براءته من التهم المنسوبة إليه بارتكاب أعمال إرهابية. وأعلن جاب الله عزمه استئناف قرار السلطات الكندية الذي يرفض منحه حق اللجوء السياسي إلى كندا.

ومن المقرر أن تنظر المحكمة الكندية في الطعن المقدم من جاب الله فى السابع من يونيو القادم، وفي حالة رفض الطعن فإنه قد يسلم إلى بلده الأصلي مصر. وكانت السلطات الكندية قد اعتقلت جاب الله فى ٣١ مارس الماضي في مدينة تورنتو.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٥/١٩٩٩

الاسلامي المصري المعتقل في كندا ينفي قيامه بنشاطات ارهابية

■ تورنتو - ا.ف.ب: نفى اسلامي مصري يشتبه بانتمائه الى منظمة الجهاد، كان اعتقل في 31 مارس في تورنتو بكندا ان يكون قام بنشاطات ارهابية وذلك في وثائق قضائية نشرتها اول من امس صحيفة ناشيونال بوست.

وقالت الصحيفة ان محمود السيد جاب الله 37 عاما قدم الوثائق الى المحكمة الفيدرالية واستأنف قرار منحه اللجوء السياسي في كندا وكان القرار الذي صدر في 14 مارس الماضي واشار الى انه يشتبه في ان جاب الله عضو في منظمة الجهاد وقال جاب الله في استئنافه لم انتم قط الى اي مجموعة سياسية او دينية معينة.

واضاف انا فقط مسلم ممارس موضحا انه لا ينفي ان يكون اعتقل وسجن في مصر في الثمانينات لاتهامه بالقيام بنشاطات ارهابية ولكنه كان بريئا.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٥ / ١٩٩٩

فى حملة أمنية موسعة بالمنيا

ضبط ٨٠٠ هارب من تنفيذ أحكام جنائية و١٢ قطعة سلاح و١٩٥٠ سيارة مخالفة لشروط التراخيص

فى حملة أمنية شاملة نجحت مديرية امن المنيا فى القبض على ٣ تجار أسلحة نارية بدون تراخيص، وضبط ٨٠٠ هارب من تنفيذ أحكام جنائية، وإزالة ٩٥ مخالفة مبانى على أرض زراعية، وضبط ١٩٥٠ سيارة مخالفة لشروط التراخيص.

وكان اللواء مساعد وزير الداخلية لأمن المنيا قد عقد اجتماعا موسعا حضره اللواء مساعد أول الوزير لمحافظات شمال الصعيد، وذلك تنفيذا لتوجيهات وزير الداخلية بالضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه مخالفة القوانين وترويع الآمنين خاصة بعد النجاح الأمنى الكبير الذى أدى إلى عودة الحياة إلى طبيعتها بالمنيا طوال ٢٤ ساعة، تم رسم خطة شاملة برئاسة مدير إدارة البحث الجنائى تضمنت مداهمة العزب والنجوع والبلاد التى تقع على حدود محافظتى المنيا وأسيوط بالجبلين الشرقى والغربى.

قامت أجهزة البحث الجنائى بالاشتراك مع رجال مباحث أمن الدولة بمداهمة ثلاثة منازل داخل الجبل الشرقى وتم ضبط ١٢ قطعة سلاح بدون تراخيص وأدوات التصنيع، وذلك بعد التحريات التى وردت إلى مدير إدارة البحث بقيام التجار الثلاثة بمعاودة نشاطهم الإجرامى والاتجار فى الأسلحة غير المرخصة بعد خروج أحدهم من السجن أخيرا لاتهامه فى النشاط نفسه. تم استئذان النيابة العامة وبعد مطاردة مثيرة من ضباط المباحث تم إلقاء القبض عليهم قبل هروبهم إلى محافظات الوجه القبلى. كما نجح ضباط تنفيذ الأحكام بالمديرية فى ضبط ٨٠٠ هارب من تنفيذ أحكام بينهم ٤٣٠ حكما جنائيا، وتحصيل مخالفات فورية لعدد كبير من المواطنين، ونجحت إدارة شرطة المرافق ومركز شرطة ملوى فى تنفيذ ٩٥ مخالفة اعتداء على أرض زراعية، والبناء بالطريق العام مخالفة للقوانين. وفى إطار تسيير حركة المرور بالمحافظة نجحت الإدارة العامة لمرور المنيا فى ضبط ١٩٥٠ سيارة مخالفة لشروط التراخيص، والسير عكس الاتجاه، والحمولة الزائدة خارج المواقف المخصصة للركاب، اشترك فى الحملة ٢٩٨ ضابط شرطة، وتم عمل الأكمنة الثابتة والمتحركة للقضاء نهائيا على الزحام المروري بالشارع المنياوى والمراكز التابعة لها، ومن بينها مركز ملوى.

اشرف على الحمله نائب مدير الأمن للمنطقة الجنوبية ورئيس فرع البحث الجنائى بالمنطقة الجنوبية، وتم ضبط ١٨٠ سيارة بدون رخصة تسيير، و١٣ دراجة بخارية، و٥ جرارات زراعية تسير فى الممنوع وغير ملتزمة بتنفيذ القوانين بوضع العلامات الفسفورية من الخلف.

كما نجح رئيس شرطة مرافق ملوى فى القبض على ٣٨ بائعا متجولا يعوقون سير المواطنين بإقامة خيام بنهر الشارع الرئيسى بملوى لبيع الخضر والفاكهة، وذلك بعد عودة الأسواق التجارية بالمدينة الهادئة، تم تحرير المحاضر اللازمة وبعرضها على حامد حسين مدير نيابة مركز ملوى أمر بحبس المتهمين وتوقيع الغرامات على المخالفين.



بعض الاسحلة المضبوطة داخل احد الورش



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/ ٥ /١٩٩٩

براءة ١٠ متهمين بالجناح العسكرى للجماعة الإسلامية

كتب محمد البهنساوى:

قضت محكمة أمن الدولة بالأقصر ببراءة جميع المتهمين فى قضية مصرع مخبر أمن الدولة بإسنا.. تضم القضية ١٠ متهمين ينتمون للجناح العسكرى لتنظيم الجماعة الإسلامية.

ترجع الواقعة إلى عام ١٩٩٢ عندما أطلق مجهولون النار على مختار أحمد داود المخبر السرى بمباحث أمن الدولة أثناء قيادته لدراجته البخارية عند مزلقان سكة حديد إسنا.. أحيل المتهمون لمحكمة أمن الدولة بتهمة اغتيال المخبر.. وقضت إحدى دوائر المحكمة عام ١٩٩٤ بإعدام المتهمين من الأول حتى الثالث وبالأشغال الشاقة على ٦ متهمين وبراءة المتهم العاشر.. طعن دفاع المتهمين على الحكم وقضت محكمة النقض بإلغاء الحكم وإعادة محاكمة المتهمين أمام دائرة أخرى التى أصدرت حكمها ببراءة جميع المتهمين من التهم المسندة إليهم والمتهمون هم: محمد سعد محمد على الذى توفى أثناء تداول القضية ومحمد قناوى أحمد ومنتصر أمير البحر ومصطفى عبدالمنعم النبراوى وابراهيم حزين ابراهيم وخليفة بدرى الفاوى وصلاح محمد ابراهيم مدنى وموسى أحمد عبدالجليل وأبو المجد حنفى محمد وبدرى مخلوف حسين.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ / ٥ / ١٩٩٩

النائب العام يعلن:

إحالة ٣٢ متهما بينهم هاربان للمحاكمة فى قضية تهريب الأسلحة من دولة عربية لاتهامهم بحيازة وإحراز أسلحة بدون ترخيص.. والتهرب الجمركى

كتبت - خديجة عفيفى:

وافق المستشار رجاء العربى النائب العام على قرار احالة ٣٢ متهما بينهم هاربان فى قضية تهريب الاسلحة من دولة عربية الى محكمة امن الدولة العليا طوارىء بدائرة محكمة استئناف الاسكندرية مع استمرار حبس المتهمين المحبوسين احتياطيا على ذمة القضية وسرعة القاء القبض على المتهمين الهاربين وهما هلال مسعد عيد عيسى وعبد الرازق سالم ابراهيم الرملى لاتهامهما بالاشتراك فى اتفاق جنائى على ارتكاب جرائم حيازة واحراز اسلحة نارية بقصد الاتجار والتهرب الجمركى وحيازة واحراز ٤٩ مسدساً بلجيكيا ومحاولة تهريبها عبر منفذ السلوم على الحدود المصرية الليبية.. اعد قرار الاحالة المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا استغرقت التحقيقات شهرا وباشرها

كل من هشام بدوى ورافت عباس وسامح سيف وعمرو فاروق وحسام هلال وسامح ابوزيد ووليد الجندى واشرف العشماوى ووليد المنشاوى وهانى حمودة ومحمد فيصل رؤساء النيابة.

وبدأت النيابة تحقيقاتها فى ٢١ ابريل الماضى وتم استجواب حوالى ٤٠ متهما تم استبعاد ٨ متهمين من قرار الاحالة حيث ثبت انهم اخفوا السلاح دون علمهم واجرت النيابة معاينات فى ٢٥ مكاناً تم ضبط الاسلحة فيها واسفرت عن كشف سيطرة المتهمين على تلك الاماكن سيطرة مادية فعلية فى مرسى مطروح وطريق اسكندرية مطروح والبحيرة والعامرية ومحافظة الاسكندرية

وجهت النيابة للمتهمين تهمة حيازة اسلحة واحراز اسلحة بدون ترخيص لقصد الاتجار والتهرب الجمركي.

ترجع وقائع القضية الى شهر ابريل الماضى حيث دلت التحريات على أن هناك اسلحة نارية يتم تهريبها من داخل احد مخازن الاسلحة بالجيش الليبى عن طريق عريف يعمل بهذا المخزن حيث اتفق المتهمون الخمسة الاول على تهريب تلك الاسلحة الى داخل البلاد بقصد الاتجار وتسلموا ٤٩ طبنجة ماركة براوننج قام المتهم الاول بفك تلك الاسلحة ووضعها بمكان سرى داخل السيارة نصف النقل المملوكة له وتوجه الى ليبيا بحجة احضار بضائع حيث اخفى الاسلحة داخل السيارة بعد ان تسلم الاسلحة واستطاع العبور بسيارته عبر منفذ السلوم على الحدود المصرية الليبية وبدأوا فى بيع تلك الاسلحة الى بعض تجار السلاح ومن بينهم محلات فتح الله اكبر تاجر سلاح الى ان تم ضبط هذه الاسلحة بمساكن المتهمين بناء على الاذن الصادر من نيابة امن الدولة العليا.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٥ / ١٩٩٩

عشانك يا مصر

الإرهاب وسمنود

لاشك في أن التأكيد على أمن مصر مسألة أساسية وجوهرية لا تقبل الجدل، ونعتقد أن اهتمام الدولة بالأمن مثل اهتمامها بحياة المواطن، ويأتي ذلك في الإطار الدائم لكل ما يحقق الخير للوطن والمواطن.

ومن المؤكد أن التشديد على موضوع مكافحة الإرهاب والتحصين الأمني من البلطجة وقطاع الطرق، وضرورة الاهتمام بأمن المواطن يعكس الرؤية الحكيمة والواعية لوزير الداخلية حبيب العادلي التي تضمن أقصى درجات التعاون والتكامل لجهود مكافحة الإرهاب والبلطجة.

لقد فجعت منذ عدة أيام أثناء زيارة بلدتي سمنود، الناس في حالة هلع وذعر وخوف شديد طوال الليل والنهار، فقد ظهرت طائفة جديدة من البلطجية وقطاع الطرق لا يهمهم إلا السرقة والسلب والنهب والاغتصاب «في عز الظهر».. ماذا حدث في هذا البلد الصغير..!! من أين جاءوا لنا بالسنج والخناجر والطبنجات..؟؟!! أذكر أن القانون يعاقب من يحمل أي نوع من الأسلحة البيضاء ويسجن ٦ أشهر لمجرد حمله مطواة «قرن غزال» الشهيرة. كارثة بكل المقاييس.. يحملون الأسلحة البيضاء والسوداء يروعون الآمنين، ينهبون أموال الناس وينقضون على حرمتهم ولا حياة لمن تنادي. ماذا ننتظر لكي نعيد للشارع المصري هيبته وأمنه.

مستحيل مع كل هذا التقدم الهائل ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين أن يطفو على السطح شرذمة من البلطجية، يسعون في الأرض فساداً يقطعون الطريق ويخطفون ويغتصبون الفتيات، ويسلبون الناس أموالهم وينهبون كل ما يصادفهم في طريقهم، ولا يجرؤ أي مواطن أن يعترض أو يفتح فمه، ومن يحاول مجرد المحاولة يكون نصيبه سنجة أو مطواة.

نعم الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة تعاني منها الكثير من دول العالم وهي ظاهرة غريبة على مجتمعنا المصري أما ظاهرة البلطجة وقطاع الطرق فهي كارثة حقيقية ويجب التصدي لها كما نتصدى للإرهاب المنظم وغير المنظم، واعتقد أن الاثنين وجهان لعملة واحدة ولا يجب على القانون ورجال الأمن التفريق بين هذا وذاك ولا يمكن السماح للبلطجية وعصر البلطجة أن يعودوا من جديد.

لا أستطيع إلا أن أقول إن هذا الداء هو من افرازات غياب الأمن وتكريس الجهود الأمنية على الإرهابيين المعروفين فقط وتناسي بعض رجال الأمن دورهم الحقيقي في أمن المواطن!!.

إن التصدي لظاهرة البلطجة والضرب من حديد على أيدي البلطجية يمثل تحذيراً حاسماً لكل من تسول له نفسه المريضة العبث بأمن مصر وسلامة المواطن المصري. وتكريس انجازات وزارة الداخلية، وتعزيز قدرتها على السيطرة العادلة في كل مدينة وكل شارع وكل قرية، ونطالب اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية الساهر على أمن مصر بأن لا يبخل على حماية أمن المواطن ويصدر تعليماته بخروج الدوريات الأمنية ليلاً والاستجابة الفورية لأي استغاثة ومن يتقاعس عن انقاذ أي مواطن يعرض نفسه للمحاكمة وذلك لعودة الأمن للشارع المصري والقضاء على هذه الشرذمة المتخلفة التي تروع الآمنين في الشارع وفي المنازل.

محمد مهاود



بعد أنباء عن عزم محسوبين على الجماعات تشكيل حزب سياسي

الزيات : فتوى من عمر عبدالرحمن تعارض العمل الحزبي

□ القاهرة - محمد صلاح

■ تفاعلت قضية حزب إسلامي يعتزم بعض الاسلاميين المحسوبين على الجماعات الدينية الراديكالية تاسيسه وبدء اجراءات للحصول على ترخيص له بمزاولة نشاط سياسي في مصر. وبعد يومين من إعلان «الجماعة الاسلامية» انها ليست طرفاً في الحزب وان أياً من عناصرها او القريبين منها لم يشارك في صياغة برنامجه او اجراءات التاسيس. نفى محامي التنظيم في مصر السيد منتصر الزيات بشدة ان يكون طرفاً في وضع مبادئ الحزب او الترويج له بين اوساط الاسلاميين.

وكشف الزيات ان اسلاميين كانوا رغبوا في تاسيس حزب اسلامي قبل فترة ارادوا الحصول على فتوى من زعيم «الجماعة الاسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية تبيح مشاركتهم في النظام الحزبي، إلا ان عبدالرحمن رد معارضاً الفكرة وشدد على ان مبدأ المشاركة في النظام الحزبي مرفوض.

وقال الزيات لـ«الحياة»: «انا ملتزم ادبياً الموقف المعلن حتى الآن من رفض تاسيس احزاب سياسية ومن المؤسف ان البعض حاول الربط بين المبادرة السلمية التي اطلقها في تموز (يوليو) من العام ١٩٩٧ القادة التاريخيون للجماعة الاسلامية والقرار الذي اصدره التنظيم في اذار (مارس) الماضي وقضى بوقف العمليات العسكرية داخل البلاد وخارجها وبين إقدام بعض من الاسلاميين من غير أعضاء الجماعة على خطوة تاسيس حزب اسلامي».

وكانت وسائل اعلام وصحف عربية واجنبية روجت انباء عن مشاركة الزيات واحد مؤسسي الجماعة الاسلامية المهندس صلاح هاشم المقيم في محافظة سوهاج في تاسيس الحزب ومساهمته في وضع برنامجه. ووصفت «الجماعة الاسلامية» في تصريحات ادلى بها ناطق باسم التنظيم، المشاركين في تاسيس الحزب بانهم «ليسوا اعضاء في الجماعة ولا قريبين منها». واستغرب الناطق «الزج باسم الجماعة».

من جهته ابلغ هاشم «الحياة» انه كان نفى قبل اشهر معلومات تحدثت عن مشاركته في تاسيس الحزب. واستغرب عودة الحديث عن دور له في الحزب مجدداً، معتبراً ان ترويج تلك الانباء «يهدف الى اثارة الخلاف داخل الجماعة الاسلامية»، وقال «لست حزبياً ولم يُعرف عني مطلقاً هذا التوجه. ومع احترامي وتقديري للجميع إلا انني احد ابناء الجماعة الاسلامية وشاركت في تاسيسها في السبعينات وما زلت ملتزماً بتوجهها الفكري والعقائدي». واكد ان دعوته اعضاء الحركات الاسلامية إلى «الانضباط بالشرع والتعايش مع المجتمع، لا تعني الدعوة الى العمل الحزبي»، واوضح هاشم انه كان طالب الجماعة «تشكيل هيكل تنظيمي معلن وغير سري يكون معروفاً للجميع يقوم بدراسة وقائع السنوات الماضية ومحاسبة من دفعوا الاحداث الى ما وصلت اليه، ووضع الأسس والضوابط التي تضمن عدم تكرار ما حدث مستقبلاً». واكد ان الدولة «مطالبة ايضاً بمعاملة الاسلاميين كوطنيين داخل المجتمع، لهم ما لهم من الحقوق، وعليهم ما عليهم من واجبات».



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٥ / ١٩٩٩

إخلاء سبيل عضو هارب من الجماعة الإسلامية

سلم نفسه للأمن وثبت عدم تورطه فى أعمال إرهابية

أخلت أجهزة الامن بوزارة الداخلية سبيل نصر الدين محمد الدغيمى عضو هارب من الجماعة الاسلامية بعد قيامه بتسليم نفسه واعلان توبته وتخليه عن الفكر المتطرف.

كان الدغيمى عضوا بالجماعة الاسلامية فى اسوان قد قام بتسليم نفسه بعد فترة هروب طويلة وملاحقة أمنية واختفائه بمنطقة حوض حسين باسوان. تبين من التحقيقات ان المذكور لم يثبت تورطه فى اعمال انشطة او اعمال ارهابية خلال فترة هروبه وقوبل بمعاملة حسنة من قبل اجهزة الامن واخلى سبيله بعد تأكيد توبته ونبذه العنف.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٩/٥/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٢ يوليو.. محاكمة ١٤ إرهابيا قتلوا وأصابوا «١٨».. وسرقوا ثلاثة بنوك

كتب - عاطف أبو الخير :

حدد المستشار الدكتور وحيد محمود رئيس محكمة استئناف القاهرة امس جلسة ١٢ يوليه القادم لمحاكمة ١٤ ارهابيا من بينهم ثلاثة احداث امام محكمة امن الدولة العليا طوارئ برئاسة المستشار صلاح عبدالبارى.. لاتهامهم بالانضمام الى جماعات غير مشروعة وحيازة اسلحة وذخائر ومفرقعات بدون ترخيص وارتكاب العديد من قضايا القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والاختطاف والسرقة بالاكراه والتزوير فى محررات رسمية خلال الفترة من ٣٠ اغسطس ١٩٩٥ وحتى ٩ ابريل ١٩٩٧ بدوائر محافظات الجيزة والمنيا وبنى سويف والفيوم.

المتهمون هم: شعبان على عبدالغنى هريدى (٣٠ سنة) - حسين فايد طه (٢٠ سنة) - محمد عبدالفتاح صالح خلف (٢٠ سنة) - اشرف سيد رياض (١٩ سنة) - محمد سيد محمد (٣١ سنة) - عوض سكران جوده (٤٢ سنة) - محمد عبدالله عبداللاه (٣٧ سنة) - عبدالله عبداللاه شعبان (٦٤ سنة) - احمد عبدالله محمد (٢٤ سنة) - زكريا فضل جابر (٢٦ سنة) - عرفة شعبان محمد (٢٤ سنة) والمتهمون الثلاثة الاحداث: ايمن محمود عبدالعزيز (١٦ سنة) - سيد عيد عبدالفتاح (١٦ سنة) - عبدالحليم عبدالفتاح صالح (١٧ سنة).

قام المتهمون بقتل فهمى صادق تاضروس والمساعد شرطة شعبان عبدالله عبدالمقصود وفاروق رزق الله سعد وسرقة سيارته وتوفيق قزمان عبدالملك اثناء قيامهم بسرقة بنك التنمية والائتمان بمركز ناصر بمحافظة بنى سويف - والمساعد شرطة محمد شعبان محمد والمجند منصف مصطفى ابراهيم من قوة الامن المركزى المعينين لتامين استراحة الضباط ببنى سويف وعبدالحميد نادى عبدالعليم حارس امن بشركة نظافة. كما شرعوا فى قتل كل من رمضان حمدى محمد وسائق صديق محمد وناصر عبدالحميد والمجند عمر الصوفى جوده وعبدالله احمد عبدالمطلب واشرف محمد ربيع وصلاح حامد عبدالنبى والمساعد شرطة على محمد على من قوة مرور بنى مزار وفتحى منير حسن ومدحت فكرى حنا اثناء تنفيذهم جريمة السطو على اموال بنك التنمية بسلاقوس محافظة المنيا والمساعد شرطة محمد هاشم ابراهيم شيخ خفراء بلدة منشأة الحاج مركز اهناسيا ببنى سويف.. بالاضافة لقيامهم بالسطو على بنك مصر فرع العياط وسرقة ٣٠٠ الف جنيه.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٥/٢٨

إخلاء سبيل عضو بالجماعة الاسلامية بأسوان سلم نفسه لأجهزة الأمن

وزارة الداخلية تفرج عمن يثبت عدم تورطهم فى أعمال ارهابية

كتب ـ أحمد موسى:

استمرارا للإجراءات المهمة التى تتخذها وزارة الداخلية، فى هذه المرحلة، أطلقت أجهزة الامن سراح نصر الدين محمد خير العضو فى تنظيم الجماعة الاسلامية بأسوان بعد مبادرته بتسليم نفسه واعلان توبته واقلاعه عن الافكار المتطرفة وذلك بعد هروبه عدة سنوات.

وكانت المعلومات التى وصلت إلى أجهزة الأمن المعنية قد أشارت إلى ارتباطه بعناصر الجماعة الاسلامية المتطرفة لفترة طويلة فى الوقت الذى ترددت فيه معلومات أخرى من عناصر متطرفة، بسابق سفر نصر خير إلى أفغانستان لكن عمليات المتابعة والفحص لم تؤكد صحة هروبه إلى خارج الدولة.

وقد ظلت أجهزة الأمن تبحث عنه لمواجهته باعترافات عدد من المتهمين فى الوجه القبلى خاصة أسوان، لكن المتهم سارع بتسليم نفسه، وفوجىء بالمعاملة الحسنة التى تلقاها من الجهات المعنية.

وقد أوضح المتهم فى التحقيقات موقفه وعلاقاته السابقة وأطلق سراحه على الفور وعاد إلى منزله وذلك بعد ان لم تعتد أجهزة الأمن بالاعترافات التى ذكرها المتهمون فى عدة قضايا.

وفى هذا الصدد أوضحت مصادر أمنية ان خطوة إطلاق سراح المتهم تأتى فى إطار تنفيذ السياسات التى ينتهجها السيد حبيب العادلى وزير الداخلية والتى تقضى بفتح باب التوبة أمام العائدين لرشدهم من العناصر المتطرفة وتصفية مواقف الجميع ليكونوا مواطنين صالحين فى المجتمع ملتزمين بقوانينه.

ومن جانبه قال منتصر الزيات عضو هيئة الدفاع عن المتهمين فى القضايا إن عملية الافراج عن نصر خير تعد خطوة إيجابية تشجع على تصفية مواقف الهاربين والذين لم تتعلق



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٥ / ١٩٩٩

١٢ يوليو محاكمة تنظيم إرهابى يضم ١٤ متهما بينهم ٣ أحداث

حدد المستشار الدكتور وحيد محمود ابراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة جلسة ١٢ يوليو القادم لبدء محاكمة التنظيم الارهابى بالمنيا وبنى سويف والجيزة امام الدائرة السابعة جنايات القاهرة برئاسة المستشار صلاح عبدالبارى.

صرح بذلك المستشار على عبدالشكور رئيس المكتب الفنى والمتابعة بمحكمة استئناف القاهرة.

وكان المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا قد قرر احالة ١١ متهما الى محكمة امن الدولة العليا طوارئ و٣ احداث الى محكمة امن الدولة قاموا باعداد تشكيل ارهابى لتعطيل أحكام الدستور ومنع الشرطة من ممارسة اعمالها وارتكاب حوادث قتل بقصد السرقة.

تضم قائمة المتهمين كلا من الاحداث ايمن محمود عبدالعزيز ١٦ سنة طالب وسيد عبدالفتاح عثمان ١٦ سنة صياد وعبدالحليم عبدالفتاح صالح ١٧ سنة فلاح احيلوا الى محكمة امن الدولة العليا وكلا من شعبان هريدى ٣٠ سنة وحسين فايد طه ٢٠ سنة فلاح ومحمد عبدالفتاح صالح ٢٠ سنة عامل واشرف سيد رياض ١٩ سنة طالب ومعوض ميهوب ٢٤ سنة فلاح ومحمد سيد محمد ٣١ سنة مبلط ومحمد عبدالله ٣٧ سنة فلاح وعبدالله عبداللاه ٦٤ سنة فلاح واحمد عبدالله ٣٤ سنة مزارع وزكريا فضل جابر ٢٦ سنة فلاح وعرفة شعبان محمد ٣٤سنة.

كشفت التحقيقات ان المتهمين واخرين مجهولين واخرين توفوا قاموا بتشكيل جماعة ارهابية دعت الى تكفير الحاكم وقتاله عن طريق مجموعات تعمل فى نطاق الجناح العسكرى تتولى القيام بعمليات الرصد والاغتيال رجال الامن والمواطنين الابرياء واستحلال اموال البنوك وتخريب المنشات الاقتصادية باستخدام القوة والعنف والترويع مما كان من شانه تعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر.

وتضمنت اوراق القضية ان المتهمين اشتركوا فى اتفاق جنائى لارتكاب جنايات القتل العمد والتعدى على رجال الشرطة واختطاف وسائل النقل والسرقة بالاكراه والتزوير وحيازة الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام وذلك تنفيذا لمخطط ارهابى، لاضعاف نظام الحكم عن طريق اشاعة الفوضى بقتل رجال الشرطة واتخذوا من المناطق الجبلية والزراعية النائية مقرا لاختبائهم.

قام المتهمون بقتل عدد من المواطنين الابرياء بقصد السرقة وسرقة عدة سيارات لاستخدامها فى اتمام جرائمهم واطلاق النيران على قوات الشرطة وسرقة اسلحة نارية.



المصـدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٥/٢٨

الإفراج عن عضو بالجماعة الإسلامية سلم نفسه.. وأعلن توبته

افرجت أجهزة الأمن بوزارة الداخلية عن عضو هارب بالجماعة الإسلامية بعد تسليم نفسه وإعلان توبته وتخليه عن الفكر المتطرف.

كان نصر الدين محمد خير الدغيمى عضو الجماعة الإسلامية بأسوان قد سلم نفسه لأجهزة الأمن بعد هروبه لفترة طويلة واختفائه بمنطقة جرف حسين بأسوان.

تبين ان نصر الدين لم يتورط فى أية عمليات إرهابية.

الخطوة التى اتخذها نصر الدين الدغيمى ايجابية تؤكد صحوة ضميره وانقشاع الغشاوة عن عينيه.. كما ان المعاملة الأمنية الحسنة التى لاقاها تشجع العديد من العناصر الهاربة على تسليم انفسهم ونبذ الفكر المتطرف الدخيل على المجتمع المصرى والمساهمة فى التنمية باعتباره مواطنا مخلصا وشريفا.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ / ٥ / ١٩٩٩

حبس ٢٣ إرهابيا من الشرقية كونوا خلية باسم طلائع الفتح

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز:

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة امن الدولة العليا حبس ٢٣ إرهابيا من خلية تنظيم «طلائع الفتح» ١٥ يوما على ذمة التحقيقات وأمر بضبط واحضار الارهابيين الهاربين. كشفت التحقيقات التى تولاها هشام بدوى وحمد حلمى قنديل وحسام هلال واشرف العشماوى رؤساء النيابة بأن الإرهابى الهارب خارج البلاد أحمد حمدى أصدر تكليفاته تليفونيا الى كوادر التنظيم لاستقطاب عناصر جديدة لتكوين خلية جديدة تعمل على إعادة وإحياء تنظيم طلائع الفتح وتمكنوا من استقطاب ٢٠ عضوا معظمهم من الطلبة وقام زعيم التنظيم ويعمل تاجر أدوات كهربائية ويدعى أحمد سيف بتدريبهم فى المناطق النائية بصحراء الزقازيق وعقد لقاءات لتلقى الدروس التنظيمية التى يتداولون فيها المطبوعات التى تحوى افكارا متطرفة. كما قامت الكوادر بتسهيل سفرهم للخارج وتلقوا دورات تدريبية على الأسلحة وإعداد المتفجرات. وجهت النيابة الى المتهمين اتهامات الانضمام إلى جماعة ارهابية على خلاف احكام القانون تدعو إلى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية باستخدام الارهاب وسيلة لتسهيل انخراطها والاشتراك فى اتفاق جنائى على حيازة الاسلحة والذخائر بغرض الاخلال بالأمن والنظام العام.. وكانت اجهزة الأمن قد القت القبض على اعضاء التنظيم منذ ١٠ أيام فى مناطق مختلفة واصدر وزير الداخلية قرارا باعتقالهم.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/ ٥/ ١٩٩٩

آخر تقليعة:

الدعوة للحجاب على ورقة الخمسين قرشا!

تقاليع التطرف لاتنتهى .. واخرها جاءت لنا فى خطاب أرسله قارىء مستنير .. عبارة عن ورقة عملة فئة «الخمسين قرشا» طبع عليها أحدهم خاتما دائريا أحمر اللون يقول: «كل عام وأنتم بخير - الحجاب فريضة مثل الصلاة».



الورقة النقدية التى عليها الختم

واما هذا الخاتم فيعنى أن صاحبه طبع ذلك الشعار على أوراق عملة أخرى.. ويعنى ان الذين كانوا يكتبون مثل هذا الكلام على الجدران يفعلون ذلك فى أماكن أخرى.. فضلا عن أن الورقة النقدية تشير بجدتها إلى ان ذلك حدث قريبا، وربما فى عيد الاضحى حيث سبقت الدعوة للحجاب التهنئة «كل عام وانتم بخير».

وأما القارىء فقد أرسل لنا تلك العملة النموذج تعليقا منه على موضوع نشرناه تحت عنوان : «هل انتهى الحجاب؟» وأما نحن فندعو الجميع إلى عدم تداول مثل هذه العملات، وتسليمها إلى اقرب بنك، خاصة أن هناك قانونا يمنع تداول العملات التى تكتب عليها اية عبارات.. فضلا عن أن تلك التقليعة إهانة لتعاليم الإسلام.. ■



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٥/١٩٩٩

بدء محاكمة ١٤ إرهابيا من الصعيد ١٢ يوليو المقبل

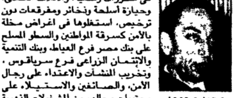
المتهمون شاركوا فى عمليات تخريب وسطو على البنوك

كتب ـ عماد الفقى:

حدد المستشار وحيد محمود رئيس محكمة استئناف القاهرة يوم ١٢ يوليو المقبل لبدء محاكمة ١٤ إرهابيا من تنظيم الجماعة الإسلامية بالصعيد، امام محكمة أمن الدولة بالقاهرة لارتكابهم سلسلة من العمليات الإرهابية منها السطو على بعض البنوك والاعتداء على ابناء بعض الطوائف بالمجتمع.

وكانت نيابة أمن الدولة العليا قد أحالت المتهمين للمحاكمة بتهم الانضمام الى جماعة سرية غير مشروعة تهدف الى تعطيل القوانين واحكام الدستور، ومنع السلطات من ممارسة اعمالها، والاعتداء على الحريات وضرب الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعى، والدعوة الى تكفير الحاكم، وإباحة الخروج على القوانين عن طريق مجموعات تعمل فى نطاق الجناح العسكرى تتولى القيام بأعمال رصد واغتيالات رجال الأمن والمواطنين، واستحلال أموال البنوك، والاعتداء على ابناء بعض الطوائف بالمجتمع.

صرح بذلك المستشار على عبدالشكور رئيس المكتب الفنى والمتابعة بمحكمة استئناف القاهرة ، واضاف أن المتهمين من المنيا، والفيوم، وبنى سويف، والجيزة اشتركوا وآخرون فى قتل المواطنين، واختطاف وسائل النقل، والسرقة بالاكراه، والتزوير



وحيد محمود

فى محررات رسمية، والاتلاف العمدى، وحيازة أسلحة وذخائر ومفرقعات دون ترخيص، استغلوها فى اغراض مخلة بالأمن كسرقة المواطنين والسطو المسلح على بنك مصر فرع العياط وبنك التنمية والإئتمان الزراعى فرع سرياقوس ، وتخريب المنشآت والاعتداء على رجال الأمن، والصائغين والاستيلاء على محتويات محالهم من المشغولات الذهبية والاموال، والمتهمون هم. شعبان علي عبدالغني هريدى(٣٠ عاما) وحسين فايد طه مرزوق (٢٠ عاما) ومحمد عبدالفتاح صالح خلف (٢٠ عاما) ، واشرف سيد رياض خليل (١٩ عاما) ومحمد سيد محمد صالح (٣١ عاما) ومعوض سكران جوده ميهوب (٤٢ عاما) ومحمد عبدالله عبدالاله (٣٧ عاما) وعبدالله عبد الاله محمد شعبان (٦٤ عاما)، واحمد عبدالله عبدالاله محمد (٢٤ عاما) وزكريا فضل جابر (٢٦ عاما) وعرفه شعبان محمد (٢٤ عاما)، بالاضافة إلي ايمن محمود عبدالعزيز (١٦ عاما) وسيد عبدالفتاح عثمان (١٦ عاما) وعبدالحليم عبدالفتاح صالح (١٧ عاما).

خطط لنسف ليمان طره لإطلاق سراح قادة الجهاد وأصبح الساعد اليمنى لـ «بن لادن»

حكاية «أبو السعود» الذى أثار أزمة بين مصر والولايات المتحدة

فى سجن تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالية الامريكية وتحت حراسة امنية مشددة يقبع على ابوالسعود او الرجل الشبح كما اسماه احد رؤسائه فى وحدة القوات الخاصة بقاعدة فورت براج بولاية كارولينا بعد ان وجهت اليه هيئة عليا للمحالفين تهمة تدبير تفجير السفارات الامريكية فى افريقيا وتحديدا فى نيروبى ودار السلام فى بحر شهر اغسطس الماضى مما ادى الى مصرع اكثر من ٢٥٠ شخصا واصابة ما يزيد علي ٥٠٠٠ اخرين بجروح متفاوتة.

وعلى غير العادة فقد طالب الادعاء بان يظل قرار الاتهام الموجه ضد على ابوالسعود المعروف لدى الاجهزة الامنية العربية عامة والمصرية خاصة باسم ابوعمر فى طى الكتمان وان يظل سريا وذلك لاسباب تتعلق بالامن القومى للولايات المتحدة الامريكية وبالتالى فان المصرى الاصل ابوعمر يستعصى عليه طرح قضيته على الرأى العام الامريكى والعالمى ووسائل الاعلام لاسباب تتعلق باطلاعه ومعرفته بالاسرار المخابراتية الحساسة التى تتعلق بالدور الذى قامت به وكالة المخابرات المركزية مع اسامة بن لادن المقيم فى افغانستان.

وفى القاهرة اتصل ابوعمر بالسفارة الامريكية حيث قدم طلب تأشيرة دخول وعلى الرغم من وجود بعض التحفظات الامنية بشأنه الا انه تسلم تأشيرة دخول الولايات المتحدة وتتلخص التحفظات الامنية المشار اليها بسلسلة اتصالات كان قد اجراها ابوعمر مع قيادات حزب الله يقيمون فى المانيا وقد علمت بها الولايات المتحدة. تقول تقارير وكالة المخابرات المركزية cia ان ابوعمر هو الذى بادر وعرض نفسه للعمل لديها فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تبحث عن عملاء جدد لها فى الشرق الاوسط بعد ان خيمت خيبة الامل على جواسيس الوكالة المخابراتية وذلك فى اعقاب اختطاف وليام بيكلى مدير قاعدة المخابرات الامريكية فى لبنان.

وتشير التقارير المذكورة الي انه كان يتمتع بلياقة بدنية عالية ولديه المام كامل بالطرق العسكرية وقد ساعده فى ذلك دراسته فى الكلية الحربية.

وهو يتحدث اربع لغات وقد اجتاز الاختبارات اللازمة بسهولة للانضمام للقوات الخاصة بمكافحة الارهاب وذلك بمجرد حصوله علي الاقامة الدائمة في عام ٨٥.

وبسرعة نادرة تدرج ابوعمر حتى وصل الى عريف مسئول عن التدريبات العسكرية للقوات الخاصة فى حين ظل يحتفظ بجنسيته الاصلية المصرية.

وعلى الرغم من علامات الاستفهام المثارة حول ابو عمر الا ان الـ cia لم تضعه تحت المراقبة المكثفة او ترصد تحركاته وذلك قبل ان يثير ابو عمر حوله علامات استفهام وضعتها الـ cia موضع الجدية حيث بدأ يطرح الاسئلة الحساسة على افراد وحدته ويحاول الوصول لمعرفة طرق جمع المعلومات وعمل الاجهزة المخابراتية الامريكية وصلت تفاصيل هذه الاسئلة وغيرها الى كبار الضباط فى الوحدة فطالبوا بدورهم من الجنود عدم الخوض معه بمثل هذه الاحاديث.

ولم تقف الامور عند هذا الحد الى حين دار حديث بينه وبين واحد من المسئولين فى الوحدة عن دور الرئيس المصرى السابق انور السادات فى عملية السلام فى المنطقة فما كان من ابوعمر الا ان هاجم السادات بعنف واخذ ينعته بالمستسلم والعميل وعلى اثر ذلك اتخذت الـ cia قرارها بمراقبة تحركات ابوعمر ورصد اتصالاته بشكل مكثف.

تقول تقارير المراقبة ان على ابوالسعود شخصية مثيرة للدهشة فهو رياضى من الدرجة الاولى ولديه قدرة على التحمل ويستيقظ مبكرا ويضع الهدفون على اذنه ويسمع القرآن الكريم ويبدأ بممارسة رياضة المش كما انه يعد طعامه بنفسه وعندما سألوه عن السبب قال انه يتخوف ان يكون الطباخ قد استخدم ادوات مخالفة للشريعة الاسلامية.

وكان يلاحظ القريب والبعيد من أبو عمر انه يؤدى الصلاة فى وقتها مهما كانت ظروف المكان والزمان الذى يعيشه وكثيرا ما كان يترك المحاضرات العسكرية والمناورات ليتوجه لأداء الصلاة وظلت المراقبة قائمة على أبو عمر الى ان فاجأ هذا الأخير رؤساءه والمسئولين عنه بابلاغهم بانه ذاهب للجهاد فى افغانستان الأمر الذى وضع قادته فى موقف محرج وصعب ، فالولايات المتحدة كانت تدعم «المجاهدين» لكنها فى ذات الوقت كانت حريصة وحذرة من اظهار ذلك بطريقة علنية وتقع المأساة لو ان أبو عمر وقع فى الأسر وهو يحمل الجنسية الأمريكية وبذلك تكون الولايات المتحدة قد سلمت دليل ادانتها بيدها لعدوها الأول فى ذلك الوقت للاتحاد السوفييتي.

إلا ان أبو عمر اكد لهم انه سيذهب الى فرنسا أولا ثم يغادرها بجواز سفر مزور وأوراق ليست أمريكية الى دولة مجاورة ثم يتوجه الى افغانستان وهو ما حصل بالفعل حيث التقى المعارض السعودى بن لادن وتقرب منه ووضع هذا الأخير ثقته المطلقة فيه وقاد «تنظيم القاعدة» وطيلة وجوده فى افغانستان كانت المخاوف تساور المسئولين الأمريكيين من ان يكون أبو عمر قد أفشى أسرارا لأسامة بن لادن عن القوات الخاصة والاجهزة الأمنية الأمريكية.

وفى منتصف التسعينيات خرج أبو عمر من الجيش برتبة مشرفة وبدأ بتكوين جمعية اسلامية تحت الغطاء الخيرى وقد كشفت التحقيقات ان هذه الجمعية ما هى إلا الساعد القوة لأسامة بن لادن وتوجهاته.

فلم تمض فترة وجيزة على انشائها حتى بدأت هذه الجمعية بتسهيل مهمات دخول اصوليين هاربين من القضاء فى بلادهم الى أرض الولايات المتحدة الأمر الذى سجل نوعا من التوتر بين كثير من البلدان خاصة العربية والولايات المتحدة ووضع هذه الأخيرة فى مواقف محرجة.

كما ساعد أبو عمر وجمعيته «الخيرية» بتجنيد المئات من المسلمين الأمريكيين وتعبئتهم وتدريبهم عسكريا.

وعلى الجانب المصري لم يغب ملف أبو عمر عن أعين الاجهزة الأمنية وظلت قضيته قيد المتابعة ووضعت اسمه على لائحة المطلوبين وأصبحت المطالبة به جديدة اكثر فاكثر ولا سيما بعد ان كشفت تقارير المتسللين المصريين بين صفوف التنظيمات الأصولية فى الخارج والداخل ان ابو عمر الذى اصبح رسميا ضمن صفوف قادة تنظيم الجهاد الذى يتزعمه ايمن الظواهرى يخطط للهجوم على سجن ليمان طرة بواسطة الطائرات الشراعية المفخخة لاطلاق سراح قادة التنظيم المذكورة المحكوم عليهم فى هذا السجن وقد اكدت التحقيقات التى اجرتها الاجهزة الأمنية المصرية مع ما اطلق عليهم «العائدون من البانيا» حيث حوكم غيابيا وحكم عليه بالاعدام وتقدمت مصر رسميا للولايات المتحدة تطالب بتسليمه إلا ان ابوعمر كان قد أودع السجن حيث اثبتت التحقيقات ضلوعه بتفجير السفارات الامريكية فى افريقيا.

ويستبعد المراقبون تماما ان تسلم الولايات المتحدة أبو عمر خاصة بعد ان صدر ضده حكم الاعدام حتى ان البعض منهم يقول ان هذه الخطوة مستحيلة و ذلك بسبب القوانين الامريكية التى تمنع ذلك.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٥ / ٩٩٩٢

المحكمة المصرية تستمع للدفاع في قضية اقتحام قصر المنتزه

القاهرة ـ «البيان»: تبدأ المحكمة العسكرية في مصر غدا جلسة الاستماع الى مرافعات هيئة الدفاع في قضية محاولة اقتحام قصر المنتزه والتي تضم 21 متهما من الجماعات الارهابية. وكانت المحكمة قد انتهت في جلساتها السابقة من سماع أقوال شهود الاثبات في القضية وهم ضباط الأمن الذين توصلوا لابعاد المخطط الارهابي. وتسعى هيئة الدفاع خلال جلسة الغد والجلسات المقبلة الى التركيز على ان القضية لم ترق الى درجة الشروع أو المحاولة، وإنما كانت مجرد فكرة قام احد المتهمين وهو اسماعيل الشيخ بعرضها على بعض المتهمين ولكنها لم تحظ بموافقة أحد، هذا بالاضافة الى وجود تناقض بين شهود الاثبات وأوراق القضية التي يبلغ حجمها 1200 ورقة.

يذكر ان هيئة الدفاع كانت قد تحفظت على رفض تصوير ملفات القضية وذلك لاعداد مذكرة الدفاع، وقامت هيئة الدفاع بنسخ الملفات كتابة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٩/٥/٣١

مصر: المحكمة بدأت الاستماع الى المرافعات والدفاع يعتبر قضية اقتحام "قصر المنتزة" وهمية

□ القاهرة - محمد صلاح

■ طالب الدفاع عن المتهمين في قضية «قصر المنتزة» المتهم فيها ٢١ من عناصر «الجماعات الاسلامية» بالتخطيط لاقتحام القصر الذي يقع في مدينة الاسكندرية الساحلية واغتيال مسؤولين داخله، باطلاق المتهمين جميعاً والحكم ببراءتهم. واعتبر ان المعلومات عن اقتحام القصر «مجرد تخيلات واوهام فكر فيها المتهم الرئيسي في القضية احمد الشيخ من دون ان تجد سنداً من الحقيقة او تتحقق على أرض الواقع».

وكانت المحكمة العسكرية العليا التي تنظر في القضية عقدت جلسة امس وسط إجراءات امنية مشددة في ثكنة عسكرية في ضاحية الهايكستب شرق العاصمة ترافع فيها محامون موكلون عن المتهمين واخرون عينتهم المحكمة لاداء المهمة نفسها تحسباً لغياب المحامين الاصليين.

وتناول الدفاع التهم الموجهة الى المتهمين. ونفى تهمة كونهم يعملون ضمن تنظيم ديني، واوضح ان بعض المتهمين ينتمون الى مدينة الاسكندرية، في حين ان آخرين منهم ينتمون الى محافظات الصعيد.

واشار الى ان قضايا العنف الديني التي نظرت فيها سابقاً المحاكم المصرية اثبتت ان التنظيمات الدينية تلجأ الى تكوين خلايا في محافظات بعينها، يكون اعضاؤها من المحافظة نفسها. ولفت الدفاع الى ان اربعة متهمين في القضية رهن الاعتقال منذ العام ١٩٩٣، «فكيف يكون هؤلاء ضمن تنظيم واحد مع آخرين كانوا مطلقي السراح؟».

واوضح أن الأربعة ممنوع عنهم الزيارات ويقضون فترة الاعتقال في زنازين منفردة. ودفع المحامون ببطلان اعترافات المتهمين على اساس انها تمت نتيجة تعرضهم للتعذيب. ولفت الى ان وقائع القضية تعود الى منتصف التسعينات، وقت كانت السلطات ترتاب في سلوك الاسلاميين عموماً.

واعتبر الدفاع ان القضية اسست على مزاعم في شأن ما كان يفكر فيه المتهم الشيخ دون وجود وقائع مخالفة للقانون، واشار الى ان القانون «لا يعاقب المتهم على ما في نيته».

ولفت الى ان المضبوطات الخاصة بالقضية خلت من الاسلحة والمتفجرات او وسائل النقل او الزوارق التي ذكر ان المتهمين كانوا ينوون الاستعانة بها لتحقيق عملية الاقتحام.



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٦/١٩٩٩

القاهرة ترحب بزيارة الامير عبدالله

العادلي: مصر استطاعت تطويق ومحاصرة الارهاب

■ القاهرة - الرياض - ا ش ا:اكد وزير الداخلية المصري اللواء حبيب العادلي استقرار الاوضاع الامنية في مصر واصفا العمل الامني بانه قائم على تقدير سليم ومتابعة جادة ومعلومات مؤكدة بعيدا عن الارتجال والعشوائية.

وشدد العادلي في حديث مع صحيفة الوفد الناطقة بلسان حزب الوفد الجديد المعارض نشرته بعددها الصادر امس على ان الشرطة المصرية استطاعت خلال فترة محدودة تطويق الارهاب ومحاصرته غير انه قال ان الامن المصري يقظ ونشط تحسبا لاي متغير قد يمس حصاد سنوات في هذا الصدد.

ونفى وزير الداخلية المصري الحديث عن مصالحة او عقد صفقات بين الدولة والجماعات الاسلامية المتطرفة في مصر ووصف ماتردد في هذا الصدد بانه ممل وفارغ في المضمون.

واعرب العادلي عن دهشته لما يتردد عن وجود ضربات امنية لم يعلن عنها مشيرا الى ان اي عمل امني يجري وفق اجراءات قانونية تباشر النيابة في ضوئها تحقيقاتها وتقرر الاحالة الى القضاء.

وبالنسبة لاجراءات الاعتقال اوضح ان هناك حق التظلم امام القضاء وانه من غير المتصور ان يجري ذلك في [illegible] اعلان.

من جهة اخرى اشاد سفير مصر لدى السعودية السفير حلمي بدير بالعلاقات الممتازة التي تربط بين البلدين واصفا هذه العلاقات بانها وصلت الى مرحلة متقدمة من التعاون والتكامل بفضل ما توليه قيادتا البلدين من اهتمام لدعم سبل تطويرها وقال السفير المصري في تصريح لمراسل وكالة انباء الشرق الاوسط في الرياض امس ان زيارة ولي العهد السعودي الامير عبد الله بن عبد العزيز المرتقبة لمصر خلال جولته العربية والافريقية والاوروبية الحالية تاتي في اطار اللقاءات والمشاورات المستمرة على اعلى المستويات لما فيه صالح الشعبين والبلدين الشقيقين وشعوب الامتين العربية والاسلامية.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ / ٦ / ١٩٩٩

حبس ٢٩ من تنظيم القطبيين ١٥ يوما .. حاولوا إعادة نشر الأفكار المتطرفة لسيد قطب

كتبت خديجة عفيفي:

أمر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بحبس ٢٩ ارهابيا بتنظيم ما يسمى بالقطبيين ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة . على ان ينفذ قرار الحبس بعد انتهاء فترة اعتقالهم.. وجهت لهم النيابة تهمة الانضمام لتنظيم سرى غير مشروع يهدف إلى تعطيل احكام القانون والدستور وحيازة مطبوعات تروج لهذا الفكر المتطرف وحيازة أسلحة وذخائر واسلحة بيضاء. يشرف على التحقيقات هشام بدوى رئيس النيابة

كشفت التحقيقات ان هناك تنظيما ارهابيا بكفر الهواشم وكفر شماخ بكفر الزيات بمحافظة الغربية يتزعمه القيادى صلاح أحمد الشاذلى (موظف) بمعهد كفر يعقوب.. يقوم باستقطاب بعض الشباب لإعادة نشاط التنظيم مرة أخرى. قام فريق من المحققين يضم كلا من رافت عباس وسامح أبو زيد ووليد الجندى ووليد المنشاوى وحسام موسى وعبدالرحمن أبو القاسم وأشرف هلال بالتحقيق مع المتطرفين. وتبين ان قائدهم يدعو إلى تحريك نشاط التنظيم مرة أخرى الذى يتخذ من مبادئ وأفكار سيد قطب مركزا لتحركه التنظيمى وتلك الأفكار والمعتقدات كانت من اهمها تكفير الحاكم وأعوانه والدعوة إلى تحريم الانضمام إلى المؤسسات الشرعية بالدولة.

كشفت التحريات أن هؤلاء المتطرفين يدعون للخروج على الحاكم باستخدام القوة لاقامة ما يسمى بالخلافة الإسلامية وعدم جواز العذر بالجهل فى الأمور الدينية وتكفير من يرتكب أى معصية من المواطنين حتى لو كان لا يعلم انها مخالفة للدين وأشارت التحريات إلى ان قيادى التنظيم يعد خطة فى الفترة القادمة للقيام ببعض العمليات العدائية من منطلق مبدأ الاستحلال حيث أعد بعض الأسلحة والذخائر والأسلحة البيضاء لتنفيذ ذلك المخطط.. تم استئذان النيابة لإلقاء القبض على المتهمين وبتفتيش منازلهم عثر على الأسلحة وبعض الأوراق التنظيمية التى تحوى أفكارهم المتطرفة.



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٩/٦/٤

اعتقال 29 عضواً من «التكفير»

شيخ الازهر وبطريرك الاقباط يبايعان مبارك

■ القاهرة- ا ف ب: اعلن امام الازهر الشيخ محمد سيد طنطاوي والبابا شنودة الثالث بطريرك الاقباط امس تجديد مبايعتهما للرئيس المصري لولاية رابعة وذلك اثر تهنئته لقيام مجلس الشعب بترشيحه رسميا لست سنوات اضافية.

وقال شيخ الازهر «جئنا باسم الازهر لنجدد له البيعة لفترة قادمة».

واضاف الشيخ طنطاوي «لقد عرفنا الرئيس مبارك رجلا يحب الصدق ويكره الكذب ويحب الاخلاص ويكره النفاق ويحب العدل ويكره الظلم».

وقال البابا شنودة من جانبه «قدمنا للرئيس مبارك...... (التتمة ص12)



تأييد المجمع المقدس للكنيسة القبطية الذي يضم المطارنة والاساقفة لكل مصر والسودان والشرق والمهجر كما قدمنا له رسالة تأييد اخرى من المجلس العام للكنيسة القبطية لمبايعته لفترة رئاسية جديدة.

واضاف ان مبارك اتسم خلال اللقاء الذي ضمه و كبار رجال الدين الاقباط «بروح طيبة للغاية وبمحبته وبساطته المعهودة وصراحته».

واضاف «ان الوحدة الوطنية بين المسلمين والاقباط ليست وليدة اليوم او امس وانما هي قاعدة راسخة من ان عاش المسلمون والاقباط معا على مر 14 قرناً من الزمن».

ويشكل الاقباط نحو 5,8 في ا لمئة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم 62,5 مليون نسمة.

وكان مجلس الشعب المصري اقر باكثرية 443 نائبا من اصل 454 ترشيح مبارك لرئاسة ثانية وينص الدستور المصري على ضرورة حصول المرشح على ثلثي اصوات النواب قبل تنظيم استفتاء شعبي لمبايعته وهو ما سيتم في اكتوبر المقبل وتبدأ الولاية الجديدة لمبارك في 13 أكتوبر المقبل وتمتد حتى 12 اكتوبر من العام 2005 .

على صعيد اخر قررت نيابة امن الدولة في مصر وضع 29 شخصا ينتمون الى جماعة تدعو الى تكفير المجتمع قيد التوقيف الاحترازي لمدة 15 يوما للتحقيق معهم بتهمة العمل على قلب نظام الحكم واقامة دولة اسلامية .

وقال مصدر قضائي ان هؤلاء الاشخاص الذين القي القبض عليهم هذا الاسبوع متهمون بالانتماء الى «جماعة انشئت على خلاف القانون بهدف قلب نظام الحكم واقامة خلافة اسلامية، كما يتهم اعضاء المجموعة بحيازة اسلحة بيضاء ومنشورات تتضمن «افكاراً متطرفة».

وقال المصدر ان مدرساً في معهد ديني في قرية في محافظة الغربية في الدلتا يدعى صلاح احمد الشاذلي «34 عاما» يتزعم المجموعة التي كان افرادها يخططون للسطو المسلح على اقباط لتمويل نشاطاتهم.

وكانت جماعات التكفير ظهرت في مصر في السبعينات حيث تعرضت لقمع شديد.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٩

بعد ١٧ عاما

تأييد الحكم بالأشغال ٣ سنوات على متهم هارب في قضية السادات

كتب ـ خالد ابوالعز:

أيدت محكمة أمن الدولة العليا امس الحكم الصادر بمعاقبة المتهم حسين احمد حسين عضو تنظيم الجهاد القديم، بالأشغال ٣ سنوات فى قضية اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ .

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار صلاح عبدالبارى وعضوية المستشارين حسن رضوان وحسام نصر بحضور عمر فاروق رئيس نيابة أمن الدولة العليا ، وأيدت المحكمة الحكم الذى صدر غيابيا علي المتهم خلال محاكمته عام ٨٢، وذلك بعد فترة هروبه لمدة ١٧ عاما، وأعيدت محاكمته من جديد حيث طالب ممثل النيابة بتوقيع أقصى عقوبة علي المتهم باعتباره من عناصر تنظيم الجهاد وحاز وأحرز سلاحا آليا وذخيرة تسلمها من أحد قيادات التنظيم وأخفاها داخل منزله بمنطقة الشرابية.

كما أن السلاح جري سرقته من أحد أفراد الشرطة بعد اغتياله من جانب التنظيم الإرهابى وخلال جلسة الأمس أصدرت المحكمة حكمها المتقدم.



المصدر : السياسة

التاريخ : ١٠ / ٨ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تسعى الى عقد قمة دولية لمكافحة الارهاب

القاهرة: محاكمة 31 مصريا وليبي بتهمة تهريب اسلحة

■ القاهرة - الاسكندرية - أ. ف.ب - أ. ش.أ. بدات محكمة امن الدولة في الاسكندرية امس محاكمة 31 مصريا وليبي واحد بتهمة تهريب اسلحة وذخيرة عبر الحدود بين البلدين.

وقال مصدر قضائي ان خمسة من المتهمين وبينهم الليبي اوقفوا في يناير الماضي بعد ان عثرت شرطة الحدود في سيارتهم على 25 مسدسا وبندقية يعتقد انها سرقت من مخازن الجيش الليبي بهدف بيعها. واوقف الباقون لاحقا. ووجهت الى المتهمين تهم حيازة اسلحة وذخيرة والتهرب من دفع 191 الف جنيه «56 الف دولار» كرسوم جمركية وغرامات.

في هذه الاثناء طالبت مصر مجددا بعقد قمة دولية تحت مظلة الامم المتحدة لمكافحة ظاهرة الارهاب الدولي وتنسيق الجهود الاقليمية والدولية لمواجهتها.

وقال السفير سيد قاسم المصري مساعد وزير الخارجية للعلاقات الدولية ان مصر ستؤكد في بيانها امام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الجديدة على اهمية دفع الجهود الدولية الرامية لعقد قمة دولية تحت مظلة الامم المتحدة لمكافحة ظاهرة الارهاب وهي القمة التي طالب بعقدها الرئيس حسني مبارك وايدتها جميع الاطراف الاقليمية والدولية.. كما ايدت مبادرة الرئيس مبارك القمة الافريقية التي عقدت في بريتوريا في جنوب افريقيا عام 1992.

على صعيد اخر اخلت النيابة العامة المصرية امس الصحافي في صحيفة «الشعب» الاسلامية نصف الاسبوعية عادل حسين بعد يوم واحد من احتجازه لتمنعه عن تسديد الغرامة المتوجبة عليه لادانته بالتشهير بوزير الزراعة يوسف والي.



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٦/١٢

طريق دعوته يبدأ برءوس القوميين والعلمانيين والصحفيين!

«أبو قتادة» زعيم التكفير الجديد

قطب وطنطاوى والقرضاوى وهويدى والغنوشى والترابى كفار!

بين الحين والآخر تظهر أفكار التكفير منفردة، فصيل يكفر حاكماً، وآخر يكفر مفكراً، وثالث يكفر فناناً أو حتى صحفياً، لكن التاريخ الإسلامى الطويل لم يشهد تياراً أو شخصاً كفر الجميع، ووصلت به الدرجة إلى تكفير حتى من سبق لهم أن كفروا غيرهم، هذا النموذج هو عمر بن محمود أبو عمر، الشهير بـ «أبو قتادة»

فلسطينى الاصل، يعيش فى لندن، ويعتبر المفتى الرسمى للجماعة الإسلامية المسلحة فى الجزائر.

فتاوى التكفير التى يطلقها أبو قتادة تفوق كل الحدود، وأى وصف، وهو فى فتاواه الجديدة يستخدم كل شىء حتى الكلمات والألفاظ البذيئة التى يعاقب عليها القانون، لكننا سننشرها كما هى دون تعليق، ونترك للقارىء الحكم على إمام التكفيريين الجدد.

■ تحقيق - نبيل شرف الدين



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٦/١٢

البداية مع كلمات لأبي قتادة يبشر فيها بما سيحدث حينما يقيم ما يطلق عليه «دولة الإسلام». التي يؤكد فيها خلال مرحلة الجهاد لإقامة دولة الإسلام ستتطهر الأرض من غربان الشر ويوم الرذيلة، ستلاحق هذه المسوخ التي تسمى كذبا وزورا بالمفكرين وسيصفي الرتل تلو الرتل من العلمانيين والشيوعيين والبعثيين والقوميين وتجار الأفكار الوافدة. نعم نحن نعرف أننا لن نصل حتى نعبد الطريق بجماجم هؤلاء. وليقل العالم إننا برابرة، فنحن كذلك، وسيقولون عنا إرهابيون، نعم نحن كذلك، فلفظ الإرهاب لفظ شرعي، ويواصل أبوقتادة سنقطف رؤوس الصحفيين المفسدين في الأرض، فنحن لسنا في حاجة إلى سحرة فرعون، وليسمنا الناس أعداء الفكر والرأي، نعم سنقيم دولة الإسلام بالحديد والنار، لأنهما سنة الله في تنقية الذهب مما يعلق فيه من الشوائب والأزبال، وبهذه التهديدات البليغة يطرح أبوقتادة حلمه الكبير أمام حشد من تلاميذه الذين يلتقى بهم في أحد مساجد لندن التي يقيم بها منذ سنوات طويلة، ويمضي بعد الدرس الذي يلقيه لأتباعه من أعضاء الجماعة الإسلامية المسلحة بالجزائر «الجيا» التي يعد منظرها الأوحد وفقيهها المعتمد، على الرغم من كونه فلسطينيا، وليس جزائريا. وهنا تكمن واحدة من حلقات حياته الغامضة، وهي كثيرة

لكن ما أهمية الحديث عن أبي قتادة؟

الجواب أنه أصبح يمثل ظاهرة لم تسبقه إليها حتى الخوارج في التكفير، فهو يتفوه بلفظ التكفير بمعدل ثلاث مرات في الجملة المكونة من أربع كلمات، ليس هذا فحسب، بل يتهم كل الشيوخ والعلماء، والفقهاء من شتى المشارب والاتجاهات في عقيدتهم وسلامة نواياهم، من سيد قطب إلى شيخ الأزهر، مرورا بالألباني وبن باز، والغزالي، والقرضاوي، وفهمي هويدي، ومحمد عمارة، وحتى كمال الهلباوي، والبوطي، وراشد الغنوشي، وحسن الترابي لم يسلموا من لسانه

وليست الفتاوى وأندروس هي النشاط الوحيد لأبي قتادة، فله نشاطات أخرى، حيث يقيم ما يطلق عليه الدورات الشرعية لتلاميذه الذين قدرتهم مصادر بريطانية بأنهم لا يقلون عن خمسين ألف شخص، فضلا عن انتشار أشرطته ودوراته التعليمية التي يقدمها في بريطانيا. أما مؤلفاته فهي كالتالي «الجرح والتعديل» وهي موضوع قراءتنا، «الرد البيجوري»، تجريد أسماء الرواة جرحا وتعديلا»، «معالم الطائفة المنصورة»، «فتوى في حكم الشايخ»، «الجهاد والاجتهاد»، «ومسائل في النفاق»

نعود ونسأل من هو أبوقتادة هذا الذي أصبح فجأة نجما من نجوم التكفير، لدرجة أن طالت فتواه التكفيرية، كل علماء الأمة، وحتى الرموز المحسوبين على التيار المتشدد لم يفلتوا من لسانه وكتاباته، والمعلومات المتوافرة عنه محدودة للغاية، فهو يدعى عمر بن محمود أبوعمر الشهير بأبي قتادة، فلسطيني الأصل، يقيم في لندن، ويحمل هو والكثير من أتباعه جنسيتها، ولا يقتصر على تكفير حكام المسلمين، بل أمر أتباعه، بوجوب الخروج عليهم، بل له فتاوى أطلقها للجماعة الإسلامية المسلحة «الجيا»، بجواز قتل الأطفال المقيمين في،



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٦/١٢

المناطق الخاضعة لسلطة الدولة بحجة أنهم أبناء المرتدين، كما أفتى أبوقتادة بتحريم العمل في الوظائف الحكومية في بلاد المسلمين، بحجة أن هذا العمل عون للمرتدين، وأن الأجر المتقاضى من المال الحكومي حرام، ولم تقف فتواه تلك حائلا دون تقاضيه منذ دخل الأراضي البريطانية أموالا من وزارة الضمان الاجتماعي، ومنها يأكل ويطعم أولاده، ولأبي قتادة بخلاف فتوى إباحة قتل أطفال ونساء

غير أعضاء «الجياء» التي ترتب عليها مقتل ما لا يقل عن ٣٠ ألف طفل وامرأة من بينهن حوامل بقرت بطونهن، ومُثل بالأجنة أمام الأطفال، له فتوى تبيح للرجل قتل بناته وأطفاله بيديه إذا ما خشي عليهم من التعرض للاغتصاب، وله أيضا فتوى بإباحة سب وشتم المخالفين لمن يطلق عليهم المجاهدين الموحدين من أعضاء جماعته اللندنية.

وفي محاوله لإسباغ الصفة العلمية على كتاباته التي طالت كل من نعرفهم من علماء وفقهاء، فإن أبا قتادة يستدعي اصطلاح «الجرح والتعديل» من علم الحديث الشريف، ويزعم أنه قابل للتطبيق على العلماء الذين يراهم «أقزاما متفيقهين أكلوا على موائد السلاطين حتى أصابتهم التخمة»، ثم يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حينما ينحت مصطلحاته الخاصة التي يصنف بها هؤلاء العلماء لطوائف لا يجمع بينها سوى الكفر على حد زعمه، وهذه المصطلحات هي:

١ ـ برلماني: ويقصد به أنه يرى جواز الدخول في البرلمانات، ويقول عنه إنه شخص لا يوثق به، ولا يتعامل معه في المسائل الجهادية، ولا يستشار في فقه الطائفة المرتدة

٢ ـ أرائتي من أهل الرأي، ويصفه بأنه بعيد عن النص والأثر، يغلب عليه جانب المصلحة دون الالتفات إلى الحكم الشرعي، ولا يستشار في فقه الجهاد

٣ ـ شيخ: يقول عنه إنه من أهل الفقه، بغض النظر عن كونه مقلدا أو متبعا، ضعيفا في فهمه لحال أهل زمانه.

٤ ـ موظف حكومة شركية: يصفه بأنه لا يأتي منه خير، وهو كقول البخاري فيه نظر.

٥ ـ إخواني وهو حسب أبي قتادة يساوي حصيلة: برلماني + أرائتي + شيخ

٦ ـ سلفي مزعوم: يعتبره شيخا وأنه يجمع بعض صفات الجرح

٧ ـ شبه: ويقصد به أبوقتادة الشيخ الأزهري الذي يصفه بأنه معمم جاهل

٨ ـ خطيب: يطلق هذا اللقب على من عرف بالمقدرة الخطابية

٩ ـ موحد: ويصفه بأنه أعلى درجات التعديل، وهو مجاهد، فقيه، بصير بحال أهل زمانه، عالم بتوحيد الشرع والقدر «وهؤلاء هم أتباع أبي قتادة كما يطلق عليهم»

١٠ ـ مجاهد: بصير بأمور الحرب والمكيدة.

١١ ـ سنتي: بصير بشئون الحياة والسياسة والحرب «وهو اللقب الذي يطلقه على نفسه»، ومن مصطلحات أبي قتادة لتطبيقها على العلماء والفقهاء، والبداية مع شقيق سيد قطب:

محمد قطب: ورغم ما اشتهر عن تشدده في آرائه، يقول عنه أبوقتادة عليه بعض المآخذ أهمها، أنه لا يضع كثيرا النقاط فوق الحروف، بمعنى أنه يعتمد في كتبه طرح أسلوب التعميم دون ذكر أسماء الأشخاص صراحة، بزعم أن دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة، كما أنه يُستغل من بعض جماعات الانحراف



كالإخوان المسلمين فى تمرير أفكاره على الشباب المحبين له، خاصة عبارته القائلة: إنه لا يخالف شيئا من فكر حسن البنا.

محمد سرور بن نايف زين العابدين. والمعلوم أن سرور من المحسوبين على «حزب التحرير» وهو مشهور بآرائه التكفيرية المتطرفة. ورغم هذا يقول عنه أبوقتادة: موقف سرور من جهاد الطواغيت مضطرب ككل الأفكار التى يحملها، لأنه يحمل على جماعات الجهاد ويرى عدم فهمها لفتوى ابن تيمية التى تجتمع على وجوب قتال المتنعين عن الشرائع، ويحذر الجزائريين من حمل السلاح، كما يعلن سرور عدم رضاه عن طريقة الجماعة الإسلامية المصرية فى العمل الحركى.

ذبح أطفال المسئولين حلال.. وقتل الأب لابنته جائز!! الإرهاب كلمة شرعية.. والشتائم موجودة فى الإسلام

عبدالكريم مطيع: له باع وتاريخ من التطرف فى المغرب العربى، فهو مؤسس ما يسمى «حركة الشبيبة الإسلامية المغربية» سنة ١٩٦٩، وهى حركة متطرفة يثنى عليها أبوقتادة بقوله: أدركت مبكرا فقه الطائفة المرتدة، وعلى هذا فإنها أطرت نفسها كحركة معسكرة، تؤمن بأن التغيير يبدأ بالنفس، وأن هؤلاء الحكام الكفرة المرتدين لن ينفع معهم إلا السلاح والقوة، ولكن هذا لم يغفر لمؤسسها عند أبى قتادة، إذ يصفه بأنه «صاحب اجتهادات متنطعة قام بها الخلف الطالح، كل حسب مفهومه وأهدافه وطموحاته»

حزب التحرير. ويقول عنه أبو قتادة «إن فهم الإيمان والتوحيد عند الحزب ليس هو الفهم السنى، بل هو أقرب ما يكون إلى إفرازات الأشاعرة «المرجئة» حين يجعل التوحيد عقيدة عقلية، ويجعل جهاد الكتلة المؤمنة كفاحا سياسيا، وللحزب بعض الفتاوى التى تحتاج إلى بحث ونظر».

ناصر الدين الألبانى «وهو واحد من كبار علماء السلفية المعاصرين، ويحظى بتقدير كبير بين جميع التيارات الأصولية، ولذا فأبو قتادة يقترب منه بحذر لم يمنع تهجمه عليه لاحقا، فيبدأ بمقدمة يمهد فيها لهدفه قائلا: «كان من الواجب على من عرف مزالق الألبانى، أو وقع له على أخطاء يخاف منها أن تصبح دينا يتبع، أو منهجا يسلك أن ينبه إليها، أو يكشف عنها، أداء لأمانة التبليغ، حتى لا يصبح الأشخاص أوثانا، فيحرم الاقتراب منهم، وحينئذ تكون هذه علامة شر فى الأمة، ودلالة سوء تنذر بضياع الدين».

ويروى أبو قتادة تاريخ الألبانى وارتباطه بجماعة «الإخوان المسلمين» فى سوريا قائلا: «عندما مات المراقب العام للإخوان المسلمين ومؤسس التنظيم هناك، الشيخ مصطفى السباعى، ولاعتبارات تاريخية وتنظيمية كان الإخوان المسلمون فى سورية قد انقسموا إلى قسمين من ناحية المنهج، فهناك أهل الشمال خاصة مدينة حماة يميلون إلى التقليد واتباع المذاهب، وكان أهل دمشق فى الجنوب على عكس ذلك، وعندما مات مصطفى السباعى، آلت القيادة إلى عصام العطار، وهو من تيار دمشق، ولكن تيار المذهبية لم يسكت، وعندما ذهب العطار إلى الحج، ومنعته السلطات السورية من العودة، اجتمعت القيادة وقررت نقل القيادة إلى عبدالفتاح أبى غدة، وكان من بين المعترضين على هذا الإجراء ناشر يدعى زهير الشاويش، وكان ناصر الألبانى يعمل فى دار النشر التى يملكها الشاويش، الذى استطاع استغلاله فى هذه المعركة ضد أبى غدة».



ثم يعلن أبو قتادة لائحة الاتهام ضد الألباني وهي كما أوردها حرفيا
١- إسباغ الشرعية على الواقع: حكومات ومجتمعات
٢- تحريم العمل التنظيمي ووسمه بالبدعة الجديدة.
٣- إسقاط حكم الجهاد القتالي في هذا العصر والإعلان أن كل من حمل السلاح مجاهدا في سبيل الله هو إما خارجي أو باغ

الأحباش والتحريض على القتل: نأتي إلى جماعة «الأحباش» التي يكيل لها أبو قتادة من الاتهامات ما لا يتسع المقام لسرده ويبدأ بتعريفه لها فيقول: «هي نسبة لرجل حبشي الأصل من أثيوبيا يسمى عبدالله ولد في هرر من بلاد الحبشة، وصل إلى لبنان سنة ١٩٥٠م، وجمع حوله جماعة رباهم على فكره وعقليته، وتنامت جماعته حتى سيطرت على جمعية تسمى جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية، ثم تعدت حدود لبنان إلى مناطق أخرى، مثل أمريكا وكندا وأستراليا وأوروبا، وقد بلغت قوتها في لبنان أن انشئت إذاعة باسم «نداء الإيمان» ولها مجلة باسم «منار الهدى»، وقد أوصلت أحد رجالها للبرلمان اللبناني وهو عدنان الطرابلسي».

ويصفها أبو قتادة صراحة بالكفر والردة حين يقول عنها: «طائفة الأحباش من طوائف الكفر والردة في العالم الإسلامي التي يجب على المسلمين أن يعملوا جاهدين بكل قوتهم لقتالها». ويحرض أبو قتادة على القتل بقوله: «كان بمقدور الشباب المسلم أن يعالجوا الشيخ الضال الحبشي برصاصة رخيصة الثمن في بداية أمره، فأمثال هؤلاء الشيوخ المنحرفين يجب القضاء عليهم بالذبح في بداية أمرهم، ولو أخذنا مثلا عبدالناصر وجماعة الإخوان المسلمين لرأينامثلا صارخا لما نقول، فماذا كان يحتاج ليقضى عليه وينتهي أمره وهو في بداية حكمه أكثر من رصاصة صائبة».

ورغم تاريخ الغنوشي المعروف في إنشاء ودعم جماعات التطرف في تونس وغيرها، إلا أن هذا لا يغفر له عند أبي قتادة الذي يؤكد خيبة ظنه فيه قائلا: «كنت أظن أن هذا الرجل يفهم الإسلام، حتى تبين لي أنه رجل ضال، منحرف الفهم لدرجة البدعة المكفرة، ثم إن البعض يظن أن الرجل بمجرد انتسابه إلى جماعة مسلمة، فإنه لا يحق لأحد أن يكفره، وهذا الباب هو الذي فتح لكل مدع أن يتكلم في دين الله تعالى كما يريد، حتى لو أدى الأمر به أن يفسر الإسلام تفسيرا كفريا، والأمثلة في هذا الأمر كثيرة، ولعل المثال الصارخ هو ما يفعله فهمي هويدي الكاتب المصري ومواطنه محمد عمارة، والأخير يدعو إلى إحياء فكر المعتزلة كما يصرح، لكن الأدهى عنده أنه يحاول تفسير الإسلام تفسيرا ماديا يصل به إلى تفسير الشيوعيين والماركسيين»

روجيه جارودي: ويحمل أبو قتادة بشدة على المحافل والجماعات الإسلامية التي لا تستنكف أبدا في دعوته ليحدثهم حول تجربته مع الإسلام، فجارودي كما يرى أبو قتادة: «لم يسلم أبدا لا في تصوره للألوهية ولا في فهمه للشريعة، فهو دخل الإسلام على مذهب وحدة الوجود، إذ يصرح في كتابه «وعود الإسلام» بأنه لا فرق بين الخالق والمخلوق، فهو آمن بالمذهب الصوفي الغنوصي تحت شعار الإسلام»

كمال الهلباوي: أما كمال الهلباوي الذي كان حتى وقت قريب الناطق الرسمي باسم التنظيم الدولي لجماعة «الإخوان المسلمين» فقد ناله من أبي قتادة ما لم ينله أحد فهو حينما تحدث عنه يقول: «هذا الإخواني الكذاب الأشر لو حلف رجل



بن الركن والمقام أنه لا يعرف أكذب من الهلباوى ما أظنه حنث، ولا أذكره بصفته رجلا مفكرا، أو أن ما يقوله ويكتبه ينبغى أن ينظر إليه كفكر يستحق النظر والبحث فالهلباوى أحقر من هذه المرتبة، وهو أجهل من أن يعامل معاملة العقلاء الباحثين، وأنا أقول هذا الكلام انطلاقا من أن تحذير المسلمين من قطاع الطريق واللصوص أمر واجب».

وحينما يشعر أبو قتادة أنه ذهب بعيدا فى استخدام الألفاظ الجارحة والعبارات البذيئة التى لا تتناسب مع طبيعة البحث العلمى الذى يدعيه، يستدرك قائلا. «لا أريد أن أسمع من نصف عاقل يقول. أهذا هو البحث العلمى؟ فالجواب: «البحث العلمى ومعالجة الأفكار تكون لمن ملك شيئا من العلم، أما أمثال هذا الرقيع، الذى لا يقر قراره ولا تهدأ حاله، كدويبة الأرض، هائم فى كل واد».

ويمضى أبو قتادة «جرحه وتعديله» لعدد من الشيوخ بسؤال يقول فيه «لماذا مشايخ المسلمين المزعومين من أمثال البوطى المنحرف، والغزالى والقرضاوى وغيرهم لا يحترمون أنفسهم؟ ولماذا هذا الشيخ أبو بكر الجزائرى، وأمثاله يقبلون لأنفسهم أن يكونوا أحذية فى أقدام الطواغيت يستخدمونهم كما يشاءون؟

فما بال هؤلاء القبيحة وجوههم، النخرة عمائمهم وقفوا مع الظلم ضد العدل، ومع الباطل ضد الحق ومع المرتدين ضد المسلمين؟ وهذا البوطى يتكلم فى شريط له عن أن عباس مدنى لا يصلح للحكم الإسلامى لأنه لا يمتلك أدوات الاجتهاد

ونأتى إلى الجيل الجديد سواء من الشيوخ أو نشطاء الحركات الإسلامية،ولا يتوقف أمامهم أبو قتادة كثيرا، إذ يكتفى بجملة واحدة فيها زبدة الفحش بطريقة البرقية:

عصام العريان: « فى شريط له باسم الإرهاب يتحدث فيه عن المجاهدين بمصر ويصفهم بقوله «دول عقلهم ضارب» «أى هؤلاء لا عقل لهم»

ربيع المدخلى. يتقرب إلى الله بتكفير سيد قطب لأنه لا يجيز الحكم بغير ما أنزل الله.

الإخوان المسلمون الليبيون يرون الجهاد فى الجزائر فتنة يجب اعتزالها

إسماعيل الشطى. «الخصم الإسلامى الوحيد لكمال الهلباوى فى كتابه «السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط» بسبب خروجه عن الصف الإخوانى، وقف حائرا عند اجتياح صدام للكويت أيقف مع الشعب «الكويتى المجاهد» أم مع الإخوان المتملقين لصدام؟ فاختار الشعب.

قادة حماس حتى هؤلاء لم يسلموا من لسان أبى قتادة إذ يقول عنهم «يعلنون صباح مساء أن الدم الفلسطينى لا ينبغى أن يراق بيد فلسطينى»، ثم يسخر من ذلك بقوله «وجهة نظر، لعل الدم الفلسطينى أزرق اللون»

ويمضى أبو قتادة فى سخريته قائلا: «من الذى سمح لفهمى هويدى أن يتكلم فى عظائم الشريعة، ويقول فيها ما يحلو له ويسقط أحكام أهل الذمة من كتب الفقه؟ ومن الذى سمح لمحمد عمارة أن يتكلم فى عقائد المسلمين فيصلح منها البالى كعقائد المعتزلة ويرمى فى المزبلة الحق والصواب؟ ومن الذى سمح لحسن الترابى أن يجدد فى أصول الفقه، ويجعل البرلمان الإسلامى هو صورة الإجماع التى لها الحق فى نسخ الشريعة؟ ومن الذى سمح لجودت سعيد السورى أن يجعل مذهب



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٩

ابن أدم الأول يلغى دين محمد «صلى الله عليه وسلم» ثم يتجرأ بعد ذلك بأن يجعل الواقع هو الذى يفسر النصوص وليس البيان؟»

ثم يصف هؤلاء وقبلهم شيخ الأزهر وعلماءه بأنهم «سدنة الحكام المرتدين وكهنتهم أصحاب العمائم النخرة، والوجوه القبيحة، والفتاوى مدفوعة الثمن»

ويأتى أبو قتادة للسخرية من مظهر علماء الدين بوقاحة منقطعة النظير لم يسبقه إليها حتى هؤلاء الذين صنفوا كمرتدين وأعداء للإسلام فيقول «كنت أعجب زمنا طويلا، لماذا يلبس هؤلاء الشيوخ هذا الزى الكهنوتى، طربوش على الرأس، طيلسان «رداء فضفاض» له أكمام تتسع لقطة أبى هريرة لكننى أدركت الآن شيئا من سر هذا اللباس «القرف». ولعل من أسباب ذلك أن ينطبع فى أذهان الناس وقبل ذلك فى أذهان أصحاب هذا اللباس أنهم لا يصلحون لشىء سوى الكلام. فدور هؤلاء المشايخ محصور فقط فى الكلمة. ومن المستهجن الغريب أن يكون الشيخ قائد عسكريا، أو مقاتلا شديدا، فهذا محمد الغزالى يعلن بكل صراحة غريبة إنه لا يطيق رؤية دم دجاجة وهى تذبح، لكنه قطعا كان سيفرح هو وإخوانه المشايخ فى رؤية الدجاج على مائدة الطعام»

ويسعى أبو قتادة إلى قطع الطريق على أية محاولة لمناقشته حتى فى استخدامه لألفاظ السب والبذاءات، ويحاول إضفاء لباس الشرعية زيفا وافتئاتا حتى على الأحاديث الشريفة ليبرر ولعه باستخدام تلك العبارات القميئة والألفاظ المنحطة بحق مخالفيه فيقول «وكان مما أخذ علىّ قسوة العبارة وحدتها، والرد على هذه المؤاخذة من جهة شرعية استخدام الألفاظ الحادة والشديدة فى حق الخصوم، وإنه من المؤسف حقا أن يظن بعض الناس أن العبارة الشديدة لا ينبغى استخدامها بحال من الأحوال، ولو عاد الناس إلى ما أمر به الإسلام، لوجدوا عبارات هى فى قمة التنفير فى شدتها وغلظتها. فقد روى الإمام البخارى فى الأدب أن رسول الله «صلى الله عليه وسلم» قال «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنّ أبيه ولا تكنوا». والهنّ هنا هو ذكر الرجل، وقد استخدم الصحابة أمثال هذه العبارات أيضا، وقيلت أمام النبى «صلى الله عليه وسلم» ولم ينكرها أو ينبه إلى خطئها

وبعد الافتئات على الرسول «صلى الله عليه وسلم» والصحابة، يبادر أبو قتادة إلى المصادرة حتى على أية محاولة لمناقشته فى تلك الأمور الخطيرة فيبادر بقوله «ولا أريد أن أسمع من أحد أن هذه العبارة قيلت فى حق مشرك، لأن الكلام هنا عن ضرورة هذه الألفاظ لأنها هى دون غيرها توصل للمراد والهدف، والذين يتصنعون الأدب البارد لابد أنهم استخدموا هذه العبارات يوما بلا شك، وما من إنسان كائنا من كان إلا وهو مضطر أن تشتد عبارته، وتغلظ لما يراد أنها تناسب المقام فالذين يدعون إلى إزالة الألفاظ الشديدة الغليظة من معجم الحياة، كذابون ومنافقون»

وهكذا، وبكل بساطة لا يصدق أبو قتادة أنه من الجائز أن يكون فى الدنيا أناس مؤدبون، وأن الناس جميعا فاحشون كذابون ومنافقون، وهو ما يطرح من تساؤلات عديدة أبرزها السؤال عما لو كان ما صدر منه، قد صدر من كاتب أو مستشرق غربى، لقامت الدنيا ولم تقعد، فلماذا يطربنا «زمار الحى» فى هذه الحالة؟ ■



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٩

تايلاند تواصل التحقيق مع مصرى متهم بقتل ٦ سائحين أجانب

بانكوك ـ وكالات الأنباء: واصلت امس سلطات تايلاند، التحقيق مع الشاب المصرى محمد السيد غنام المتهم بقتل وسرقة ٦ سائحين اجانب. كانت شرطة بانكوك قد اعتقلت «غنام» يوم ٥ «يونيو» الحالى، ووجهت اليه اتهامات بقتل فرنسيين والمانى ونمساوى وايرانى واماراتى حضروا الى تايلاند للسياحة. جرت عمليات القتل على مدى ١٠ شهور بعد اختطاف السياح من مطار بانكوك الدولى. صادرت الشرطة من منزل المتهم ٧ سكاكين وملابس وقفازات واحذية وبطاقات ائتمان. سب المتهم الصحفيين المتجمعين حول منزله، وبصق على الصحفيين وحاول ركلهم بـ«الشلوت».



سعيد محمد وسط حراسة رجال الشرطة فى بانكوك



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة العسكرية تصدر اليوم أحكامها في قضية "قصر المنتزه"

□ القاهرة - «الحياة»

■ تصدر المحكمة العسكرية العليا في القاهرة اليوم احكامها في قضية «قصر المنتزه» التي يواجه فيها ٢٢ من عناصر «الجماعة الاسلامية» اتهامات بالتخطيط لاقتحام القصر الذي يقع في مدينة الاسكندرية واغتيال مسؤولين داخله.

وكانت النيابة العسكرية طالبت في مرافعاتها بتوقيع عقوبات تصل الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة في حق جميع المتهمين في القضية. لكن مصادر قانونية رجحت ان تتضمن الاحكام الإعدام لثلاثة متهمين والاشغال الشاقة والسجن لمدد مختلفة لبقية المتهمين. وتعود وقائع القضية الى ١٩٩٦ حين القت السلطات القبض على القيادي البارز في التنظيم احمد الشيخ الذي اتهم في ١٩٩٤ في قضية «ضرب السياحة»، لكن المحكمة برأته.

من جهة اخرى، نُقل عن اسرة زعيم «الجماعة الاسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن أن إدارة السجن الاميركي الذي يقضي فيه عقوبة السجن منعته من مقابلة محاميه او الاتصال باسرته هاتفياً في مصر بسبب اعتراضه على اسلوب معاملته السيئة في السجن.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/ ٦/ ١٩٩٩

القاهرة: المحكمة العسكرية تنظر في قضية «قصر الرئاسة» غداً

■ الهايكستب ـ مصر ـ أ ف ب: تصدر المحكمة العسكرية العليا غدا حكمها في قضية تشمل 21 اسلاميا ينتمون الى تنظيم الجماعة الاسلامية ومتهمون بالتخطيط لهجوم على قصر الرئاسة بالمنتزه في الاسكندرية (شمال).

وكان مقررا ان يصدر الحكم امس الا ان المحكمة القائمة في قاعدة الهايكستب العسكرية (40 كم شمال القاهرة) قررت تاجيله الى الاربعاء.

وافاد مصدر قضائي ان المتهمين الرئيسيين الثلاثة في هذه القضية، وبينهم ضابط سابق، قد يحكم عليهم بالاعدام، بموجب قوانين مكافحة الارهاب التي اقرت في اواخر 1992.

والمتهمون الثلاثة هم فوزي مصطفى الشريف، المعتقل منذ 1993 لتورطه في اعتداءات ضد سياح والمتهم بتزعم مجموعة ال21 اسلاميا الذين اعتقلوا جميعا عام 1996، واحمد أسماعيل الشيخ، المحامي المتهم بنقل تعليمات فوزي الشريف الى باقي اعضاء التنظيم، وعاطف مصطفى سعيد، الضابط السابق في القوات البحرية المصرية المتهم بالتخطيط لهجوم من البحر على قصر الرئاسة بالمنتزه بالاسكندرية بواسطة قارب مطاطي.

وذكرت الصحف ان هذا الاعتداء المزمع كان يستهدف الرئيس المصري حسني مبارك وكان مقررا تنفيذه في 29 نوفمبر 1996 لكن تم احباطه قبيل تنفيذه.

ويتهم المعتقلون ال21 بالانتماء الى تنظيم غير شرعي يستهدف اعاقة عمل مؤسسات الدولة والقيام بهجمات ضد منشات اقتصادية والتخطيط لاغتيال مسؤولين حكوميين كبار.

كما يواجه بعض المتهمين تهمة تزوير وثائق رسمية لمساعدة المجموعة على تنفيذ مخططاتها الارهابية وكانت المحاكمة قد افتتحت في 29 ابريل.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/ ٦/ ١٩٩٩

اليوم أمام المحكمة العسكرية العليا:

٢١ إرهابيًا يواجهون عقوبات تتراوح بين الإعدام والمؤبد

المتهمون خططوا لاغتيال شخصيات عامة وتدمير منشآت اقتصادية

تعقد المحكمة العسكرية العليا اليوم اخر جلساتها لمحاكمة ٢١ من اخطر عناصر الارهاب المتهمين بالتخطيط لاغتيال شخصيات هامة وضرب بعض المنشات الاقتصادية فى البلاد وذلك بعد ان حددت المحكمة العسكرية العليا جلسة اليوم للنطق بالحكم فى القضية.

وياتى على راس المتهمين فى هذه القضية الارهابى فوزى مصطفى الشريف والارهابى احمد اسماعيل الشيخ ويواجه المتهمون فى هذه القضية عقوبات تتراوح بين الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة والسجن لمدد مختلفة.

وجهت اليهم النيابة العسكرية عدة تهم أهمها أن الأول حتى العشرين انضموا إلى جماعة اسست على خلاف أحكام القانون والدستور الهدف منها الدعوة إلى تعطيل أحكام القوانين بان دعت هذه الجماعة إلى تكفير الحاكم وإباحة الخروج عليه وقتاله وقتال معاونيه وخططت لاغتيال القائمين على الحكم فى البلاد ورجال الشرطة وكذلك الاتفاق الجنائى على ارتكاب جرائم القتل العمد والشروع فيه وأعدت لذلك الاسلحة النارية والذخائر بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام.

كما وجهت النيابة العسكرية للمتهمين الثانى والثالث تهمة حيازة الأسلحة البيضاء والمطبوعات والمنشورات التى تميز فكر الجماعة وكذلك التزوير فى محررات رسمية وكارنيهات نقابة المحامين بغرض استخدامها فى تنقلاتهما.

كما وجهت للمتهم العاشر تهم الحصول على مواد مفرقعة بغير ترخيص من الجهات المختصة بغرض استخدامها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام كما وجهت للمتهم الحادى والعشرين تهمة تقديم العون والمساعدة للمتهم الثانى بأن طبع المطبوعات والمحررات التى تتضمن فكر التنظيم.

وقد أكدت تحقيقات النيابة العسكرية أن المتهمين الاول والثانى والثالث اداروا حركة التنظيم والقيادة فيه. كانت المحكمة العسكرية قد استمعت إلى مرافعة اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين وشهود الاثبات من رجال الأمن الذين القوا القبض على المتهمين كما استمعت إلى مرافعة النيابة العسكرية التى طالبت بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين.

من ناحية اخرى تصدر محكمة أمن الدولة العليا طوارئ حكمها على الارهابى احمد عبد الوهاب خليل المحكوم عليه بالاعدام من قبل «غيابيا» وذلك فى جلستها التى ستعقدها يوم ٢٩ يونيو الحالى. كانت النيابة قد وجهت للمتهم انه – وآخرين سبق الحكم عليهم حضوريا.– اشتراكه فى اغتيال اللواء محمد عبد الحميد غبارة نائب مدير أمن قنا الأسبق والعميد محمود صالح الديب مفتش التحقيقات بقنا والنقيب محمد السيد ندا ضابط مباحث أمن الدولة بقنا.

الجدير بالذكر ان المتهم القى القبض عليه بعد صدور حكم محكمة أمن الدولة العليا باعدامه وتمت اعادة محاكمته من جديد ووجهت اليه النيابة تهمة الهروب بالاضافة إلى انضمامه إلى احد التنظيمات الارهابية التى تسعى لتغيير نظام الحكم بالقوة واغتيال الشخصيات العامة وضباط وأفراد الشرطة والاهالى الذين يقفون فى طريق نشاطهم الهدام. تعقد الجلسة برئاسة المستشار إسماعيل حمدى وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان.

عادل السروجى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٩

تجديد حبس ٣٤ متهماً من الجماعات الإرهابية

قررت محكمة امن الدولة العليا امس تجديد حبس ٣٤ متهما من الجماعات الارهابية ١٥ يوما تبدأ من اخر تجديد حبس لهم، ومعظمهم من المنيا واسيوط. ويتم تجديد حبس المتهمين تباعا ١٥ يوما، او ٤٥ يوما حتى صدور قرار الاتهام وتحديد جلسة محاكمتهم. ويواجه المتهمون تهمة المشاركة فى عمليات ارهابية، والانضمام الى جماعة غير مشروعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقانون، واغتيال الشخصيات العامة، وبعض القيادات والعمل على قلب نظام الحكم.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ٦ /١٩٩٩

اليوم .. المحكمة العسكرية تصدر حكمها في قضية إعادة إحياء تنظيم الجماعة الإسلامية

كتب ـ اسامة هيكل:

تصدر المحكمة العسكرية العليا اليوم حكمها في قضية إعادة احياء تنظيم الجماعة الاسلامية. طالبت النيابة العسكرية بتوقيع اقصى عقوبة على ٢١ متهما ووجهت إليهم اتهامات بالانضمام إلى جماعة اسست على خلاف احكام الدستور والقانون والاتفاق الجنائي لتنفيذ عمليات ارهابية بغرض قلب نظام الحكم وزعزعة الامن والاستقرار.

وكان من المقرر ان تصدر المحكمة العسكرية حكمها صباح «الاثنين» الماضي وقررت تأجيل جلسة النطق بالحكم إلى جلسة امس «الاربعاء» وقررت التأجيل للمرة الثانية للنطق بالحكم صباح اليوم.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٩

فى قضية إعادة إحياء تنظيم الجماعة الإسلامية بالأسكندرية

المؤبد لـ٤.. الأشغال الشاقة لـ١٦.. السجن لمتهم... براءة واحد

المحكمة العسكرية: المتهمون تجسد فيهم الوهم فابتعدوا عن الانطلاقة الكبرى للمجتمع

تابع الجلسة :
فاروق الشاذلى

قضت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة ٤ من المتهمين فى قضية اعادة احياء تنظيم الجماعة الاسلامية بالاسكندرية بالاشغال الشاقة المؤبدة.. كما قضت المحكمة بمعاقبة ٨ بالاشغال الشاقة ١٥ عاما و٣ بالاشغال لمدة ١٠ سنوات و٤ بالاشغال لمدة ٧ سنوات.. كما عاقبت متهما بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات واخر بالسجن لمدة ٥ سنوات وبراءة متهم

قالت المحكمة انها استشعرت مما ردده المتهمون من اقوال معنى الفراغ الفكرى وتجسد الوهم الانعزالى الذى احاط بافئدة وعقول المتهمين وأمثالهم فيبعدهم عن هدير المجتمع صوب الانطلاقة الكبرى تخلصا من حالة التخلف عن ركب التقدم العصرى الذى أصبح من أهم دلالات احترام الأمم.. عصر يتميز باطلالاته التى لا تسمح إلا للشعوب النشطة بالمرور صعودا إلى العلا... وتدمغ القاعدين ببصمة التخلف والقهر.. وبينما تتنافس الشعوب للاخذ بأسباب القوة يستعيد المتخلفون عن الركب سماع اسطوانات عفى عليها الدهر.. ويرددون كلمات منهكة القوى سبق تكرارها واهترات معانيها وحيث أن المتهم الثانى أحمد اسماعيل أحمد الشيخ قد سعى حثيثا إلى أن يتبوأ مقعد الزعامة الوهمية مقلدا من سبقوه ذاكرا أسماءهم مع علمه المسبق بفشل مسعاهم.

وأضافت المحكمة أن المتهم الثانى اعتقد بعد الافراج عنه امكان الحصول على لقب الأمير أو قائد للجناح العسكرى.. وعلم من معايشته المسبقة للمتهمين الثالث عاطف موسى موسى سعيد.. والتاسع أحمد محمود همام ما يعتمل فى نفسيهما من جنوح ونزعة اجرامية واتفقوا فيما بينهم على تشكيل تلك الجماعة مستهدفين زهق الارواح.. وتنفيذا لما عقدوا العزم عليه . انتوى المتهم الثانى وصل ما انقطع مع المتهم الأول فوزى مصطفى الشريف ملتمسا العون المادى لديه.. وكانت صفة المتهم الخامس عشر مصطفى محمود قاسم القانونية سبيلا للقاء بعض العناصر المحبوسين احتياطيا والمفترض عرضهم على النيابة أو المحكمة للنظر فى امر حبسهم لاعلام المتهم الاول فوزى مصطفى الشريف فى محبسه بما خطط له المتهم الثانى وتبادل الرسائل الشفوية فى كيفية الحصول على الدعم المادى والسلاح اللازم لتلك الجماعة وتولى تلك المهمة كل من المتهمين السادس محمود يوسف محمود حامد والرابع عشر أحمد فرغلى مبارك اثناء تواجدهما بمقر النيابة أو المحكمة.. وتابع المتهمين الثانى والخامس عشر المتهم السادس محمود يوسف فى تلك الجلسات بعد ان انحسر دور المتهم الرابع عشر أحمد فرغلى.. بيلغانه بطلباتهما ويتلقيان منه تكليفات المتهم الأول.

وقد اتخذ المتهم الثانى فى ملبسه مظهرا مماثلا للمحامين الحاضرين فى تلك الجلسات مصاحبا المتهم الخامس عشر الذى خطط معه هذا الأمر محكما تدبيره.. بعد ان اشترك مع المتهم الثانى والثالث فى تزوير البطاقة الخاصة بنقابة المحامين ليستكمل المتهم الثانى أحمد اسماعيل الشيخ الشكل الظاهرى والقانونى لمن يشتغلون بمهنة المحاماة.

وقالت ان المتهم الثالث عاطف موسى داب على ضم عناصر عديدة تولى قيادتها ومتابعة مسلكها وحيث أن المتهمين الثانى والثالث والتاسع قصروا عملية الرصد فيما بينهم بمحاولتهم رصد بعض الشخصيات الامنية بمدينة الاسكندرية وحيث أن المتهم الثانى وان حاول تهميش دوره فى أن مبتغاه تحقيق الكسب المادى.

وحيث أن المحكمة وهى بصدد تحقيق مسلك كل متهم عنيت بتحليل محتواه - وتفصيل مضمونه وخصائص فاعل الجريمة.. ومادة الجريمة وجسامتها وصولا إلى قاعدة تفريد العقاب بالنظر الى ما ارتكبه كل منهم ومدى خطورته الاجرامية وتبرئة من قصرت ادلة الثبوت على بلوغ حد الادانة.

تضمنت الاحكام معاقبة كل من فوزى مصطفى على الشريف وأحمد اسماعيل الشيخ وعاطف موسى سعيد واحمد محفوظ عبد الله بالاشغال الشاقة المؤبدة، وسامح موسى هلال ومحمود يوسف محمود واسامة على خلاف.. ومحمد اسماعيل خليل وعمر ابراهيم محمد مرجان والسيد ابراهيم محمود عامر ونبيل سعد محمد خليفة بالاشغال الشاقة ١٥ سنة.

كما قضت بمعاقبة كل من محمود محمد رمزى والسيد عبد الحميد عبد الوهاب ورأفت رمضان على حسن بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات مع عدم قبول نظر الدعوى بالنسبة للتهمة الثانية المنسوبة للمتهم محمود رمزى لرفعها بغير الطريق القانونى . وبمعاقبة رمضان احمد فرج وعبد الغفار محمد عبد الغفار ومصطفى محمود مصطفى وعبد العظيم محمود عبد العظيم بالاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات مع عدم قبول نظر الدعوى للتهمة الثانية بالنسبة للمتهم عبد العظيم لرفعها بغير الطريق القانونى.. ومعاقبة المتهم أحمد فرغلى مبارك بالاشغال الشاقة ٥ سنوات والمتهم حسين يوسف محمد عليوة بالسجن ٥ سنوات وبراءة المتهم احمد عبد الله عبد القادر الكيلانى.

مع مصادرة جميع الاحراز والأسلحة البيضاء المضبوطة على ذمة الدعوى.



فى قضية إحياء نشاط الجماعة الاسلاميه بالاسكندريه:

المؤبد لأربعة متهمين والأشغال والسجن لـ١٦ والبراءه لمتهم واحد

كتب . عبدالحميد شعير:

أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس أحكامها فى قضية محاولة إحياء الجماعة الإسلامية (تنظيم قصر المنتزه) بالاسكندرية والمتهم فيها ٢١ متهما جميعهم مقبوض عليهم، وقضت بالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين والاشغال الشاقة ١٥ عاما على ٧ متهمين والاشغال الشاقة ١٠ سنوات على ٣ متهمين والاشغال الشاقة ٧ سنوات على ٤ متهمين والأشغال الشاقة ٥ سنوات على متهم والسجن ٥ سنوات على متهم والبراءة لمتهم

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها أمس وسط حشد من مراسلى الصحف القومية والحزبية ووكالات الانباء الأجنبية، وتأكد رئيس المحكمة من وجود جميع المتهمين وقبل النطق بالحكم أكد رئيس المحكمة فى حيثيات حكمه أن المحكمة قد طالعت مفردات القضية بعد استكمال إجراءاتها القانونية ومناقشة الشهود وصولا إلى وجه الحق والعدل فى الدعوى وتأكدت فيما ردده المتهمون من أقوال معنى الفراغ الفكرى وتجسد الوهم الإنعزالى الذى أحاط بأفئدة وعقول المتهمين وأمثالهم فابعدهم عن هدير المجتمع صوب الإنطلاقة الكبرى تخلصا من التقدم العصرى الذى اصبح من أهم دلالات إحترام الأمم، حيث أخذ فى شرح دور كل متهم واكد أن المتهم الثالث أحمد إسماعيل أحمد الشيخ قد سعى إلى أن يتبوأ مقعدا لزعامه وهمية مقلدا من سبقوه ذاكرا أسماءهم مع علمه المسبق بفشل مسعاهم وأن ما ارتكبوه من الجرائم التى تقع بين الحين والآخر فى كافة المجتمعات وهى بالقطع امر عارض لا تتوقف المجتمعات عامة عنده ولا تتوقف مسيرتها بحدوثه وحصيلتها تنسحب على مرتكبيها إما بوأدهم أو تغييبهم فى ظلمات السجون تلاحقهم لعنات بنى وطنهم الذين لم يرعوا حرمة ولكنه المعتقد الخطأ الذى يتداخل فى نسيج فكرهم فيتوهمونه حقيقة بعد أن غشيت أبصارهم وإضطرب فؤادهم وقد إعتقد المتهم الثانى بعد الإفراج عنه إمكان الحصول على لقب الأمير أو قائد للجناح العسكرى وعلم من معايشته المسبقة للمتهمين الثالث عاطف موسى موسى سعيد والتاسع أحمد محمود همام ما يعتمل فى نفسيهما من جنوح لنزعة إجرامية واتفقوا فيما بينهم على تشكيل تلك الجماعة مستهدفين أزهاق الارواح،

أحد المتهمين يعبر عن فرحته بالبراءة

وتنفيذا لما عقدوا العزم عليه انتوى المتهم الثالث روصل ما إنقطع مع المتهم الأول فوزى مصطفى الشريف ملتمسا العون المادى لديه، وكانت صفة المتهم الخامس عشر مصطفى محمود قاسم القانونية سبيلا للقاء بعض العناصر المحبوسين إحتياطيا والمفترض عرضهم على النيابة أو المحكمة للنظر فى أمر حبسهم لإعلام المتهم الأول فى محبسه بما خطط له المتهم الثانى وتبادل الرسائل الشفوية فى كيفية الحصول على الدعم المادى والسلاح اللازم لتلك الجماعة وتولى تلك المهمة كل من المتهمين محمود يوسف محمود حامد والرابع عشر أحمد فرغلى مبارك اثناء وجودهما بمقر النيابة أو المحكمة وتابع المتهمون الثانى والخامس عشر المتهم السادس محمود يوسف فى تلك الجلسات بعد أن إنحصر دور المتهم الرابع عشر أحمد فرغلى بإبلاغه بطلباتهما ويتلقيان منه تكليفات المتهم الاول، وقد اتخذ المتهم الثانى فى ملبسه مظهرا مماثلا للمحامين الحاضرين فى تلك الجلسات مصاحبا المتهم الخامس عشر الذى خطط معه هذا الأمر محكما تدبيره بعد أن إشترك مع المتهمين الثانى والثالث فى تزوير البطاقة الخاصة بنقابة المحامين ليستكمل المتهم الثانى أحمد إسماعيل الشيخ الشكل الظاهرى والقانونى لمن يشتغلون بمهنة المحاماة، وحيث أن المتهم الثانى لم يشأ ان يكون أميرا للتشكيل المكون منه والمتهمين الثالث عاطف موسى والتاسع أحمد همام ومن ثم كلف هذين المتهمين كما عنى ايضا بضم عناصر جديدة موضحا لهما الصفات النفسية والبدنية لمن ينضمون إلى تلك الجماعة، فالتوجه تحدد بالعناصر ذوى النزعات المتطرفة لاحتوائهم ببث المعتقد الفكرى وترسيخ الأعمال العدائية فى نفوسهم بإمدادهم بالمطبوعات وشرائط الفيديو والكاسيت التى تحبذ فكر الجماعة ومعاداة النظم الدستورية والقانونية المعمول بها فى البلاد

وفى النهاية تلا رئيس المحكمة منطوق الحكم وشمل الأشغال الشاقة المؤبدة على المتهم الأول فوزى مصطفى الشريف والثانى أحمد إسماعيل الشيخ والثالث عاطف موسى سعيد والتاسع أحمد محمود همام والاشغال الشاقة ١٥ عاما على المتهم الرابع محمد موسى هلال والسادس محمود يوسف محمود حامد العاشر أسامة على خلافاوالثالث عشر محمد إسماعيل خليل السابع عشر عمران إبراهيم مرجان والتاسع عشر السيد إبراهيم عامر والعشرون نبيل سعد خليفه، كما قضت بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على المتهم الثانى محمود محمد رمزى والحادى عشر السيد عبد الحميد عبد الوهاب والثالث عشر رأفت رمضان على حسن.

كما قضت بالأشغال الشاقة ٧ سنوات على المتهم الخامس مضان أحمد فرج والسابع عبد الغفار محمد عبد الغفار والخامس عشر مصطفى محمود مصطفى والثامن عشر عبد العظيم محمود عبد العظيم، كما قضت بالاشغال الشاقة ٥ سنوات على المتهم الرابع عشر أمد فرغلى مبارك غانم والسجن ٥ سنوات على المتهم الحادى والعشرين حسين يوسف محمد عليوه وبراءة المتهم السادس عشر أحمد عبد الله عبد القادر الكيلانى من المعروف ان المحكمة العسكرية قد نظرت الدعوى خلال عدة جلسات إستمرت اكثر من شهر إستمعت فيها إلى شهود الاثبات والنفى ومرافعة النيابة العسكرية والدفاع.



متهمان فى طريقهما إلى السجن لتنفيذ العقوبة

(تصوير : تونى فارس)

على شريط فيديو :

المتطرفون احتلوا كلية دار العلوم!

- فضيحة جامعية : أساتذة الإخوان سربوا الامتحانات باستخدام المنشورات
- الطلبة هتفوا : حسن البنا يا شهيد .. جيلك طالع من جديد
- أطلقوا على كلية المتطرفين : الأمن المركزى للدعوة

◆ **وائل الإبراشى**

قبل أن تغرق الطالبة جيهان فى مياه العجمى فى أول رحلة مشتركة تنظمها كلية دار العلوم كانت الكلية «المستنيرة سابقاً» قد غرقت فى مستنقعات الفكر المتطرف، وسقطت فى قبضة المتطرفين بمساعدة عدد كبير من الأساتذة المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة.. ووصل الأمر إلى حد قيام بعض الطلبة بعزل وكيل الكلية ومحاولة الاعتداء على عميدها والهجوم على الحكومة «العلمانية الكافرة»، احتجاجا على الرحلة المشتركة. وفى الأسبوع الماضى استجاب الدكتور فاروق إسماعيل رئيس الجامعة لما نشرناه وتحرك لأول مرة وحقق مع الطلبة المتطرفين وعاقبهم بالفصل لمدة فصل دراسى واحد.

بينما كان الأساتذة المنتمون إلى جماعة الإخوان المحظورة يجمعون التوقيعات لاستنكار مانشرناه عن سيطرة الفكر المتطرف على كلية دار العلوم تفجرت فضيحة أخرى بطلها أحد الأساتذة المؤيدين لتيار الإخوان.

الفضيحة تكشف زيف هذا التيار المشبوه الذى يزعم التمسك بالقيم الإسلامية فى الوقت الذى يقوم فيه بتسريب أسئلة الامتحان إلى طلبة الإخوان المسلمين فقط.

والفضيحة عبارة عن حيلة خبيثة لجأ إليها أستاذ جامعى يترأس أحد الأقسام ورائد لأسرة جامعية تعبر عن تيار الإخوان، حيث استثمر منشورات «الأسرة الإخوانية» فى تسريب الامتحان بشكل غير مباشر لطلبة الإخوان.. المنشور كان بعنوان «روشتة النجاح» وعليه من أعلى شعار الإخوان: الله أكبر.. ولله الحمد.. ويتضمن نصائح تتعلق بالصلاة والأدعية التى يجب على كل طالب أن يتوجه إلى الله بها.. وعلى ظهر المنشور وضع الأستاذ الجامعى نموذجاً لامتحان نهاية العام فى المادة التى يقوم بتدريسها للطلبة تضمن خمسة أسئلة، وتم توزيعه على طلبة الإخوان فقط، ولما علم الطلبة المتفوقون بأمر المنشور ونموذج الامتحان تقدموا بشكوى قبل الامتحان إلى عميد الكلية أعربوا فيها عن شكوكهم فى أن امتحان هذه المادة قد يأتى من نفس نموذج الامتحان الموجود على ظهر المنشور، الأمر الذى يخل بمبدأ المساواة ويهدر جهودهم وتميزهم كطلبة متفوقين، وتكتم عميد الكلية ووكيلها الشكوى وصباح يوم الامتحان فى الأسبوع الماضى قاما بمقارنة (الامتحان) بأسئلة (نموذج الامتحان) المطبوع على ظهر المنشور فوجدا تشابهاً كبيراً فى معظم الأسئلة فشكلا لجنة رسمية قبل إجراء الامتحان بساعة واحدة فقط قامت بإلغاء الامتحان الذى وضعه «أستاذ الإخوان» واستبدلته بامتحان آخر تم إعداده على وجه السرعة فى سابقة هى الأولى من نوعها فى الكلية التى عاشت حالة طوارئ غير مسبوقة لإنقاذ مايمكن إنقاذه.. وأصبحت الفضيحة حديث الطلبة.. ومازال التحقيق جارياً بشأنها مع هؤلاء الذين يرفعون شعارات الإسلام زوراً وبهتاناً، وهم فى حقيقة الأمر ينشرون قيم التخريب فى المجتمع ويعلمون الطلبة الغش وعدم احترام الأساتذة إلى حد الاعتداء عليهم بالضرب.

لم نكن مبالغين حينما قلنا أن مايجرى فى كلية دار العلوم هو بروفة لاستيلاء الجماعات المتطرفة على إحدى الكليات الجامعية تحت أسماع وأبصار جميع المسئولين الصامتين، وعلى رأسهم رئيس الجامعة.. لقد حصلت على



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٩

شريط فيديو يمكن ان نصفه بانه فضيحة اخرى داخل كلية المتطرفين.. والذى يشاهد الشريط الخاص بمهرجان الأنشودة الذى اعتاد الطلبة والأساتذة المنتمون إلى جماعة الإخوان المحظورة إقامته سنوياً داخل مدرج الكلية الكبير سوف يستقر فى ذهنه على الفور أن هذه البقعة داخل الجامعة (اقصد كلية دار العلوم) قد سقطت فى قبضة المتطرفين خارج نطاق اى سيطرة رسمية.. فاكثر من ١٥٠٠ طالب تجمعوا داخل المدرج ومثلهم من الطالبات فى الدور الأعلى للقاعة ورددوا الهتافات المعادية للحكومة «الكافرة» حسب تسميتهم..

وهتافات اخرى من نوع: حسن البنا يا شهيد جيلك طالع من جديد، وحسن البنا والإخوان بيقودوا الأمة فى كل مكان، ثم يرددون اناشيد كلها تتحدث عن الدم والجهاد ثم يهتفون بعدها «لاحل إلا فى الجهاد وناره» و«راجع راجع يا إسلام، عائد عائد ياقران» فى إشارة إلى الحكومة العلمانية الكافرة التى غيبت الإسلام والقران ـ حسب مزاعمهم ـ إذن هو ليس مهرجان انشودة دينية، ولكنها بروفة للفوضى مصورة على اشرطة فيديو يعرضها طلبة الإخوان للبيع بعد ذلك.. وبات فى قناعة اساتذة جامعة القاهرة أن «الإخوان المسلمين والتيار المتطرف يلاعبون الحكومة بزعزعة الأوضاع داخل كلية دار العلوم».

المثير أن الإخوان المسلمين يطلقون على كلية دار العلوم وصف (الأمن المركزى للدعوة) على نمط الأمن المركزى للشرطة الذى يواجه المتطرفين.. ووصل الأمر إلى حد أن عميد الكلية ووكيلها لم ينجحا فى فتح غرفة اتحاد الطلبة الذى يسيطر عليه الإخوان المسلمون إلا بالقوة حيث اغلقه الطلبة بشكل محكم وحولوه إلى ترسانة لمنشوراتهم ومركز تجمع لأنشطتهم.. وكانوا يصرخون فى وجه عميد الكلية قائلين له: شيئان لا تجادل فيهما.. القران الكريم وحجرة الاتحاد.

واضطرت قوات الأمن فى إحدى المرات إلى اقتحام حجرة الاتحاد وحملت ما بها من منشورات وعصى خشبية بعد قيام الطلبة المتطرفين فى الجامعة بمحاولة منع حفلة موسيقية.

والذى يواجه هذا التيار المتطرف ثلاثة اساتذة فقط هم: عميد الكلية الدكتور حامد طاهر والوكيلان الدكتور على ابو المكارم والدكتورة سلوى ناظم ولايجدون اى عون من احد ولا حتى من رئيس الجامعة الدكتور فاروق إسماعيل الذى يفضل عدم الاصطدام بالمتطرفين..

ولما أصر الجناح المستنير داخل الكلية على إقامة ندوة للاحتفال بنصر اكتوبر رغم اعتراض الطلبة والأساتذة المنتمين إلى الإخوان المسلمين الذين يجرمون مثل هذه الاحتفالات.. كانت تحدث معركة حيث تظاهر طلبة الإخوان واقتحموا مكان الاحتفال، فاضطر الخبير العسكرى الذى كان ضيفاً على الكلية إلى مجاراتهم فى النقاش، وقال لهم: انا حاربت ٤ مرات ودافعت عنكم قبل ان تولدوا فكيف تحرمون الاحتفال بنصر اكتوبر؟!! فرد عليه احد طلبة الإخوان بكل وقاحة قائلاً: انا افضل منك لأننى أجاهد فى سبيل الله.

ولايمكن ان يسيطر الطلبة المتطرفون على الكلية بهذا الشكل إلا بدعم من اساتذتهم الذين ينتمون إلى الإخوان المسلمين. هؤلاء الأساتذة الذين يقومون باستقطاب المعيدين المتميزين ورعايتهم ومساعدتهم بكل الوسائل بحيث ينضمون إلى تيارهم بعد حصولهم على الدكتوراة على الفور وفقاً لخطة مدروسة ومعدة مسبقاً.

ويبشر بعض الأساتذة بافكار الإخوان المسلمين من خلال المواد التى يدرسونها فى الكلية، الأمر الذى دفع عميد الكلية ووكيلها إلى إنشاء مكتبة ضخمة تحوى كتباً معبرة عن كل الاتجاهات الفكرية فى إطار محاربة التطرف عن طريق الثقافة فحذر اساتذة الإخوان الطلبة من دخول المكتبة ورفعوا شعار (المكتبة تشوه عقيدة الطلاب)، بالإضافة إلى شعارات الغزو الثقافى والفكرى لأن هذا التيار المتطرف يكفر طه حسين ونجيب محفوظ وزكى نجيب محمود ويوسف إدريس ولايطيق ان يجد كتبهم فى المكتبة، وشن الطلبة المتطرفون على المكتبة حرباً شعواء ووصفوها بانها مركز الكفر، وحينما اكتشف الجناح المستنير داخل الكلية أن (الكتاب الجامعى) هو اهم اساليب سيطرة التيار المتطرف على الطلبة الفقراء حيث يقومون بتصوير الكتب أو شرائها ثم توزيعها عليهم قرر عميد الكلية ووكيلها شراء الكتب الجامعية وتوزيعها على الطلبة فى إطار خطة اطلق عليها (دعم الكتاب لتفويت الفرصة على التيار المتطرف ومنعه من تجنيد الطلبة الفقراء).

وبالفعل استفاد اكثر من سبعة آلاف طالب من دعم الكتاب الجامعى، الأمر الذى ازعج اساتذة وطلبة الإخوان لأنه سحب البساط من تحت اقدامهم فيما يتعلق بكتب الدراسة، وبدا الطلبة المتطرفون فى الهجوم على مشروع دعم الكتاب، وبدلاً من أن يشكروا الحكومة التى مولته زعموا أن اليابان هى التى تقف وراء تمويله، وبدا الجناح المستنير داخل الكلية تنظيم مسابقات الشعر والمسرح والقصة، بالإضافة إلى تنظيم مجموعات لمشاهدة المسرحيات على الرغم من احتجاجات المتطرفين.

والغاضبون من وصف دار العلوم بانها اصبحت كلية المتطرفين عليهم أن يقراوا تحقيقات نيابة أمن الدولة فى قضية تفجيرات البنوك التى اتهم فيها الإرهابيون بقتل عدد من ضباط الشرطة وتفجير المنشات الاقتصادية ومحاولة اغتيال شخصيات سياسية مهمة، حيث تورط فى هذه القضية ٣٠ طالباً من طلبة كلية دار العلوم على راسهم الإرهابى محمود مبروك الطالب بالسنة الرابعة، وتم التخطيط لبعض هذه العمليات داخل كلية دار العلوم، ومن بينها محاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف.

فهل ننتظر حتى تخرج عمليات إرهابية اخرى من الكلية التى انشاها على مبارك بهدف الرد على المتطرفين الذين كانوا وقتها يكفرون من يقوم بتدريس العلوم المختلفة، مثل الكيمياء والجغرافيا والطبيعة.. إلخ..؟ لقد نشأت الكلية لمقاومة المتطرفين وقوى الظلام وانتهت بالتحالف معهم على يد بعض الأساتذة وبتوجيه من جماعات التطرف.. ثم هل كان يجب أن تغرق الطالبة جيهان التى شاركت فى الرحلة المشتركة كصرخة تحد فى وجه المتطرفين حتى نتاكد من أن كلية دار العلوم قد غرقت فى مستنقعات الفكر المتطرف؟!

إن القضية اخطر من الـ (٢٠) طالباً الذين فصلهم رئيس الجامعة لتعديهم على عميد الكلية ولتكفيرهم للحكومة.. القضية الحقيقية هى كيف ننقذ كلية عريقة ومستنيرة «سابقاً» من براثن التطرف حتى تخرج لنا طلاباً يخدمون وينفعون وطنهم بدلاً من أن تخرج إرهابيين يحملون السلاح ويخربون ويدمرون المجتمع.. القضية الحقيقية أن نستاصل سرطان التطرف من كلية دار العلوم حتى لايستفحل وينتشر فى الجامعة كلها ومنها إلى الخارج■



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمديد اعتقال ٥٧ من اعضاء "الجماعة الاسلامية"

القاهرة - احمد عبد الرحمن

■ قررت محكمة امن الدولة العليا للطوارئ تمديد اعتقال ٥٧ من أعضاء «الجماعة الاسلامية»، تم توقيفهم في القاهرة ومحافظات الصعيد والدلتا، ليرتفع بذلك عدد من تقرر تمديد حبسهم خلال اسبوع واحد الى ٩١ متهماً.

وكانت محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) عقدت جلسة برئاسة المستشار حسن محمود الديب اول من امس استمرت حتى ساعة متقدمة من الليل للنظر في تجديد اعتقال عدد من اعضاء «الجماعة الاسلامية» الذين قبض عليهم خلال السنوات الثلاث الماضية في عدد من المحافظات.

طالب المحامون الذين حضروا مع المتهمين باطلاق موكليهم لانتهاء اسباب الاعتقال واجراء التحقيقات معهم في القضايا التي اتهموا فيها.

لكن رئيس نيابة امن الدولة العليا الذي حضر جلسة التجديد طالب باستمرار حبسهم، لأن النيابة وجهت اليهم تهم ارتكاب اعمال عنف في العاصمة والدلتا والصعيد، خصوصاً في محافظتي المنيا واسيوط اسفرت عن مقتل عشرات من رجال الشرطة والمواطنين.

يذكر ان المحكمة مددت حبس ٣٤ متهماً آخرين قبل اربعة ايام في قضايا مماثلة يجري استكمال التحقيق فيها.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٩

الاحكام في قضية "قصر المنتزه" ترسيخ لحال الهدوء في مصر

□ القاهرة - محمد صلاح

■ ربط المراقبون بين الأحكام التي اصدرتها محكمة عسكرية مصرية اول من امس في قضية «قصر المنتزه» ومناخ الهدوء في مصر وتوقف عمليات العنف تماماً نتيجة المبادرة السلمية التي اطلقها في تموز (يوليو) من العام ١٩٩٧، القادة التاريخيون لتنظيم «الجماعة الاسلامية» والذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس السابق انور السادات. واحدثت المبادرة تفاعلات داخل التنظيم وحظيت باهتمام واسع في الأوساط المصرية. وكان من أهم نتائج المبادرة القرار الذي اصدره قادة التنظيم في الخارج في آذار (مارس) الماضي والذي قضى بوقف شامل للعمليات المسلحة داخل مصر وخارجها.

وعلى رغم أن الاحكام في القضية التي اتهم فيها ٢١ من عناصر التنظيم بالتخطيط لاقتحام القصر الذي يقع في مدينة الاسكندرية، في صيف ١٩٩٦ واغتيال مسؤولين داخله لم تتضمن سوى حكماً واحداً بالبراءة، إلا انه كان مفاجئاً أن تخلو من اي حكم بالاعدام على خلاف كل القضايا التي اتهمت فيها عناصر تنتمي الى «الجماعة الاسلامية» امام محاكم عسكرية منذ العام ١٩٩٢. بدأت تلك المحاكمات بقضية «العائدين من افغانستان» التي صدر فيها الحكم في الشهر الأخير من ١٩٩٢ وتضمن ثمانية أحكام بالإعدام، ثم الحكم في قضية «ضرب السياحة» الذي صدر في نيسان (ابريل) ١٩٩٣ وتضمن سبعة أحكام بالإعدام، وقضية محاولة اغتيال وزير الإعلام السيد صفوت الشريف الذي صدر في آيار (مايو) ١٩٩٣ وتضمن الإعدام ايضاً لسبعة متهمين، وقضية احداث منطقة زينهم الذي صدر في ايلول (سبتمبر) وتضمن الإعدام لاثنين، وقضية تنظيم الـ١٩ في الاسكندرية والذي صدر في تشرين الاول (اكتوبر) وتضمن الإعدام لاثنين ايضاً، والحكم في قضية «سيدي براني» الذي صدر في شباط (فبراير) من العام ١٩٩٤، وتضمن الاعدام لثلاثة، و«تنظيم المحمودية» الذي صدر في آب (اغسطس) من العام ذاته، وتضمن الإعدام لاثنين وقضية «الغردقة» الذي صدر في الشهر الأخير من ذلك العام وتضمن الإعدام لاثنين، وقضية محاولة اغتيال الاديب نجيب محفوظ والذي صدر في كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٩٥ وتضمن الإعدام لاثنين، وقضية «العائدين من السودان» والذي صدر في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه وتضمن الإعدام لستة، وقضية «احداث منطقة حلوان» والذي صدر في كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٩٧ والذي تضمن الإعدام لاربعة، وقضية «تفجيرات البنوك» والذي صدر في ايلول (سبتمبر) من العام نفسه وتضمن الإعدام لاربعة ايضاً، وقضية تنظيم «ابو رواش» والذي صدر في شباط (فبراير) من العام الماضي وتضمن الإعدام لاثنين.

وحفلت قضية «قصر المنتزه» منذ الكشف عنها في بداية ١٩٩٦ بكثير من التفاعلات، إذ نفت السلطات وقتها وجود قضية تتضمن وقائع ذات علاقة بمحاولة اقتحام القصر، لكن كثافة نشر تقارير ووقائع عن القضية جعلتها تغير من طريقة معالجتها للموضوع. وظلت القضية رهن التحقيقات نحو ثلاث سنوات إلى ان تمت إحالتها على القضاء العسكري ليحل فصل جديد من التفاعلات بدأ حين اعترض عدد من المحامين الاسلاميين على رأسهم منتصر الزيات على عدم منحهم صوراً من ملف القضية لإعداد المرافعات بناء على ما فيه من معلومات. وبعد ان رات المحكمة ان المحامين الموكلين «يحاولون تعطيل الاجراءات ويمارسون تسويفاً»، عينت ٢١ محامياً للدفاع عن المتهمين بواقع محام لكل متهم تحسباً لمواصلة المحامين الموكلين لممارسة ذلك التسويف. وتصور البعض وقتها أن ما صاحب القضية من تفاعلات سيؤدي الى صدور احكام قاسية خصوصاً بعدما طالبت النيابة في مرافعتها بتوقيع اقصى العقوبات التي تصل الى حد الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة في حق جميع المتهمين، لكن خلو الاحكام من عقوبة الإعدام ضرب ذلك التصور إلا انه اثار تساؤلاً مهماً: هل كانت الاحكام ستصدر على النحو ذاته اذا كانت القضية نظرت في ١٩٩٦ اي في اجواء العنف التي كانت تسود في ذلك الوقت؟

تصعب الاجابة عن السؤال، فالتعليق على أحكام القضاء امر غير مقبول في مصر لكن لا يمكن إغفال أن التعاطي الحكومي مع قضايا العنف والحركات الاسلامية الراديكالية شهد تطوراً كبيراً عقب حادثة الاقصر وبعد تسلم السيد حبيب العادلي منصب وزارة الداخلية اذ توقفت حملات الاعتقال العشوائية التي كانت تولد ردود افعال غاضبة قد تصل الى حد ارتكاب عمليات عنف انتقامية وبدات السلطات في إطلاق دفعات من المعتقلين الاسلاميين على فترات. وساهم استمرار حال الهدوء في اتخاذ الطرفين (الحكومة والجماعة الاسلامية)، اجراءات ساعدت على ترسيخ حال الهدوء. والزمت الجماعة من جهتها عناصر الجناح العسكري بقرار وقف العمليات.



وفي المقابل بدات الحكومة سياسة مراجعة مواقف المعتقلين وتحسين احوال السجون. ويُعد الحديث عن وجود صفقة بين الطرفين مكرراً ومملاً وغير قابل للتصديق. فتجربة وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى ما زالت عالقة في الاذهان ولا يتصور تكرارها. لكن وصول الطرفين الى تفاهم مشترك من دون اتصالات او لقاءات او مفاوضات امر طبيعي طالما انه يحقق مصلحتهما في آن. وتبدو الحكومة المصرية اكثر ثقة في تعاطيها مع قضية العنف، فهي لم تتراجع عن تنفيذ الاحكام الصادرة في حق الاصوليين بدءاً من احكام الإعدام وانتهاء بأحكام السجن، كما لم تتوانَ عن إحالة القضايا المهمة على المحاكم العسكرية. ويبدو انها استفادت من اخطاء الماضي وتفادت الوقوع فيها مجدداً مع حرصها علي الحفاظ على «هيبة الدولة» وثوابتها.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/ ٦/ ١٩٩٩

تأجيل قضية الجماعة الإرهابية بأسيوط إلى دور أكتوبر المقبل لسماع شهود الإثبات

قررت محكمة امن الدولة العليا باسيوط في نهاية جلستها امس تاجيل قضية الجماعة الارهابية المتهم فيها ٤ من اخطر عناصر الارهاب الى دور اكتوبر المقبل وذلك بعد جلسة استغرقت حوالى نصف ساعة تم اثبات حضور المتهمين واعضاء الدفاع.

وكانت محكمة امن الدولة العليا قد عقدت جلستها صباح امس وسط اجراءات امنية مشددة برئاسة المستشار بكرى عبد الله محمد وعضوية المستشارين لطفى سلمان سالم وحلمى عبد العظيم بحضور وليد احمد صالح وامانة سر جميل شكرى ومحمد كباسي.

وفى بداية الجلسة اثبتت النيابة حضور المتهمين كما تبين عدم حضور شهود الاثبات والنفى كما طلب اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين ضم قرار اعتقال المتهم الرابع عاطف صدقى نصير وكذا المحاضر الادارية كما طلبوا التأجيل لحضور شهود الاثبات والنفى لمناقشتهم.

وكانت نيابة امن الدولة العليا قد وجهت للمتهمين عدة تهم منها انهم واخرين انضموا الى جماعة اسست على خلاف احكام القانون والدستور الهدف منها الدعوة الى تعطيل احكام القوانين والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين بان دعت هذه الجماعة الى الخروج على الحاكم واباحة قتاله وقتال معاونيه وكذلك اشتركوا فى اتفاق جنائى لارتكاب جرائم القتل العمد والشروع فيه لعدد من رجال الشرطة والمواطنين الذين يقفون فى طريقهم وقد وقعت منهم تنفيذا لهذا الاتفاق عدة جرائم راح ضحيتها عدد من رجال الشرطة بلغ عددهم اكثر من ثلاثة افراد كما شرعوا فى قتل عدد اخر وتمكنوا من سرقة اسلحتهم الالية.

كما وجهت اليهم النيابة تهم حيازة واحراز المواد الناسفة والاسلحة والذخائر لاستخدامها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام والتزوير فى محررات رسمية بغرض استخدامها فى تحركاتهم.

عادل السروجى
سمير عبد الرحيم

إسلاميون يؤكدون أن التهديدات "مازالت قائمة" ضد الأميركيين

□ القاهرة - محمد صلاح

■ اعتبر مراقبون أن إغلاق الولايات المتحدة سفاراتها في سبع دول افريقية يؤكد معلومات جرى تداولها اخيراً عن توقع ادارة الرئيس بيل كلينتون تنفيذ اعمال عنف ضد اهداف اميركية في القارة السمراء. واكد اصوليون عرب مقيمون خارج مصر في اتصالات اجرتها معهم «الحياة» من القاهرة امس، ان التهديدات التي اطلقها قادة اسلاميون ضد الاميركيين «مازالت قائمة». ورجحوا ان يكون تاخر الإقدام على عمل ضد احد المصالح الاميركية «للرد على السياسات الاميركية المعادية للاسلام، يعود الى انشغال الراي العام في العالم خلال الشهور الماضية باحداث منطقة البلقان».

واوضح هؤلاء ان تنظيمي «القاعدة» الذي يقوده اسامة بن لادن و«جماعة الجهاد» المصرية التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري واللذين تجمعهما «الجبهة الاسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» مع جماعتين من باكستان وثالثة من بنغلاديش، «لم يبدلا من خططهما تجاه الاميركيين». وشدد المتحدثون على ان تنظيم «الجماعة الاسلامية» المصري «ليس من بين التنظيمات التي تنوي المشاركة في اي عمل ضد المصالح الاميركية سواء داخل مصر او في افريقيا او اي بلد آخر».

وكانت الجبهة أسست في شباط (فبراير) العام ١٩٩٨. وتردد وقتها ان المسؤول في مجلس شورى «الجماعة الاسلامية» رفاعي احمد طه شارك في توقيع بيانها الأول الذي تضمن فتوى «توجب على المسلمين قتل الاميركيين ونهب اموالهم اينما وجدوا»، لكن طه عاد في ٢٩ تموز (يوليو) من العام نفسه ونفى ان يكون وقع على البيان، واكد ان «الجماعة ليس من بين خططها استهداف المصالح الاميركية».

ومعروف ان ذلك التنظيم اصدر في اذار (مارس) الماضي قراراً قضى بوقف شامل لكل العمليات المسلحة داخل وخارج مصر استجابة لمبادرة سلمية اطلقها في تموز (يوليو) العام ١٩٩٧ القادة التاريخيون لـ «الجماعة الاسلامية» الذين يقضون عقوبة بالسجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات.

وتتهم الولايات المتحدة ابن لادن بانه وراء تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام في آب (اغسطس) من العام الماضي. وقتل في الانفجار الاول ٢١٣ شخصا منهم ١٢ اميركياً واصيب اكثر من خمسة آلاف بجروح، فيما قتل ١١ تنزانياً وجرح اكثر من ٧ آخرين في الانفجار الثاني. ووقع الانفجاران بعد ثلاثة ايام فقط من بيان اصدرته «جماعة الجهاد» ونشرته «الحياة» يوم ٨ من الشهر نفسه وتعهدت فيه بتنفيذ «عمل سريع بلغة يفهمها الاميركيون» رداً على قيام الاستخبارات الاميركية باعتقال عدد من عناصر التنظيم في البانيا وتسليمهم الى مصر. وعاود التنظيم نفسه في شهر نيسان (إبريل) الماضي تهديد الاميركيين إثر صدور الاحكام في قضية «العائدون من البانيا» التي حوكم فيها ١٠٧ من عناصر «القاعدة» و«الجهاد» بينهم ٦٠ حوكموا غيابياً. وصدرت احكام بالإعدام ضد عشرة منهم على راسهم الظواهري.



المتطرفون منعوا الأغاني وحطموا شرائط الكاسيت:

الإسكندرية: تنظيم «عزبة سكينة»

■ عامل بوتاجاز وبائع فول وطالب خدمة اجتماعية يحاولون السيطرة على المنطقة

■ أهانوا رجلا مسنا وقالوا له: «ترضى أختك تشتغل رقاصة»؟

كتب وائل لطفى:

كشف بلاغ قدمه مواطنان لنيابة الرمل عن تنظيم سلفى، حاول فرض سطوته على منطقة عشوائية فقيرة بالإسكندرية، اسمها «عزبة سكينة». قال البلاغ الذى قدمه ايمن جاد وإسلام جاد ان التنظيم يؤمن بأفكار تغيير المنكر باليد، ولذا فإنهم يمنعون السكان من الاستماع للأغاني وللموسيقى، وأضاف: إننا نملك محلا لبيع شرائط الكاسيت بجوار مسجد في العزبة، وقد حاول اعضاء الجماعة تحطيم المحل بدعوى أن ذلك حرام.

وحسب ماجاء فى تحقيقات النيابة فإن اربعة من قيادات الجماعة توجهوا إلى والد احد المبلغين وطلبوا منه ان يامر ابنه بالإمتناع عن بيع شرائط الكاسيت، والاقتصار على بيع شرائط القرا ن .. وقالوا له: «إذا لم يستجب لأوامرنا سوف نكسر الشرائط» وهو ماحدث بالفعل فى مساء نفس اليوم. وقتها فوجيء ايمن جاد بكل من «أحمد مصطفى» و«جمال الزغبى» و«محمود موسى» و«مجدى» وطلبوا منه إحضار الكاسيت الموجود فى «الفاترينة» .. وسالهم: هل ضايقكم؟ وفوجيء بالأخير يضربه باليد.

وقال صاحب المحل بالتحقيقات انه فوجيء بباقى المشايخ يحاولون تكسير الشرائط، وعندما قام بمنعهم .. ما كان من الشيخ «مجدى» إلا ان اخرج سكينا وضربه به فى يده اليسرى اثناء ذلك حضر أهالى العزبة ومنعوا «المشايخ» من تكسير الشرائط.

ومع هذا لم تتوقف محاولة السلفيين لتغيير المنكر إذ جاء الشيخ مجدى ومعه متطرفان آخران وحاولوا التعدى بالضرب وتكسير المحل على «محمود الفقى» والد احد ملاك محل الكاسيت ولم يحترم المتطرفون سنه الكبيرة وبالغوا فى إهانته .. وقال الرجل فى التحقيقات انه جاء له شيخ لايعرف اسمه وقال له: «ترضى أن أمك تغنى او اختك ترقص؟ انت لازم تخش فى دين الإسلام وتخليك معانا ونبقى اخوة ومتحدين مع بعض» .. فقلت له: «دى شغلتى وانا هاستمر فيها، فسابنى ومشى».

بعد صلاة العشاء جاء ومعه بقية «الشيوخ» كنت واقفا فى المحل ومشغل التسجيل فقالوا لى: إطفى التسجيل .. ثم جاء واحد من ورائى وضربنى .. اما احمد مصطفى ومجدى فكانا يريدان تكسير الشرائط .. وعندما حاولت ضربهما حاول مجدى أن يضربنى بالسكين.

طلبت النيابة تقرير أمن الدولة عن الجماعة وجاء التقرير لينضم إلى اوراق القضية يقول: بالإشارة إلى التحقيقات التى تجريها النيابة العامة فى القضية ٦٥٨٦/٩٩ مع المتهمين مجدى على محمد ومحمود احمد مرسى واحمد مصطفى محمد وخميس محمد شرشر وشهرته جمال الزغبى، افادت التحريات أن كلا من المتهمين المذكورين من العناصر التى تعتنق فكرا متطرفا يقوم على الكفر بالقوانين الوضعية بمعنى انها غير متطابقة مع شرع الله، كما تؤمن هذه العناصر بفساد النظام القائم وضرورة الوقوف فى وجه القائمين عليه، والصدام معه والعمل على تغييره وذلك من خلال الدعوة لهذا الفكر عن طريق الانتشار بين الأهالى مع استخدام كافة الوسائل المتاحة للتغيير ومن بينها القوة المسلحة.

واطلق هؤلاء على الفكر الذى يحملونه مسمى (الدعوة السلفية) بزعم انها دعوة لاتباع السلف الصالح، وافادت المعلومات بقيامهم بتكوين مجموعة تنظيمية فيما بينهم فى إطار سعيهم للدعوة لنشر افكارهم المتطرفة واستقطاب عناصر جديدة والتحرك فى عزبة سكينة بدائرة الرمل خاصة داخل الأوساط الشبابية واستغلوا فى سبيل ذلك مسجد التوحيد الكائن فى العزبة حيث قاموا بالسيطرة على المسجد، ثم ملاحقة كل من يخالفهم بنبذ فكرهم ويمتنع عن الانخراط معهم فى تحركهم إعمالا لما يؤمنون به حول تغيير المنكر باليد حيث قاموا بإعداد بعض الأسلحة البيضاء وقاموا بالتعدى على اثنين من باعة الشرائط كما قاموا بإرهاب أهالى العزبة للامتناع عن سماع شرائط الكاسيت التى تحوى الموسيقى والأغانى وسماعها بزعم انها منكر يجب تغييره بالقوة وذلك فى إطار تنفيذ مخططهم لفرض سيطرتهم على أهالى العزبة ونشر افكارهم وفرضها على الأهالى بالقوة.

ومن غرائب هذه القضية ان الجماعة تمارس نشاطها فى المنطقة وتبنى المساجد وتجمع التبرعات بل تصدر مجلة شهرية قال احد المتهمين فى التحقيقات انها مصدر افكاره.

الغريب أيضا ان المتهم الرئيسى فى القضية عامل بوتاجاز وهو ما يذكرنا بالطبال الذى حاول هو ايضا إقامة الدولة الإسلامية فى حوارى إمبابة وفى تحقيقات النيابة قال مجدى على محمد ٣٠ سنة انه يعمل عامل بوتاجاز وانكر التهمة التى نسبت إليه، وعندما ساله المحقق عن نشاته الدينية قال : بدات الالتزام بالدين منذ عام ١٩٩٠ حيث مررت بظروف شخصية والتزمت مع الإخوة فى مسجد انصار السنة المحمدية وبقيت فى المسجد حتى تم القبض على عدد من الإخوة فبعدت عن المسجد وانتقلت إلى مسجد اخر هو المسجد السلفى.. ثم تزوجت وجئت إلى عزبة سكينة واصبحت اصلى بمسجد التوحيد. ■



توقع هجمات وشيكة على أهداف أميركية

أصولي مصري يستبعد استهداف المصالح البريطانية

□ القاهرة - محمد صلاح

■ حذر اصولي مصري مقيم في بريطانيا الحكومة البريطانية من «السير في ركاب الولايات المتحدة»، واستبعد قيام اي من الحركات الاسلامية الراديكالية بعمل وشيك ضد المصالح البريطانية في العالم، لكنه توقع قيام إسلاميين بشن هجمات على مصالح اميركية.

وعلق مدير المرصد الاعلامي الاسلامي في لندن ياسر توفيق علي السري، في اتصال هاتفي أجرته معه «الحياة»، من القاهرة امس، على قرار إغلاق عدد من السفارات الاميركية والبريطانية في دول افريقية، قائلاً «في ظل الغطرسة الاميركية وسياسة الحقد التي يمارسها الاميركيون ضد الاسلام والمسلمين فإن إضافة اسماء جديدة الى لائحة الاتهام الاميركية في قضية تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام امر اكيد، وفي المقابل فإن الفتوى الصادرة عن الجبهة الاسلامية العالمية لقتال اليهود والنصارى في شباط (فبراير) من العام الماضي موجهة الى المسلمين في كل مكان وبالتالي فإن اي إسلامي في اي مكان على وجه الارض يتوقع منه تنفيذ ما جاء فيها من دون أن يكون عضواً في الجبهة». وشدد السري على ضرورة «توخي كل مسلم الضوابط الشرعية في عدم التورط في قتل المدنيين الابرياء»، وناشد الحكومة البريطانية «التوقف عن سياسة التبعية لاميركا التي ما زالت تمارس سياسة الطغيان»، واعتبر أن بريطانيا «لم تصل بها الحال حتى الآن ان تكون عدواً مباشراً للحركات الاسلامية»، إلا انه رأى أن «استمرار النهج البريطاني في التبعية للاميركيين لن يجر على البريطانيين سوى المشاكل»، وأكد انه لا علاقة لأي إسلامي من طالبي اللجوء السياسي في بريطانيا باعمال العنف، سواء بالتنفيذ او التحريض، مشيراً إلى ان هؤلاء دخلوا الاراضي البريطانية «بموجب عقد أمان يلزمهم عدم التورط في اعمال منافية للقوانين البريطانية. وما دامت السلطات البريطانية تتعامل بحياد وإنصاف مع القضايا الاسلامية العربية فهي بعيدة عن غضب الشعوب والحركات العربية والاسلامية».

وشدد السري على أن اميركا «ما زالت العدو الاول والمباشر للشعوب العربية والاسلامية»، وتوقع محاكمة غير عادلة وصورية للمتهمين في قضية تفجير السفارتين، وقال «لن يخرج الأمر عن تنفيذ سيناريو وضع في البيت الأبيض ينفذه القضاة الاميركيون تماماً كما حدث في العام ١٩٩٥ اثناء النظر في القضية التي اتهم فيها الزعيم الروحي لـ الجماعة الاسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن مع تسعة من الاسلاميين. واضاف ان القاضي الذي اصدر الحكم مايكل موكازي وجه الحديث الى عبد الرحمن قائلاً «انت متهم بالتآمر وتحريض آخرين على القيام باعمال لو تم تنفيذها لسببت دماراً». وعلق السري متسائلاً «كيف يدان المتهم على اعمال لم تقع بالفعل؟ وهل يمكن الحكم بالسجن مدى الحياة على تهم تتعلق بنية المتهم اذا وجدت؟». واعتبر ان عبدالرحمن دافع عن تمسكه بالاسلام وعن حقوق المسلمين، وان امر المتهمين في قضية السفارتين سيكون الى المصير ذاته.

وحكم على السري غيابياً بالإعدام من محكمة عسكرية مصرية في قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق عاطف صدقي. وصدر ضده حكم غيابي آخر في العام التالي بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة في قضية تتعلق بإرسال بيانات تحريض الى اشخاص داخل مصر. وصدر ضده حكم ثالث في شهر نيسان (ابريل) الماضي، بالاشغال الشاقة المؤبدة في قضية «العائدون من البانيا».



الحكم يصدر اليوم في قضية قيادة إرهابية

تصدر محكمة أمن الدولة العليا طوارىء حكمها اليوم الثلاثاء حضوريا ضد احد قيادات الارهاب الذى كان هاربا بداخل البلاد وتم القبض عليه مؤخرا ويدعى أحمد عبد الوهاب احمد خليل المحكوم عليه بالاعدام غيابيا وكانت المحكمة عقدت عدة جلسات خلال الاشهر الاربعة الماضية لمحاكمته حضوريا بعد القبض عليه واستمعت خلال جلساتها إلى مرافعة الدفاع عنه كما استمعت الى مرافعة النيابة وعدد من شهود الاثبات. وكانت النيابة وجهت للمتهم «ضمن آخرين سبق الحكم عليهم حضوريا» اشتراكه فى حادث مقتل اللواء محمد عبدالحميد غبارة نائب مدير امن قنا السابق والعميد محمود صالح الديب مفتش التحقيقات بقنا والنقيب محمد السيد ندا ضابط مباحث أمن الدولة بقنا.

كما وجهت النيابة للمتهم الانضمام الى احد التنظيمات الارهابية التى تسعى لتغيير نظام الحكم بالقوة واغتيال الشخصيات العامة وضباط وافراد الشرطة والاهالى الذين يقفون فى طريق نشاطهم الهدام الذى يخالف شريعة الاسلام السمحاء.

يصدر الحكم برئاسة المستشار اسماعيل حمدى وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان.

أ.ش.أ



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتياح في أوساط الاسلاميين

مصر: إلغاء حكم بإعدام قيادي في "الجماعة الاسلامية"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ سجلت محكمة أمن الدولة العليا في مصر امس مفاجاة كبيرة حين قضت بإلغاء حكم بالاعدام في حق قيادي بارز في تنظيم «الجماعة الاسلامية» كان صدر غيابيا ضده في العام ١٩٩٦. واعتبرت المحكمة ان الادلة التي قدمتها اجهزة الأمن ضد أحمد عبدالوهاب خليل «لا تحمل اي معالم ذات قوة في الاقناع ولا تجزم بارتكاب المتهم التهم المنسوبة اليه». وساد ارتياح في اوساط الاسلاميين المصريين عقب الغاء الحكم. وعقدت المحكمة الجلسة امس وسط اجراءات امنية شديدة في مقر محكمة باب الخلق برئاسة المستشار اسماعيل حمدي وعضوية المستشارين رمزي عامر وسيف النصر سليمان. واقتيد خليل من سيارة نقلته من السجن الى داخل القاعة وهو مكبل بقيود في يديه وثبتت في الجهة الاخرى بايادي اثنين من رجال الشرطة، وكانت النيابة طالبت بتثبيت الحكم الصادر غيابياً بإعدام خليل في القضية التي نظرت فيها الدائرة ذاتها واصدرت الأحكام فيها في تشرين الثاني (اكتوبر) العام ١٩٩٦ وتضمنت الإعدام لاثنين احدهما خليل والسجن لمدد مختلفة لـ١٩ آخرين. ولم تستغرق جلسة الامس سوى دقائق معدودة تلا خلالها القاضي كلمة قصيرة قبل اعلان الحكم وجاء فيها إن «المحكمة وهي بصدد تقصي ثبوت التهم المنسوبة الى المتهم او عدم ثبوتها والوقوف على حقيقة علاقته ببيان المتهمين في القضية وصولاً لما تقتضيه مصلحة المجتمع ومعاقبة كل مذنب وتبرئة كل بريء، وجدت ان الادلة المطروحة في الدعوى لا تحمل اي معالم ذات قوة في الاقناع». وتعود وقائع القضية الى العام ١٩٩٣ خلال الفترة التي كان الصدام فيها بين الشرطة واعضاء «الجماعة الاسلامية» شبه يومي إذ اغتالت عناصر في التنظيم عدداً من رجال الشرطة على راسهم نائب مدير الأمن في محافظة قنا اللواء محمد عبدالحميد غبارة ومفتش التحقيقات العميد محمود صالح الديب والضابط في جهاز مباحث امن الدولة محمد السيد ندا ومواطنة تدعى نجية دسوقي عبدالجليل قتلت جراء قيامهم بإطلاق النار على سيارة للشرطة، والقت السلطات القبض على المتهمين باستثناء خليل الذي ظل في حال فرار الى أن تمكنت الشرطة من القبض عليه العام الماضي. واكد القاضي ان المحكمة «لم يتولد لديها أي انطباع أو إذعان يبنى على الجزم والقطع واليقين بإرتكاب المتهم الوقائع المنسوبة إليه». واضاف ان «الادلة اهتزت والقرائن انعدمت وخلت اوراق الدعوى من اي شهادة مباشرة او غير مباشرة او حتى سمعية من الشهود الذين عايشوا الوقائع وكذلك المتهمين الذين حوكموا من قبل، كما خلت الأوراق من اي اعتراف او إقرار من جانب المتهم امام اي جهة تحقيق غير التحقيق الذي اجرته المحكمة والذي انكر فيه الاتهامات الموجهة إليه جملة وتفصيلاً». واكد ان المحكمة «لم تطمئن الى تحريات أجهزة الأمن في القضية ولم تقتنع بشهادة اي شاهد من شهود الاثبات ضد المتهم». وتابع إن «المحكمة ثبت لديها ان التهم قامت على اساس غير قانوني». ثم نطق القاضي بالحكم «بناء على ما سبق قضت المحكمة ببراءة المتهم من التهم المنسوبة اليه تمسكاً بالحق المتمثل في اصل البراءة للمتهم وتلتزم بالانصياع لذلك الحق». ووقف المتهم وصاح «الله اكبر.. الله اكبر» في حين أشاد محاميه السيد سعد حسب الله بالحكم ووصفه بانه «تاريخي». واعتبر ان المحكمة «اثبتت ان القضاء المصري ما زال الحصن القوي والملاذ الآمن للمواطنين». وقال حسب الله لـ«الحياة»: «ما حدث دليل على ان مطالبنا بوقف إحالة الإسلاميين على المحاكم العسكرية له مبررات واسباب قوية، كما ان المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ الذي يمنح رئيس الجمهورية الحق في إحالة المدنيين على القضاء العسكري أمر لمصلحة المجتمع والمواطنين».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٩

تبرئة متهم اسلامي مصري بعد حكم غيابي بالاعدام

■ القاهرة - ا ف ب، برأت محكمة امن الدولة العليا المصرية امس متهما بالانتماء الى تنظيم «الجماعة الاسلامية» المسلح المحظور كان صدر بحقه حكم غيابي بالاعدام قبل ثلاث سنوات. وكانت المحكمة نفسها حكمت في 1996 على احمد عبد الوهاب خليل «25 سنة» بالاعدام بعد ادانته بقتل عميد في الشرطة ومحاولة قتل شرطيين اثنين وسيدة في اعتداء نفذ في محافظة قنا «640 كيلومترا جنوب القاهرة» في 1994. والقي القبض على خليل في اواخر 1998 واعيدت محاكمته امام المحكمة التي لا تقبل احكامها الاستئناف والتي تصدر عادة احكاما متشددة. وقال رئيس المحكمة لدى النطق بالحكم استمعنا خلال ثلاثة شهور لثلاثين شاهدا اكدوا انهم لم يشاهدوه في مكان الجريمة.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٩



■ هيئة المحكمة لحظة النطق بالحكم (تصوير : مصطفى السنوسى) ■ المتهم تبدو عليه علامات السعادة بالحكم

براءة متهم من تنظيم قنا الإرهابى بعد الحكم ـ غيابيا ـ باعدامه

كتب ـ خالد ابوالعز:

فى حكم مهم لمحكمة أمن الدولة العليا طوارئ، قضت المحكمة حضوريا ببراءة متهم فى قضية تنظيم قنا الإرهابى كانت قد اصدرت عليه حكما غيابيا باعدامه، صدر الحكم برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان وسكرتارية عصام عبدالفتاح وممدوح غريب.

وكانت النيابة العامة قد وجهت للمتهم احمد عبدالوهاب خليل «٢٥سنة» حاصل على دبلوم زراعة الاتهام بالاشتراك مع آخرين بعضهم سبق لنفس المحكمة انزال العقاب الرادع عليهم بحكمها الصادر فى اكتوبر عام ٩٦ والذى صدق عليه من رئيس الجمهورية ٢٧ ابريل ٩٧ حيث شاركهم المتهم فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد واحراز الاسلحة النارية دون ترخيص ووقعت منهم فى سبيل ذلك احدث الجناية التى راح ضحيتها العميد محمود صالح الديب مفتش التحقيقات بمديرة أمن قناة واصيب اخرون وظل المتهم هاربا وحكم عليه غيابيا بالاعدام إلى ان تم القبض عليه وأعيدت محاكمته خلال الاشهر الثلاثة الماضية وحددت جلسة أمس للنطق بالحكم حيث قضت ببراءة المتهم وتلا المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة اسباب الحكم الذى تم ايداعه لاول مرة فى ذات الجلسة التى جاء بها ان المحكمة وهى بصدد تقصى ثبوت اشتراك المتهم فى الاتفاق الجنائى او مشاركته فى الجرائم المسندة إليه، ثبت لديها ان اوراق الدعوى والتحقيقات التى اجرتها المحكمة بنفسها وسألت فيها أكثر من ٣٠ شاهدا قد جاءت خالية من اى شهادة مباشرة أوغير مباشرة أو سمعية من الشهود الذين عاشوا وادركوا الحادث تفيد ان المتهم كان من بين الجناة الذين سبق لذات الدائرة اصدار الاحكام الحضورية النهائية بالنسبة لهم بالاعدام والاشغال الشاقة، كما خلت الاوراق من أى ادلة اثبات اخرى فلم يضبط المتهم فى تاريخ اومكان قريب او معاصر للاحداث ولم تنسب له ثمة اعترافات او اقرارات امام جهات الضبط والتحقيق أو المحاكمة ولم يعثر معه على اى مضبوطات أو متعلقات تكشف عن ذلك وان ماورد بشأنه فى الاوراق هى وشاية كاذبة نقلها احد المتهمين عن زعيم الاتفاق القيادى انور حامد عباس الذى مازال هاربا مفادها ان المتهم الحالى كان من بين الجناة وانه شارك فى ارتكاب الحادث مع آخرين وهم يرتدون زى المنقبات.

واضافت الحيثيات ان التحقيقات قد كشفت عن كذب هذه الوشاية التى اطلقها المتهم الهارب لاغراض شخصية ،كما اجمع شهود الرؤية على ان الجناة الحقيقيين كانوا يرتدون الملابس الافرنجية من بنطلونات جينز وخلافه ولم يرد بتحريات المباحث ان المتهم كان من بين اعضاء اللجان التى تم تشكيلها فى تنظيم قنا الارهابى سواء تلك التى تم تشكيلها فى تنظيم قنا الارهابى او التى كان منوطا بها التدريب على الاسلحة النارية او ايواء الهاربين أو الرصد والمراقبة للمجنى عليه وللاسباب الاخرى التى تلاها رئيس المحكمة بالجلسة فقد انتهت المحكمة إلى الحكم ببراءة المتهم مما نسب إليه.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٦ /١٩٩٩

براءة ارهابى بعد الحكم عليه بالاعدام شنقا

كتبت ايمان راشد:

قضت محكمة أمن الدولة العليا امس ببراءة الارهابى احمد عبدالوهاب خليل المتهم بالانضمام الى جماعات متطرفة والاشتراك فى قتل العميد محمود صالح الديب مفتش مباحث قنا والشروع فى قتل ٤ آخرين.

وكانت المحكمة فى هيئة سابقة عاقبت المتهم غيابيا بالاعدام شنقا.

وبعد القاء القبض عليه اعيدت محاكمته حيث استمعت هيئة المحكمة على مدى ٣ شهور الى ٣٠ شاهدا لم تثبت شهادة احدهم اشتراك المتهم فى التهم المنسوبة اليه.

وقد حققت هيئة المحكمة فى ملابسات الدعوى فلم يثبت لها اشتراك المتهم فى قتل العميد الديب او اشتراكه فى باقى التهم الاخرى. ولذلك قضت المحكمة ببراءة المتهم.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٩

هكذا كافحت مصر.. الإرهاب

روعت ما يسمى بالجماعة الإسلامية بلجيكا بتهديداتها، واستنفرت بروكسل قوات أمنها وجيشها، وأجهزة مخابراتها، بعد أن قامت الجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة بتهديد بنسف وقتل وتدمير إذا لم تتوقف بلجيكا عن ترحيل إلى فرنسا عدد من أعضاء الجماعة الذين أدينوا في أعمال إرهابية أو مخالفة للقانون.

في نفس الوقت رفضت هذه الجماعة ذاتها دعوة للرئيس الجزائري الجديد «عبد العزيز بوتفليقة» بإغلاق صفحة الماضي، وبداية مرحلة جديدة تقوم على المصالحة.. وقررت أن تستمر في أعمالها الإجرامية تقتل المسلمين الآمنين، وتذبحهم لا تفرق بين رجل وامرأة.. طفل أو شيخ تنفيذا لأوامر الإسلام كما يفهمونه هم وحدهم، في أكبر عملية مرسومة لتشويه صورة الدين التي كانت أولى كلماته الرحمة، وآخرها تحريم دم المسلم على المسلم.

وعندما يروجون للإرهاب في أوروبا، وهم أنفسهم الذين يرفضون في نفس الوقت دعوة للتصالح، ووضع حد لإراقة دماء أشخاص لا ذنب لهم إلا أن يقولوا ربنا الله إله واحد، ديننا محمد رسول الإنسانية، يكشفون عن أنهم لا يدافعون عن قضية، ولا يحملون في عقولهم فكرا، ولا في قلوبهم ذرة من الشفقة!

مثل هذه التنظيمات العشوائية، والشاذة المجهولة الهوية والتمويل والأهداف تثير دائما علامات استفهام خاصة عندما تتجاهل الأعداء الحقيقيين وتوجه نيرانها إلى شركائها في الدين والعقيدة وإلى الذين أووهم واحتضنوهم وعفوا عنهم.

ونداء رئيس الجزائر يحمل من المسئولية وحسن النية أكثر مما ينبغي، ففي تجربتنا في مصر لم نستطع أن نستأصل جذور هذا الوباء الإرهابي عن طريق الجلوس على مائدة المفاوضات، ولا التصالح مع العناصر الإجرامية وإنما عن طريق المواجهة الأمنية الجادة لهذه العناصر والتي قامت بها أجهزة الأمن.

ولم يحدث أن تفاوضت دولة مع الخارجين على القانون، ولا مع القتلة ولو فعلت ذلك لكان عليها أن تجلس مع عصابات المافيا، وقطاع الطرق ومهربي المخدرات وبعضهم يحمل السلاح أيضا!

فمهمة أية دولة أن تحافظ على أرواح مواطنيها، وأن تواجه أي خروج على القانون بالقانون.

وإذا كان هؤلاء لا يعرفون القانون بل ويرفضونه ،فقد واجهتهم مصر بقوى الأمن، وقدمتهم إلى القضاء وأتاحت لهم فرصة الدفاع وإبداء رأيهم، وحتى الذين أعلنوا توبتهم ولوكانت نوعا من التقية - تقبلت هذه التوبة، وأفرجت عنهم، ومنحتهم حق العيش في أمان، والاندماج في المجتمع.. لعل الله يقبل هذه التوبة.. مع اليقين بأن تغيير الفكر إذا كان ثمة فكر وراء المذابح - يستلزم إعلانا واضحا بمبرراته وأسبابه، وتخطئة النظريات السابقة لتكون البداية صحيحة.. إدانة هذا الفكر، وإعلان الخلل والصواب الذي عادوا إليه.

وعلى الذين نشروا في كل العالم أنباء عن الإرهاب الإسلامي الذي وجه إلى بلجيكا.. أن يعرفوا أن الإرهاب.. ليس فيه إسلامي أو غير إسلامي، والإجرام واحد.. يرتكبه المسلم و غير المسلم.. ولايمكن أن ننسب عصابات المافيا التي تظهر في دول عديدة إلى دياناتها. فقط المأساة تكمن في أن هؤلاء يصرون دائما على أن ينسبوا إجرامهم إلى الدين.. مما يؤكد أنهم مدفوعون، ولو كانوا يريدون خيرا بالإسلام لامتنعوا عن إيذاء المسلمين في أرواحهم وأخفوا هوية دينهم رحمة بالإسلام. وبنا ■

عبدالله إمام



المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٩م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل نيابة (مفصول) يعلن انضمامه لأى جماعة متطرفة !

كتب محمود مصطفى:

ضبطت شرطة تامين المتحف المصرى الأسبوع الماضى وكيل نيابة (مفصول) اثناء تواجده أمام المتحف فى تحركات مريبة تثير الاشتباه.

وبتفتيش وكيل النيابة عثر معه على كارنيه صادر من نادى القضاة عام ١٩٩٣ فى ١٣/٧/ برقم ٦٧٥٢ باسم «ح.ع.م» مواليد ١١/٣/٦٦ ومقيم بطنطا، بالإضافة إلى قصاصات من الورق مدون عليها بالقلم الرصاص والحبر الجاف الأحمر والأزرق اللون تتضمن بعض الادعية الدينية وبعض الخواطر والكلمات غير المترابطة (مثل النزول لإحضار السلاح)، وقصاصة ورقية أخرى موجهة لإذاعة القرآن الكريم يطلب فيها الانضمام لأية جماعة إسلامية يؤمنون بالله ويتقونه ويعبدون الله حق عبادته.

وبمناقشته فى التحقيقات تبين أنه حاصل على ليسانس حقوق وعمل بالنيابة العامة وكيلاً للنائب العام منذ عام ٩١ بالنيابة الكلية باسيوط وانتهت خدمته بها عام ٩٤ بسبب تحقيق أجرى معه بالتفتيش القضائى انتهى إلى إحالته إلى وظيفة إدارية إلا أنه لم ينفذ النقل فتم فصله.

وعلل وجوده أمام المتحف المصرى للنزهة وأنه فى طريقه لاستقلال أتوبيس (السوبر جيت) للاتجاه إلى الساحل الشمالى. فتمت إحالته إلى مباحث أمن الدولة للتحقيق معه واتخاذ الإجراءات القانونية ضده.

وقيد المحضر تحت رقم ٦ح فى ٢٦/٦/٩٩ ■



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٩

مصر: رفض اطلاق أصولي سُلمته أذربيجان

□ القاهرة - محمد صلاح:

■ اخضعت نيابة امن الدولة العليا امس اصولياً تسلمته مصر في ايلول (سبتمبر) الماضي من اذربيجان للتحقيق، وواجهته بمذكرة تحريات، قدمها جهاز مباحث امن الدولة، حوت معلومات عن نشاطات مارسها في الخارج لدعم عمليات العنف التي وقعت داخل البلاد خلال السنوات الماضية.

وقررت النيابة تمديد حبس المتهم إيهاب صقر ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، ورفضت طلباً قدمه محاميه السيد سعد حسب الله لإطلاقه. ونفى المتهم أن تكون له علاقة باي جماعة اصولية راديكالية، كما نفى ان تكون له صلة باثنين من قادة «جماعة الجهاد» التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري، سُلّما معه من أذربيجان، وحوكما في قضية «العائدون من البانيا»، هما احمد سلامة مبروك، الذي تعتبره السلطات المصرية الذراع اليمنى للظواهري، والذي قضت المحكمة العسكرية بالأشغال الشاقة المؤبدة في حقه، وعصام الدين حافظ الذي حكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة. ورد صقر على معلومات تتعلق بفترة قضاها في السودان، ونفى بشدة ان يكون تردد على معسكرات كانت مقامة هناك تابعة لجماعة الظواهري. واوضح انه حاصل على الجنسية السودانية لكون والده عمل في السودان لسنوات طويلة.. مؤكداً انه كان يقيم هناك مع افراد اسرته وانه خشي العودة الى مصر بعدما علم بان السلطات المصرية تلقي القبض على جميع العائدين من السودان بدعوى انهم من الاصوليين الراديكاليين. واوضح انه تنقل ما بين دول اوروبية عدة حيث عمل «تاجر شنطة»، وهي مهنة تتطلب منه نقل بضائع خفيفة من دولة الى اخرى.

وقال المحامي حسب الله إنه قدم الى النيابة مستندات تثبت أن موكله لم يتهم في اي قضية من قضايا العنف الديني من قبل، ولم يرد اسمه ضمن اعترافات ادلى بها عشرات من الاسلاميين الذين سلموا من الخارج خلال السنوات الماضية.

واعتبر ان عدم إدراج اسمه في قضية «العائدون من البانيا» دليل على أنه بريء ولا صلة له باعمال العنف، مشيراً الى ان القضية المذكورة ضمت اسماء كل المنتمين الى «التيار الجهادي».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٩/٧/٦

مصر تحيل ٧٠ إسلامياً على محكمة عسكرية

□ القاهرة - محمد صلاح

■ قال محامي الجماعات الإسلامية في مصر السيد منتصر الزيات أمس ان النيابة احالت القضية الرقم ٧١٨ لسنة ١٩٩٦ والمتهم فيها قرابة ٧٠ شخصاً ينتمون الى «جماعات جهادية» على محكمة عسكرية.

واوضح الزيات ان المتهمين ينتمون الى «فصائل مختلفة» وان النيابة وجهت اليهم اتهامات تتعلق بنشاطات مارسها بعضهم اثناء وجوده خارج مصر. وقال ان على راس المتهمين في القضية احمد حسين عجيزة الذي تعتبره السلطات «اميراً» لـ«تنظيم طلائع الفتح» وايهاب محمد صقر الذي تسلمته مصر من اذربيجان في ايلول (سبتمبر) الماضي، وثلاثة سلّموا من جنوب افريقيا العام الماضي وهم طارق علي مرسي وعيد عبدالمنعم وعصام شعيب، إضافة الى سبعة أصوليين سلّموا من الكويت وأبرزهم احمد حسين ببيع الذي تعتبره القاهرة قيادياً بارزاً في «طلائع الفتح». وبين المتهمين ايضاً في القضية ياسر توفيق السري، مدير «المرصد الإعلامي الإسلامي» في لندن. ويُحاكم السري وعجيزة غيابياً.

وتوجه النيابة الى موقوفين في إطار هذه القضية، مثل ايهاب صقر، تهمة التورط في قضية تفجير السفارة المصرية في اسلام اباد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٩

ضبط تنظيم للإخوان المسلمين بأسيوط

كتب - أحمد الشامي :

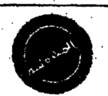
القت أجهزة الأمن بأسيوط القبض على وكيل مدرسة ثانوى ومدرس أول علوم بمدرسة غار حراء الثانوية بأسيوط حاولا تكوين تنظيم للاخوان المسلمين بالمحافظة قاما بتوزيع منشورات على المواطنين.

وصلت معلومات لاجهزة الامن بان محمد خلف يوسف وكيل المدرسة وخلف ثابت هريدى مدرس اول علوم بمدرسة غار حراء الثانوية يقومان بتوزيع منشورات على المواطنين تحتوى على فكر جماعة اخوان المسلمين المنحلة بهدف تكوين تنظيم بالمحافظة.

تمكنت اجهزة الامن من ضبطهما وفي حيازتهما كميات كبيرة من المنشوات وتم احالتهما الى نيابة أمن الدولة العليا التى تولت التحقيق معهما.

من ناحية اخرى امرت نيابة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار هشام سرايا المحامى العام بتجديد حبس ٤ من قيادات الاخوان من ثلاث محافظات وهم محمود احمد شاهين وعبدالمنعم جمعة عبدالمنعم من القليوبية وسمير ابراهيم سلامة من الاسماعيلية ومحمود محمد احمد خلف من قنا.

وقد أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيق.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٩٩٩/٧/٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فإنك كالليل الذي هو مدركي!

حسين أحمد أمين *

■ حين غضب النعمان بن المنذر، آخر ملوك الحيرة، على النابغة الذبياني (٥٣٥ - ٦٠٤م) لمدحه أمير الغساسنة، انشده النابغة معتذراً قصيدته التي يقول فيها:

فإنك كالليل الذي هو مدركي
وإن خلتُ ان المنتأى عنك واسعُ

غير أن النابغة، بكل تأكيد، كان مبالغاً في بيان، ورطته، وفي حديثه عن استحالة هربه ممن لا مهرب لأحد مما يريد، متى عزم الملك على الفتك به، فقد كان بوسعه ان شاء - وكما فعل من قبل - ان يعبر حدود الحيرة الغربية فيلجأ الى أمير الغساسنة عمرو بن الحارث، او حدودها الجنوبية فيلجأ الى قبيلة تميم، او ان يعود ادراجه فيلحق بقومه من غطفان.

كان من السهل نسبياً قبل زمننا هذا على الشاعر او المفكر او الفنان او السياسي المتمرد على السلطة في بلده ان ينجو بنفسه من عزم السلطة على الإيقاع به، باللجوء إما إلى دولة محايدة، او الى بلد حكومة معادية للحكومة في بلده. فها هو ابو الطيب المتنبي يفرّ من مصر الى العراق، وعبدالوهاب البياتي من العراق الى مصر، والبرت اينشتين من المانيا النازية الى الولايات المتحدة، وشارلي شابلن من الولايات المتحدة الى سويسرا، والكسندر هرتزن من روسيا الى فرنسا، واميل زولا من فرنسا الى انكلترا، وبيرغس ومكلين وفيلبي من انكلترا إلى الاتحاد السوفياتي، وشتيفان تزفايغ من النمسا الى البرازيل، يعيشون في منفاهم المختار آمنين، لا تطاولهم أيدي السلطات في بلادهم، ولا تستجيب الدولة المضيفة طلب تسليمهم من اجل توقيع العقوبة عليهم. بل هم قد يحظون في المنفى بتقدير اوفر لمواهبهم، وبحرية كاملة في التعبير عن آرائهم وعرض مظالمهم، وقد يسعون الى الانتقام ويواصلون في موطنهم الجديد نشاطهم المعادي لحكوماتهم من دون قيد او حرج:

اما الأحبّة فالبيداءُ دونهمُ
فليتَ دونك بيدٌ دونها بيدُ

كذا كان الوضع في العصور الماضية كافة باستثناء واحد، واعني الحال في الامبراطورية الرومانية خلال القرنين الاولين بعد الميلاد، حين كانت تلك الامبراطورية تشكل دولة واحدة يحكمها رجُل واحد، يحدها في الغرب المحيط الاطلسي، وفي الشمال نهرا الراين والدانوب وغابات المانيا ومستنقعاتها وقبائلها الهمجية، وفي الشرق نهر الفرات ودولة الفرس، وفي الجنوب صحارى افريقيا وصحراء شبه الجزيرة العربية، كانت تهيمن على سواحل البحر المتوسط، واقطار العالم المتمدن جميعاً وكان اعداء الامبراطور، والساخطون على وضعهم في الدولة كالمسيحيين والعبيد، يرون العالم سجناً كبيراً غير ذي قضبان، وما عليهم إلا ان يتقبلوا فيه مصيرهم المحتوم في صمت ويأس. فالمقاومة غير مجدية، والهرب من المستحيلات، اذ كيف يتسنى لهم الهرب والمساحات الشاسعة من البحر والأراضي القفر تحيط بأرجاء الدولة من كل جانب، وما وراء حدودها غير المحيط او الصحراء القاحلة او القبائل المتوحشة او الشعوب البدائية المعادية، لن يصادفوا عندها غير عادات مقيتة لم يألفوها، ولغات لم يتعلموها، وملوك ورؤساء يدينون بالولاء والطاعة للامبراطور الروماني، ويسعدهم ان تتاح لهم فرصة تسليم المتمردين عليه والفارين منه، حتى يحظوا برضاه وامتنانه» فالمغضوب عليهم هم إذن اسرى سواء بقوا في روما او تركوها، وسواء تم نفيهم إلى جزر قاحلة نائية، أو إلى سواحل بحار متجمدة. وما كان الامبراطور حين يقضي بنفي امرئ كالشاعر اوفيد، او الشاعر جوفينال، ليجد داعياً لأن يرسل مع المنفي حراساً او جنوداً، فحاله هو على حد قول شيشيرون لمارشيلوس عند الحكم بنفيه: «تذكر انك حيثما كنت فانت في قبضة الفاتح». وما كان بوسع احد وقتئذ ان ينشد كما انشد البحتري:

سارحل عن جواركم الف يوم
مسيرةُ كل يوم الفُ ميل
ولو كانت يمينُك الفَ بحر
يصب بكل بحر الف نيل!

ثم كان أن انقسم العالم بعد انهيار الامبراطورية الرومانية إلى عدد كبير من الدول المستقلة، فادى ذلك الانقسام خدمة جليلة الى حرية البشر في التعبير والحركة، اضحى الحاكم المستبد في الدولة الحديثة ممن لا يجد رادعاً له عن طغيانه في قلبه او في شعبه، يجد ذلك الرادع في مثال يقدمه حاكم ديموقراطي مستنير في دولة مجاورة، او في نصح وتحذير من حلفائه، او خوف عنده من اعداء اجانب يتربصون به، او في خشية من ان يؤدي استبداده الى تشويه صورته، بخاصة من جانب الفارين من سطوته الى دول اخرى.

مثل هذا الوضع اضحت له شواهد متزايدة في التاريخ، خصوصاً منذ القرن الثامن عشر، غير اننا اليوم، للغرابة الشديدة، وبعد ما تصورناه واوهمنا اياه امثال فرانسيس فوكوياما من المفكرين السطحيين من ان عصرنا يشهد مداً من مفاهيم الحرية والليبرالية والديموقراطية، نجد العالم يعود تدريجياً الى ما كان عليه، وما تحدثت لتوّي عنه، وقت الامبراطورية الرومانية في القرنين الاول والثاني بعد الميلاد. والسبب البديهي لذلك هو ما اعقب انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الاشتراكية في دول اوروبا الشرقية من انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على مقدرات العالم، وتحكمها عن طريق معونتها وقروض صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي في طبيعة اقتصاديات الدول المتلقية لتلك المعونات والقروض، وقدرتها المتزايدة على الضغط على الحكومات الاجنبية او حتى الإطاحة بها وتسبب المتاعب الجمة لها متى انتهجت سياسات لا تروقها ولا تخدم مصالحها هي، ومتى اصرت في عناد على حقها



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٧/١٩٩٩

تستقل في اتخاذ القرار، وإجبارها على اغلاق صحف فيها تهاجمها، وقصف اقلام مفكرين فيها ينبهون الى اخطار هيمنتها، او تسليم الفارين اليها ممن دبروا اعمالاً إرهابية ضد سفاراتها ومصالحها في الخارج.

ومع نلك، ففي رأينا انها لن تجد الامر بالبساطة التي يبدو لها بها، ولن يكون بوسعها ان تقضي في سهولة ويسر على ضروب المقاومة لأغراضها كافة. فإن كان لنا ان نستشهد مرة اخرى بالتاريخ الروماني، أشرنا الى كيف ادت استحالة الفرار من «قبضة الفاتح» التي نبّه اليها شيشرون، ويأس المعارضين من ان يجدوا لأنفسهم بقعة نائية آمنة يلجأون اليها، الى لجوء المتمردين البائسين الى اغتيال الامبراطور تلو الامبراطور، والى أعمال تخريب وصلت الى حد احراق روما نفسها. فالمؤكد ان مفعول القنوط او اليأس والإحباط كثيراً ما يكون اقوى من مفعول اسلحة القمع. كما ان المؤكد ان أولئك المتمردين الذين كان بوسعهم في الماضي ان يهاجروا من مجتمعهم الى مجتمع غيره، وان ينقلوا مركز نشاطهم المناوئ من بلد الى بلد، سيضطرون في النهاية حين يرون ان الولايات المتحدة باتت كالليل الذي هو مدركهم في اي مكان من العالم كانوا، الى لزوم مواقعهم، والتحول عن اساليب الدعاية المعادية، ونشر الافكار المعارضة، وعن المحاولات المقضي عليها بالفشل لرفع المظالم التي تحيق بهم، الى الاقدام على اعمال ارهاب متزايدة في قلب الولايات المتحدة نفسها، او في الدول التي توجه الولايات المتحدة سياستها ومقاديرها، من جنس تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك العام ١٩٩٣، او نسف السفارتين الاميركيتين في نيروبي ودار السلام العام ١٩٩٨، او ما شابه ذلك



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/ ٧/ ١٩٩٩



نبضات

لابد من الغاء حالة الطوارىء، ولابد من الغاء كل التشريعات والجهات والمحاكم الاستثنائية، فقانون الطوارىء يجثم على صدور المصريين منذ ١٩٨١ وهو نقيصة كبرى تمس مجتمعنا ونظامنا السياسى.

وليس مقنعا لاستبقائه ان يقال انه سلاح يتم اشهاره فى وجه المتطرفين والارهابيين وحدهم، وأنه لا يستخدم ضد المواطن العادى ولا ضد الاحزاب السياسية. فالحقيقة ان الأخطر من تطبيقه هو التهديد بتطبيقه فهو تهديد كامن، وممكن ان يتحول فى اى توقيت وفى اى ظروف إلى خطر داهم ونشيط. وبتعبير آخر الاثر النفسى الذى يعيشه المواطن العادى فى ظل حالة الطوارىء اشد واقسى من الاثر المادى الذى يكابده من يطبق عليه فعلا هذا التشريع الاستثنائى، لان الذين يوصفون بالارهاب والتطرف لا يعنيهم نصوص القانون التى تلاحقهم.

ويظل السؤال المحير: هل فى مصر ارهاب يستحق الاستمرار فى سريان النصوص الاستثنائية. وتكون الاجابة واضحة إذا قارنا بين الوضع فى مصر وبين الوضع فى العديد من بلاد العالم بما فى ذلك الدول المستقرة مثل امريكا وانجلترا. سيتضح من المقارنة ان مصر بلد آمن لا يسوده ولا يسيطر على وضعه العام روح او فكر التطرف وإراقة الدماء لاسباب سياسية. وليس معنى ذلك انعدام اى احتمال لحادث او لاحداث ارهابية، فالحالات الفردية ممكنة، ولكنها ليست حالة عامة وليست مناخا عاما يسيطر على الشعور العام فى مصر.

والحديث عن وجود ارهاب وعن وجود عنف فى مصر، يشبه الحديث عن الفتنة الطائفية بين الاقباط والمسلمين، فنحن جميعا نعيش فى ارجاء مصر، ونتتبعها من اقصاها إلى ادناها، فلا نجد فيها لا ارهابا ولا فتنة طائفية. والحديث عن الظاهرتين ضار بمصر لانه يقوى الحملات التى يشنها خصومنا علينا للحد من اقبال السياحة ومن انتقال رأس المال الاجنبى للاستثمار عندنا.

وهكذا تكون الامور الاستثنائية جميعا، عائقا كبيرا لانطلاق اقتصادنا نحو الافضل. فكيف يغامر المستثمر الاجنبى او حتى المصرى بأمواله ويقيم المشروعات فى بلد تتعدد فيه جهات الامن والتحقيق والمحاكم والتشريعات الاستثنائية بصورة ليس لها مثيل فى اى بلد آخر.

فالجهات الاستثنائية تملك كل شىء حتى خارج اطار العمل السياسى، هى تملك القبض والتفتيش والحبس والمنع من السفر وتملك وضع الاموال تحت التحفظ وتحت الحراسة.

الاقتصاد المصرى يعانى حاليا من اختناقات فى السيولة وفى التصدير وفى تذبذب سعر العملة وفى تصريف المنتجات داخليا. ولا سبيل للخروج من هذه الضائقة الا بشيوع الاطمئنان العام، الذى يشجع الاقتصاد على الانطلاق بغير رهبة او خوف.

اننا ننتظر من الرئيس محمد حسنى مبارك ان يبدأ ولايته الرابعة بإصلاح سياسى ولو بالتدريج. فما المانع من إلغاء حالة الطوارىء وإلغاء كل الجهات الاستثنائية فى اليوم التالى لإعلان نتيجة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية. وما المانع من تخليه عن رئاسة الحزب الوطنى ليكون رئيسا لكل المصريين وما المانع من تنظيف وتنقية جداول الناخبين. وما المانع من اصدار تشريع ينظم العملية الانتخابية ويكفل لها كل ضمانات الحيدة والنزاهة.

د. نعمان جمعة



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

بين ترحيب الأهالى واندهاش رجال القانون.. المحكمة تطلب

الإفراج عن المتطرفين وإيداعهم مصحات نفسية

أهالى المعتقلين: المصحات أرحم من المعتقلات.. ونتمنى تنفيذ توصية المحكمة فوراً

تحقيق سعد العبيدى

سطران فقط وردا ضمن حيثيات حكم اصدرته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الاسبوع الماضي احدثا ضجة. وكانا مثار تعليقات واستفهامات عديدة. فقد طالب القاضي الذي اصدر هذا الحكم الدولة بايداع المتطرفين في مصحات نفسية لتصحيح افكارهم. وكان ذلك بمناسبة الحكم الذي اصدرته المحكمة في الدعوى التي رفعها الشيخ يوسف البدري ضد مجلة «روز اليوسف» واتهمها بانها تخدش حياء المجتمع بالصور العارية التي تضعها على صفحاتها.

وقد حكم القاضي برفض الدعوى وإلزام البدري بدفع المصروفات وقال القاضي ان هذه الصور في ظل التقدم الذي يحيط بنا اصبحت عادية فالدش والقنوات التليفزيونية يعرضون اكثر من ذلك مشيراً الى ان المتطرفين يريدون ان نعود الى الوراء. وقد اخذنا «وصفة» هذا القاضي لعلاج المتطرفين وقد اصبح عددهم بالآلاف داخل السجون وخارجها ووضعناها امام رجال القانون والاجتماع والنفس والدين لنعرف رأيهم وهل هي الحل «السحري» لانقاذ البلاد من تطرفهم؟! وهل يمكن ان تاخذ الدولة بهذا الحل كخطوة في سبيل القضاء على المشكلة؟ هذا التحقيق يحمل جميع التفاصيل:

المصحة أفضل

تقول خديجة محمود علي «ربة منزل» ووالدة احد المعتقلين سعادتي كانت بالغة عندما قرأت الحكم في الصحف واتمنى ان يخرج ابني من المعتقل بسجن طرة الى اي مصحة نفسية لعلاجه حتى يتعافى ويصبح انساناً صالحاً لاننا في حاجة اليه.

وتضيف ان وجود ابنها في مصحة نفسية سوف يسهل على الاسرة زيارته ومنحه مذكرات الجامعة مع الاطباء اسهل بكثير من التعامل مع ضباط الشرطة وتصريح الزيارة الذي نجوب البلاد حتى نحصل عليه.

وبذكاء تتساءل والدة هذا المعتقل: هل ما ورد بهذا الحكم سيعطينا الفرصة لرفع دعوى قضائية على وزارة الداخلية بعد ان ثبت بالرأي القاطع ان هؤلاء المتطرفين مرضى نفسيون بالتعويض عن المدة التي قضاها ابني خلف الاسوار. ويشرح احمد فهمي «موظف» انه تم القاء القبض على شقيقه من مسكنه باسيوط اثناء وجوده مع زملائه وحتى الآن لم يعرض على القضاء وتم حرمانه من اداء الامتحان ودخوله المصحة النفسية سيجعله يواصل دراسته وستتغير حالته الى الاحسن وكان يجب ان يتم التفكير في ذلك منذ احداث سبتمبر ٨١ فالمصحات ارحم بكثير من المعتقلات.

مجرد نصيحة

يوضح احد المستشارين السابقين بمحكمة النقض رفض ذكر اسمه ان القاضي له الحق في ان يصدر توصياته في نهاية الحكم في قضية معينة. وقول القاضي ان المتطرفين يجب ان يودعوا في مصحات نفسية كلام غير قابل للتنفيذ وخاصة اذا كان داخل السجون والقاضي بذلك يهيب بالدولة ان تفعل ذلك وهو مجرد نصيحة ورأي وليس له ولاية محددة فقد صدرت احكام سابقة كثيرة مذيلة بالعديد من النصائح مثل «تهيب المحكمة بالدولة هدم السجن الحربي» فهذا لا يعني اصدار الامر بهدم السجن. او ليت الناس يستقيمون فهذا لايعني ان ندخل الناس السجن حتى يستقيموا ومادعا القاضي الى قول ذلك هو الوقائع المعروضة عليه والتي استفزته وجعلته يصدر هذه النصيحة فغالبية البشر مرضى نفسيون.. وبالتالي من اين نوفر لهم المصحات النفسية؟!

لا تعليق

ويقول الدكتور شوقي السيد المحامي وعضو مجلس الشورى انه لاتعليق لي على الحكم لانه صدر من محكمة اول درجة وما ورد فيه غريب جداً فالقضية مدنية والقاضي المدني يزن القضايا بميزان يختلف عن القاضي الجنائي لانه يكون امام ادلة ثابتة وعليه بحث اركان الدعوى في ظل احكام القانون المدني ويجب الا يعبر عن احاسيسه ومشاعره والمتطرف اذا ما ارتكب جريمة يجب محاسبته طبقاً للقانون ولا يصح اضافة فقرات للحكم ليست من ميزان الادلة.

حكم ضد الدستور

ويرى كمال خالد المحامي وعضو مجلس الشعب السابق ان روح هذا الحكم تعادي الدعوة للالتزام بمبادئ اساسية نص عليها الدستور في المادة «١٢» والتي تنص على ضرورة ان يلتزم المجتمع برعاية الاخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الاصيلة وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية والسلوك الاشتراكي والآداب العامة وذلك في حدود القانون وعلى الدولة ان تلتزم باتباع هذه المبادئ والتمكين بها.

ويقول كمال خالد : ان نشر الصور العارية المثيرة للجنس وغرائز الشباب والفتيات تمثل اهداراً للاخلاق والتقاليد المصرية الاصيلة وضرباً للمستوى الرفيع للتربية



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٧

الدينية والخلقية والآداب العامة ويؤكد كمال خالد انه سيطعن على هذا الحكم فى الاستئناف وحتى آخر مدى حتى يتم تصحيح المفهوم الخطير الذى جاء به حيث يفصح عن عدائه لاصحاب الافكار الملتزمة بالقيم الدينية التزاماً باحكام الشريعة والدستور والقانون ولا اتصور اطلاقاً ان هذا الحكم يقصد الافراج عن المتهمين بالتطرف وعلاجهم وانما يستعدي الدولة على الملتزمين باحكام الدستور والقانون ويصفهم بالتطرف ويدعو الى القاء القبض عليهم ووضعهم داخل مصحات نفسية لمسح كل اثر للفضيلة فى نفوسهم ويكون امامهم اما الموت فى هذه المصحات او الابتعاد عن التفكير فى القيم الخلقية والمستوى الرفيع للفضيلة والتقاليد المصرية الاصيلة وواضح من هذا الحكم انه يطلب من الدولة وضع الشيخ يوسف البدرى صاحب الدعوى فى مصحة نفسية لعلاجه من مرض الالتزام باحكام الشرع والدين.

الحوار فقط

ويؤكد المستشار مرسى الشيخ ان ما يطلبه الحكم من ايداع المتطرفين مصحات نفسية مجرد راى لصاحبه ولايجوز ان تخرج الاحكام القضائية عن الموضوع فلابد ان يكون الحكم دون تجاوز ودون التعرض للاخرين بالتلميح او التصريح فالاسباب يجب ان تقوم على وقائع معينة ثابتة وليس هناك اى داع لما سطر بالحكم وارى انه خروج عن القواعد العامة ولم نتعلم من لغة الاحكام القضائية مثل هذه اللغة والمتطرف نستطيع ان نحكم عليه بذلك اذا ما ارتكب جريمة والدولة بها قانون لمواجهة اى جريمة يرتكبها المتطرفون واعتقد ان اسلوب المصحات النفسية لايجدى مع حملة الافكار ومن له راى يخالف المجتمع فهؤلاء يجب ان يكون علاجهم باساليب اخرى بعيداً عن المصحات النفسية.

التوتر والاضطراب

ويقول مصطفى مراد رئيس حزب الاحرار أن التطرف موجود فى كل مكان، وكل دولة تضع له روشتة علاج تختلف عن الدول الاخرى، فالدولة التى بها حريات كاملة تتعامل مع المتطرف باساليب علمية وتقضى على جذوره واولها البطالة وتحاول ايجاد ظروف اجتماعية للشباب حتى يستطيع ان يبدأ حياته بعيداً عن التوتر والاضطراب وتحاول ان تبعده عن الدخول فى التيارات الغريبة عن المجتمع ولكن اذا ما انتشر التطرف واصبح ظاهرة فيجب عدم غض العين عنه بل يجب ملاحظته والوصول معه الى علاج ولابد من الحوار الفعال مع كل من ينظر اليه المجتمع على انه متطرف فالمفاهيم والافكار الخاطئة لاتستطيع المصحات النفسية تغييرها ولكن لابد من الحوار مع الجميع حتى يعدل عن الطريق الخطأ الذى الذى يسير فيه.

علاج شامل

ويقول الدكتور عبدالمعطى بيومى عميد كلية اصول الدين السابق مع كل احترامنا للاحكام القضائية فان التطرف لاتستطيع مصحات العالم علاجه فهو جرثومة نبتت فى رحم المجتمع لذلك فهو يحتاج الى تضافر جميع مؤسسات الدولة وخاصة الدينية والتعليمية والاعلامية واخيراً الامنية وقد اثبتت التجارب ان الحوار العلمى هوافضل الاساليب وهو الدواء الشافى لعلاج اى متطرف فتغيير الافكار يحتاج الى رجال الدين وليس الاطباء لان المتطرف مواطن تم التغرير به ويحتاج الى من يعيده الى الطريق السليم .

الانحراف الفكرى

الدكتور صلاح الفوال استاذ علم الاجتماع يقول لقد نما التطرف فى المجتمع واصبح فى حاجة الى علاج وخاصة من وصلت به الدرجة للانحراف الفكرى وبالتالى تغير مساره فتحول من البناء للهدم والتخريب واصبحت لغة الحوار معه مفقودة ولذلك يجب عزل هؤلاء عن المجتمع خاصة ان الدين الاسلامى بعيد جداً عما يفعلون ويجب حماية المؤمنين من هذه الافكار حتى لاتتسلل الى عقول الاخرين وما جاء فى الحكم يوضح ان هؤلاء اساءوا استخدام الحرية التى منحها لهم الدين الاسلامى لذلك يجب علينا احترام اى صاحب فكر حتى نكسب الراى العام فالحوار افضل من المجادلة والجميع يعلم ان التطرف سلوك غير اجتماعى ومغالاة فى اشياء دون وجود سند شرعي او قانونى او اجتماعى ولذلك فتطبيق تعاليم الاسلام كفيلة بانتشال هؤلاء من مستنقع التطرف ولن يجدى علاج المصحات النفسية مع المتطرفين لان غالبيتهم يحملون افكارا ويؤمنون بها ولن يجدى معها سوى التعامل بلغة العقل وهى الحوار. ويؤكد الدكتور محمد شهاب استشارى الطب النفسى ان التطرف نوع من التشدد فى الآراء وعدم المرونة ومن المحتمل ان يكون المتطرف مريضاً نفسياً أو لديه اضطراب فى الشخصية ويجب ان نفرق بين شخص طبيعى متزن ورزين واخر يحتاج الى العلاج والمتطرف اذا كان يحمل هذه الصفات فهو فى حاجة الى العلاج فى المصحات النفسية اما اذا كان التطرف جزءا من شخصيته فمن الصعب علاجه ولكن هو شخصية ضعيفة يقع تحت قيادة الاخرين والافضل ابعادهم عن القيادات حتى يصبحوا اعضاء فاعلين فى المجتمع.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٩

دعا الحكومة الى إجراء إصلاح سياسي

سيف البنا: "الإخوان" أكبر قوة في مصر

□ دعا القطب البارز في جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في مصر الحكومة الى إجراء إصلاحات سياسية عاجلة تسمح للقوى الأساسية الموجودة على الساحة وعلى رأسها «الإخوان» بممارسة عمل سياسي شرعي. ونفى في شدة أن تكون الجماعة «في طريقها الى الزوال». وبرر حال الركود التي تعيشها حالياً بانه يعود الى «تضييق الحكومة وملاحقة عناصرها والقوانين التي سنت خلال السنوات الماضية واستهدفت إسكات الأصوات المعارضة».

□ *القاهرة - «الحياة»*

■ رفض ابن مؤسس جماعة «الإخوان المسلمين» المحامي سيف الاسلام حسن البنا أراء اعتبرت أن الجماعة تمر حالياً باضعف مراحلها. واكد ان افكار «الإخوان» ومبادئهم «تغوص في أعماق المجتمع المصري». واعتبر أن الأحزاب السياسية في مصر «ليست أفضل حالاً من «الإخوان» فهي تعاني حال ركود شديدة ايضاً بسبب الاجراءات والقوانين التي سنتها الحكومة واستهدفت القضاء على الأصوات المعارضة». ووصف البنا حركة «الإخوان» بانها «ضمير الشعب المصري». وقال لـ«الحياة»: «الجماعة وافكارها ومبادئها ما زالت موجودة على الساحة، والشعب المصري يؤمن بالفكرة الاسلامية التي نادى بها «الإخوان» الذين يضمون فئات من هذا الشعب وبينهم المحامون والادباء والمهندسون والتجار والمثقفون والعمال والفلاحون، وحينما يدعو التيار الاسلامي الى ندوة او مؤتمر فإن الحضور يكون باعداد حاشدة تعكس قوة هذا التيار وتاثيره على كل الأحزاب، والقوى السياسية الأخرى تحرص على دعوة «الإخوان» وقادتهم لحضور المؤتمرات التي تنظمها حرصاً منها على الوجود الكثيف الذي يحدثه الإخوان». وعلى رغم حال التضييق على نشاط «الإخوان» التي شكا منها البنا، إلا انه اعتبر أن الظروف الدولية والاقليمية تصب في اتجاه زيادة عدد المقتنعين بفكر «الإخوان». واضاف: «سقط الاتحاد السوفياتي بافكاره ومبادئه القائمة على الإلحاد والتصدي للدين، وسقطت أفكار الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة نتيجة الممارسات المنافية للإنسانية، والمحاولات المستمرة لتسخير العالم لمصالحه. ولا يوجد على الساحة سوى اللجوء للفكرة الاسلامية التي ينادي بها الإخوان».

واعتبر ان «فكر «الإخوان» القائم على الاعتدال سيسود بين الافكار والمبادئ الأخرى في السنوات المقبلة»، مشيراً إلى أن تراجع جماعات أصولية راديكالية في الجزائر ومصر عن العنف كوسيلة للتعبير «يؤكد ذلك الاعتقاد». وتابع: «أفكار الإخوان لا ينقصها سوى التشكيل التنظيمي الذي يصطدم بالاجراءات القانونية والمحاذير الحكومية، فالجماعة محرومة من مقر او صحيفة وشهادة ميلادها معروفة وغياب الأوراق الثبوتية لا يعني انها غير موجودة».

وأصر البنا على الربط بين التيار الاسلامي و«الجماعة». وقال: «إن الجماعات الأخرى هامشية وضعيفة ولا تحظى بالقبول الشعبي الذي تحظى به جماعة «الإخوان المسلمين»، وحينما حاول بعض المحامين المحسوبين على الجماعات الاسلامية الراديكالية خوض انتخابات نقابة المحامين لم ينجح منهم احد، في حين اكتسح «الإخوان» تلك الانتخابات»، مؤكداً ان الإخوان «مصرون على مواصلة الجهود التي تهدف الى ممارسة نشاط علني شرعي على رغم الضربات الاجهاضية التي تمارسها السلطات ضدهم».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٩

وعن تاثير استقالة عدد من كوادر الجماعة من عضويتها وإقدامهم على السير في إجراءات تاسيس حزب، قال البنا: «حركة الإخوان هي الأصل، وهؤلاء اذا أرادوا أن يخوضوا التجربة من خلال وعاء إسلامي فإنهم سيظلون محسوبين على الإخوان وسيواجهون بمقاومة حكومية». ونفى ان يكون ابتعاد هؤلاء عن الجماعة تسبب في اصابتها بالركود.

واختتم: «لو اتيح للجماعة ان تعبر عن نفسها في حرية فإنها ستكون القوة الاكبر بين القوى السياسية المصرية. ويكفي النظر الى نتائج انتخابات نقابة الصحافيين الاخيرة وما حققه فيها التيار الاسلامي مز نجاح لمعرفة المكانة التي يحظى بها بين القوى السياسية الاخرى».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٩

الزيات في مناسبة سنتين على "المبادرة السلمية": توجه "الجماعة" حقيقي وعلى الحكومة اتخاذ اجراءات ترسخ الهدوء

□ اطلق القادة «التاريخيون» للجماعة الاسلامية في مصر، قبل سنتين، مبادرتهم السلمية. وذهبت تحليلات الى أن الخطوة «مجرد اجراء تكتيكي يهدف الى التقاط الانفاس ثم العودة مرة أخرى الى ممارسة العنف»، فيما ذهبت اخرى الى ان التوجه السلمي كان جاداً وحقيقياً. وفي هذا الاطار، اجرت «الحياة» حديثاً مع محامي التنظيم منتصر الزيات الذي لعب دوراً مهماً في الترويج للمبادرة والعمل على إدخالها حيز التنفيذ.

□ *القاهرة - محمد صلاح*

■ طالب محامي الجماعات الإسلامية في مصر منتصر الزيات الإدارة الاميركية بإطلاق الزعيم الروحي لـ«الجماعة الإسلامية» الدكتور عمر عبدالرحمن، الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في احد السجون الاميركية. واعتبر ان اطلاق الشيخ الضرير «سيمثل نقطة تحول مهمة في العلاقة بين الإصوليين والإدارة الاميركية».

وتوقع الزيات، في حديث الى «الحياة» في مناسبة مرور سنتين على مبادرة سلمية اطلقها القادة التاريخيون للتنظيم، استمرار مناخ الهدوء الذي تتمتع به مصر. واكد ان القرار الذي اصدره التنظيم في اذار (مارس) الماضي وقضى بوقف شامل للعمليات داخل مصر وخارجها «كان محصلة جهود القادة التاريخيين ونبع من رغبة اصيلة من جانب قادة «الجماعة الإسلامية» لإثبات انها لم تكن بادئة بالعنف، وإنما اضطرت اليه».

وحمل الزيات على الولايات المتحدة في شدة. وقال: «ما زالت الممارسات الاميركية تصب في اتجاه العداء للإسلام والمسلمين ما قد يدفع ببعض الاصوليين الى الرد على ذلك الصلف والغرور والغطرسة. وإذا ارادت اميركا ان تحل مشكلاتها مع الاسلاميين فعليها ان تغير من سياساتها المعادية للشعوب الإسلامية العربية وان تتوقف عن ملاحقة رموز الإسلاميين بدعوى ارتكابهم افعالاً منافية للقانون الاميركي».

واعتبر ان الاجراءات العقابية التي يتعرض لها الشيخ عبدالرحمن «دليل على عداء الاميركيين لكل عالم مسلم». ورأى ان اطلاقه «يمكن أن يكون نقطة تحول وبداية لنوع جديد من العلاقة بين الطرفين».

وانتقد الزيات القوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية، واتهمها بانها «لم تلعب اي دور فعال لوقف العنف المتبادل بين الحكومة والجماعات الدينية»، مشيراً الى ان القادة التاريخيين لـ «الجماعة الإسلامية» واجهوا صعوبات كبيرة وخاطروا بمكانتهم ونقلهم بين اتباعهم حينما اطلقوا المبادرة واصروا عليها على رغم العقبات التي واجهتهم، وان هؤلاء كانوا يأملون في أن تلعب الاحزاب والقوى السياسية دوراً في الترويج للمبادرة وإقناع السلطات بالكف عن ممارسات من شأنها صب الزيت على النار وإشعال فتيل العنف».

وتابع: «فوجئنا عند اطلاق المبادرة بتجاهل غريب من جانب الأحزاب على رغم ان قضية العنف كانت محور اهتمام كل فئات الشعب المصري. وتصورنا ان قادة الاحزاب سيمسكون بالخيط وينسجون منه مشروعاً للوفاق الوطني يعيد الأمن والأمان الى ربوع البلاد. لكن ما حدث ان صحف المعارضة كانت تنشر بيانات القادة التاريخيين على استحياء ولم يشارك أي من رموزها في نشاط داعم للمبادرة».

ونفى المحامي، الذي كان القادة التاريخيون اختاروه ناطقا باسمهم، مجدداً الانباء التي تحدثت عن إقدام «الجماعة الإسلامية» على تأسيس حزب سياسي. وقال: «موقف الحركات الإسلامية وعلى رأسها «الجماعة الإسلامية» من قضية العمل الحزبي معروف، ويقوم على رفض التعاطي مع النظام الحزبي لأسباب شرعية، ولا مانع من أن يقدم اي شخص سواء من الإسلاميين او غيرهم على خوض التجربة الحزبية، ولكن من المهم ان يعلن انه يعبر عن نفسه ومن معه وليس عن تنظيم موقفه من



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٩

العمل الحزبي محسوم».

وطالب الزيات الحكومة باتخاذ إجراءات اخرى لترسيخ حال الهدوء. واشاد بإطلاق الاف من المعتقلين الإسلاميين على ذمة قانون الطوارئ خلال السنتين الاخيرتين. لكنه اشار الى أن أعداداً أخرى ما زالت رهن الاعتقال و«يجب منحهم حريتهم». وشدد على ضرورة إطلاق كل من انهوا فترات العقوبة في قضايا العنف الديني وإلغاء القرارات الإدارية التي صدرت باعتقالهم بدعوى انهم ما زالوا خطراً على الامن، مؤكداً ان «الخيار السلمي للجماعة الاسلامية نهائي ولا رجعة فيه». واستغرب عدم اطلاق قادة في «الجماعة الاسلامية» انهوا فترات العقوبة، وكانوا من ابرز داعمي مبادرة وقف العنف.

وتناول الزيات القضايا التي مازالت محل تحقيق امام السلطات المصرية. ونفى ان يكون المتهمون في القضية الرقم ٧١٨، وبينهم اصوليون سلموا من الكويت وجنوب افريقيا وانربيجان وآخرون اعتقلوا داخل مصر، ينتمون الى «جماعة الجهاد» التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري، مؤكداً ان هؤلاء يحملون فكراً جهادياً لكن لا تربطهم علاقة بالظواهري، واستغرب انباء ترددت عن توجيه تهم تتعلق بحادثة تفجير السفارة المصرية في باكستان عام ١٩٩٥ الى المتهمين في القضية ذاتها، واوضح أن «جماعة الجهاد» كانت اعلنت مسؤوليتها عن الحادثة. واضاف: «يتسبب الخلط بين التنظيمات المصرية في كثير من الاخطار والثابت ان الظواهري نفسه تبنى عملية السفارة، وبالتالي فإن اي فصيل جهادي آخر لا علاقة له بالموضوع».

وعن التحالف بين الظواهري وأسامة ابن لادن، اعتبر الزيات ان مشاركتهما معاً في تأسيس «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» «امر منطقي وفرضته السياسات الاميركية المعادية للمسلمين».

لكنه شدد على ان تنظيم «الجماعة الاسلامية» لم يشارك في تاسيس تلك الجبهة «لكون قادة التنظيم على قناعة بان قضيتهم داخل مصر وليست خارجها».


Bibliotheca Alexandrina
0305927